من الفكر السياسى والاشتراكى

الاشتراكية

تأليف

بول م. سويزى

ترجمة: دكتور عمر مكاوى

مراجعة: دكتور أحمد حسنى أحمد

الاشتراكية

تأليف

بول م . سويزي

ترجمة

دكتور عمر مكاوي

مراجعة

دكتور أحمد حسني أحمد

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

مقدمة المحرر

ظل كثير من أساتذة الاقتصاد ، وغيرهم من الاقتصاديين المحترفين ، لمدة سنوات طويلة يشعرون بالحاجة الى سلسلة من الكتب التى تعالج الموضوعات الاقتصادية التى لا تستوفيهـا الكتب المدرسـية العـادية ، أو الدراسات ذات المستوى الفنى العالى .

وقد وضعت هذه السلسلة التى نشرت بعنوان عام هو : « سلسلة الكتب الاقتصـادية المختصرة » ، وتلك الحـاجة ماثلة فى الأذهـان . ولمـا كانت السلسلة قد خصصت للطلبة ــ قبل كل شيء ، فان مجلداتها تعد ذات فائدة فى مجال تعليم البالغين وهو المجـال الذى يتسع وينمو بشكل مطرد ، ومن شأنها أيضـا أن تثير اهتمام القـارىء العـادى الواسع الاطلاع .

ومجلدات السلسلة ليست بالطويلة المستفيضة ، فهى تقدم للقارىء الأسس الجوهرية للموضوع فى حدود مئات قليلة من الصفحات ، تمثل خلاصة مبلورة له نظريا وعمليا ، مما هو مقبول ومتفق عليه بصفة عامة ، بدون تعرض الى الأبحاث الفنية بالتفصيل . وكل مجلد منها يعد وحـدة قائمة بذاتها .

والمؤلفون أساتذة ، كل منهم يكتب فى موضوع اقتصادى يعتبر فيه حجة ومن الثقات. ومهمة المؤلف الأولى فى هذه السلسلة ، ليست أن يأتى باضافات هامة للمعرفة ــ وان كان كثير منهم قد فعلوا ذلك ــ ولكن أن يحاول عرض موضوع اختصاصه بطريقة تجعله يحدث أقصى تأثير

ممكن فى خارج الفصل الدراسى كما فى داخله . وقد آن الأوان لاعادة التوازن بين الطاقات المبذولة فى خلق أفكار جديدة ، والطاقات المبذولة فى نشر هذه الأفكار . فالأفكار الاقتصادية تصبح عقيمة وغير منتجة اذا لم تنتشر فيما وراء دنيا الأساتذة وعالم المتخصصين . أما ناشرو الثقافة الشعبية الذين تنقصهم الكفاءة الفنية ، والكتاب غير المؤهلين والدجالون أحيانا ، فيسيطرون على قطاع كبير بل أكبر من اللازم ، من السوق التى تعرض فيها الأفكار الاقتصادية .

ومن المأمول أن تقوم سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة ، فى الفصول الدراسية بدور الشروح المختصرة فى البرنامج التعليمى ذى الفصل الواحد وبدور القراءة المساعدة فى البرامج الاعدادية وفى غيرها من البرامج المتعلقة بالموضوع .

وفى هذا المجلد ــ وهو الثالث الذى يصدر فى سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة يكتب الدكتور بول . م . سويزى عن الاشتراكية من وجهة نظر الاشتراكيين . والاشتراكية فى حد ذاتها كما لابد أن يعرف أى انسان لديه أقل المام بها ، موضوع نزاع وجدل كثير . والاشتراكيون بحسب تعريف الدكتور سويزى لهم ، غارقون فى الخلافات والخصومات فيما بينهم . وكثير من الجماعات التى تعتبر نفسها جماعات اشتراكية ، لا تعترف باشتراكية الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين ، ولذلك فغنى عن القول أن كتاب الدكتور سويزى لن يحوز تماما رضى كل الجماعات الفكرية المختلفة التى تعتبر عادة جماعات اشتراكية ، كما أنه لن يمثل وجهة نظرها بطريقة ملائمة . فالكتاب مثلا أكثر ميلا الى الاتجاه الماركسى منه الى الاتجاه الفابى . ووجهة نظره أقرب الى وجهة نظر الجماعة التى ترسم الآن السياسة السوفيتية ، منها الى وجهة نظر الجماعة التى تمسك الآن بزمام الحكومة فى بريطانيا . والكتاب من بعض النواحى يخالف أى موقف متكامل ومحدد لأية

منظمة سياسية بعينها ، سواء كانت اشتراكية أو شيوعيـة . ومع ذلك فهو من نواح كثيرة يعبر عن قدر كبير من الآراء السـائدة والمشتركة فى الفكر الاشتراكى كله . وحصلنا نتيجـة لذلك ، على اضافـة كبرى جديدة الى الكتابات والمؤلفات الاشتراكية . والمؤلف حاصل على أعلى المؤهلات التى ترشحه لكتابة هذا المجلد . فالدكتور سويزى على حسب المفهوم المـاركسى ملم بالاقتصاد الكلاسيكى بعد أن درسه فى هارفارد ولندن وفينا ، وكلها مراكز للاقتصـاد التقليدى ، وظل سنوات كثيرة يدرس مادة الاقتصاد فى هارفارد .

وقد أتيحت له الفرصة فى السنوات الأخيرة ، لدراسة الاشتراكية والسياسية الأوروبية من مصادرها الأصلية . وقد أبدى فى كتاب سابق له هو : « نظرية التطور الرأسمالى » ، مقدرة على الاستيعاب الشـامل للاقتصاد المـاركسى ، وهو أمر غير مألوف بين الاقتصاديين النـاطقين باللغة الانجليزية . أما كتابه الأول : « الاحتكار والرأسمالية فى تجـارة الفحم الانجليزية ما بين سنة ١٥٥٠ ـ ١٨٥٠ » ، فيبرز مقدرته الفائقة على معالجة المشاكل التاريخية . وقد جاء الكتاب الحالى الذى بين يدى القارىء ، حصيلة سنوات من الدراسة والتفكير ، فهو يتناول النواحي التاريخية والنظرية والعملية للاشتراكيـة . ومن الانصـاف أن يقـال ـ والمحـرر يعترف بذلك ـ أن الكتـاب من وضـع امام من أئمـة المـاركسيين فى الولايات المتحدة ـ وأحد الذين يتمتعون بموهبة نادرة فى التعبير عن رأيهم بوضوح واحكام .

ومن المهم لنا أن نعرف المزيد عن الاشتراكية وعن التخطيط ـ حتى نحن الذين نؤمن بنظام المؤسـسة الرأسماليـة الفردية . وخير للذين يعيشون بيننا ، ويريدون المحافظة على الرأسمالية كنظام قائم ، خير لهم أن يعرفوا على الأقل شيئا عن الاشتراكية . ولمـا كان الاشتراكيون قد اقتبسوا من الرأسمالية ما يرونه جديرا بالمحافظة عليه (كبعض أنواع

الحوافز مثلا) ، فبالمثل قد يتمكن أنصـــار نظام المؤســسة الفردية من تقوية نظامنا وتدعيمه بالاقتباس من الاشتراكية والاستعارة منها .

والأجزاء الثلاثة المتتابعــة من كتــاب الدكتور سويزى ، تتضمن دراسة للاشتراكية فى الوقت الحاضر ، وعرضا تاريخيا شاملا ، وأخيرا تتضمن مناقشة ما للاشتراكية وما عليها. ومن بين الموضوعات الكثيرة التى يعرضها الكتاب ، بحث فى تعريف معنى الاشتراكية والشيوعية ومحاولة تقييم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وبولندا ودراسة فلسفة المــاركسية وتاريخهــا ، والآراء المــاركسية فى الرأسماليــة ، والقيمة وفائض القيمـــة ، والعــلاقة بين زيادة الادخــار والأزمات ، والاستعمار ، ونمو وتطور الحركة الاشتراكية فى المــائة السنة الأخيرة بصفة خاصة ، وقضية الاشتراكية الديمقراطية ، خاصة مسألة استخدامها للحوافز استخداما فعالا ، وقدرتها على استغلال الموارد بطريقة معقولة، واتفاقها مع الحرية . ونجد فى خلال الكتاب كله تحليلا وتقييما لمشكلة التخطيط .

ولن يوافق كثيرون على بعض النتائج التى انتهى اليهــا الدكتور سويزى . والذين يشفقون من حدوث تأثير غير ملائم للكتاب ، لهـم أن يفرحوا ويرحبوا بقرب صدور زميل آخر له فى هذه السلسلة وهو عن الرأسمالية وبقلم كاتب متحمس لنظام المؤسسة الفردية تحمس الدكتور سويزى للاشتراكية .

والمحرر يرحب بمســاهمة الدكتــور سويزى فى سلســلة الكتب الاقتصادية المختصرة .

سايمور • أ • هاريس

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب يمثل وجهة نظر أحد الاشتراكيين بحسب التعريف الوارد فى الفصل الأول لكلمة اشتراكى .. والغرض منه على أية حال التثقيف والتنوير لا التحريض . وآمل أن يكون فيه عون لجميع القراء أيا كان موقفهم الشخصى من الاشتراكية ، على أن يفهموا شكلا معينا من أشكال المجتمع ، وواحدة من الحركات السياسية التى كانت وما تزال من بين القوى التى لها أهمية قصوى فى تشكيل العالم فى القرن العشرين.

وهناك فصول قليلة من الجزء الأول : عن الاشتراكية فى العالم اليوم ، تتناول أحداثا سريعة التغير ، ولا مفر من أن يعفى عليها الزمن عندما يصدر الكتاب مطبوعا . ومن الخير أن يكون القارىء قادرا على عمل التعديلات والاضافات اللازمة للتطورات التى تتلو ذلك ، اذا ما جعل نصب عينيه أن الكتاب قد وضع خلال النصف الأخير من سنة ١٩٤٧ والشهرين الأولين من سنة ١٩٤٨ .

وأحب أن أتقدم بشكرى للأشخاص الآتى ذكرهم لقراءتهم أجزاء من المخطوط ولمقترحاتهم القيمة لادخال التحسينات على النص : أوتوناثان ، ليوهيوبرمان ، بول باران ، روث جلاس ، نورمان ماكنزى ، لويس فوير ، رتشارد شلاتر . أما امتنانى الأكبر فأحتفظ به لجون راد كليف الذى قرأ المخطوط بأكمله بعناية كبيرة ، وبذل أقصى جهده فى مساعدتى على أن أقول ما أردت قوله بلغة مباشرة مستقيمة ومقروءة . ولا حاجة الى القول ، بأن مسؤولية الآراء المذكورة فى الكتاب ، تقع كلها علىّ شخصيا .

كما أدين بالفضل للآتى ذكرهم لسماحهم لى باقتباس مواد حقوق نسخها محفوظة لهم : هاركوت وبريس وشركاهما للاقتباس من كتاب ر.هـ. تونى : المجتمع الاقتنائى ، هاربر اخوان لاقتباسات من كتاب جـ . أ . شامبيتر : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، لونجمانز جرين وشركاه لاقتباس من كتاب سيدنى وبياتريس وب : الشيوعية السوفيتية ، ولمطبعة جامعة مينيسوتا لاقتباسات من كتاب بنچامين ليبنكوت : النظرية الاقتصادية للاشتراكية ، ولمطبعة جامعة اكسفورد لاقتباس من كتاب ارنست باركر : سياسة أرسطو ، ولاقتباس من مؤلف هـ.د. ديكنسون : اقتصاديات الاشتراكية ، ولشركة ماكميلان لاقتباس من كتاب ليونيل روبنز : الكساد العظيم ، ولاقتباس من كتاب أ.س. بيچو : الاشتراكية فى مواجهة الرأسمالية ، ولمطبعة جامعة شيكاجو لاقتباس من كتاب ف.أ. هايك : الطريق الى الرق ، والى شركة ليتل وبراون لاقتباس من كتاب والترليبمان : المجتمع الصالح .

بول م . سويزى

ويلتون ن . هـ . يناير سنة ١٩٤٩

المؤلف يهدي الكتاب إلى
أمته

الجزء الأول
الاشتراكية فى العالم اليوم[1]

الفصل الاول
الاشتراكية والشيوعية

تعريف الاشتراكية :

يعنى اصطلاح الاشتراكية فى استخدامه المبدئى ، نظاما اجتماعيا يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى فى طبيعة علاقات الملكية . وعلى ذلك فان النظام الاشتراكى ، ينتمى الى نفس المجموعة التى ينتمى اليها النظام الرأسمالى والنظام الاقطاعى ، وهى النظم الاجتماعية المألوفة فى البلاد ذات الأساس التاريخى لأوربا الغربية . وسوف نحاول أن نشرح طبيعة الاشتراكية وجوهرها بمقارنتها بالرأسمالية وهى ذلك النظام الاجتماعى السائد فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر .

تتشابه الرأسمالية والاشتراكية فى أن كلا منهما يضمن للفرد مجالا فسيحا لتملك أدوات الاستهلاك والتصرف فيها . ويمكن القول فى هذا الصدد بأن كلا النظامين يعترف بمبدأ الملكية الفردية ، ولكنهما يختلفان فى معالجتهما لوسائل الانتاج . فالرأسمالية تعترف للفرد بحق غير مقيد نسبيا فى تملك وسائل الانتاج ، بينما تنكر الاشتراكية على الفرد

(١) ١٩٤٨ وقت صدور الكتاب .

هـذا الحق وتقصره على الهيئات والمؤسسات العامة فقط . ولا حاجة الى القول بأننا هنا نتحدث عن النظم الرأسمالية والاشتراكية « الخالصة » ، ففى أى نظام رأسمالى قائم يمكن أن يوجد قدر لا بأس به من الملكية التعاونية أو الملكية العامة لوسائل الانتاج ، بينما نرى فى الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر حتى الآن النموذج الوحيد للنظام الاشتراكى المطبق عمليا والذى لا يتطرق اليه شك ، نرى المزارعين الذين يملكون أرضهم ومعظم وسائل انتاجهم ملكية تعاونية ، يتمتعون بحق تملك عدد معين من الماشية وبعض الضروريات الأخرى اللازمة للانتاج الزراعى .

ان النظم الملكية فى الرأسمالية والاشتراكية ذات أهمية حاسمة ، لا لأنها تختلف فى تأثيرها على حياة الأفراد فحسب ، ولكن لأنها أيضا تعكس وتكيف نظما اجتماعية يختلف بعضها عن بعض اختلافا جذريا . كل منها له قوانينه الخاصة واتجاهه الخاص فى التطور .

ففى الرأسمالية ، تنحصر ملكية وسائل الانتاج فى نسبة ضئيلة نسبيا من مجموع السكان أفراد الشعب . ويضطر باقى السكان الى بيع قوة عملهم ليتمكنوا من كسب قوتهم اليومى ، وعلى ذلك فان نظام الملكية الخاصة هو تعبير قانونى للبناء الاجتماعى الأساسى للنظام الرأسمالى الذى يقسم المجتمع الى طبقتين تتعارضان تعارضا أساسيا : طبقة أصحاب الأعمال وطبقة العمال . وفى مثل هذا النظام يتم تنظيم الانتاج عن طريق السوق حيث ينتج كل مالك أو كل مجموعة مشتركة من الملاك بغرض البيع أنواعا وكميات السلع التى تحقق له أقصى ربح ممكن بالاضافة الى تكاليف المواد الأولية وقوة العمل . وعلى هذا ، فان النظام الرأسمالى يعمل طبقا لقوانين السوق . وأخيرا — ينبغى ملاحظة أن ملكية وسائل الانتاج والأرباح المستخلصة منها لاتعد فقط مصدرا للدخل الذى ينفق للاستهلاك ، بل تعنى أيضا التحرر من عبء

العمل والتسلط على عمل الآخرين . وهذه النتائج مجتمعة ، تؤدى الى القوة والنفوذ الاجتماعى . وينبنى على هذا أن طريق التقدم فى المجتمع الرأسمالى ، هو تراكم الملكية وتكديس المزيد والمزيد منها . وتصبح هذه الرغبة اللانهائية فى التوسع فى ملكية وسائل الانتاج ، كهدف فى حد ذاته ، هى القوة الدافعة للتطور الرأسمالى .

ويختلف البناء الاجتماعى والقوانين والاتجاهات التى ترتبط بنظام الملكية فى النظام الاشتراكى عن مثيلاتها فى النظام الرأسمالى ، وحيث أنه لا توجد فى النظام الاشتراكى ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، فانه لاتوجد طبقة أصحاب أعمال ، كما أنه لا توجد طبقة عمال . فمن حيث المبدأ ، يعتبر كل فرد عاملا ، والمجتمع هو صاحب العمل الوحيد الذى يمارس نشاطه من خلال هيئات ومؤسسات حكومية وتعاونية مختلفة . وهذا لايعنى بالطبع عدم وجود أى تمييز اجتماعى بين الأفراد فى ظل الاشتراكية ، ولكنه يعنى عدم وجود ذلك التمييز الاجتماعى القائم فى المجتمع الرأسمالى . ففى نظام لا وجود فيه لأصحاب الأعمال ، لا معنى للانتاج بقصد الربح ، وبالتالى لا يتم تنظيم الانتاج عن طريق السوق ، ويتحتم استبداله بالانتاج طبقا للخطة .وهذا يعنى بالضرورة أن القوانين الاقتصادية للرأسمالية لا يمكن أن تصلح للتطبيق فى النظام الاشتراكى . وأخيرا اذا كانت الملكية الفردية والربح الفردى معدومين فى النظام الاشتراكى ، فان القوة الدافعة لتراكم رأس المال — وهو وسيلة التقدم الوحيدة فى النظام الرأسمالى— تختفى من الوجود ، وتحل محلها الرغبة الواعية فى بلوغ أهداف اجتماعية يرسمها رجال التخطيط فى المجتمع الاشتراكى من أجل العمل على تنظيم واستغلال نشاط الأفراد . وهذه الأهداف الاجتماعية بالذات ، هى التى ستصبح القوة الدافعة لتطور النظام الاشتراكى .

وفى الفصول التالية سنتناول بالبحث بناء النظام الاشتراكى،وكيفية

عمله . أما فى الوقت الحاضر فلا يعنينا الا أن نقرر أننا عنـدما نتحدث عن الاشتراكية فاننا نتحدث عن « نظام » اجتماعى ، وليس فقط عن مجموعة محدودة من علاقات الملكية . فاذا ماتضحت هـذه الحقيقـة للأذهان ، أصبح من الممكن بحث الموضوع بصورة واقعية ؛ أى دراسته فى اطاره التاريخى وفى علاقته الصحيحة بالنظم الاجتماعية الأخرى .

وهنـاك عدد من المفاهيم الثـانوية أصبحت مرتبطـة باصطلاح « الاشتراكية » ، وكذلك بالاصطلاح المشتق منه وهو « الاشتراكى » (أى الاسم والصفة كلاهما) وتعتبر بعض هذه المفاهيم منطقية ومعقولة ، ولها ما يبررها تماما ، أما بعضهـا الآخر فيقف حجر عثرة أمام الادراك الصحيح الواضح .

لقد جاءت فكرة المجتمع الاشتراكى الى الوجود قبـل أن يصبح المجتمع الاشتراكى حقيقة واقعة بزمن طويل . وفى خـلال هـذا الزمن الطويل ، كان من الطبيعى لأى انسان يؤمن بالاشتراكية أو يتعـرض لبحثها ، أن يسمى « اشتراكيا » . وبالمثل فان الحركة التى كانت تهدف الى تحقيق الاشتراكية ، كانت تسمى بالحركة الاشتراكيـة . ثم كانت الخطوة التالية وهى أن جاءت الحركة الاشتراكية وأطلقت على نفسهـا اسم الاشتراكية ، وعلى هذا اتخذ الاسم معنيين متميزين تماما ، أولهما شكل جديد للمجتمع ، والثانى حركة تهدف الى احلال هـذا الشكل الجديد محل النظام القائم . ويرتبط هذان المعنيان ببعضهما ارتباطـا منطقيا وثيقا ومن السهل عادة أن نحدد المقصود من كل اصطلاح فى أية عبارة تأتى فى السياق . فمثلا اذا ذكر اصطلاح الاشتراكية الأمريكيـة فمن الواضح أنه يعنى الحركة التى تهدف الى اقامة النظام الاشتراكى فى أمريكا . أما الحـديث عن الاشتراكيـة السوفيتية فمن الواضـح كذلك أنه يتضمن أيضا النظام الاشتراكى القائم فى الاتحاد السوفيتى .

وفى مناسبات أخرى ، تصبح مشكلة التفسير أشد تعقيدا . مثلا : فى روسيا قبل سنة ١٩١٧ كان اصطلاح الاشتراكية يعنى الحركة الاشتراكية . أما فى الوقت الحاضر فهو يعنى بنفس الوضوح النظام الاشتراكى . وهذا التباين يثير بلا ريب تساؤلا عن الوقت الذى نجحت فيه الحركة الاشتراكية الروسية فى اقامة النظام الاشتراكى . ومن الممكن أن تثار أسئلة مماثلة بالنسبة لعدد من الدول اليوم . فمثلا الاشتراكية البريطانية ـ بمعنى الحركة الاشتراكية البريطانية ـ تسيطر الآن على الحكم وتهدف الى تحويل بريطانيا الى بلد اشتراكى . فهل نجحت فى ذلك ؟ وأى معنى أو معان يمكن أن ترتبط باصطلاح الاشتراكية البريطانية فى الوقت الحالى ؟ وعندما نواجه بأسئلة من هذا الطراز ـ وهو ما سوف يتكرر خلال هذا الكتاب ـ يجب أن نكون على حذر وندقق تدقيقا شديدا فى استخدام الاصطلاحات . ويجب أن نؤكد أن الصعوبة الرئيسية فى معالجة هذه المشاكل ليست أساسا صعوبة لفظية كما يريد أن يدخل فى روعنا بعض فقهاء اللغة ، وانما تكمن الصعوبة فى تعقيد العالم الواقعى الذى نعيش فيه تعقيدا غير عادى . وهذه الصعوبة لايمكن التغلب عليها الا بالصبر والمثابرة والتحليل الواضح للحقائق .

ونحن حتى الآن لم نذكر الا بعض معانى الاشتراكية والاشتراكى كما اشتقت من المعنى الأولى ، ولهذا الاشتقاق فائدته ومبرراته . ولكن هناك ـ كما ذكرنا من قبل ـ بعض التعبيرات المضللة التى تسبب اللبس . فهناك اتجاه شائع على نطاق واسع ـ وانتشاره بين الاشتراكيين لا يقل عن انتشاره بين غيرهم لسوء الحظ ـ الى اطلاق الصفة الاشتراكية على كل اجراء اصلاحى يتصادف أن ينال تأييد الاشتراكيين . وقد امتد هذا الاتجاه بسرعة بحيث أصبح من الممكن أن يضم تعريف الاشتراكى كل لون من ألوان الاصلاح سواء نال تأييد الاشتراكيين أو لم ينله . وحسبك مثلا أن تتأمل المفهومين الآتيين لاصطلاح الاشتراكية . استخدمهما عالمين بارزين من علماء الاشتراكية .

فطبقا لرأى وليم جراهام سامنر W.G. Sumner : « الاشتراكية هى أية خطة أو مذهب يستهـدف انقاذ الفرد من أية مصاعب أو متاعب يلقاها فى نضاله من أجل البقاء وفى تنافسه فى معترك الحياة ، وذلك عن طريق تدخل « الدولة » (١) .

وطبقا لرأى چيمس بونار J. Bonar « الاشتراكية هى تلك السياسية أو النظرية التى تستهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة ، ويؤدى بالضرورة الى انتاج أفضل وذلك عن طريق تدخل السلطة الديمقراطيـة المركزية (٢) .

ويلاحظ أن تعريف سـامنر يمـكن أن يدرج أى قانون من طراز « قانون الفقـراء » ضـمن التنظيمـات الاشـتراكية بينمـا يدرج تعريف بونار أية ضريبة على الدخل لها أثر تقدمى ضـئيل ضمن نفس المجموعة . ولا حاجة الى القول بأن مثل هذه الاجراءات (وكثير غيرها يمكن أن تسمى اشتراكية بشىء من التساهل) قد دعا اليها وطبقهـا أفراد ذوو ميول مختلفة ، منهم من لم يسمع قط عن الاشتراكية ، ومنهم من يعتبر الاشتراكية العدو اللدود للحضارة . وبالاختصار فقدت مثل هذه التعاريف العامة المطاطة كل علاقة لهـا بالمعنى الأولى للاصـطلاح . ولهذا أصبحت عديمة القيمة .

وهـذه المناقشة تستهدف اعطاء القارىء فكرة عن المعـانى التى ستخدمها هذا الكتاب لاصطلاحى « الاشتراكية » « والاشتراكى » . والدليل المختصر الذى نقدمه فيما يلى ، نهدف منه الى تبسيط الأمور مع المجازفة باحتمال الوقوع فى خطأ التبسيط الزائد عن الحد .

---

(١) اقتبس هذا التعريف س . هـ . بيج فى كتابه : «الطبقات وعلم الاجتماع الأمريكى من وارد الى روس » ص ١٠٣

C.H. Page : Class and American Sociology, Franward to Ross.

(٢) الاشتراكية .. دائرة المعارف البريطانية الطبعة ١٣

الاشتراكية : الاشتراكية فى معنـاها الأولى هى نظام اجتماعى متكامل يختلف عن النظام الرأسمالى من حيث عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج فيه وكذلك فى البناء الاجتماعى الأساسى وطريقة عمله. وعن طريق الاستطراد فان الاشتراكية تعنى أيضـا أى حركة تقوم فى ظـل النظام الرسـمالى وتستهدف تحقيق واقامة النظام الاشتراكى بالمعنى الموضح سابقا .

والاشتراكى : (اسم) والاشتراكى هو كل شخص يؤمن بالاشتراكية أو يحاول تطبيق مبادئها .

والاشتراكى (صفة) هو كل شيء يرتبط بالاشتراكية فى أحـد معنييها السابق ذكرهما . فمثلا الاقتصاد الاشتراكى له معنيان محتملان : لأنه اما أن يتعلق بعمل ووظيفة الاقتصاد الاشتراكى : أو هو يعنى جملة المذاهب الاقتصادية التى أنتجتها الحركة الاشتراكية . ويجب ملاحظـة أن هذا تعريف ضيق الى حد ما ، فهو يستبعد تقريبـا كل المشروعات الاصلاحية المستقلة (تأميم صناعة معينة مثلا) من مجموعة الاجراءات والخطوات الاشتراكية مادام من الممكن اتخاذها فى مجتمع رأسمـالى بدون تغيير فى بنائه الأساسى أو فى طريقة عمله وقيامه بوظائفه .

الشيوعية :

يدور كثير من اللبس فى أذهان عدد كبير من الناس ، حتى المطلعين منهم على الحقائق ، فيما يتعلق بمعنى الشيوعية وعلاقتها بالاشتراكية ، ونظرا لأن هذه الأسئلة والاستفسارات سوف تثار تقريبا فى كل مرحلة من مراحل التحليـل القـادم فمن الضرورى مناقشتهـا من أول الأمر بشيء من العناية .

الشيوعية اصطلاح أقدم بكثير من الاشتراكية . اذ يبدو أن اصطلاح الاشتراكية لم يستخدم قبل عام ١٨٠٠ على الاطلاق . ولم يستخدم بمفهومه الحالى قبل عام ١٩٢٠ . أما الشيوعية فيرجع تاريخها الى العصور القديمة ، وان كان معناها فى ذلك الحين يختلف عن معناها اليوم . فاصطلاح الشيوعية لم يكن يقصد به أصلا نظاما متكاملا ، ولكن كان يقصد به اشتراك مجموعة من الأفراد يعملون فى ظل نظام اجتماعى معين فى الملكية. وعادة كان هذا الاشتراك ينحصر فى ملكية السلع الاستهلاكية. مثلا لم تكن الشيوعية التى ارتبط اسمها باسبرطة القديمة ، نظاما اجتماعيا حيث كان النظام الاجتماعى أساسا هو نظام العبودية . أما عن الشيوعية التى كانت فيها ، فكانت تقتصر فقط على فريق من الطبقة الحاكمة . وكانت أساسا عبارة عن اجراء قصد به تدعيم القوة العسكرية للدولة الاسبرطية. ولم تنشأ فكرة الشيوعية أى شيوع الملكية بين الجميع وبالتالى كنظام اجتماعى متكامل ، الا فى فجر العصر الحديث وبالتحديد فى سنة ١٥١٦ عندما نشر مؤلف توماس مورعن « اليوتوبيا » أو المدينة الفاضلة . ومنذ ذلك التاريخ عاش المفهومان المذكوران للشيوعية ، جنبا الى جنب . وكان الكتاب على اختلافهم يستخدمون الاصطلاح وهم يقصدون به أحد المفهومين أو الآخر ، وكثيرا ما استخدموا خليطا مشوها من الاثنين .

وعلى ضوء هذا الايضاح وتلك المعلومات ، يجب علينا أن نتتبع تطور الاستعمال الحالى لاصطلاح الشيوعية . فقد أثمر العقدان الثالث والرابع من القرن التاسع عشر انتاجا هائلا من الكتابات فى موضوع الاصلاح الاجتماعى ومحاولة اعادة بناء المجتمع فى أوربا الغربية . وكان « الاشتراكيون » الأوائل هم أتباع « روبرت أوين » . ولكن بعد عام ١٨٣٥ اتخذ هذا الاسم معنى أعم وأشمل . وعندما أدخل فى ألمانيا حوالى سنة ١٨٤٠ استحوذ عليه بعض الكتاب وقعوا فى دوامة من التخبط الذهنى ، هددت بنزع الثقة من الحركة الثورية التى كانت منتشرة فى ذلك

الوقت . ولذلك عندما شرع ماركس وانجلز مع فريق من المتعـاونين معهما ، فى تنظيم حركة سياسية فى أواخر العقد الرابع من القرن ١٩ تجنبا استخدام كلمة الاشتراكية واستخدما بدلا منها كلمة الشيوعية كبديل قابل للفهم. وهذا يوضح السبب الذى جعل العصبة الشيوعيـة (التى أسست سنة ١٨٤٧) والبيان الشيوعى (الذى نشر سنة ١٨٤٨) يتخذان اسميهما هذين .

وفى ربع القرن الذى تلا نشر البيان الشيوعى برزت المـاركسية فى مقدمة جميع المدارس اليسارية المتنافسة . وفى خلال هذه العملية زالت الأسباب التى دعت الى اسـتبعاد اسم الاشتراكية ، وعاد المـاركسيون بالتدريج يتخذون لأنفسهم الصـفة الاشتراكية بدون أن يعـدلوا من أهدافهم أو يغيروا من مذاهبهـم . ونتيجـة لذلك ، أصـبحت كلمتا الاشتراكية والشيوعية تستخدمان بالتبادل تقريبا لتدلا على شىء واحد . وكانت أولاهما تفوق الثانية فى الانتشار وأصبح البيـان الشيوعى وهو الوثيقة المعترف بها والمرجع الذى يرجع اليه لمعـرفة أهداف ووسـائل الحركة الاشتراكية .

هكذا كان الوضع بصفة تقريبية فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . وعلى كل حال ينبغى أن ننوه بتطور آخر حدث فى القرن التاسع عشر لأنه أصبح ذا تأثير هام فى المرحلة الجـديدة التى بدأت عام ١٩١٤ . فقـد كانت الحركة الاشتراكيـة الألمـانية قبـل عام ١٨٧٥ منقسمة الى حزبين ، وفى ذلك العـام اندمج الحزبان معـا فى مؤتمر عقد ببلدة جوته ، واتخذ الحزب الجديد لنفسه برنامجا موحدا أصبح معروفا فى التاريخ باسم « برنامج جـوته » . ولم يرض ماركس عن هذا البرنامج . وكتب وهو فى لندن مذكرة طويلة لأتباعه الألمـان ينقد أهم بنود البرنامج ، وطبعت المذكرة أخيرا سنة ١٨٩١ وأصبحت منذ ذلك التاريخ (وهى بعنوان نقـد برنامج جوته) احـدى الوثائق الأساسية فى الفكر المـاركسى .

وأهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا ، هى فى أن ماركس قد ميز فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى . فالمرحلة الأولى وقد سماها أيضا بالمرحلة الاشتراكيـة فى فقرات مختلفـة ، هى شكل المجتمع الذى يتلو مرحلة الرأسمالية مباشرة . وهذه المرحلة سـوف تحمل علامات ومميزات الأصل الذى جاءت منه . فالعمال كطبقة جديدة حاكمة سيحتاجون الى حكومتهم (ديكتاتورية البرولتاريا) لكى تحميهم من أعدائهم . وسوف يظل الأفق العقلى والروحى ، مصطبغـا بالأفكار والقيم البورجوازية . وبالرغم من أن الدخـول لن تدفع على أسـاس الملكية الخاصة ، الا أنه سوف يستمر تقديرها على أساس العمل المبذول فعلا لا على أسـاس حاجة الفرد . ومع ذلك ستنمو القوى الانتاجيـة للمجتمع بسرعة فى ظل هذا النظام الجديد ، وبمضى الوقت ستزول القيود التى يفرضها النظام الرأسـمالى المنقـرض ، وبعد ذلك سـوف يدخل المجتمع فيمـا أسـماه ماركس « بالمرحلة العليـا للمجتمع الشيوعى » . وفى هذه المرحلة ستذبل الدولة وسوف يسـود وضـع مختلف بالنسبة للعمل ، وسوف يصبح فى مقدور المجتمع أن يكتب على رايته شـعار « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » .

ولا يمكن القول بأن «نقد برنامج جوته» قد أحدث أثرا كبيرا وقت كتابته ، أو حتى عندما نشر لأول مرة . ففى الواقع لم يظهر ما يدل على أن التحليل الوارد فيه أو المفاهيم والاصطلاحات الجديدة التى جاء بها قد لفتت الأنظار بصفة خاصـة الا بعد أن قام لينين باحيائهـا واعادة صياغتها فى كتيبه المشهور « الدولة والثورة » الذى كتبه فى فجـر ثورة أكتوبر فى روسيا . فقد عمد لينين ، رغبة منه فى زيادة الايضاح، الى اسقاط تقسيم الشيوعية الى مرحلتين « الأولى » و « العليا » واستعمل كلمتى الاشتراكية والشيوعية للدلالة عليهما . ومنذ ذلك الحين شـاع هذا الاستعمال وأصبح متبعا لا فى الاتحاد السوفيتى فقط ، بل فى جميع فروع الحركة الشيوعية العالمية . فالشيوعى المخلص يرى أن الشيوعية

هى شكل المجتمع الذى يلى الشكل الاشتراكى ، وهــو الشكل الذى سيبلغه الجنس البشرى بعــد أن يتخلص نهائيا من رواسب الطبقــات والصراع الطبقى .

وربما يتساءل القارىء الآن عن العلاقة بين الشيوعية بهــذا المعنى وبين كلمة شيوعى كما استخدمت فى العبارتين السابقتين . والاجابة على هذا السؤال،هى أن العلاقة بينهما غير مباشرة.فقد اقتنع لينين خلال الحرب العالمية الأولى ، بأن معظم الأحزاب الاشتراكية فى العالم قد خانت قضية الاشتراكية عندما تخلت عن الدولية ، وأيدت حكوماتهــا فيما اعتبره الصراع الاستعمارى . ولذلك قرر أن من الضرورى أن ينفصــل عن المــاضى نهائيا ، وأن ينشىء حركة دوليــة جــديدة تتكون من أحزاب تطهرت من جميع الذين تعاونوا أو اشتركوا مع « الخونة » ولكى يؤكد هذا الانفصال اتخذ لهذه الحركة اسما جديدا . فى مثل هذه الظروف ، كان من الطبيعى أن يسترشد لينين ـــ وهو الذى يعتبر نفسه قبل كل شيء تلميذا مخلصا لمــاركس ـــ بتاريخ الحركة الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك لم يصعب عليه أن يعثر على مثال مشابه فى المــاضى ـــ وبحسب ما أشرنا من قبل ، كان ماركس وانجلز فى العقــد الرابع من القرن ١٩ قد أحسا بالحاجة الى تفــادى كلمتى « اشتراكية » « واشتراكى » حتى لا يحدث لبس مع الذين كانوا يزعمون الصفــة الاشتراكية ولذلك وقع اختيارهم على كلمة « الشيوعية » . فلما ووجه لينين بمشكلة مشابهة ، لجأ الى نفس الحل . ولذلك نرى أن العلاقة بين الأحزاب الشيوعيــة فى يومنا هذا وبين الاشتراكية ، هى ذاتها العــلاقة التى كانت قائمة بين العصبة الشيوعية والبيان الشيوعى من جانب وبين الاشتراكيــة من جانب آخر فى منتصف القرن التاسع عشر . فهذه الأحزاب كانت أحزابا اشتراكية بمعنى أنها تؤمن بالاشتراكيــة وتعمــل على تحقيقهــا وهى (فيما عدا حالات قليلة معينة) لا تحمل الاسم الاشتراكى لأسباب يمكن ادراكها فى ضوء تاريخ الحركة .

واستعمال هذه الاصطلاحات فى داخل الاتحاد السوفيتى يلقى الضوء على هذا الوضع ويوضحه كل الايضاح . فالقيادة فى الاتحاد السوڤيتى منظمة من منظمات الحزب الشيوعى ، ومع ذلك فالنظام الاجتماعى فى الاتحاد السوڤيتى يشار اليه دائما بأنه « نظام اشتراكى » ، والاسم الرسمى الكامل للاتحاد السوڤيتى هو اتحاد الجمهوريات السوڤيتية الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك يحتفظ النظريون السوڤييت بالتمييز الذى أدخله لينين فى كتابة « الدولة والثورة » بين الاشتراكية والشيوعية . وطبقا لوجهة نظرهم سوف يتحول النظام الاشتراكى الراهن تدريجيا الى النظام الشيوعى الكامل .

الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون :

بقى أمامنا ايضاح واحد أو مجموعة من الايضاحات ، قبل أن نصبح فى وضع يمكننا من معالجة موضوعنا بطريقة سهلة خالية من كل غموض لا مبرر له . لتمييز بين اصطلاحى « شيوعى » و « اشتراكى ديمقراطى » « كما هما مطبقان على الفرعين الكبيرين للحركة الشيوعية العالمية القائمة فى الوقت الحاضر . وقد سبق أن عرضنا أصل اصطلاح « شيوعى » فى هذا الصدد وبقى أن نبين أصل ومعنى اصطلاح « اشتراكى ديمقراطى » .

كانت معظم الأحزاب الاشتراكية فى العالم ، فيما قبل الحرب العالمية الأولى متحدة مع بعضها بعضا فى اتحاد مفكك يسمى الدولية الثانية (١) وكانت هذه الأحزاب تحمل أسماء رسمية مختلفة . فمثلا كان هناك حزبان أمريكيان يرتبطان بالدولية الثانية أحدهما اسمه حزب العمال الاشتراكى (أنشىء سنة ١٨٧٧ والآخر اسمه الحزب الاشتراكى

(١) انظر الفصل الثامن .

(أسس سنة ١٩٠١) وبالمثل كانت هناك عدة أحزاب بريطانية لها بطبيعة الحال أسماء مختلفة . ولقد كان أكبر الأحزاب الاشتراكية ، وأكثرها نفوذا فى هذه الفترة هو الحزب الألمانى الذى كان يسمى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى . وبفضل الوضع الممتاز الذى كان يتمتع به الحزب الألمانى تكرر استخدام اسمه كثيرا للاشارة الى الحركة الاشتراكية كلها أو الى فرع معين منها ، حتى ولو كان هذا الفرع يحمل اسما خاصا به . وعلى هذا النحو أصبحت « الاشتراكية » و « الاشتراكية الديمقراطية » يستعملان قبل عام ١٩١٤ كاصطلاحين مترادفين .

وأصبح الموقف أكثر تعقيدا بعد انحلال الدولية الثانية وتأسيس الدولية الشيوعية أو الدولية الثالثة (١) حيث انقسم كثير من الأحزاب الاشتراكية الى قسمين : قسم يؤلف حزبا شيوعيا ينضم وينتمى الى الدولية الشيوعية ، وقسم بقى تحت قيادة رجال تمسكوا بالأفكار وبالوسائل التقليدية التى كانت متبعة فى مرحلة ما قبل الحرب . وقد عمدت الأقسام الثانية فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين الى بعث الدولية الثانية من جديد ، وبذلك أصبح الانقسام تاما فى الحركة العالمية سواء من الناحية الايديولوجية أو من الناحية التنظيمية .

وينبغى أن يلاحظ القارىء أنه مهما اتخذت الأحزاب من أسماء رسمية فانها جميعا تعتبر نفسها أحزابا اشتراكية . وعلى ذلك أصبحت الحاجة ماسة وظاهرة لايجاد اصطلاحات متفق عليها من الجميع ، تأخذ فى اعتبارها حقيقة ذلك الانقسام ، وفى الوقت نفسه لا تتغاضى عن الاختلافات الجوهرية التى تميز بين فرعى الحركة الاشتراكية . فاتخذ الشيوعيون لأنفسهم اسما ، وأصروا على أن يحمله كل واحد فى معسكرهم ولكن

(١) انظر الفصل التاسع .

ماذا ترى يمكن أن يسمى به الآخرون ؟ وكان الجواب على هذا السؤال أن استخدم اصطلاح «اشتراكى ديمقراطى» ، واكتسب معناه المتفق عليه بصفة عامة الآن . وكما حدث بالفعل ، أطلق ذلك الاسم على أنصار الدولية الثانية التى بعثت من جديد . أطلقه عليهم كلا الطرفين المتعارضين، رغم تعارض الأسباب . فنظر الشيوعيون الى هذه التسمية على أنها حطة ومذلة ، مستهزئين بما اعتبروه خيانة ارتكبت أثناء فترة الحرب . بينما أنحى منافسوهم فى نفس الوقت ، باللائمة على الشيوعيين بسبب الأخطاء التى وقعت منهم بعد الحرب ، وكانوا يفخرون بانتمائهم الثقافى والروحى الى حركة ما قبل الحرب . وبذلك أصبح معروفا أن الاشتراكيين الذين قد يكونون على طرف نقيض فى كل شىء تقريبا ، يمكن أن يتفقوا على الأقل ، على أن حركتهم التى كانت فى يوم ما حركة متحدة ، أصبحت تنقسم الى قسمين ينبغى تحديدهما : قسم شيوعى ، وقسم اشتراكى ديمقراطى .

ويجب ملاحظة أن المفهوم الجديد لاصطلاح «اشتراكى ديمقراطى» أصبح أضيق نطاقا مما كان قبل عام ١٩١٤ . لقد كان فى ذلك الوقت مرادفا لكلمة « اشتراكى » أما منذ الحرب العالمية الأولى ، فقد أصبح يدل على جانب واحد فقط من الحركة الاشتراكية وبهذا المعنى الضيق سوف يستخدم هذا الاصطلاح فى فصول هذا الكتاب .

الحركة الاشتراكية فى العالم اليوم :

الاشتراكية اليوم ، بمعناها الحقيقى — هى حركة عالمية . وفى الفصول التالية من الكتاب ، سوف نتتبع تطورها وانتشارها من بداياتها الصغيرة فى انجلترا وفرنسا الى أوروبا الوسطى والشرقية الى أمريكا واستراليا وأخيرا الى آسيا وأفريقيا . ولن نحاول تقدير قوة الحركة الحالية عموما أو أحد فروعها الكبرى تقديرا كميا — وذلك لأن الاحصائيات الموثوق بها ، لاتتوفر الا فى بلاد معينة عن فترات معينة

فقط . ومن جهة أخـــرى فان الظروف تتغير وتتطور بسرعة فى أجـــزاء كثيرة من العالم ، مما يجعل مثل هذه المحاولة غالبا أداة تضليل أكثر من أن تكون ذات فائدة . ويمكننا على كل حال أن نقول باطمئنان ان مراكز القوة الشيوعية تقع فى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، وفرنســا وايطاليا والصين ، وأن مراكز القـــوة للاشتراكية الديمقراطيـــة ، هى فى بريطانيا العظمى والبلاد الصغرى فى أوروبا الغربية والممتلكات البريطانية. وأما فى المستعمرات والبقاع المتخلفة اقتصاديا فقـــد وضعت الأســـس لقيام حركة اشتراكية بفضل أحزاب شيوعية صغيرة ولكنهـــا آخـــذة فى النمو بسرعة .

وفى البقية الباقية من الجزء الأول للكتاب ، ســـوف نحلل بتعمق أكبر ظروف الحركة الاشتراكيـــة فى بعض هـــذه البلدان ، التى يمكن اعتبارها ذات أهمية حاسمة لمستقبل الاشتراكيـــة . وقد وقع الاختيـــار على الاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى كقاعدتين رئيسيتين للشيوعيـــة والاشتراكية والديمقراطية على التوالى . وقد عولجت بلاد أوروبا الشرقية (مع ابداء اهتمام خاص ببولنـــدا وهى أكبرها) لسببين :ـ أولا لأن كلا فرعى الحركة الاشتراكية يلعب دورا هناك وثانيا ــ لأن بحث التطورات الأخيرة فى تلك البلدان يمكننا من القاء الضوء على كثير من المشكلات ذات الأهمية القصوى ، والتى تنشأ أثنـــاء عمليـــة التحول من النظـــام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى .

الفصل الثانى
الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى

. الاتحاد السوفيتى هو حتى الآن البلد الوحيد فى العالم الذى يتفق الجميع على أنه يعيش فى ظل نظام اشتراكى . والغرض من هذا الفصل هو شرح أصل وطبيعة النظام السوفييتى ، وتحديد النتائج الرئيسية التى حققتها الاشتراكية فى وطنها الأول (١) .

أصل الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى :

يسود الاعتقاد بأن روسيا كانت تتألف قبل الثورة من أوتوقراطية تتركز فى يديها كل السلطات من ناحية ، ومن كتلة عريضة من الفلاحين الخاملين من ناحية أخرى . تلك هى الصورة المرتسمة فى أذهان الكثيرين عن النظام القديم فى روسيا — وهى كفيلة بأن تجعل المرء يهمل أهم الأمور وأشدها لزوما لفهم الثورة والاحاطة بها وبالتطورات التالية التى مرت بها الدولة السوفييتية . فقد كان الفلاحون الروس — وهم أبعد مايكونون عن الخمول — فى غليان مستمر فى السنوات التى سبقت ١٩١٤ . وكانت هناك فى الوقت نفسه حركة تصنيع سريعة أبرزت الى الوجود طبقة من عمال المصانع الذين كانوا يرزحون تحت وطأة استغلال بشع فى المراكز والمدن الصناعية . وقد ساعد اشتراك رأس المال الأجنبى فى الصناعة وكذلك وجود الفنيين الأجانب على نطاق واسع ، على الاسراع بهذه التغيرات ولكنها فى نفس الوقت منعت نمو طبقة وسطى وطنية .

(١) فى هذه السلسلة من الكتب مجلد خاص يبحث فى الاقتصاديات السوفييتية لمؤلفه ابرام برجسون ونشر عام ١٩٤٩ وفيه شرح ودراسة المنظمات الاقتصادية فى الاقتصاد السوفيتى وطريقة عملها .

وكانت النتيجة أنه بالرغم من أن السلطة القديمة للقيصر وارستقراطية كبار الملاك الاقطاعيين فقدت هيبتها بصورة قاطعة ، الا أن البورجوازية الروسية — على نقيض البورجوازية الفرنسية فى القرن الثامن عشر — لم تكن تملك القوة الكافية التى تمكنها من أن تحمل لواء الثورة وتسيطر عليها بالسلطة . فعندما انهارت القيصرية تحت وطأة الحرب العالمية الأولى تولت البورجوازية مقاليد الحكم ولكنها أثبتت عدم قدرتها على تدعيم مركزها الذى اكتسبته ، وانتقلت المبادرة الثورية الى أيدى كتل الفلاحين وعمال المدن . وفى هذه الظروف تمكن الحزب الشيوعى — والفضل الأكبر فى ذلك يرجع الى عبقرية لينين — من الاستيلاء على السلطة وتنظيم التأييد الشعبى بعد حرب ظافرة استمرت أربع سنوات ضد جيوش أعداء الثورة والتدخل الأجنبى .

وقد التزم النظام السوفييتى الجديد بمبادىء الاشتراكية ، ولكن حدث فى الفترة ما بين ١٩١٧ — ١٩٢١ — وهى فترة الحرب الشيوعية — أن استنفذت جميع الطاقات فى البلاد لمواجهة مشاكل البقاء بحيث لم يكن هناك طاقات يمكن تخصيصها لمهمة البدء فى تشكيل النظام الاجتماعى الجديد . فلم يكن من المستطاع سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة ، البدء فى تنفيذ سياسة اشتراكية متماسكة . وكانت أغلب الاجراءات التى اتخذت فى ذلك الحين ، محاولات ارتجالية لمواجهة أزمات عاجلة .

ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون روسيا بعد نهاية الحرب الأهلية ، فى حالة أقرب الى الفوضى . ولقد أرغمت المقاومة التى أبداها رجال الأعمال ، الحكومة على التوسع فى اصدار قرارات التأميم ، حتى أصبحت جميع المؤسسات والمصانع — فيما عدا الصغيرة منها — تحت سيطرة الدولة . ولكن الحكومة لم تكن قادرة فى ذلك الحين على ادارة

مثل هذا العدد الهائل المتنوع من المؤسسات والمصانع . بحيث هبط الانتاج الصناعى فى ١٩٢٠ الى خمس مستوى ماقبل الحرب . وعانت الزراعة بدرجة أقل نسبيا ولكن كان انتاج المواد الغذائية لا يزال أقل من القدر الكافى لاحتياجات البلاد . وكانت جميع الأراضى قد أممت منذ سنة ١٩١٨ كاجراء ضرورى لتحقيق مطلب الفلاحين المزدوج : توزيع الاقطاعيات الكبيرة والغاء الرهونات وأمثالها من القيود والأعباء المفروضة على ممتلكاتهم الخاصة . ولكن حق الدولة فى ادارة وتوزيع واستغلال الأرض ظل حقا صوريا . وما حدث فى الواقع هو تكاثر الملكيات الصغيرة بدرجة هائلة . حيث عمد ملايين الفلاحين ــ وقد أصبحت لهم الآن أرض يملكونها وفى استطاعتهم أن يستغنوا عن شراء أية منتجات صناعية ــ الى استهلاك أو تخزين محاصيلهم ومواشيهم.وكانت النتيجة هبوط حاد فى الفائض المطروح فى السوق ، ولكى تتمكن الحكومة من اطعام المدن اضطرت الى الاستيلاء على الحبوب بالقوة ، وهذا دفع الفلاحين الى المقاومة ومن ثم زادت خطورة الأزمة . كان مجموع المحصول فى عام ١٩٢٠ يزيد قليلا عن نصف متوسط ما قبل الحرب بينما أدت العواصف الثلجية فى عام ١٩٢١ الى انخفاض آخر فى المحصول ووقعت مجاعة رهيبة .

وهكذا بينما خرجت روسيا من الحرب الأهلية وعلى رأسها حكومة اشتراكية ويطبق فيها نظام للملكية يتفق نظريا مع المبادىء الاشتراكية التقليدية ، الا أن روسيا كانت فى حقيقة الأمر مرهقة ، وكان نظامها الاجتماعى فى حالة تفكك . فى ظل هذه الظروف طبق لينين سياسته الاقتصادية الجديدة N.E.P. المعروفة . وهى التى منحت امتيازات واسعة للملكية الفردية ولأصحاب الأعمال سواء فى الزراعة أو فى الصناعة .

وبمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة احتفظت الدولة بين يديها

بما أطلق عليه اسم « القمم المسيطرة » وهى البنوك والمواصلات والمؤسسات الصناعية الكبرى (وكانت هذه الأخيرة تؤلف حوالى ١٠ فى المائة من مجموع المؤسسات الصناعية فقط ولكنها كانت تستخدم أكثر من أربعة أخماس المجموع الكلى للعمال) . أما بقية المؤسسات الصغرى فأعيدت الى أصحابها الأولين بعد أن ألغى تأميمها أو أجرت لأفراد أو جمعيات تعاونية . وفى الزراعة اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على الطاقات البناءة لصغار الفلاحين الذين تخلصوا نسبيا من قيودهم ـ وظلت الدولة محتفظة بحق الملكية بينما ضمنت للمزارعين الذين يشغلون الأرض فعلا حق الانتفاع . بل انه قد سمح بقدر محدود من نظام وتأجير الأراضى واستخدام العمال الزراعيين . وبالنسبة للأغلبية الساحقة للمزارعين ، لم يكن النظام الذى عاشوا فى ظله فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة يختلف عن نظام ما قبل الحرب الا قليلا .

واذا نظرنا الى حالة الاتحاد السوفييتى نرى أنه كان فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة خليطا من النظم الاشتراكية والرأسمالية وما أسماه ماركس نظام انتاج السلع البسيط (١) فالحكومة كانت حكومة اشتراكية وكانت وسائل الانتاج من الناحية الاسمية على

(١) يتميز نظام استهلاك السلع البسيط بوجود مجتمع يتألف من حرفيين وفلاحين مستقلين بعضهم عن بعض ، كل منهم يمتلك عدته أو اداة انتاجه ويقوم بانتاج ادوات صالحة للاستهلاك الشخصى وللتبادل . ويوجد فى مثل هذا المجتمع تقسيم للعمل ولكن لا يوجد فيه اصحاب عمل او عمال . ولعل نظام استهلاك السلع البسيط بحسب هذا الوصف الدقيق ، لم يكن له وجود فى التاريخ على الاطلاق اى بصورة نقية خالصة. ولكن كل مجتمع متمدن لنا به ادنى علم انما يحتوى على عناصر هامة من نظام انتاج السلع البسيط . وفى بعض المجتمعات كان هذا النظام هو النظام السائد تقريبا . مثال ذلك فى بعض بقاع معينة فى أوربا الغربية فى أواخر العصور الوسطى .

الأقل ـ خاضعة للملكية العامة . والصناعة الثقيلة تنظم وتدار بواسطة الدولة فعلا ، ومع ذلك فمن الخطأ أن يوصف النظام فى مجموعة بأنه نظام اشتراكى حيث لم تكن الحكومة فى وضع يسمح لها بأن تحدد تطورها ، وكانت أهمية الزراعة كبيرة نسبيا ــ ولم يكن لها تقريبا أى صفة اشتراكية ــ ونتيجة لهذا كانت محاولات التخطيط الاقتصادى خلال تلك الفترة محدودة ، تنحصر فى نطاق صغير من الاقتصاد القومى . وظل التخطيط الشامل فى المرحلة النظرية . ومن جهة أخرى فانه بالرغم من أن النظام الرأسمالى كان قويا فى قطاع الزراعة وزادت أهميته عندما اتجه أغنياء الملاك (ويوصفون عادة بالكولاك) الى زيادة انتاجهم والتوسع فيه ، ولعبوا دورا متزايد الأهمية فى عمليات البيع والشراء وتسويق محاصيل جيرانهم الفقراء ، الا أنه من الخطأ أيضا أن يوصف النظام فى مجموعه بأنه نظام رأسمالى لأن الجانب الأكبر من الصناعة ومن مالية البلاد كان فى يد الدولة .

وقد أدى هذا النظام المختلط وظيفته بدرجة مرضية لحل المشكلات الرئيسية العاجلة،وهى مشكلات الانعاش والنهوض من التخريب والارهاق الذى أعقب فترتى الحرب العالمية والحرب الأهلية . وبعد أن تم حل هذه المشاكل فى منتصف العقد الثالث من القرن ، أصبح واضحا أن هذا النظام المختلط نظام غير ثابت وغير قادر على وضع الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه توسع طويل الأجل . ومن المهم تفهم السبب فى ذلك ، لأن هذا الفهم سيلقى الضوء على تطور النظام الاجتماعى السوفييتى فى المستقبل .

ففى الصناعة (وكذلك فى التجارة) لم تصادف المشروعات العامة صعوبة فى التغلب على منافسيها من الأفراد وامتصاصهم بالتدريج . وفى هذا المجال نجحت السياسة الاقتصادية فى تحققيق ما توقعه واضعوها وأدت الى تقوية وتدعيم القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد السوفيتى وكان هذا بغير شك يعد نجاحا هاما . ولكن ينبغى أن نتذكر أن روسيا كانت

ما تزال بلدا زراعيا بصفة أساسية ، وأن ما تحتاج اليه ليس مجرد استيلاء الدولة على الصناعة القائمة ، بل أن تبدأ فورا فى تنفيــذ برنامج واســع للتصنيع يمكن أن ينهض بالبلاد الى مستوى يضارع المستوى الاقتصادى للبلاد الرأسمالية المتقدمة • وقد أدركت الحكومة أنها عن طريق هــذا البرنامج فقط يمكنها أن ترفع مستوى المعيشة المنخفض للشعب الروسى وتضمن فى الوقت نفســه الدفاع ضــد التهــديدات المتزايدة بعــودة التدخل الأجنبى من جديد واحتمالات غزوها من الخارج • وبالاضافــة الى ذلك ، كان نظام الحكم السوفييتى حريصا على توسيع القاعدة العمالية التى يرتكز عليها سلطانه . هــذا البرنامج الواســع للتصنيع هو على وجه التحديد ما عجز النظام المختلط القائم عن النهوض به .

وكانت الصعوبة الأساسية فى مجال الزراعة . وهنا ــ كما ذكرنا ــ اقترن الانتعاش الذى تحقق بنمــو مطرد فى عدد وأهميــة طبقــة كبار المزارعين (الكولاك) الذين كانوا يؤيدون بطبيعة الحــال الملكية الفردية ويكرهون النظــام السوفييتى ومبــادئه . وكانت ملكيتهم لرأس المــال تمكنهم من شراء فوائض المحاصيل من المزارعــين الفقــراء الذين كانوا مرغمين على بيع محاصيلهم بعد حصادها فورا ، بسبب افتقارهم المزمن الى الأرصدة النقدية وهو ما تميزت به المرحلة الأولى للثورة. وقد أدى ذلك الى انخفاض كبير فى مجموع فوائض المنتجات الزراعية المطروحة فى السوق .

وقبل انتهاء العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، أصبحت هــذه الفوائض كلها تقريبا تحت قبضة الكولاك • وكان معنى هــذا أن خطط الحكومة للتوسع الصناعى التى تطلبت زيادة مطردة وثابتة فى المنتجــات الزراعية المتدفقة الى المدن ، أصبحت عمليا تحت رحمة الكولاك . وعند منتصف العقد الثالث بلغ الموقف مرحلة حرجة ، وأصبح على الحكومة أن تقوم بعملية اختيار تترتب عليها نتائج حاسمــة بالنسبة لمستقبل التطور السوفييتى بأسره . كان هناك فى الواقع اختيار بين طريقين :

كان فى وسع الحكومة أن تحني رأسهـا لقوة مركز الكولاك ومن ثم توافق على شروطهم،ومعنى ذلك الاستمرار فى تشجيع الملكية الفردية فى الزراعة والحد من التوسع الصناعى ، واعادة توجيه صناعة الدولة لزيادة انتاج السلع التى تشجع الكولاك على زيادة وبيع فائضهـم للتوزيع فى المدن . لو أن الحكومة أتبعت هذا الطريق ، لكان عليها أن تواجه نتيجتين حتميتين ــ الأولى ازدياد قوة الكولاك باطراد . والثانيـة أن تتخـلى الحكومة عن آمالها فى بناء صناعات دفاعيـة قوية كافية لضمـان حرية الوطن وحمايته من التدخل الأجنبى . وبعبارة أخرى كان من الممكن أن يتعرض النظام السوفييتى للضغط الخـارجى والضغط الداخـلى . واذا ما أحطنا علما بالقوى الدولية التى كانت تعمل على مسرح الأحـداث فى العقد الثالث من هذا القرن ، توفرت لدينـا المبررات لكى نستنتج انه لم تكن فى استطاعة النظام السوفييتى أن يصمد فى مثل هذه الظروف . فاما أن يرغم على التسليم وفقا لشروط العدو ، واما أن يهزم فى المعركة هزيمة لا قيام له بعدها .

أما الطريق الثانى الذى كان من الممكن للحكومة أن تسير فيه فهو أن تواجه تحدى الكولاك . وهذا هو ما اتبعته بالفعل . وكان هذا يعنى أن تقوم باتخاذ اجراءات طوارىء لارغامهم على تسليم الحبوب ، يلى ذلك اعادة تنظيم الزراعة تنظيما دقيقا وشاملا لوضعها تحت سيطرة وتحـكم الدولة ، والقضاء على نفوذ الكولاك وزيادة الانتاجية الزراعية بما يكفى لسد احتياجات الريف والمدن على السواء . كان من الضرورى تضـافر التنظيم الجديد للزراعة مع حركة التصنيع لامداد الزراعة بالآلات الزراعية الضرورية وامتصاص الأيدى العاملة الفائضة فى الريف ، واقامة نظـام دفاعى محكم لوقاية البلاد من أى غزو محتمل . وهكذا شرعت الحكومة السوفييتية فى سنة ١٩٢٨ فى تنفيذ برنامج مشترك واسع المدى للتصنيع وانشاء المزارع الجماعيـة . وهو البرنامج الذى سمى حقـا « بالثورة الثانية » . وكانت السنوات القليلة التى تلت ذلك فترة بذل جهود هائلة

جبارة وتوتر ــ كما كانت أيضا فترة بطولة وتقشف • وفى منتصف العقد الرابع أصبح من الجلى أن « الثورة الثانية » قد نجحت . والجدول رقم (١) يوضح كيف حلت بصفة نهائيــة المشاكل التى تمــيزت بهــا السياســة الاقتصادية الجديدة .

جدول رقم (١)
اتناج وتسويق الحبوب فى الاتحاد السوفييتى
بملايين الأطنــان

نوع المنتج	قبل الحرب		١٩٢٦ ــ ١٩٢٧		١٩٣٤	
	تسويق	اتناج	تسويق	اتناج	تسويق	اتناج
كبار المــلاك	٥ر٤	٦ر٩	—	—	—	—
الــكولاك	٤ر١٠	٤ر٣٠	٠ر٢	٦ر٩	—	—
صغــارو متوسطو الفلاحين	٩ر٥	٠ر٤٠	٥ر٧	٠ر٦٤	٠ر٢	٦ر١٠
مزارع الدولة والمزارع الجماعية	—	—	٦ر٠	٧ر١	٤ر٢٢	٨ر٧٦
المجمــوع	٨ر٢٠	٠ر٨٠	١ر١٠	٣ر٧٥	٤ر٢٤	٤ر٨٧

ونرى من هذه الأرقام أنه كان لدى روسيا قبل الحرب العالمية الأولى فائض ضخم من الحبوب فى السوق يصــدر جزء كبير منــه للخارج •

(١) مأخوذة من كتاب النظرية القــانونية السوفيتيــةتأليف رودلف سلازنجر ص ١٦٩

وكنتيجة للثورة الأولى والسياسة الاقتصادية الجديدة ، استعاد الانتاج الكلى تقريبا مستوى ما قبل الحرب . ولكن الفائض فى السوق هبط الى أقل من النصف ولم يكن هناك فائض للتصدير أو لتدعيم برنامج التصنيع . ونتيجة للثورة الثانية وتطبيق مشروع المزارع الجماعية فاق الانتاج الكلى والفائض فى السوق مستويات ما قبل الحرب فقد توفرت الحبوب بما يكفى لاحتياجات الريف واحتياجات التصنيع .

وقد حققت الثورة الثانية أهدافها بأن جعلت من الممكن القيام بالتصنيع وبناء الجهاز الدفاعى وذلك بتطبيق النظام الاشتراكى فى القطاع الزراعى. وبذلك اجتثت جذور الملكية الفردية وحولت النظام الاجتماعى للاتحاد السوفييتى الى نظام اشتراكى صرف .

الحقائق الرئيسية للاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى :

أشرنا فى الفصل السابق الى أن الاشتراكية قد عرفت – على حسب الطريقة التقليدية – بأنها نظام اجتماعى يعترف بالملكية الفردية لوسائل الاستهلاك ولكنه لا يسمح بالملكية الفردية لوسائل الانتاج . ونظام التملك السوفييتى يلتقى مع هذه المعايير العامة بكل تأكيد . ان ملكية السلع الاستهلاكية العادية مثل الملابس وأدوات المنزل والكتب وما اليها تتمتع فى الاتحاد السوفييتى بنفس الضمانات التى تتمتع بها مثلا فى الولايات المتحدة أو فى بريطانيا العظمى. وهذه النقطة لا تتطلب مزيدا من الايضاح أو التعليق. وكل مانحتاج الى اضافته هو ان كلا من النظرية الاشتراكية والتجربة السوفييتية ترفض الفكرة الخاطئة الشائعة والتى تقول ان الاشتراكية لا تسمح بالملكية الفردية أو بأى نوع من أنواعها . أما فيما يتعلق بوسائل الانتاج ، فمن الحقائق الثابتة أنه يوجد فى الاتحاد السوفييتى أنواع معينة من الملكية الخاصة ما يزال معترفا بها . ولكن هذه الأنواع مقيدة بشدة

بالقانون ، كما أن أهميتها من حيث الكم لا تبلغ من الضخامة حدا يؤثر فى طبيعة نظام التملك فى مجموعة (١) : وتعتبر من وجهة النظر الرسمية ظاهرة انتقالية أكثر منها خاصية ثابتة للنظام السوفييتى . وعلى ذلك لايوجد شك فى أن علاقات التملك فى الاتحاد السوفييتى تتفق مع التعريف الكلاسيكى للاشتراكية .

ومن وجهة نظرنا الراهنة فان أهمية نظام التملك السوفييتى هى أنه يمهد لنا السبيل — وكان ذلك مستحيلا من قبل — لكى ندرس طبيعة علاقات التملك الاشتراكية وكيفية عملها . وبصفة خاصة اثبت هذا النظام بما لا يدع مجالا للشك حقيقتين لهما أهمية قصوى لفهم النظام الاشتراكى: الأولى — أن ملكية وسائل الانتاج يمكن أن تتخذ فى ظل الاشتراكية ، أشكالا مختلفة . والشكلان الرئيسيان لها هما ملكية الدولة والملكية التعاونية . وفى داخل كل مجموعة يمكن أن توجد أشكال فرعية ، ولنضرب لذلك مثلا — فى دولة الاتحاد السوفييتى تتضمن الملكية ملكية بواسطة الاتحاد الفيدرالى ، وملكية بواسطة الجمهوريات السوفييتية ، وملكية بواسطة جميع الوحدات التابعة للحكومات المحلية تتدرج حتى البلديات (أو المجالس البلدية) . بينما تتضمن الملكية التعاونية ملكية بواسطة المزارع التعاونية ، وملكية بواسطة أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية فى القطاعات غير الزراعية. والحقيقة الثانية — أن ملكية وسائل الانتاج فى النظام الاشتراكى لا تعنى كما تعنى فى المفهوم الرومانى الكلاسيكى الذى يهيمن على النظرية القانونية وتطبيقها فى البلاد

---

(١) واهم نوع من انواع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هو ما يستخدم فى العمليات الزراعية الثانوية لدى الفلاحين الجماعيين ففى نفس سنة ١٩٣٨ بلغ مجموع الممتلكات الشخصية للفلاحين الجماعيين الملحقة ببيوتهم ، نسبة لا تتجاوز خمس الانتاج الزراعى كله . ومعظم هذه الممتلكات كانت تستخدم لسد الحاجات العاجلة لأسر الفلاحين المنتجين .

الرأسمالية ـ أن المالك حر التصرف فى ملكيته يفعل بها كيفما يشاء • فالنظام الاشتراكى لا يقتصر فقط على الغاء حقوق عدم الاستعمال أو اساءة الاستعمال ، بل قيد كذلك حق الاستعمال نفسه بمقتضيات مصالح المجتمع كما تعبر عنها تعبيرا محددا توجيهات الخطة الاقتصادية •

وربما يميل القارىء الى افتراض أن المسألة الثانية تجب الأولى ، بمعنى أن استعمال حق الملكية وضرورة تمشيه مع توجيهات الخطة انما يفهم منه فى الوقت نفسه أن جميع الممتلكات هى فى الواقع ممتلكات الدولة ، وأن التعدد الظاهرى للملكية ليس له أى مدلول ذى قيمة . غير ان هذا الافتراض غير صحيح ، حيث يوجد فارق هام بين ملكية الدولة السوفييتية لمصنع للصلب مثلا وبين ملكية المزرعة الجماعية للأرض وأدواتها الزراعية والمواشى . فى كلتا الحالتين يجب أن تستخدم الملكية وفقا لتوجيهات الخطة • ولكن فى حالة مصنع الصلب تقوم الدولة مباشرة باتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق هذه التوجيهات ، بينما فى حالة المزرعة الجماعية يكون اتخاذ القرارات من اختصاص المزارعين الجماعيين بل هو من صميم وظيفتهم كأعضاء منظمين فى المؤسسة التعاونية.وبعبارة أخرى تتمتع المزرعة الجماعية بدرجة أعلى من الاستقلال قبل الدولة أكثر مما يتمتع به مصنع الصلب • وهناك أشكال أخرى للملكية تقع بين هذين المثلين • بينما توجد أمثلة أخرى تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال مما تتمتع به المزارع الجماعية نفسها • ان المشكلة الحقيقية هى فى مقدار الاستقلال الذى يتمتع به الملاك المتعددون فى ادارة ممتلكاتهم • وكل من له خبرة عملية بادارة الأعمال أو بالمسائل الحكومية ، يدرك أن هذه مسألة جوهرية وليست مسألة شكل .

ان نظام التملك الاشتراكى كما يتمثل فى الاتحاد السوفييتى يمكن أن يوصف فى عبارات أخرى تختلف نوعا ما • وما دام هذا الوصف يلقى بعض الضوء على الموضوع فانه يستحق العرض . فى وسع المرء أن يقول ان

جميع وسائل الانتاج مملوكة للمجتمع عن طريق المنظمة العليا للمجتمع وهى الدولة • وهناك قطاع من وسائل الانتاج يدار مباشرة بواسطة الدولة ، بينما يعهد بالباقى الى وصاية جهات متعددة تتخذ شكل هيئات حكومات محلية أو مؤسسات تعاونية • وتختلف شروط « الوصاية » من حالة لأخرى .. ولكنها فى كل حالة تتضمن واجب ادارة ممتلكات الدولة وفقا لمقتضيات الخطة الاقتصادية الشاملة . وهذا أسلوب للتعبير مألوف للفكر القانونى الانجلو أمريكى • ولا يوجد شك فى انه يصف بدقة حقيقة نظام التملك السوفييتى .

وننتقل الآن الى النظام الاقتصادى للاشتراكية السوفييتية . ان جوهر أى نظام اقتصادى هو الأسلوب الذى يستخدمه لتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التى ينبغى انتاجها • ففى النظام الرأسمالى يتم ذلك عن طريق عدد عديد من الوحدات المستقلة ، أفراد وشركات ومؤسسات يستهدف كل منهما الحصول على أقصى قدر ممكن من الأرباح ، ولا يمارس أى فرد سلطة التحكم فى الشكل العام للانتاج وانما يتم الانتاج كنتيجة للرغبة فى الربح التى تحرك جميع هذه الوحدات المستقلة . وكما رأينا استمر هذا الأسلوب مطبقا فى الاتحاد السوفييتى خلال فترة السياسة الاقتصادية الجديدة وذلك فى قطاع الزراعة الذى كان متفوقا جدا من حيث الكم . وبعد الثورة الثانية ألغى هذا الأسلوب الغاء تاما تقريبا .. واستخدم بدلا منه أسلوب التخطيط المركزى الذى أصبح اليوم ظاهرة أساسية فى أى نظام اشتراكى .

وهناك عدة شروط ينبغى توفرها لنجاح التخطيط الاقتصادى . ويمكن القول بأنها شروط عامة . وسوف نحصى منها ما يبدو أنه ذو أهمية قصوى ثم نبحث الى أى مدى توفرت هذه الشروط فى النظام السوفييتى.

أولا — يجب أن تكون هناك سلطة مركزية للتخطيط تتمتع بالصفتين الآتيتين على الأقل :

(١) تحديد واضح للأهداف الاجتماعية والقدرة على ترتيب هذه الأهداف فى أى وقت فى جدول خاص للأولويات .

(٢) المعرفة التامة بموارد وامكانيات الاقتصاد القومى .

ثانيا ــ يجب أن تكون لسلطة التخطيط سيطرة فعلية (مباشرة أو غير مباشرة) على الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى .

ثالثا ــ يجب أن تدار هذه الوحدات وينسق العمل بينها بحيث تستجيب للتوجيهات المعقدة .

رابعا ــ يجب أن تكون سلطة التخطيط فى وضع يسمح لها بمراقبة تنفيذ مشروعات الخطة .

وعندما استولى النظام السوفييتى على السلطة فى روسيا ، لم يتوفر لديه أى شرط من هذه الشروط . وتاريخ الاتحاد السوفييتى بأكمله يمكن أن يكتب على أنه تاريخ النضال من أجل خلق وايجاد وتوفير هذه الشروط . وفى أثناء مشروع السنوات الخمس الأول (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢) اتخذت الخطوات الحاسمة فى هذا السبيل ، وفى ذلك الوقت فقط بدأ تطبيق نظام التخطيط ، ومنذ ذلك الحين استمرت عملية تحسين وتوسيع نظام التخطيط ، وما زالت هذه العملية مستمرة وسوف تستمر الى مالا نهاية فى المستقبل .

وسلطة التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفييتى هى الحكومة السوفييتية نفسها . أما اللجنة المركزية لشئون التخطيط (Gosplan) فهى ببساطة جهاز الدولة الفنى للتخطيط وليس لها سلطة مستقلة فى تحديد أهداف الخطة أو وسائل تنفيذها . وعلى أثر وفاة لينين سنة ١٩٢٤ لم يصل الاتحاد السوفييتى الى مفهوم موحد لأهداف التخطيط

الشامل الذى ستسير عليه البلاد الى أن نجح ستالين فى السيطرة على الحكومة بعد أربع سنوات . ولا يمكن القول بصفة مؤكدة أن المعلومات التى جمعت قبل ذلك الحين عن موارد وامكانيات الاقتصاد السوفييتى ، كانت كافية لأغراض التخطيط الشامل . ومعنى ذلك أن الشروط الأولية للتخطيط الناجح لم تتوفر الا بعد مرور عشر سنوات كاملة على ثورة أكتوبر .

وبالنسبة لسيطرة الدولة على الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى كان الوضع مشابها للوضع السابق . فكما تبين لنا من قبل تمت هذه السيطرة فى مجالات الصناعة والتجارة فى أثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة . فلما اتسع نطاق الجانب المؤمم من الاقتصاد القومى ابتلع بالتدريج معظم القطاع الخاص . أما فى مجال الزراعة فلم تتحقق هذه السيطرة الا نتيجة للثورة الثانية ، وهى الثورة التى جمعت أكثر من ٢٠ مليون ملكية خاصة للفلاحين فى أقل من ١/٤ مليون مزرعة جماعية تخدمها حوالى ٧٠٠٠ محطة آلات ومحاريث ميكانيكية .

أما فيما يتعلق بادارة وتنسيق الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى ، فقد كانت التجربة السوفييتية سلسلة من الجهود المتواصلة لخلق نظام يستجيب لتحكم السلطة المركزية ، وفى الوقت نفسه يتصف بالكفاية والابتكار والمرونة بين أجزائه المتعددة . وكان هذا واضحا جدا فى ميدان التنظيم الصناعى ، ففى خلال فترة الحرب الشيوعية ساد نظام المركزية بأقصى درجاته تحت ادارة المجلس الاقتصادى الأعلى S.E.C. وفى خلال فترة السياسة الاقتصادية الجديدة فقد المجلس الاقتصادى الأعلى كثيرا من سلطاته وتنازل عنها للمؤسسات والهيئات . فلما جاء مشروع السنوات الخمس الأول تدعمت سلطة المجلس الاقتصادى الأعلى من جديد واستبدلت الهيئات بشكل جديد هو الاتحاد أو (Combine)

كانت الاتحادات التى تكونت فى بادىء الأمر كبيرة الحجم تسودها الفوضى . فلما تفتتت أسلمت قيادها للمجلس الاقتصادى الأعلى واندمجت فى الهيئات القديمة مرة أخرى . وفى سنة ١٩٣٢ استبدل المجلس الاقتصادى الأعلى مجالس الشعب الثلاث (وتسمى الآن وزارات) وهذه بدورها أثبتت أنها أضخم مما يجب . فقسمت فى سنة ١٩٤٠ الى ٢٤ مجلسا صناعيا . وفى خلال هذا الوقت وضعت المؤسسات ذات الصبغة المحلية (وتؤلف الأغلبية الساحقة للمجموع الكلى) تحت ادارة مجالس الجمهوريات فى سنة ١٩٣٤ وتركت بذلك مجالس الاتحاد لتركز جهودها فى المشاكل القومية . ومن خلال هذه التغيرات يمكن المرء أن يلاحظ الملاءمة مع الظروف المتغيرة . كما يلاحظ أيضا البحث المستمر ــ والذى لا يزال مستمرا بلا شك ــ للتوفيق بين المركزية واللامركزية .

وأخيرا ، أشرنا الى أن سلطة التخطيط يجب أن تكون قادرة على الالزام بتنفيذ اجراءات الخطة ومراقبة التنفيذ (فاذا تبين أن تحقيق هدف معين أصبح أمرا مستحيلا وجب أن تكون السلطة فى وضع يمكنها من ادخال التغيرات الضرورية على الخطة . والواقع أن الحاجة الى ادخال التعديلات المستمرة على الخطة نفسها هى أهم عوامل ضبطها) وقد يكون نظام التخطيط السوفييتى فى هذا الصدد بطيئا فى تطوره ، حيث أن اللجنة المركزية للتخطيط (Gosplan) لم تعزز بأجهزة للرقابة على تنفيذ الخطة حتى ١٩٣٢. بل ان أعمال التفتيش والرقابة الفعلية كانت فى هذا التاريخ من اختصاص هيئات حكومية أخري ولم يكن التنسيق تاما بين هذه الهيئات واللجنة المركزية للتخطيط . وفى أواخر العقد الرابع ازداد الاهتمام بهذا الموضوع واكتسبت « الجوسبلان » بالتدريج سلطات متزايدة وامكانيات كافية لمتابعة التطورات الاقتصادية ، واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح أى انحراف أو خروج على الخطة . وفى سنة ١٩٤٠ اعتبرت هذه الوظائف بصفة عامة من اختصاص « الجوسبلان » .

ولن نحاول هنا وصف الطريقة التى تعد بها الخطة وتوضع موضع التنفيذ فى الاتحاد السوفييتى (١) ولكن هناك جانبا واحدا من المشكلة يستحق الذكر . هناك اعتقاد سائد بأن التخطيط المركزى يتعارض مع حرية الفرد فى اختيار عمله (٢) وبناء على هذا فان السلطة المهيمنة على التخطيط يجب أن تكون لها سلطة توجيه تيار العمل ، وتيار انتاج السلع كذلك . والتجربة السوفييتية تبين أن الأمر على خلاف ذلك . ففى الفترة الواقعة بين نهاية الحرب الشيوعية وسنة ١٩٤٠ ، لم يكن هناك أى توجيه اجبارى للعمل . وفى هذه الفترة تم وضع نظام التخطيط وأصبح معمولا به . وكانت هناك طريقتان رئيسيتان لتوزيع العمل — أولا — بتمييز الأجور وظروف العمل . والثانية بتعديل النظام التعليمى والتدريبى بحيث يحقق الاحتياجات المطلوبة فى سوق العمل . وحقيقة الأمر أنه حدث فى سنة ١٩٤٠ عندما اتجه الاتحاد السوفييتى الى الاستعداد للحرب توقعا للغزو النازى ، أن أعيد نظام التوجيه الاجبارى للعمل . ومثل هذه الاجراءات العاجلة اتخذت أيضا فى بريطانيا وفى بلاد أخرى أثناء الحرب ، ولا يمكن بحال من الأحوال اعتبارها ظاهرة خاصة مميزة للنظام الاشتراكى (٣) .

---

(١) نحيل القارىء فى هذا الصدد مرة اخرى الى كتاب البروفيسور برجسون .

(٢) سنتناول هذه المسألة نظريا فى الفصل (١٢) .

(٣) يجب ان نضيف الى هذا كلمة حول مشكلة العمل الاجبارى أو السخرة فى الاتحاد السوفييتى والتى نشر عنها الكثير . المقصود بهذا التعبير عادة هو تشغيل الاسرى . وهذا يحدث بالطبع فى بلاد كثيرة عدا الاتحاد السوفييتى ومنها الولايات المتحدة ولا توجد تحت يدنا احصائيات عن حجم معسكرات العمل فى الاتحاد السوفييتى ولكن المؤكد انها لا تشكل عاملا حاسما فى نشاط النظام الاقتصادى السوفييتى وللمزيد من المناقشة الهادئة لهذا الموضوع احيل القارىء الى كتاب ف.ل.شومان — السياسة السوفييتية ص ٣٤٠ —

فى خلال وصفنا لأصول وأهداف الثورة الثانية وضعنا أيدينا على الأهداف التى كانت تحرك وتقود التخطيط السوفييتى منذ سنة ١٩٢٨ . وليس هناك أدنى شك فى أن الهدف الأساسى الذى تخضع له جميع الأهداف الأخرى ، هو ضمان بناء نظام دفاعى قوى للبلاد ضد أى غزو محتمل من الخارج . وقد تطلب ذلك بناء الصناعات الثقيلة بأسرع وقت ممكن لضمان مورد كاف للسلاح ، وجعل الدولة متمتعة باكتفاء ذاتى من الناحية الاقتصادية .ولم يغفل التخطيط السوفييتى عن قيمة وأهمية رفع مستوى المعيشة للشعب ، غير أن هذا الهدف أخضع عمداً لاحتياجات الدفاع . وما دام الموقف الدولى على ما هو عليه اليوم من توتر وعدم استقرار ، فلا يوجد أى مبرر لأن تتوقع أو أن تتكهن بحدوث تغييرات ذات أهمية فى أهداف التخطيط السوفييتى .

انتصارات الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى :

ان أعظم ما حققه النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى هوالانتصار فى الحرب على ألمانيا النازية . ومع الاعتراف بأهمية المساعدات الأمريكية والبريطانية ، فان الحقيقة هى أن الاتحاد السوفييتى قد صمد فى وجه جبروت ألمانيا المسلحة وردها على أعقابها وذلك فى مرحلة كان النازيون يتمتعون فيها بمطلق الحرية للهجوم فى جبهات أخرى ، كما كانوا يسيطرون تماما على الموارد المادية والبشرية لسائر بقاع أوربا غير السوفييتية تقريبا . وقد سبق أن عرضنا الأسباب التى تدعو الى الاعتقاد بأن هذا النصر لم يكن ليتحقق لو لم تنفذ وتطبق الثورة الثانية التى جعلت من روسيا بلداً اشتراكيا . ان الدليل الذى أقنع العالم بأن الاشتراكية موجودة حقا وتلعب دورها فعلا ، انما هو الانتصار العسكرى الذى أحرزه الاتحاد السوفييتى على ألمانيا . تلك حقيقة سوف يضعها المؤرخون فى المستقبل من حيث أهميتها وخطورتها جنبا الى جنب مع ثورة أكتوبر نفسها .

ومن وراء هذا الانتصار العسكرى هناك التغييرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التى أحدثتها الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى خلال السنوات التى انقضت بين وضع أسس مشروع السنوات الخمس الأول وبين الهجوم النازى سنة ١٩٤١ • وسنخصص بقية هذا الفصل لتلخيص لأهم هذه التغيرات •

ان التوسع فى الصناعة من جهة وانشاء نظام المزارع الجماعية من جهة أخرى ، هما اللذان سادا كل وجه من وجوه التطور السوفييتى • وهذه نتائج هذه العمليات المترابطة فى الزيادة فى الانتاج والتغييرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى للبلاد ونمو الانتاج فى بعض الصناعات النموذجية يوضحه الجدول رقم ٢ حيث تشير الأرقام بوضوح الى الزيادة الهائلة التى تحققت فى سنة ١٩٣٠ ، وتركيز اهتمام الحكومة السوفييتية على تنمية الصناعات الأساسية بالمقارنة بالصناعات الاستهلاكية •

ويعطى الجدولان (٣ ، ٤) بيانات احصائية مقارنة عن الزراعة ـ وهنا كما ينبغى أن نتوقع ـ كانت التغييرات الشاملة التى وقعت أقل وضوحا منها فى الصناعة ، ويمكن رد ذلك أولا الى الصعوبات والخسائر الشديدة التى وقعت أثناء عملية انشاء المزارع الجماعية نفسها وبخاصة فى الانتاج الحيوانى • وثانيا ـ وهو سبب أشد عمقا ـ الى أن هدف انشاء المزارع الجماعية لم يكن تحقيق زيادة الانتاج الجماعى بقدر ما كان يراد منه اتمام وضع الزراعة تحت سيطرة الدولة ، وزيادة انتاجها بما يسمح لها بالاستغناء عن كثير من الأيدى العاملة اللازمة للتصنيع • ومن ثم حدث التغير فى نمط الانتاج الزراعى •

جـدول ٢

انتاج الصناعات النموذجية فى الاتحاد السوفييتى

الكميات ومعدل الكميات

الصناعة والوحـدة	١٩١٣		١٩٢٩		١٩٣٨	
	الكمية	الرقم القياسى	الكمية	الرقم القياسى	الكمية	الرقم القياسى
الصناعات الهندسية والمعدنية (بملايين الروبلات سـنة ٢٦ — ١٩٢٧)	١ر٤٤٦	١٠٠	٣ر٠٤٥	٢١١	٢٢ر٦١٣	٢٣٢٥
سيارات النقل (بالآلاف)	١٤ر٨	١٠٠	١٥ر٩	١٠٧	٤٩ر١	٣٣٢
القوة الكهربائيـة (بمـلايين الكيلو وات ساعة)	١ر٩	١٠٠	٦ر٢	٣٢٦	٣٩ر٦	٢٠٨٤
فحم (بملايين الأطنان)	٢٩ر١	١٠٠	٤٠ر١	١٣٨	١٣٢ر٩	٤٥١
بترول (بملايين الأطنان)	٩ر٢	١٠٠	١٣ر٨	١٥٠	٣٢ر٢	٣٥٠
حديد خام (بملايين الأطنان)	٤ر٢	١٠٠	٤ر٠٠	٩٥	١٤ر٦	٣٤٨
صلب (بملايين الأطنان)	٤ر٢	١٠٠	٤ر٩	١١٧	١٨ر٠	٤٢٩
أسمنت (بملايين الأطنان)	١ر٥	١٠٠	٢ر٢	١٤٧	٥ر٧	٣٨٠
قماش قطنى (بملايين الأمتار)	٢ر٢٢٧	١٠٠	٣ر٠٦٨	١٣٨	٣ر٤٩١	١٥٧
قماش صوف (بملايين الأمتار)	٩٥ر٠	١٠٠	١٠٠ر٦	١٠٦	١١٤ر٠	١٢٠
سكر (آلاف الأطنان)	١ر٢٩٠	١٠٠	١ر٢٨٣	١٠٠	٢ر٥١٩	١٩٥

(مقتبسة عن كتاب تطور النظام الاقتصادى السوفيتى أ . بايكوف ص ٣٠٧

كما تمثله الزيادة السريعة فى المحاصيل الصناعية كالقطن وسكر البنجر من جهة وهبوط عدد الخيول بشكل واضح نتيجة لادخال الآلة فى الزراعة من جهة أخرى . وكان تسريح القوة البشرية الفائضة عن احتياجات الزراعة يحمل مدلولا أكثر أهمية . حيث لا يمكن ادراك دلالة أرقام الانتاج الزراعى أو الصناعى ادراكا صحيحا ما لم تكن هذه الأرقام مرتبطة بأرقام توزيع السكان فى الجدول رقم (٥). ويوضح هذا الجدول أن المدن تحت الحاح دفعة التصنيع قد استوعبت الزيادة الطبيعية فى سكان الاتحاد السوفييتى ما بين عامى ١٩٢٦ ــ ١٩٣٩ كما استوعبت أيضا ٦ مليون يد عاملة من سكان الريف . فاذا كانت الزراعة السوفييتية قد فقدت هذا العدد من الأيدى العاملة ومع ذلك زاد الانتاج الزراعى ، فان ذلك يعد بحق أكبر انتصار حققه نظام المزارع الجماعية .

جدول رقم ٣

الانتاج الاجمالى للمحاصيل الرئيسية فى الاتحاد السوفييتى

الكميات ومعدل الكميات

الوحدة ملايين الكوينتال

المحصول	١٩١٣		١٩٢٩		١٩٣٨	
	الكمية	الرقم القياسى	الكمية	الرقم القياسى	الكمية	الرقم القياسى
الحبوب	٨١٦	١٠٠	٧١٧	٨٨	٩٤٩	١١٦
ألياف الكتان	٥ر١	١٠٠	٣ر٦	٧١	٥ر٥	١٠٨
قطن	٦ر٨	١٠٠	٨ر٦	١٢٦	٢٦ر٩	٣٩٦
سكر البنجر	٩٩ر٢	١٠٠	١٠١ر٤(١)	١٠٢	١٦٦ر٨	١٦٨

(١) متوسط ثلاث سنوات ٢٨ ــ ٢٩ ــ ١٩٣٠ .

(مأخوذ من كتاب ا . بايكوف : تطور النظام السوفييتى ص٣٢٥).

جدول رقم ٤
الثروة الحيوانية فى الاتحاد السوفييتى (١)
الأرقام بالملايين والمعدل

نوع الحيوان	١٩١٣		١٩٢٩		١٩٣٨	
	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	القياسى الرقم
الخيل	٣٥ر٨	١٠٠	٣٤ر٦	٩٧	١٧ر٥	٤٩
الماشية	٦٠ر٦	١٠٠	٦٧ر١	١١١	٦٣ر٢	١٠٤
الخراف والماعز	١٢١ر٢	١٠٠	١٤٧ر٠	١٢١	١٠٢ر٥	٨٥
الخنازير	٢٠ر٩	١٠٠	٢٠ر٧	٩٩	٣٠ر٦	١٤٦

جدول رقم ٥
توزيع السكان فى الاتحاد السوفييتى ١٩٢٦ و ١٩٣٩ (٢)

	١٩٢٦		١٩٣٩	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المجموع الكلى للسكان	١٤٧ر٠	١٠٠	١٧٠ر٤	١٠٠
سكان الريف	١٢٠ر٧	٨٢ر	١١٤ر٠	٦٧ر٢
سكان المدن	٢٦ر٣	١٧ر٩	٥٥ر٩	٣٢ر٨

(١) مأخوذ عن كتاب أ . بايكوف تطور النظام الاقتصادى السوفييتى ص ٣٢٥ .
(٢) ب.هـ سمنر مختصر تاريخ روسيا ص ٣٧٥ .

جدول رقم ٦

التركيب الاجتماعى للاتحاد السوفييتى (١) بالنسبة المئوية

	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٧
عدد العمال والموظفين	١٦ر٧	١٧ر٣	٣٤ر٧
أعضاء المزارع الجماعية وغيرها من المزارع التعاونية		٢ر٩	٥٥ر٥
مزارعون وحرفيون	٦٥ر١	٧٢ر٩	٥ر٦
ملاك أراض ورأسماليون وكولاك وأصحاب محلات تجارية	١٥ر٩	٤ر٩	
أنواع مختلفة (طلبة . عسكريون . أرباب المعاش .. الخ) .	٢ر٣	٢ر٤	٤ر٦

ولننظر الآن فى التغيرات التى حدثت فى التركيب الاجتماعى للشعب السوفييتى نتيجة لتطبيق النظام الاشتراكى وجدول رقم (٦) يعطى الأرقام الأساسية .

ان التغيير الأساسى الذى حدث نتيجة للثورة الأولى هو القضاء على الطبقة الحاكمة القديمة (باستثناء الكولاك) .ثم قامت الثورة الثانية باستكمال هذه العملية فضاعفت نسبة العمال وحولت المزارع الذى يعمل لحسابه الخاص الى مزارع جماعى ، وضاعفت تقريبا عدد الطلبة والجنود . ومن المستحيل المبالغة فى دلالة هذه الأرقام وأهميتها فهى توضح بطريقة أوفى من المجلدات ، ان النظام الاشتراكى قد أحدث تأثيرا ثوريا عميقا فى تركيب وبناء المجتمع الروسى .

(١) من جدول فى كتاب أ . بايكوف تطور النظام الاقتصادى السوفييتى ص ٣٥٧ .

وسوف تساعد مجموعة أخرى من الأرقام على ايضاح مدى التغييرات التى أدخلها النظام الاشتراكى على الاتحاد السوفييتى بالنسبة للقضاء على الأمية (وكانت نسبتها فى روسيا ما قبل الثورة تبلغ ٨٠٪) وبالنسبة لحجم تركيب طبقة المثقفين السوفييت وقد أخذت مادة الجدول رقم ٧ من تقرير وضع للمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى سنة ١٩٣٩ وهى تصف ما حدث لمنطقة معينة هى ولاية كورسك Kursk فى سنة ١٩١٣ وفى سنة ١٩٣٧ . ويمكن أن تتخذ كنموذج للتطورات التى حدثت فى البلاد كلها .

جدول رقم ٧

بعض التغييرات التى حدثت فى طبقة المثقفين السوفييت (١)

	١٩١٣ مقاطعة كورسك	١٩٣٧ اقليم كورسك
موظفون صحيون متوسطون	٣٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
اقتصاديون زراعيون	٢٧٤	٩٤١
مدرسون ابتدائى وثانوى	٦٣٦	٢ر٣٥٧
أطبـــاء	٧٠	٢ر٢٧٩
رجال دين	٣١٨٩	٨٥٩

وأخيرا اختفت البطالة من روسيا الاشتراكية وكانت هى نقطة الضعف فى المجتمع الرأسمالى . ففى أثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة كان عدد المتعطلين المقيدين رسميا أكثر من مليون شخص . ولكن

(١) من كتاب أرض الاشتراكية فى اليوم والغد (موسكو سنة ١٩٣٩) ص ١٥٠ .

ما ان بدىء فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول ، حتى انخفض هذا الرقم انخفاضا كبيرا ثم توقفت جميع اعانات البطالة فى سنة ١٩٣٠ باختفاء البطالة نهائيا . ومنذ ذلك التاريخ كان هناك عجز مستمر فى الأيدى العاملة . ولم يكن اختفاء البطالة نتيجة لسياسة عمالية واعية بل جاء نتيجة حتمية وطبيعية للتخطيط الاقتصادى الشامل . فقد كانت سلطات التخطيط تستهدف دائما زيادة مستوى الانتاج بمعدل أكبر مما تستطيع قوة العمل الموجودة فعلا أن تحققه . ويبدو أن هذا هو الهدف الواضح الذى يسعى اليه وسوف يستمر السعى اليه على الأقل ، الى أن يفوق متوسط مستوى المعيشة أعلى المستويات التى بلغتها أغنى البلاد حتى الآن . فاذا ما ارتأت سلطات التخطيط فى وقت ما فى المستقبل أن من الحكمة انقاص الانتاج أو تخفيض سرعة نموه بدرجة أقل من سرعة نمو قوة العمل ، فان هذا الرأى يمكن أن يترجم فى صيغة قرار تصدره سلطة التخطيط بتخفيض ساعات العمل أو بزيادة أيام الراحة . ومرة أخرى من الصعب تصور وجود ما يبرر اتباع طريق آخر غير هذا . ومعنى هذا وببساطة ، أن البطالة لا تعتبر مشكلة فى المجتمع الاشتراكى ، ومن ثم فليس هناك معنى أو جدوى لوضع سياسة خاصة لمعالجتها .

الفصل الثالث
الاشتراكية فى بريطانيا العظمى

كان أغلب المساهمين فى تأسيس حزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٠٠ من الاشتراكيين المؤمنين بالاشتراكية . ولكن الحزب نفسه ظل سنوات كثيرة مجرد حليف سياسى لاتحادات النقابات ، ولم يتخذ حزب العمال لنفسه أهدافا اشتراكية بشكل حاسم محدد الا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . وبدأ فى قبول الأعضاء على أساس تأييدهم لهذه الأهداف ، وقد قرر دستور حزب العمال سنة ١٩١٨ وما تبعه من تعديلات — ولا يزال هذا الدستور القاعدة التى يرتكز عليها الحزب — أهداف الحزب كما يلى :

« أن يكفل للمنتجين الذين يستخدمون قوتهم الذهنية أو قوتهم البدنية ثمرة عملهم كاملة ، وأن يحقق أكبر قدر من التوزيع المتساوى على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأفضل نظام يمكن الوصول اليه للادارة وللرقابة العامة الشعبية لكل من الصناعة والخدمات » .

وما ان أقر هذا الدستور حتى عرف الأعداء والأصدقاء على السواء أن الحزب أصبح حزبا اشتراكيا — وقد جاء فى البرنامج الذى خاض الحزب على أساسه الانتخابات العامة سنة ١٩٤٦ والمنشور تحت عنوان « دعنا نواجه المستقبل » أن حزب العمال هو حزب اشتراكى وأنه يفخر بذلك .

وصول حزب العمال الى السلطة :

تولى حزب العمال الحكم مرتين فى فترة ما بين الحربين . فقد أسفرت انتخابات سنة ١٩٢٣ عن حصـول المحافظين فى مجلس العموم وان كانوا أكبر حـزب منفـرد على ٢٦٠ مقعـدا ولكنهم كانوا أقليـة اذا قورنوا بممثلى جبهـة حزبى العمـال (١٩١ عضوا) والأحرار (٥٨ عضوا) . وفى تلك الظروف قرر الأحرار أن يؤيدوا فكرة تأليف حكومة عماليـة برئاسة رمزى مكدونالد . ولكن لم تنقض عليها سنة فى الحكم حتى اختلف العمال مع الأحرار وأرغمت الحكومة على الاستقالة. وفى الانتخابات التالية عاد المحافظون من جديد الى الحكم بأغلبية مطلقة . .

أما حكومة العمال الثانية ــ وكانت أيضا برئاسة رمزى مكدونالد ــ فقد جاءت الى الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٢٩ ، وكان حزب العمال أكبر حزب منفرد وله ٢٨٩ مقعدا يتبعه المحافظون ولهم ٢٦٠ مقعدا والأحرار ولهم ٥٨ . ومع ذلك فقد كانت الحكومة العمالية الثانية ــ مثل الأولى ــ حكومة أقلية وكانت تعتمد على تأييد الأحرار . وكان هذا التأييد يزول على الفور اذا حدثت أية محاولة لوضع الاتجاهات الاشتراكية فى برنامج حزب العمال موضع التنفيذ ــ وكانت السنتان اللتان تولى فيهما العمال السلطة فترة أزمة اقتصادية عميقة وصلت الى ذروتها عندما وقعت الأزمة المـالية العالمية سنة ١٩٣١ . ولم تكن لدى حزب العمال خطة لمواجهـة هـذه الأزمة فسقطت حكومة العمال ، وتألفت حكومة قوميـة ضمت المحافظين وفريق من الأحرار واشترك فيها ثلاثة من الأعضاء البارزين فى الوزارة العمالية وهم رمزى مكدونالد وسنودن وتوماس بينما استقال بقية الوزراء العماليين . وأدت الانتخابات التالية الى هبوط مقاعد الحزب الى ٥٨ مقعدا بينما عاد المحافظون بأغلبية ٤٧١ . وهكذا بعـد عامين فى الحكم فقـد حزب العمال زعمـاءه وانتهى الى حالة من العقم والجمود الكاملين .

وقد تركت هاتان التجربتان ــ وبخاصة التجربة الثانية ــ أثرا عميقا على الحركة العمالية البريطانية ولكن الذين حسبوا أن العامل البريطانى سوف يدير ظهره الى حزب العمال أو أنه سوف ينبذ الاشتراكية وقعوا فى خطأ فاجع . كانت هناك بالطبع مثالب وأخطاء ولكنها كانت فى أغلبها أشياء مؤقتة . فبعد أن فاق العامل البريطانى من صدمة سنة ١٩٣١ وبعد أن اختبر حكم المحافظين مرة أخرى ، انتهى الى الوصول الى هذه النتيجة (كما عبرت عنها كلمات ج . ر . كلينس Clynes وكان أحد الأعضاء البارزين فى حكومتى حزب العمال) وهى « أن الاشتراكية لم تفشل . فنحن لم نبدأ حتى بمجرد محاولة تطبيق جزء صغير منها » وبعبارة أخرى لم تكن المتاعب ترجع الى بناء الحزب أو برنامجه بل الى خيانة زعمائه الموثوق بهم ، والى خطأ استراتيجية قبول تأليف الحكومة بدون أن تكون لديهم القاعدة البرلمانية الكافية . وهكذا حدث أن استعاد الحزب ثقة الطبقة العاملة . وسرعان ما التف العمال حوله بعد أن استفاقوا من ورطة سنة ١٩٣١ . وزيادة على ذلك كان حزب العمال فى العقدين الرابع والخامس أقل اعتمادا على الزعامات الشخصية لأفراد معينين . وكان أشد وعيا بأهدافه الاشتراكية .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية توقف النشاط السياسى للحزب فى بريطانيا عندما تولت الحكم حكومة ائتلافية فى سنة ١٩٤٠ ومد أجل البرلمان القائم الى نهاية الحرب ، وكان مفروضا أن ينتهى أجله فى ذلك العام . وعلى أثر تسليم ألمانيا مباشرة انفصمت عرى الائتلاف وأجريت أول انتخابات بعد عشر سنوات وذلك فى أوائل صيف سنة ١٩٤٥، فجاءت بأغلبية مطلقة لحزب العمال لأول مرة فى تاريخ بريطانيا ، وأثبتت الاحصاءات النهائية حصول العمال على ٣٩٣ مقعدا والمحافظين على ١٨٩ مقعدا وكانت البقية ٥٨ مقعدا موزعة بين الأحزاب الصغيرة والمستقلين .

وبهذا وصلت الى السلطة الحكومة العمالية الثالثة برياسة

كليمنت أتلى فى ظـروف تختلف تمـام الاختـلاف عن ظـروف عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ .فقد تحققت للحزب لأول مرة أغلبية برلمـانية تكفى لتنفيذ وعوده الانتخابية التى سجلت فى وثيقة حزبية بعنوان «دعنا نواجه المستقبل» والتى أقرها المؤتمر السنوى للحزب عشية الانتخـابات ــ ومن المهم أن نفحص هذه الوعود بشىء من العناية .

يحتوى بيان « دعنا نواجـه المستقبل » على أحـد عشر قسما ــ القسمان الأولان يبحثان بصفة أساسـية فى الموقف الراهن وفى المشاكل العامة التى خلفتها الحرب . وهنا نجد عبـارة واضحة تحـدد الأسلوب الذى تحررت به تقريبا جميع منشورات وكتب الحزب فيما بعد :

« سيضع حزب العمال خطة تبدأ من الأساس وتتجه الى أعلى ، مع افساح مجال ملائم فى الخطة القومية للمؤسسات التى تقوم بعمـل بنائى وللحافز الخاص . ولكن الحزب سوف يعامـل بحزم أصـحاب المصالح الذين يستخدمون ألفاظا رنانة عن الحرية الاقتصادية لكى يخفوا تصميمهم ورغبتهم فى وضع أنفسهم وأغراضهـم الشخصية فوق الصـالح العـام للأمة بأسرها » .

ويقدم القسم الثالث برنامج حزب العمال لتحقيق التوظف الكامل والقضاء على البطالة ويتألف أساسا من ثلاث نقط :

١ ــ المحافظة على القوة الشرائية عن طريق سياسة ملائمة للأجـور والتأمين الاجتماعى والضرائب .

٢ ــ تخطيط الاستثمار فى الصناعات الأساسية والاسكانية والمدارس والمستشفيات والمراكز المدنيـة مع تكوين مجلس استثمار قومى يحـدد نظام الأولويات فى المشروعات ويحدد التوقيت المناسب للاستثمار الخاص.

٣ — أخضاع بنك انجلترا بجميع سلطاته المالية للملكية العامة للدولة ، وجعل نشاط سائر البنوك الأخرى منسقا ومتمشيا مع الاحتياجات الصناعية .

ويتضمن القسم الرابع وعنوانه « الصناعة فى خدمة الأمة » أكثر القرارات وضوحا عن الاشتراكية وهو جدير بأن نقتبس منه بشىء من الافاضة .

« ان حزب العمال حزب اشتراكى ، وهو يفخر بذلك . وهدفه النهائى فى الداخل هو تأسيس كومنولث اشتراكى لبريطانيا العظمى ، كومنولث حر ، ديمقراطى ، كفء ، تقدمى ، تسوده روح العمل للصالح العام وتنظم موارده المادية لخدمة مصالح الشعب البريطانى .

ولكن الاشتراكية لا تأتى فى يوم وليلة نتيجة — لثورة أحد أيام عطلة نهاية الأسبوع ، وأعضاء حزب العمال كسائر أفراد الشعب البريطانى يتمتعون بتفكير عملى . فهناك صناعات أساسية ناضجة حان أوان انتقالها الى ملكية الدولة وادارتها للمصلحة المباشرة للوطن . وهناك كثير من المؤسسات الصغيرة نسبيا تقدم للأمة خدمات طيبة ويمكن تركها وشأنها لتستمر فى القيام بأعمالها المفيدة . وهناك صناعات كبيرة لم تنضج بالدرجة الكافية لتتملكها الدولة ، ولكن بالرغم من ذلك ينبغى عليها — عن طريق الاشراف البناء — أن تخدم احتياجات المجتمع ، ولا يجوز لها أن تعبث بالمصالح القومية عن طريق الاحتكارات المحدودة الأفق المعادية للمجتمع أو اتفاقات الكارتل ، معتنية فقط ببنائها الرأسمالى وأرباحها على حساب مستوى معيشة منخفض للمجموع .

وعلى هذه الأسس وتلك المبادىء يعتزم الحزب تأميم الصناعات الآتية : البترول — القوة الكهربائية — المواصلات الداخلية — الحديد

والصلب . وسوف تستولى الدولة على هــذه الصناعات المؤممة مقــابل تعويض عادل،وستقوم بادارتها بكفاية وحزم لصالح المستهلكين،وستهيىء للعمال المشتغلين بها ظروف عمل ملائمة . وبالاضافــة الى هذا ، يعــاهد الحزب نفســه أن يقــوم بالاشراف على الاحتكارات والكارتللات وأن يقدم مساعدة الدولة لتجارة التصدير وأن يبقى الرقابة على الأسعار وعلى نظام الأولويات التى تتطلبها ظروف الانتقال من حالة الحــرب الى حالة السلم » .

والقسم الخامس يعد بالاستمرار فى تطبيق نظام للرقابة على الانتاج الزراعى شبيه بالنظام الذى طبق خلال فترة الحرب . بحيث انه اذا فشل أحد ملاك الأراضى فى اســتغلال أرضــه كما يجب،فان الدولة تستخدم سلطتها للاستيلاء على أرضه بتعويض عادل .

وفى القسمين السادس والسابع يتعهد الحزب ببرنامج واسع النطاق للاسكان وللريف ــ « ويؤمن حزب العمــال بتأميم الأرض وســوف يعمل من أجل تحقيقه . ولكن يجب على الدولة وعلى السلطات المحلية ــ كخطوة أولى أن تتمتع بسلطات أوسع للاستيلاء على الأرض للأغراض العامة حيثما اقتضت ذلك المصلحة العامة » .

وتقرر الأقسام ٨ ، ٩ ، ١٠ برنامج الحــزب للتوســع فى التعليم والخدمات الصحيــة القوميــة المكفولة للجميع وتحقيق مستوى أعلى للتأمين الاجتماعى .

وأخيرا جاءت فى قسم ١١ عبارة عامة عن الشئون الدولية لا تكاد تحتوى على وعد بشىء محدد .

من الواضح أن بيان « دعنا نواجه المستقبل » ــ وان كان يؤكد

من جديد أهداف حزب العمال الاشتراكية — ليس برنامجا لتحويل بريطانيا الى مجتمع اشتراكى ، حيث أن كثيرا من الاصلاحات المقترحة هى من طراز مشروع الانعاش الاقتصادى أو النيوديل (١) وليس لها أية علاقة بالاشتراكية . وهذه الحقيقة يجب علينا أن نراعيها اذا أردنا أن نتفادى تطبيق معايير غير موضوعية للحكم على منجزات حكومة العمال .

ومع ذلك فان بعض مقترحات بيان « دعنا نواجه المستقبل » يمكن بكل تأكيد أن تجد لها مكانا فى برنامج يهدف الى تحويل بريطانيا الى مجتمع اشتراكى . وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها خطوة أولى فى طريق الاشتراكية (وليس من شك فى أن حزب العمال يقصد أن يعتبرها كذلك) تتبعها خطوات أخرى يدعو الناخبون البريطانيون الى الموافقة عليها فى انتخابات مقبلة . وسوف تتباين الأحكام وتختلف الآراء حول هذا التفسير لبيان « دعنا نواجه المستقبل » . ولكن لا يحتمل وجود اعتراض جدى على أن المقترحات المختلفة التى جاءت فيه مثل اقتراح الملكية العامة للبنوك والصناعة ، واقتراح التوسع فى سلطات الدولة فى الرقابة على استغلال الأرض وتخطيط هذا الاستغلال يندرج تحت هذا التفسير . هذا بالاضافة الى أن الوعد ببدأ التخطيط من الأساس متجها الى أعلى يحمل أهمية ودلالة كبرى فى هذا الصدد . وليس مستساغا أن ننشد تخطيطا اشتراكيا شاملا كخطوة أولى فى طريق الاشتراكية — ولكن يصعب أن ننكر أن أولى خطوات الاشتراكية ينبغى أن تتضمن بعض اجراءات التخطيط ، وكذلك استعدادات حقيقية للتوسع فى التخطيط فى المستقبل . (ويمكن أن نذكر مثلا أن لجنة التخطيط المركزية السوفيتية لشئون التخطيط قد أنشئت فى وقت مبكر فى سنة ١٩٢١ واشتغلت بكل

---

(١) مشروع الانعاش الاقتصادى أو النيوديل (New Deal) هو مشروع نفذته حكومة روزفلت فى الولايات المتحدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية .

حماس فى حل مشاكل التخطيط الاقتصادى لمدة سبع سنوات قبل أن تقوم بالفعل بتنفيذ خطة شاملة للعمل) .

وفيما يلى سنقوم بدراسة المشروعات التى قامت بها حكومة حزب العمال فى العامين والنصف التى قضتها فى الحكم (وهى فترة تعادل نصف مدة البرلمان الحالى) لتنفيذ المقترحات التى جاءت فى بيان « دعنا نواجه المستقبل » الذى وعد بالبدء فى « الخطوة الأولى » فى طريق الاشتراكية، وبعد ذلك سوف نحاول أن نقدم وصفا لخصائص النظام البريطانى الحاضر فى مجموعه .

حزب العمال فى الحكم :

فى خلال الدورتين الأوليتين للبرلمان اللتين تبعتا انتخابات سنة ١٩٤٥ وضعت معظم اجراءات التأميم المقترحة فى بيان « فلنواجه المستقبل » موضع التنفيذ القانونى . ففى أثناء الدورة الأولى (١٩٤٥ ــ ١٩٤٦) استولت الدولة على بنك انجلترا وعلى الطيران المدنى وعلى صناعة تعدين الفحم وعلى المواصلات اللاسلكية الخارجية(١). وفى أثناء الدورة الثانية (١٩٤٦ ــ ١٩٤٧) استولت الدولة أيضا على النقل الداخلى (السكك الحديدية ــ الطرق ــ النقل النهرى) والكهرباء. وعندما شرعت الحكومة فى وضع برنامجها للدورة الثالثة (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨) حددت صناعة الغاز لتقوم بنقلها الى ملكية الدولة . وتشير جميع الدلائل الى أن هذه الخطوة سوف تنفذ قبل أن يتم طبع هذا الكتاب . (٢)

فلا يبقى بعد ذلك غير صناعة الحديد والصلب فى قائمة الصناعات

(١) كانت المواصلات اللاسلكية المحلية بما فيها الاذاعة قد أممت قبل الحرب .

(٢) تم تأميم صناعة الغاز فى بريطانيا ١٩٤٨ (المراجع) .

المقترح تاميمها (١) والتى لها آهمية عملية وسوف نبحث آهميـــة ومدلول تأميم صناعة الحديد والصلب فيما بعد .

أما فى ميادين الزراعة والتخطيط الريفى فقد نفـذت الحـكومة ما وعدت به فى بيان « دعنا نواجه المستقبل » ويمكن القول بدقة كافية أن الحقوق التقليدية لاساءة استعمال الأرض أو عدم استغلالها ـ قد ألغيت الآن تماما . وقد عززت وزارة تخطيط المدن والريف بالسلطات الكافية للاشراف على تطور المجتمعات الريفية فى المستقبل الى حـد أن تصبح قادرة على بناء مدن جديدة تماما فى الجهات غير المسكونة أو التى لا توجد فيها سوى مساكن متفرقة .

ولو نقلنا اهتمامنا من موضوع استغلال الأرض وتأميم الصـناعة الى موضوع التخطيط الاقتصادى العام ، رأينـا أن ما حققته حكومة العمال أقل من ذلك تأثيرا . وطالمـا رددت الحكومة والمتحدثون باسـم الحزب دعاواهم بما حققوه من أعمال عظيمة فى هـذا المجـال ، ولكن الحقائق لا تؤيد هذه الدعاوى الا فى القليل النادر . فمثلاً قال هربرت موريسون ، وهو من كبار زعماء الحـزب وكان الى وقت قريب وزيرا مسئولا عن تنسيق الأعمال الحكومية الخاصة بالشـئون الاقتصـادية الداخلية ـ فى خطابه الى المؤتمر السنوى لحزب العمال سنة ١٩٤٦ :

« لقد أرسينا الأساس لجهاز تخطيطى شامل » . ولكنه عنـدما مضى يصف ذلك الجهاز اتضح أنه مكون من سـكرتارية الوزارة ومكتب الاحصاء المركزى، وهما هيئتان مختصتان بتنسيق الاتصال بين المصالح الحكومية وبجمع المعلومات ـ وكلتا الوظيفتين ضروريتان بلا شـك للتخطيط، ولكن وصف هذين الجهازين بأنهما يكونان هيئـة تخطيط ، هو وصف مضلل تماما مثـل تفسير ركوب السـيارة بأنه قيـــام برحلة وهكذا (فى ربيع سنة ١٩٤٧) أنشئت هيئة اقتصادية للتخطيط برئاسـة

(١) تم تأميم صـناعة الحديد والصلب فى فبراير سنة ١٩٥١ (المراجع)

مسئول حكومى . ولكن اتضح أن أهدافها تتلخص فى مجرد معاونة الوزارات الاقتصادية فى تنسيق أعمالها . ثم تأكدت الحاجة للقيام بتنسيق أكبر وأدق من ذلك فأنشئت وزارة جديدة للاقتصاد وعلى رأسها سيرستافوردكريبس فى أواخر سنة ١٩٤٧ . ويمكن القول بأن الخطوة الأخيرة فى هذا الاتجاه قد اتخذت عندما أصبح كريبس وزيرا للمالية وهو وزير للاقتصاد فى نفس الوقت . ولا نخشى أن نقول الآن ان كريبس قدأصبح فى مركز يسمح له بتنسيق ومراقبة سياسة الحكومة الاقتصادية والاشراف عليها . وهذا لا يعنى أن هذه السياسات تتضمن بالضرورة وجود تخطيط اقتصادى شامل .

ولالقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع يمكننا الرجوع الى الكتاب الأبيض الصادر بعنوان — « العرض الاقتصادى لسنة ١٩٤٧ » الذى قدم للبرلمان فى فبراير سنة ١٩٤٧ وقد خصص حوالى خمس الوثيقة لقسم بعنوان « التخطيط الاقتصادى » ويمكن اعتباره كتقرير رسمى لوجهة نظر الحكومة وسياستها فى هذا الميدان . وستمدنا هذه المقتطفات بملخص عن نظام التخطيط الذى يقال انه مطبق فى بريطانيا .

ويتألف أساس الخطة مما يسمى ميزانيتين اقتصاديتين : الميزانية البشرية التى تقارن تقدير القوة العاملة فى المستقبل بالاحتياجات وذلك فى كل صناعة على حدة . وميزانية الدخل القومى العام والاتفاق تقارن القيمة التقديرية للانتاج القومى للسلع والخدمات بقيمة الاحتياجات من السلع والخدمات (وقد بحثت هذه الميزانيات من حيث علاقتها بتحليل بعض المشاكل المعينة مثل وضع النقد الأجنبى) وفى الوقت الحاضر تبدى المقارنات الأولية وجود زيادة هائلة فى الاحتياجات على الموارد ، ومعنى هذا أنه اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لزيادة الموارد أو لخفض الاحتياجات فسوف يحدث تهافت على العمل وعلى السلع .

وهنا تكمن مشكلة التخطيط حسبما تراها حكومة العمال :

« أن تخطيط توزيع الموارد على مختلف الاحتياجات القومية ، هو في الوقت الحالي عمليـة تقـرير أي مطلب من المطالب يجب أن يضغط وبعبارة أخرى تقرير الاحتياجات التي لها أولوية من وجهة النظر القومية (وكيف يتم ذلك ؟) . وبعد القيام بدراسة كاملة للوسـائل الممكنـة لتحقيق التوازن تضع اللجنة الرسمية (المشرفة على وضع الميزانيات) تحت تصرف الوزراء تقريرا عن الموقف كله . وعندئذ يحـدد الوزراء الاجراءات الواجب اتخاذها وقراراتهم هي الأساس الذي سيقوم عليـه العمل فيما بعد .

وهنا ينهض هذا السؤال ــ ما هي الوسائل الموضوعة تحت تصرف الحكومة لضمان تحقيق النتائج المرجوة ؟ وهنا يتقدم الكتـاب الأبيض بقائمة طويلة تحتوي على عدد كبير من أنواع الاشراف :

« تستطيع الحكومة أن تمارس سلطة مباشرة على قطاع هام من الاقتصاد القومي ، وتحدد نفقات الحكومة التي يعتمدها البرلمان ونفقات الهيئات العامة الأخرى كمية الانتاج لعدد كبير من السلع والخدمات . فالسياسات التي تتبعها الصناعات المؤممة لها تأثير ملموس على الاقتصاد القومي كله ، وهي في نهاية الأمر خاضعة لتحكم الحكومة . والسياسة المـالية للحكومة يمكنها أن تؤثر تأثيرا غير مباشر على مجـرى سـير الانتاج . وفي الوقت الحاضر يوجد عدد من القيود المباشرة مثل نظـام بطاقات التموين ، الرقابة على المواد الخام ، تراخيص البنـاء ، التفتيش والرقابة على الانتاج ، رخص الاسـتيراد ، الرقابة على اصـدار رأس المـال . ألخ وثمة أنواع أخرى : مثل الرقابة على الأسعار تؤثر أيضـا على مجرى الانتاج عن طريق تحديد هامش الربح .

كل هذه الاجراءات مفيدة . ومع ذلك يعترف الكتاب الأبيض بأنها بمفردها « لا يمكن أن تحدث تغييرات سريعة جدا أو أن تضـع تصميما

دقيقا للهيكل الاقتصادى . ولكى تتمكن من احداث التغيرات المطلوبة لا بد لها أن تكون أكثر تفصيلا وأشد حسما فى نطاق تطبيقها . والواقع أن عملية التوجيه باستخدام الأساليب الديمقراطية فى نظام اقتصادى معقد وضخم مثل الاقتصاد البريطانى ، هى أكبر بكثير من قدرة أى جهاز حكومى يعمل بمفرده مهما كانت كفايته . ومن هنا يستخلص أن توجيه الأحداث وتخطيطها فى الطريق المرغوب فيه لتحقيق المصلحة القومية لن يتم الا اذا اتفقت الحكومة مع رجال الصناعة والشعب على قبول الأهداف ثم قاموا معاً بالعمل على تحقيقها .

والنقط الأساسية التى نخرج بها من هذا التلخيص لنظام التخطيط فى انجلترا هى :

١ ـ أن المهمة الأساسية للتخطيط هى فى جوهرها عملية سلبية لاقتطاع الاحتياجات لكى تتناسب مع الموارد المقدرة للمستقبل .

٢ ـ أن القرارات التى تحدد الاجراءات التى يجب أن تتخذها الحكومة انما تصدر من وزراء منفردين كل فى مجال عمله ومسئوليته .

٣ ـ هناك وسائل وطرق مختلفة يمكن الحكومة أن تتبعها للوصول الى الأغراض المطلوبة .

٤ ـ حتى لو نظرنا الى هذه الوسائل فى جملتها لرأيناها لا تتكافأ مع المهمة المراد القيام بها .

٥ ـ وفى النهاية يتوقف نجاح الخطة على التعاون الاختيارى بين أصحاب الأعمال ونقابات العمال والشعب بصفة عامة .

وحزب العمال بالطبع حر فى أن يطلق على مثل هذا النظام اصطلاح .. التخطيط .. ولكن من الواضح أنه لا يمكن القول بوجود ارتباط بين هذا النوع من التخطيط وبين النظام الاشتراكى . وليس من

شك فى أن أية حكومة محافظة لن توافق على مفهوم حزب العمال لنظام الأولويات القومية .. ومن المحتمل أنها تستطيع استخدام مجموعة أخرى من القيود للوصول الى أهدافها . فمثلا ، يتمتع المحافظون بحرية أكبر مما يتمتع به العمال فى اتباع سياسة انكماشية أما من حيث المبدأ فلا تكاد توجد هناك نقطة واحدة فى تقرير حكومة العمال عن « التخطيط الاقتصادى » لا يستطيع حزب المحافظين قبولها . ان الرأسمالية لم تعد تعنى منذ أمد بعيد التطبيق الحرفى لمبدأ الحرية الاقتصادية Laissez faire اللهم الا فى بضع عقول متحجرة لرجال من المحافظين ـ كما أن أسلوب « التخطيط » الذى يشغل بال حكومة العمال قد أصبح مألوفا فى بلاد رأسمالية كثيرة منذ عام ١٩١٤ .

ان « الخطوة الأولى » فى بناء الاشتراكية البريطانية تتضمن اذن اجراءات تأميم معينة (بنك انجلترا ـ تعدين الفحم ـ المواصلات الداخلية ـ وسائل الاتصال اللاسلكية ـ الكهرباء والغاز) ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتضمن ممارسة الحكومة لسلطات واسعة لتنظيم استغلال الأراضى ، ولكنها لا تتضمن ادخال ابتكارات فى مجال التخطيط الاقتصادى العام . ويمكن القول على قدر ما يستطيع المرء أن يستخلصه من التصريحات المنشورة لا يوجد حتى الآن « تخطيط لاعداد الخطة » بالمعنى الاشتراكى لهذا الاصطلاح (١)

والآن فلنحاول تحديد خصائص النظام الاجتماعى البريطانى فى مجموعه كما هو قائم فعلا بعد مرور عامين ونصف على حكم حزب العمال . ويعطى جدول رقم (٨) توزيع العمال بين القطاع العام والقطاع

---

(١) لزيادة البحث فى التخطيط والعلاقة بين التخطيط والنظام الاشتراكى راجع الصفحات ٣٩ ـ ٤٣ .

الخاص . وقد أخذت بياناته من البيانات التى قدمت فى الكتاب الأبيض الذى اقتبسنا منه من قبل . ولا يمكننا أن ندعى دقة هذه الأرقام . فمثلا لا يزال هناك قسم من العمال يشتغلون فى المشروعات الخاصة فى صناعة المواصلات حيث أن البحرية التجارية لم تؤمم . ومن جهة أخرى ، يضم القطاع الخاص حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ عامل تقريبا يعملون فى الورش والمصانع التعاونية . واعتبارهم ضمن القطاع العام قد يكون أكثر ملاءمة (١) — وبالاضافة الى ذلك لا يأخذ الجدول فى اعتباره تعهدات حزب العمال بتأميم صناعة الحديد والصلب . وهذه من ناحية الكم ليست لها أهمية كبيرة . وحتى لو تحقق الوعد — وسوف نرى أن هذا ليس شيئا مؤكدا فان الزيادة فى حجم القطاع العام ستكون ضئيلة (وسيتوقف حجم الزيادة بطبيعة الحال على تحديد مضمون الصناعة ولم يتقدم حزب العمال فى أى وقت بأية تعهدات بالنسبة لهذه النقطة . ويمكن ملاحظة أنه فى نهاية سنة ١٩٤٧ وبناء على الاحصاءات الرسمية يوجد بالتقريب ٢٠٠٫٠٠٠ عامل يشتغلون فى أفران الصهر وعمليات صهر الصلب وخلط الحديد وصبه وطرقه وغير ذلك من فروع صناعة الحديد المعدنية) .

---

(١) ان رقم ٣٠٠٫٠٠٠ مبنى على تقديرات ج.د.ن فوزسويك على اساس ان هنالك ما يقرب من ١٠ مليون عضو فى الجمعيات التعاونية وان هذه الجمعيات توظف فى مؤسساتها الخاصة حوالى ٣ فى المائة من مجموع اعضائها . من كتاب ن . بارو : الحركة التعاونية فى بريطانيا فى عهد العمال سنة ١٩٤٨ ص ٧ — ٩ .

جدول رقم (٨)

القوة العاملة المستخدمة فى القطاع العام والخاص فى الاقتصاد البريطانى ديسمبر سنة ١٩٤٦

	بالآلاف	النسبة المئوية
المجموع الكلى	١٨٫١٢٢	١٠٠
القطاع العام	٤٫٤٩١	٢٥
ـ الخدمات العامة	٢٫١٣٠	١٢
ـ صناعة الفحم	٧٣٠	٤
ـ المرافق العامة	٢٥٨	١
ـ النقل والمواصلات	١٫٣٧٣	٨
القطاع الخاص	١٣٫٦٣١	٧٥
ـ الزراعة والصيد	١٫٠٨١	٦
ـ البناء والهندسة المدنية	١٫٢٥٠	٧
ـ مواد البناء ومعداته	٦٢٨	٣
ـ المعادن والهندسة	٢٫٨١١	١٦
ـ النسيج والملابس	١٫٤٠٥	٨
ـ الأغذية والمشروبات والدخان	٥٩٧	٣
ـ الكيماويات	٣٦٤	٢
ـ الصناعات الأخرى	١٫٢٦٥	٧
ـ التجارة	٢٫٣٠٤	١٣
ـ خدمات أخرى للمستهلكين	١٫٩٦٦	١١

ولكن اذا وضعنا فى اعتبارنا كل احتمالات الخطأ فى التبويب وكذلك التغيرات التى قد تحدث فى المستقبل القريب فان الجدول مع ذلك يظل مرجعا يعتمد عليه بالنسبة لبيان التقسيمات العامة المهمة التى يجب علينا أن ندرسها . فهو يبين أن القطاع العام — اذا نظرنا اليه بمعناه الأوسع ليشمل الادارة الحكومية وقطاع الأعمال الحكومى معا حسبما أوردنا — نجد أن عدد عماله يبلغ ربع المجموع الكلى للعمال المشتغلين فى بريطانيا . فاذا استبعدنا موظفى وعمال الحكومة — ويجب استبعادهم فى جميع الأحوال — قلنا أن الاقتصاد البريطانى بالمفهوم المعتاد للكلمة انما يتألف من حوالى $\frac{1}{7}$ سبع قطاع عام و $\frac{6}{7}$ ستة أسباع قطاع خاص. وواضح أنه من حيث الكم فقط يمكننا أن نقول ان الخطوة الاشتراكية الأولى فى بريطانيا ليست كبيرة .

والآن لننظر بامعان أكثر الى الجانب الخاص . عند دراستنا للاتحاد السوفييتى فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة لاحظنا أن القطاع الخاص من الاقتصاد — وكان من حيث الكم متفوقا — انما كان يتألف أساسا من الانتاج البسيط للسلع . وبعبارة أخرى فان معظم العمال الذين يشتغلون فى القطاع الخاص من الاقتصاد يعملون لحسابهم . وفى الفصل التالى — سنقوم بتحليل لأوضاع بولندا فى الوقت الحاضر وسنرى وضعا مشابها لهذا هناك . أما فى بريطانيا فالأوضاع مختلفة جدا . ولا تتوفر احصائيات حديثة عن توزيع العمل وتقسيمه الى أصحاب أعمال وموظفين وحرفيين . غير أنه جمعت بعض الاحصائيات عن فترة ما قبل الحرب . ومن المستبعد جدا أن تكون قد حدثت تغييرات كبيرة بحيث تجعل هذه الاحصائيات خاطئة أو غير دقيقة . ونقلا عن جون ستراشى — وزير التموين فى وزارة العمال الحالية : كان فى بريطانيا قبل الحرب (١) حوالى مليون وربع مليون صاحب عمل ، ومثل هذا

(١) الاشتراكية تتجه الى الأمام — تأليف جون ستراشى سنة ١٩٤٥ ، ص ٢١

الرقم تقريبا من الذين يعملون لحسابهم (صغار الفلاحين ، صناع يدويون ، أصحاب محلات تجارية ، حرفيون ... الخ) . وبهذا يتبقى أكثر من ١١مليون عامل تقريبا فى الصناعات الخاصة ، ويمكن تقسيم القطاع الخاص للصناعة كله بأرقام مئوية على النحو كالآتى :

أصحاب أعمال ٩ فى المائة ــ عمال ٨٩ فى المائة أصحاب عمل وعمال فى نفس الوقت ٩ فى المائة . وواضح من هذا أن انتاج السلع البسيط يؤلف نسبة ضئيلة نسبيا فى بريطانيا ، وأن الأغلبية الساحقة للقطاع الخاص من الاقتصاد تتميز بالانتاج الرأسمالى . وهذا بالطبع هو المنتظر والمتوقع فى بلاد بدأت فيهـا الرأسماليـة وظلت عشرات من السنين تعرف باسـم « ورشة العالم » .

وعلى أساس الحقائق والأرقام السابقة ماهو الوصف الذى يمكن اذن أن يوصف به النظام الاجتماعى الحاضر فى بريطانيا ؟ هل ما يزال نظاما رأسماليا ؟ أم هل يجوز لنا ان نسميه نظاما مختلطا كما فعلنـا فى حـالة النظام السوفييتى فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؟ الواقع أنه ليس ثمة قاعدة جامدة يمكن أن ترشدنا الى الاجابة على هذا السؤال . ولكن لو تذكرنا أن كثيراً من المؤيدين للنظام الرأسمالى يطالبون بالملكية العامة وبخاصة فى مجالات النقل والمرافق العامة وهى المجالات التى يتركز فيها برنامج التأميم البريطانى ــ وجب أن تتخذ جانب الحذر فى تحديد النتائج التى نستخلصها من التغيرات الصغيرة نسبيا التى أدخلتها حكومة العمال حتى الآن .. قد يكون من أسلم الطرق أن نقول ان بريطانيا ما زالت دولـة رأسمالية . وهذا القول فى الواقع ما هو الا تعبير آخر عن القول بأنه اذا لم تدعم الخطوة الاشتراكية الأولى بخطوات أخرى فى الوقت المنـاسب فان فى وسع الرأسمالية البريطانية أن تبتلعها وتهضمها بدون صعوبة كبيرة. وخير دليل على صحة هذا القول يقدمه لنا « الميثـاق الصناعى » لحزب المحافظين الذى نشر فى مايو سنة ١٩٤٧ كتقرير رسمى لسياسته الاقتصادية. لا ينوى المحافظون نقض ما قام به العمال من تأميمات أساسية . وقـد

يعيدون النقل البرى والطيران المدنى الى الملكية الخاصة غير أن هـذه مسائل ضئيلة نسبيا وبصفة عامة فان تقرير حزب المحافظين فى انتقـاده لسياسة حزب العمال يؤكد ضمنيـا ان الرأسمالية البريطانيـة لا تزال سليمة لم تمس •

ولكن لا يسعنا أن نترك المسألة عند هذا الحد . فلا تزال هنـاك المسألة الأساسية وهى هل يمكن أن تتوقع خطوات أخـرى على طـريق الاشتراكية ، بفرض استمرار الاتجاهات الحاضرة المؤثرة على الوضـع الدولى والداخلى فى بريطانيا على ما هى عليه ؟ اذا كان من المتوقع المضى فى خطوات أخرى فان ما استنتجناه من قبل من أن بريطانيا ما زالت دولة رأسمالية يصبح ذا مدلول محدود للغاية •• أما اذا لم يكن من المتوقع القيام بمزيد من الخطوات الاشتراكية كان لاستنتاجنـا ذاك مدلول بالغ الأهمية ــ وسننظر فى ما يلى فى أهم العقبات التى تقف فى سبيل المزيد من الخطوات الاشتراكية• وفى ختام الفصل سنقوم بتحليل ما يبدو لنا من الاتجاهات التى يمكن أن يتجه اليها التطور الاشتراكى •

عقبات التوسع فى الاجراءات الاشتراكية :

تنقسم العقبات التى تعرقل اتخـاذ اجراءات أخرى للتحـول الى النظام الاشتراكى الى مجموعتين : عقبات داخليـة وعقبات خارجيـة • كل منهما فى الحقيقة ترتبط بالأخرى ارتباطا وثيقا . ولكن ينبغى تحليل كل مجموعة منهما على حدة •

وترجع العقبات الداخلية الى ما تمتاز به الرأسمالية البريطانية من قوة كبرى ومن خبرة وسعة حيلة وقدرة هائلة على التصرف •• فبريطانيا هى موطن النظام الرأسمالى وقد ظلت طيلة القرن التاسع عشر أقوى بلد فى العالم اقتصاديا وعسكريا . ولا تزال حتى الآن تملك أكبر امبراطورية استعمارية فى العالم • والطبقة الحاكمة التى نشأت وترعرعت فى هـذه الظروف وكيفت أيضا هذه الظروف لخدمة مصالحهـا تمتاز بالصـلابة

والمرونة والمهارة معا . وهى كعــدو للنظام الاشتراكى أقــوى مراسا من الطبقة الحاكمة الروسية قبل سنة ١٩١٧ التى كانت تتكون من أرستقراطية يدب فيها الانحلال الخلقى وبورجوازية غير نامية .

وأمضى سلاح فى يد الرأسماليين البريطانيين هو بالطبع سيطرتهم على القطاعات الأساسية فى الاقتصاد القومى •• وتنحصر مشكلة حزب العمال فى كيفية انتزاع هــذه السيطرة من أيدى الرأسماليين قبــل أن يتمكنوا من اســتخدامها فى احداث أزمة قــد تكون كارثة على الحركة العمالية وعلى البلاد كلها •• والحل التقليدى لهذه المشكلة يقــدمه من يسمون أنفسهم « بالاشتراكيين المتدرجين Gradualist Socialists » .

وحزب العمال كان دائما مرتبطا بفلسفة التدرج ، ويقضى هذا الحل بانتزاع السلطة من الرأسماليين جزءا فجزءا . ولا تتخذ خطوة واحدة قوية الى درجــة يمكن أن تكشف أوراقهم وتجعل الاجراءات المضــادة لهــا غير مجدية أو الرجوع فيها يتم بعد فوات الأوان ••• فهل يمكن أن يعد نجاح برنامج التأميم العمالى فى السنتين والنصف الأخيرتين مؤيدا لهذه النظرية؟ الاجابة على هــذا السؤال هو النفى • فعلى حسب ما رأينــا لم يحس المحافظون أقل احساس بأن هناك أى خطر يتهدد الرأسمالية البريطانيــة بسبب اجراءات التأميم التى اتخذت حتى الآن •• وان كان هذا لا يعنى أنهم يقفون موقف العمال من كل اجراء أو اقتراح للتأميم • فالواقع أن هذه ليست الحقيقة ، فالميثاق الصناعى الذى تقدم به المحــافظون وورد ذكره من قبل يقف من مسألة تأميم الحديد والصلب موقفا مختلفا تماما ، وهــذا الموقف هو بالضبط ما وصفتــه مجلة نيو ستيتســان أندنيشن New Statesman and Nation عندما استعرضت الجزء الخاص بهذا الموضوع من الميثاق ــ حيث ذكرت ان صناعة الحديد والصلب وهى مفاتيح القلعة الرأسمالية يجب أن يدافع عنها بكل شــدة وصلابة ضــد التأميم(١). ولكن ما دام العمال قد قطعوا على أنفسهم عهدا بتأميم صناعة

(١) عدد مايو ١٩٤٧/١٧ ص ٣٤٥ .

الحديد والصلب فى أثناء عمر البرلمان الحالى .. فيبدو لنا أنها القضية التى يصطدم عليها الخصمان .. ان تأميم صناعة الحديد والصلب هو الاختبار الحاسم لحزب العمال وللرأسمالية البريطانية على السواء •

ومن المستحيل أن تتنبأ أثناء كتابة هذا الكلام عن الطريقة التى سوف تعاد بها معالجة مشكلة الحديد والصلب.ونعلم فقط أن الحكومة قد أحجمت عنها فى الوقت الذى تؤكد فيه لانصارها أن التعهدات التى جاءت فى بيان « دعنا نواجه المستقبل » سوف تنفذ تنفيذا كاملا•وواضح أن هناك اختلافا فى صفوف الحزب فيما يتعلق بأسلم الطرق الواجب اتباعها • ولا يمكن لأحد من خارج الحزب أن يقدر حجم القوى التى تقف كل من الرأيين أو النتيجة المحتملة للمناقشات الدائرة فى داخل الحزب .. ومع ذلك فيبدو أن من الأسلم أن نقول انه اذا ما قرر حزب العمال المضى فى تأميم صناعة الحديد والصلب بموجب قانون تشريعى مشابه فى المضمون للقوانين التى طبقت على الفحم والنقل والمرافق العامة (١) — فان ذلك سوف يأخذ بخناق الرأسمالية البريطانية حقا • ونتيجة هذا الصراع هى التى سوف تقرر هل من الممكن تحقيق الاشتراكية بالتدريج أم لا . ومن جهة أخرى قد يكون من الأسلم أيضا أن نقول انه ما لم تستول حكومة العمال على الحديد والصلب فلن يكون هناك أى تقدم له أهمية فى اتجاه الاشتراكية فى بريطانيا .

---

(١) من الضرورى اضافة هذا التحفظ وهو انه قد لا تستطيع حكومة العمال الخروج من ورطتها الحاضرة الا بمحاولة القيام بما يمكن تسميته بالتأميم المزيف لصناعة الحدد والصلب ، كأن تشترى الدولة الجانب الأكبر من انصبة بعض الشركات المختارة بدون احداث تغير جوهرى فى تركيب وعمل الصناعة نفسها . وهناك سابقة طيبة فى ذلك الشأن وهو ما حدث لشركة الزيت الايرانية الانجليزية . فقد كانت اغلبية الأسهم فيها مملوكة للحكومة البريطانية من قبل الحرب العالمية الأولى . ومن الواضح انه حتى فى ظل حكومة عمالية لا يستطيع انسان أن يفكر فى اعتبار الشركة الايرانية الانجليزية مؤسسة اشتراكية .

والعقبات الخارجية التى تعرقل سرعة تحويل نظام بريطانيا الاجتماعى الى النظام الاشتراكى ناشئة عن اعتماد بريطانيا الحالى اعتمادا اقتصاديا كبيرا على الولايات المتحدة . وقد أصبحت نشأة هذه التبعية فى أثناء الحرب العالمية الثانية معروفة تماما ولا تحتاج الى مزيد من التفصيل هنا .. ولكن من الضرورى فقط أن نؤكد أن مصاعب بريطانيا الاقتصادية فى الخارج لا ترجع فقط الى التدمير والتخريب الناجمين عن الحرب . وان كان هذان العاملان من الأسباب الهامة بطبيعة الحال .

لقد بلغ مجموع الشعب البريطانى حجمه الحالى وهو ٤٨ مليون نسمة تقريبا وارتفع مستوى المعيشة درجة عالية نسبيا بفضل مبادلة السلع المصنوعة بالمواد الغذائية والأولية من أنحاء العالم . وبالاضافة الى ذلك كانت بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا تحصل على دخل هائل وثابت من الاستثمارات الخارجية وهو مستمد فى الواقع من قوة العمل وموارد البلاد الأخرى . وفى خلال القسم الأكبر من هذا القرن بدأت هذه المنابع لقوة بريطانيا الاقتصادية تجف وتنضب . ومع أن الصناعة البريطانية كانت تحتل المرتبة الأولى وظلت عشرات من السنين أعظم الصناعات كفاية فى العالم كله ، الا أن هذا السبق قد ثبت ضرره فى نهاية الأمر حيث خلق بعض المصالح المكتسبة قاومت الترشيد وأهملت التحسينات التكنولوجية . وبالتدريج ظهرت الى الوجود بلاد صناعية أخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة تفوقت على بريطانيا وانتزعت منها أسواقها الخارجية. بينما شرعت بلاد أخرى فى كفاية نفسها بنفسها من السلع المصنوعة بشكل مطرد وكلا الأمرين يهدد أسس رخاء الاقتصاد البريطانى من الأعماق . ثم جاءت بعد ذلك حربان عالميتان .. فأدت الحرب الأولى الى وقف نمو الاستثمارات البريطانية فى الخارج ، وأدت الحرب الثانية الى تصفية نصف هذه الاستثمارات على الأقل وتراكم ديون باهظة تزيد بكثير عن البقية الباقية من الاستثمارات . ونتج عن ذلك بالطبع هبوط حاد فى الدخل البريطانى من الاستثمارات الخارجية .

وهكذا حدث تغيير جذرى عميق فى وضع بريطانيا بالنسبة للاقتصاد العالمى فقد زالت الظروف التى كانت تسمح لشعبهـا بالازدهار والنمو ، وبالاضافة الى ذلك لم يعد دخلها يسمح لها بأن تلعب دورهـا كاحدى القوى العظمى فى العالم وتحافظ فى الوقت نفسه على مستوى المعيشـة السائد فيها .. وتحتم على بريطانيا أن تحصل على مساعدات خارجيـة على نطاق واسع أو أن تدخل على اقتصادها الداخلى التعـديلات الضرورية لملاءمة الظروف التى تغيرت ـ وهى تعديلات من شأنها أن تؤثر بدرجات متفاوتة على التزاماتها العسكرية ومستوى معيشتها وقدرتها على استغلال مواردها الانتاجية فى الداخل وعلى توجيه تجارتها الخارجية .

وحتى الآن تدفقت على بريطانيا المساعدات الخارجية ـ وهى بصفة أساسية من الولايات المتحدة ـ بكميات كافية لتمكنها من تجنب اتخـاذ الاجراءات الحاسمة التى لم يكن هنـاك مفر من اتخاذهـا لولا هـذه المساعدات ـ ومناقشة هذه الاجراءات تخرج عن نطاق هـذا الكتـاب . ومن حسن الحظ أن المناقشة ليست ضرورية لتوضيح أغراضنا فى الوقت الحالى . فالذى تحتاج اليه فقط أن نضع فى اعتبـارنا أنه طالمـا ظلت بريطانيا معتمدة على المعونة الأمريكية لموازنة حساباتهـا الدولية ، فمن المحتوم عليها أن تصوغ سياستها الخارجية ـ والى حـد ما سياستهـا الداخلية أيضا ـ وفقا لرغبات حكومة الولايات المتحدة . وهذا لا يعنى أن واشنطن تملى ارادتها على لندن كما يفترض بعض المعلقين على ضفتى المحيط الأطلسى .. فان البريطانيين يعرفون معرفة وثيقة التزامات المدين للدائن رغم أنهم ظلوا دهرا طويلا أكبر دائن للعالم . فاذا قاموا اليوم بدور المدين فالمنتظر منهم أن يقـوموا بهـذا الدور من تلقـاء أنفسهم وبدون الحـاح مستمر .

ومن الأمور المعروفة أن حكومة الولايات المتحدة تعارض الاشتراكية بشدة سواء فى الداخل أو فى الخارج. ومن المرجح أن أى حكومة تخلف

هذه الحكومة فى المستقبل القريب ستسير على نفس المنوال .. ويجب على البريطانيين أن يضعوا هذه الحقيقة نصب أعينهم عندما يشرعون فى وضع سياستهم . وهذا لا يعنى أن أى مزيد من الاجراءات فى اتجاه الاشتراكية سيؤدى بالضرورة الى سحب المعونة المالية الأمريكية ، ولكن من الصعب أن يشك أحد أن مثل هـذه الاجراءات كفيلة بتعقيد العلاقات بين البلدين ودفع الولايات المتحدة الى فرض شروط أقسى على منحها وقروضها التالية .

فهناك اذن تناقض حاد بين سياسة الاشتراكية وبين سياسة الاعتماد على المعونة الأمريكية . ولابد من نبذ احدى هاتين السياستين عاجلا أو آجلا . هذا الا اذا اتجهت الولايات المتحدة فى هذه الأثناء نحو اليسار بدرجة ملحوظة . ومادام البريطانيون فى الوقت الحاضر لا يبدون أى استعداد للاستغناء عن المعونة الأمريكية فان لنا أن نفترض وجود ضغط شديد فى داخل حكومة العمال وفى داخل حزب العمال ضد أى مزيد من الخطوات الاشتراكية .. وهـذا الضغط يدعم ويزيد من خطورة الضغط المحلى الذى تفرضه سيطرة الرأسماليين على الجانب الأكبر من الاقتصاد البريطانى .

مستقبل الاشتراكية فى بريطانيا العظمى :

تعرضنا فى القسم السابق للعقبات الرئيسية التى تقف فى وجه تطور الاشتراكية فى بريطانيا والكيفية التى سيواجه بها حزب العمال هـذه العقبات هى التى سوف تحدد الأحداث فى المستقبل . ومع المجازفة بالمبالغة فى التقسيم يمكننا أن نقسم حزب العمال الى ثلاثة اتجاهات: يمين ووسط ويسار.وكل اتجاه منها له حلوله ووسائله التى يتقدم بها لمواجهـة هـذه المشاكل الحاسمة . ولو فحصنـا هـذه الاتجاهات وقدرنا لكل قوته ، استطعنا أن نكوّن فكرة عامة عن مستقبل الاشتراكية فى بريطانيا .

يميل الجناح اليمينى لحزب العمال الى طرح المشاريع الطويلة الأجل جانبا،ويركز جهوده على المشاكل العاجلة التى نجمت عن أزمة بريطانيا المزمنة وهى أزمة ميزان المدفوعات . والأعضاء العماليون فى هذا الجناح ينادون بوضع سياسة لاجتذاب أكبر قدر من المعونة الأمريكية بأسهل الشروط الممكنة وبالعمل على تحقيق التعاون التام مع الرأسماليين، وهم الذين يسيطرون على معظم اقتصاديات البلاد بما فيها صناعات التصدير الكبرى . وبما أن هذين الهدفين يتناقضان تناقضا مباشرا مع الاجراءات الاشتراكية فان أنصار هذه المدرسة الفكرية على استعداد لتأجيل الاصلاحات الاشتراكية الهامة الى وقت أكثر ملاءمة .

وجميع الأدلة التى تتوفر لدينا من تصرفات الحكومة وتصريحاتها وكذلك تصريحات زعماء الحزب ونقابات العمال تشير الى أن اليمين يتمتع بالتأييد الرسمى للحركة النقابية ويسيطر على جهاز الحزب كله سيطرة قوية .. فاذا لم يحدث تغيير فى هذا الوضع ، فلا يمكننا أن نتوقع اتخاذ خطوات أخرى فى الاتجاه نحو الاشتراكية على الأقل حتى يتحسن وضع بريطانيا الخارجى بدرجة كبيرة ويصبح مركزها مأمونا بدرجة معقولة . وما دامت الصعوبات التى تلقاها بريطانيا فى المجال الاقتصادى الدولى ترجع الى أسباب مؤقتة أو سطحية ، لا يمكن ازالتها الا باحداث تغييرات حاسمة تحرص الحكومة على تجنبها فى الوقت الحاضر ، فان النتيجة الحتمية التى يمكن أن نستخلصها من ذلك هى أن سياسة المجموعة المسيطرة حاليا فى حزب العمال تقضى بقبول الاعتماد الاقتصادى على الولايات المتحدة ونبذ الاشتراكية جانبا الى أجل غير مسمى .

أما الاتجاه الوسط فى حزب العمال فيتألف من عناصر مختلفة أهمها المثقفون من ذلك الطراز الذى تمثله مجلة نيوستيتمان أندنيشن ومن بعض الدوائر والطوائف الانتخابية العمالية وعناصر من الحركة التعاونية . ويتميز الوسط عن اليمين من حيث انه أكثر وعيا وأشد تمسكا بالأهداف

الاشتراكية للحزب ، وكذلك ينتقد تردد الحكومة فى بعض القضايا مثل تأميم الحديد والصلب ، وهو ينادى دائما بالمزيد من التخطيط الاقتصادى، كما يشعر بعدم الارتياح نحو الارتباط بالمعونة الأمريكية ويشكو أكثر من اليمين من شروط هذه المعونة . ومع ذلك فان جناح الوسط غير مستعد للمطالبة بالاستغناء عن المعونة الأمريكية ، ولهذا السبب لا توجد لديه سياسة متماسكة يمكن أن يقترحها كبديل للسياسة التى تسير عليها المجموعة المسيطرة على الحزب والتى تنفذها الحكومة بالفعل ـ والخلاصة أن الوسط يعارض اليمين نظريا ولكنه يؤيده عمليا .

أما الاتجاه اليسارى فى الحزب فلا يتمتع بالقوة فىقيادة الحزب ولكنه يتمتع بتأييد لا بأس به فى القواعد السفلى للحركة النقابية وبخاصة فى بعض الاتحادات الكبرى مثل اتحاد عمال المناجم والمهندسين والكهربائيين. وفى الواقع العملى يتحالف اليسار تحالفا وثيقا مع الشيوعيين،بل ان جانبا محسوسا من قياداته النقابية يتألف من أعضاء عاملين فىالحزب الشيوعى(١) واليساريون يدعون الى تطبيق برنامج متكامل يشمل الشئون المحلية والخارجية . ففى المجال الداخلى يدعو البرنامج الى القيام بدفعة جريئة نحو الاشتراكية . وفى المجال الخارجى يدعو الى زيادة وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط . وفى الوقت الحاضر تتألف البلاد الوحيدة ذات الاقتصاد المخطط من الاتحاد السوفييتى وبلاد أوروبا الشرقية (٢) غير أن اليساريين يعتقدون أنه لو حملت بريطانيا

---

(١) ان العلاقة القائمة بين حزب العمال ونقابات العمال علاقة شاذة ليس لها نظير فى اى بلد اوروبى . وهى تسمح للحزب الشيوعى بأن يلعب دورا فى الحركة العمالية البريطانية ككل بقدر اكبر بكثير مما يسمح به عدد اعضائه او ممثليه فى البرلمان . فلو كان تكوين حزب العمال شبيها بتكوين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية فى أوربا فربما اصبح الحزب الشيوعى البريطانى اكبر بكثير مما هو الآن .

(٢) عن التخطيط فى أوروبا الشرقية أنظر الفصل الرابع .

لواء هذه السياسة فان معظم بلدان أوروبا الغربية سوف تتبعها . وهذه السياسة قد تؤدى الى وقف المعونة الأمريكية بل قد تؤدى الى اجراءات مضادة من جانب الولايات المتحدة فى الميدان الاقتصادى،ولكن اليساريين يعتقدون أن هذا التهديد ستواجهه البلاد عاجلا أو آجلا اذا لم تتنازل بريطانيا عن أملها فى تحقيق الاشتراكية .

ولا شك أن المرحلة التىتنلو توقفالمعونة الأمريكية مباشرة ستكون مرحلة بالغة الصعوبة حيث يرغم الشعب البريطانى على قبول تخفيضات جديدة فى مستوى معيشته . ويقول اليساريون أن الطبقة العاملة سوف تتقبل هذه التضحيات بارتياح اذا تبينت أنها اتخذت لتحقيق الاشتراكية فى النهاية . وبالاضافة الى ذلك يعتقد اليساريون أن الاقتصاد المخطط سيرفع من انتاجيه بريطانيا اذا أخذنا فى الاعتبار امكانيات زيادة التجارة مع بلاد ذات اقتصاد مخطط .. فان فترة تقييد الاستهلاك سوف تكون قصيرة نسبيا . ويذهب أكثر اليساريين تفاؤلا الى التكهن بأن الولايات المتحدة بعد أن تألف فكرة أوروبا الاشتراكية كأمر واقع سرعان ما يتضح للجميع على جانبى الأطلنطى أن صالح الاطراف المعنية يقضى بعودة العلاقات الاقتصادية العادية ـــ بما فيها القروض الأمريكية .

ولا يستطيع أحد الآن أن يجزم بأن البرنامج اليسارىيستندالىتقييم واقعى للاتجاهات والقوى القائمة ، ولكنه على كل حال برنامج متكامل وهو لهذا السبب ينهض وحده كبديل عملى للسياسة التى تسلكها الحكومة حاليا .

وتلخيصا لاستنتاجاتنا بالنسبة للاتجاهات الثلاثة فى داخل حزب العمال : نقرر أن اليمين الذى يسيطر على جهاز الحزب ، يتبع سياسة « عدم هز المركب » باجراءات اشتراكية جديدة . فاذا ما استعادت بريطانيا مركزها تماما فلن تحتاج بعد ذلك للمعونة الأمريكية ، ويصبح ممكنا من

الناحية النظرية أن يستأنف التقدم نحو الاشتراكية ، أما من الناحية العملية الواقعية فمعناه اتباع سياسة نبذ الاشتراكية لأجل غير مسمى . والوسط وهو أشد وعيا بالأهداف الاشتراكية للحزب فانه شديد الانتقـاد لليمين ولكن ليست لديه أية سياسة متكاملة يقترحها لتحل محل سياسة اليمين . واليسار الذي يتمتع بتأييد لا بأس به من الطبقة العاملة ولكن قوته السياسية ضعيفة نسبيا ــ يؤمن بالتقدم نحو الاشتراكية بدون تحفظ أو تساهل . وبرنامج اليسار متكامل ويمكن تجربته ولكن فى الوقت الحاضر لا توجد هناك فرصة لأن يصبح هو السياسة الرسمية لحزب العمال .

فما هو اذن مستقبل الاشتراكية فى بريطانيا فى هـذا الوقت الذى يستكمل فيه البرلمـان العمـالى الأول النصف الأول من دورة السنوات الخمس التى سيقضيها فى السلطة ؟ اذا كانت تحليلاتنا سليمة ولم تقـع تغيرات بعيدة المدى فى القوى السياسية فى بريطانيا ، جاز لنا أن نستنتج أن خطة السير نحو الاشتراكية قد توقفت بالفعل. ولكن استنتاجا مشروطا شروطا كهذا يختلف كل الاختلاف عن التكهن بشىء محدد .. ففى عالم مضطرب كعالمنا الذى نعيش فيه،تعمل عوامل كثيرة على تغيير ميزان القوى السياسية فى بريطانيا كما فى أى مكان آخر .. فمثلا قد تقطع المعـونة الأمريكية .. فينتهى بذلك أثرها الحاسم فى تقديرات الأحوال فى بريطانيا ، ويحدث عندئذ تحول سريع نحو اليسار فى داخل صفوف حـزب العمال مما يضع سياســة الاتجـاه نحــو المزيد من الاجـراءات الاشتراكية فى موضع يختلف كل الاختلاف عما هى عليه الآن .

وفى وقت كتابتنا لهذا الكلام يبدو أن مثل هذه التطورات غير محتملة، ولكن لا يجب اعتبارها فى حكم المستحيلات ، وهكذا فحيثما توجد هذه المسائل الكبرى التى لا يمكن البت فيها ، فإن عالم الاجتماع لا يستطيع الا أن يزودنا بهيكل عام للتحليل .. أما التحليل نفسه فلابد من تشكيله واعادة تشكيله مرارا وتكرارا على ضوء الظروف المتغيرة .

الفصل الرابع
الاشتراكية فى أوروبا الشرقية

كانت المنطقة الواقعة بين ألمانيا والنمسا وايطاليا غربا ، والاتحاد السوفييتى شرقا ، وهى أولى المناطق التى تغلغل فيها النازى اقتصاديا وعسكريا . ونتيجة لذلك أصبحت ميدانا للمعركة بين الجيوش الروسية والألمانية عندما تقدمت الأولى غربا الى برلين وفيينا . وفى فترة ما بعد الحرب كانت تلك البلادمسرحا لتغيرات اجتماعية عميقة وكانت هذه التغيرات تتجه قدما نحو الاشتراكية . وسنلقى فى هذا الفصل نظرة وجيزة على الأحداث التى وقعت فى تلك المنطقة ككل وبعد ذلك نمضى فى القيام بدراسة أكثر تفصيلا للحالة فى بولندا .

ثورة ما بعد الحرب فى أوروبا الشرقية :

كانت أوروبا الشرقية ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ناضجة للثورة قبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل . ففى سنة ١٩٣٩ كان يعيش فى المنطقة ١/٤ تعداد سكان أوروبا الواقعة غرب الاتحاد السوفييتى تقريبا . وكان عدد السكان يتجه نحو التزايد بشكل ملحوظ . ومع ذلك كان اقتصاد المنطقة اقتصادا متخلفا، ومستويات المعيشة فيها منخفضة بصفةعامة بل انها كانت تميل الى الانخفاض . وكانت الزراعة التى تؤلف غالبا الجانب الأكبر من عمل الناس ، مجرد زراعة بدائية ومكتظة بالأيدى العاملة الا فى أجزاء من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر حيث كانت توجد صناعة صغيرة . وكانت هناك طبقة حاكمة شبه اقطاعية تستهلك أو تبدد دخلها كله مما ترك أغلبية الاستثمار الرأسمالى فى أيدى الأجانب ، الذين كانوا يسعون

للحصول على أقصى قــدر من الأرباح وفى أسرع وقت ممكن ، ولم تكن تعنيهم مصلحة الشعوب فى قليل أو كثير • وكان الشىء الذى تفتقر اليــه تلك البلاد قبل أى شىء آخر هو برنامج مزدوج للتصنيع وتجديد الزراعة. غير أن مثل هذا البرنامج كان أكبر من طاقة وامكانية العناصر الحاكمة وبعيدا كل البعد عن أهدافها • وترتب على ذلك قيام حركات ثورية ضخمــة الى حد ما ، تحت قيادات اشتراكية فى جميع تلك البلدان المشار اليها وذلك بالرغم من كافة اجراءات القمع والاضطهاد •

كانت تلك هى حال أوروبا الشرقية عندما وقعت تحت سيطرة ألمــانيا النازية • وفى أثناء السنوات القليلة التى تلت اقامة الحكم النازى انقلبت جميع الأوضاع الاقتصادية القائمة رأسا على عقب نتيجة الاستغلال الألمانى من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة للتخريب المــادى والبشرى الذى سببته الحرب . فقد استولى الألمــان على معظم الصناعات الكبرى ، ووصمت الطبقات العليا كلها تقريبا بوصمة التعاون مع قوات الاحتلال، وأصبحت حركة التحرر الوطنى ترتبط أكثر فأكثر بالدعوة الى اصــلاح اجتمــاعى ثورى • ثم كان من شأن الدور البارز الذى لعبه الجيش الأحمر فى عملية التحرر نفسها أن زاد من مكانة القوى اليسارية وأفزع كثيرا من المحافظين فأرغموا على الفرار من البلاد أو على البقاء فيها مكتوفى الأيدى جامدين مشلولين •

وكانت النظم التى جاءت فى أثر انسحاب الألمــان تختلف اختلافــا كبيرا عن النظم السابقة التى كانت قائمة قبل الحرب ، سواء احتفظ النظام الجديد بصلته القانونية بالماضى كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا ، أو قضى النظام الجديد على القديم كما حدث فى المجر • واتحدت الأحزاب التى لم توصم بوصمة التعاون مع الأعداء لتشكل حكومات ائتلافية • واســتولى على المناصب الرئيسية فيهــا شــيوعيون واشتراكيون ديمقراطيون بعضهم من

الثوريين المحنكين وبعضهم من الأعضاء الجدد فى حركات المقاومة السرية • وقد تم ذلك بموافقة السلطات السوفييتية سواء بطريق غير مباشر أو بطريق علنى مباشر • وأدت اجراءات التطهير التى اتخذت لتصفيــة الفاشيستيين والخونة الى ابعاد كثير من مؤيدى النظام القــديم عن المراكز ذات التأثير والنفوذ • وفى كل مكان ــ فيما عدا اليونان التى كانت محتــلة بالقوات البريطانية فلم تتأثر بالجو العام للمنطقة ــ جرت حركة التحرير فى أعقابها ثورة سياسية حقيقية •

وكانت احدى المشاكل الأولى التى واجهتها النظم الجديدة هى تدعيم وتعزيز التأييد الشعبى لها • وفى بلاد زراعية كأوروبا الشرقيــة كان ذلك يعنى أن تدعم هذه النظم لنفسها مركزا سياسيا قويا بين الفلاحين قبل أى شيء آخر. وهكذا كان من أولى القوانين التى سنتها النظم الجديدة ، قانون الاصلاح الزراعى ــ أى توزيع أراضى كبار الملاك على الفلاحين المعدمين ومن يسمون فقراء الريف • وكان مدى هذا الاصلاح أوسع ما يكون فى المجر وفى أجزاء من بولندا وألبــانيا وأقــل من ذلك فى يوغوســلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا • ولم يكن له وجود تقريبا فى بلغاريا وبوهيميا ومورافيا (١) • وقد حقق الاصلاح الزراعى هدفا مزدوجا ــ فقــد أدى الى تحسين حالة ومصير أفقر طبقات الفلاحين وكذلك أضعف اضعافا شديدا مركز طبقة الملاك والأرستقراطيين التى كانت لها السيطرة فيما مضى •

ولم تكن مشكلة الصناعة والتجارة أقل من ذلك الحاحا وأهميــة • ففى أعقاب التحرير مباشرة لم يكن أمام الحكومات المختلفة من خيار الا أن تتولى ادارة عدد كبير من الصناعات وتشمل تلك التى كان الألمــان قــد استولوا عليها وممتلكات الخونة. وكانت أيضا تشمل عديدا من المؤسسات التى بقيت بلا صاحب أو افتقرت الى المديرين بسبب حوادث الحرب •

---

(١) بوهيميــا ومورافيا ولايات تشيكية تابعة لتشيكوسلوفاكيا •

هذا بالاضافة الى عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية التى كانت ضمن ممتلكات الدولة قبل الحرب (وكانت هذه الأنواع من ملكية الدولة منتشرة فى أوروبا الشرقية قبل الحرب لسبب رئيسى وهو أن رءوس الأموال الخاصة كانت اما عاجزة عن امدادها بالأموال اللازمة أو غير راغبة فى ذلك ، بالنسبة لبعض مجالات النشاط الاقتصادى الهامة) • وهكذا أصبحت النظم الجديدة تدير وتباشر قطاعا كبيرا من الثروة التجارية والصناعية فى بلادها (وفى بعض الحالات زاد هذا القطاع عن النصف بكثير) . فهل يتعين عليها اذن أن تعيد هذه الثروة الى القطاع الخاص أو تستبقيها ضمن الممتلكات العامة للدولة ؟

كانت جميع الظروف تحبذ ملكية الدولة لها . فقد وافقت الأحزاب اليسارية المسيطرة على هذه السياسة لأنها مسألة مبدأ بالنسبة لها ، وكان الألمان قد مزقوا علاقات التملك السائدة بحيث كان من الصعب فى حالات كثيرة العثور على المالك الشرعى للمؤسسات .وكان الألمان قد أبعدوا اليهود الذين لعبوا دورا بالغ الأهمية فى حياة المنطقة الاقتصادية قبل الحرب ولم يتمكن هؤلاء من العودة والمطالبة بممتلكاتهم . وكان الاتحاد السوفييتى وهو أهم قوة فى العلاقات الدولية للاقليم يعطف بطبيعة الحال على كل اصلاح له صفة اشتراكية • وقد تفاوت تأثير هذه العوامل فى البلاد المختلفة ولكن النتيجة كانت واحدة فى جميع البلاد ، وهى تأميم نسبة كبيرة من المؤسسات غير الزراعية — بما فيها البنوك ومعظم ما يمكن تسميته تجاوزا بالصناعة الثقيلة الكبرى • أما المؤسسات الصغرى فقد انتقلت بصفة عامة من يد الدولة الى القطاع الخاص مرة أخرى • وفى بعض المجالات مثل تسويق وتجهيز واعداد المواد التموينية ، وضعت هذه العمليات فى أيدى الجمعيات التعاونية التى تمتعت بمعونة الدولة وتشجيعها.

وهكذا حلت مشاكل الملكية الأساسية بأن تركت المزارع الفردية لتمثل الشكل السائد فى الزراعة والمشروعات الحكومية لتمثل الشكل

السائد فى الصناعة . وكانت النظم الجديدة لا تزال تواجه المشاكل الصعبة المعقدة وهى مشاكل النهوض باقتصاديات البلاد بأسرها ،المخربة والممزقة. وكان من المسلم به بصفة عامة منذ بداية الحرب فى كل من أوروبا الشرقية بل وأوروبا الغربية ، أن عملية الانعاش واعادة البناء تتطلب اجراءات ضخمة للتخطيط الاقتصادى . وقد بدأت حكومات أوروبا الشرقية على الفور فى التخطيط بأسرع ما تسمح به الظروف . ففى خلال سنة ١٩٤٦ شرعت تشيكوسلوفاكيا فى تنفيذ مشروع السنتين، وشرعت بولندا فى تنفيذ مشروع السنوات الثلاث ، وفى خلال سنة ١٩٤٧ بدأت يوغوسلافيا فى مشروع السنوات الخمس والمجر فى مشروع السنوات الثلاث. وكانت ألبانيا لأسباب اقتصادية تدخل من الناحية العملية مع يوغوسلافيا فى شكلها الفيدرالى . أما رومانيا وبلغاريا فقد كان سيرهما أبطأ من ذلك ، غير أن من الواضح أن كلا منهما كانت تسير فى اتجاه التخطيط الاقتصادى .

وكانت جميع الخطط تضع فى الاعتبار الأول مشروعات الانعاش واعادة البناء مستهدفة استعادة مستويات المعيشة السائدة قبل الحرب بصفة عامة ثم تجاوز هذه المستويات . وستتلو الخطط الحالية مشروعات بعيدة المدى لتحقق أهدافا أعظم وأوسع . وعلى ذلك فان من الخطأ النظر الى التخطيط الاقتصادى فى أوروبا الشرقية على أنه مجرد اجراء عاجل لحل المشاكل التى ورثتها هذه البلاد عن الاحتلال النازى والحرب . ان التخطيط الاقتصادى قد أصبح المبدأ الأساسى لتنظيم اقتصاديات المنطقة كلها ؛ وهنا — كما فى حالة تأميم الصناعة — تمشت مقتضيات الموقف مع التفضيلات الايديولوجية للأحزاب اليسارية التى تهيمن وتسيطر على النظم الجديدة للحكم .

بقيت بعد ذلك ناحية من نواحى ثورة ما بعد الحرب فى أوروبا الشرقية لابد من ملاحظاتها . فقد اشتهرت المنطقة فى الماضى بكثرة الحزازات القومية والمنازعات الدولية حيث كانت تلك البلاد تقيم فى وجه احداها الأخرى

حوائل تجارية وتحرم تبادل العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتى. وانعكست آثار انعدام التعاون السياسى والاقتصادى على تاريخ المنقطة وتكوينها الاجتماعى وتمثلت الاثارة الرئيسية فى زيادة حدة التأخر الاقتصادى وزيادة تبعية المنطقة لبلدان وسط وغرب أوروبا الأرقى منها تصنيعا • وكانت قوى المعارضة وحدها — وهى الأحزاب الاشتراكية — تحبذ سياسات التفاهم السياسى والتعاون الاقتصادى •

وعندما وصلت هذه القوى الى الحكم فى النظم الجديدة بعد الحرب. فطنت الى أن التعاون المتبادل أمر مرغوب فيه من وجهة النظر الاقتصادية كما هو مرغوب فيه من وجهة النظر الأيديولوجية • وقد أثبتت الفترة التالية للحرب مباشرة التى انقطعت فيها المواصلات بين الشرق والغرب ، أن التجارة مع الاتحاد السوفييتى مسألة جوهرية للوجود القومى بالنسبة لجميع بلدان أوروبا الشرقية • فلما عادت المواصلات مع الغرب وهبط مستوى التجارة مع الاتحاد السوفييتى نسبيا ، استمرت العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتى فى النمو المطلق ، وبدا من المؤكد أن أهمية هذه العلاقات قد أصبحت أكبر مما كانت عليه فى أى وقت مضى • ويضاف الى ذلك انه بالرغم من أن بلاد المنطقة (فيما عدا تشيكوسلوفاكيا) كانت أساسا بلادا زراعية وأن امكانيات التبادل التجارى بينها كبيرة ويمكن التوسع فيها بسهولة ، فبولندا تملك من الفحم ما يكفى المنطقة كلها ، وتملك مركزا قويا من مراكز الصناعة الثقيلة فى الاقليم الذى انتزع من ألمانيا • كما تملك تشيكوسلوفاكيا صناعات هندسية .

وتمتلك يوغوسلافيا عديدا من المعادن غير الحديدية ، ورومانيا لديها الزيت ، وفى جميع بلدان المنطقة موارد هائلة لتوليد الكهرباء لم تستغل بعد • وبالاختصار اذا ما نمت اقتصاديات البلاد المختلفة بطريقة منسقة فان الظروف المناسبة لزيادة التجارة والتعاون الاقتصادى فيما بينها تصبح متوفرة •

ويمكننا أن تتبين بسهولة من خلال ذلك ، الحكمة فى التوسع السريع فى اقامة شبكة من المعاهدات الاقتصادية فى الاقليم فى السنتين الأخيرتين • وكانت فى الغالب لا تقتصر على التجارة فقط بل تشمل أيضا أحكاما خاصة بتنسيق الخطط الاقتصادية •

أما من الناحية السياسية فان هذه الحركة العامة كان لها ما يقابلها فى معاهدات الصداقة والمعونة المتبادلة التى تجمع الآن الاقليم كله ، بينما كانت مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات قبل الحرب ، تتخذ أسلحة دبلوماسية تلعب بها مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى • وفى نفس الوقت ، عملت السلطات على مقاومة الحزازات القومية التقليدية التى كانت تثار مثلا بين المجريين والرومانيين أو بين اليوغوسلافيين والبلغاريين ، وبالاضافة الى ذلك دار حديث كثير حول انشاء اتحاد فيدرالى بتوسيع يوغوسلافيا وجعلها تشمل ألبانيا كجمهوريات اتحادية (مثل الصرب وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونية ومونتنجرو) وربما تحقق مثل هذا الاتحاد فى المستقبل القريب — وليس من المحتمل ان تتحقق مشروعات أوسع نطاقا لفترة من الزمن ولكن لا يجب استبعاد امكانية تحقيقها فى نهاية الأمر •

وتلخيصا لما سبق ، تنحصر الخصائص الرئيسية لثورة ما بعد الحرب فى أوروبا الشرقية فى :

١ — توزيع الأرض على الفلاحين وتحطيم سلطة طبقة كبار الملاك تبعا لذلك •

٢ — تأميم المشروعات الكبرى فى الصناعة والمال والنقل والمواصلات.

٣ — السير فى طريق التخطيط كمبدأ ثابت للتنظيم الاقتصادى •

٤ — احلال سياسة التعاون المتبادل محل سياسة التصادم السياسى والاقتصادى بين بلدان المنطقة . فالى أى حد اذن يمكن اعتبار المجتمعات المنبثقة عن هذه الثورة مجتمعات اشتراكية ؟

المجتمعات المختلطة فى مرحلة الانتقال للنظام الاشتراكى :

من الواضح أن المجتمعات الجديدة فى أوروبا الشرقيــة لا تعتبــر مجتمعات اشتراكية من حيث الكم،حيث أن نطاق الملكية العامة لوسائل الانتاج صغير نسبيا(١) ،وهذا لا يعنى أن الرأسمالية هى النظام السائد هناك • بل على العكس من ذلك فان نسبــة العمال فى القطاع الرأسمالى (أى عــدد الأشخاص الذين يستأجرهم القطاع الخاص) أقل بكثير من نسبتهـــم فى القطاع العام ، ان أغلبيـــة العمال ــ بمـــا فى ذلك أغلب أولئك المشتغلين بالزراعة ــ ينطبق عليهم تعريف منتجى السلع البسيطة ومعنى هـــذا اذا حصرنا اهتمامنا فى الناحية الكمية من الموضوع فان هذه المجتمعات تندرج تحت نظام انتاج السلع البسيطة .

واتباع هذا الأسلوب قد يؤدى بنا الى نتائج متناقضة فانتاج السلع البسيط على هذا النحو لا علاقة له بالتخطيط الاقتصادى ، ومع ذلك فان بلاد أوروبا الشرقية كما رأينا قد التزمت بأسلوب التخطيط الاقتصادى • وتفسير ذلك هو ان منتجى السلع البسيطة ــ وان كانوا يمثلون الأغلبيــة فى التعداد ــ الا أنهم لا يسيطرون على الموقف ولا يمكنهم أن يؤثروا فى مجرى الحوادث الا عن طريق قدرتهم على البقاء• (وهذه القدرة اذا توفرت لدى فريق من الشعب على هذا القدر من الضخامة ، لا ينبغى أن يبخس قدرها • ولكن لا يمكن اعتبارها بأى حال من الأحــوال قوة ايجابيــة أو موجهة) • فالاشتراكيون هم الذين يتولون الحكم ويملكون فرصــة المبادرة وقد نفذوا فعلا مبدأ التخطيط الاشتراكى . وهم فى وضع يسمح لهم بتشكيل مستقبل أفكارهم وآرائهم ، مهما كانت العملية بطيئة وأليمة فى بعض الأحيــان • وفى ظل هــذه الظروف يمكن تحــديد خصائص

---

(١) قدمنـــا الأرقام الخاصة ببولنـــدا فيما بعد . اما بالنسبة للبلدان الأخرى فقـــد يكون مقـــدار الملكية العامة اكبر من ذلك فى تشيكوسلوفاكيا وحـــدها •

مجتمعات أوروبا الشرقية تحديدا دقيقا اذا روعى تكوينها الحالى وروعيت أيضا الأهداف البعيدة المدى للأحزاب التى تسيطر عليها الآن،عندئذ سوف تتبين أنها مجتمعات مختلطة (أى تحتوى على عناصر رأسمالية واشتراكية منتجة للسلع البسيطة) تمر بمرحلة الانتقال الى النظام الاشتراكى .

وقد سبق تحليل أحد هـذه المجتمعات المختلطـة ـ وهو الاتحـاد السوفييتى أثناء تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة.وواضح أن المجتمعات الحالية فى أوروبا الشرقية تشبه روسيا فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة من نواح كثيرة هامة ، ومع ذلك يجوز أن نقفز الى اسـتنتاج أن أوروبا الشرقية سوف تسـير بالضبط فى نفس الطريق الذى سار فيـه الاتحـاد السوفييتى نحو الاشتراكية . حقـا ان أوجه الشبه بينها أهم من أوجه الخلاف ، ومع ذلك فان دراسة أوجه الخلاف باختصار تبين أنها ليست بأى حال من الأحوال عديمة الأهمية .

وأولى أوجه الاختـلاف هو أن الاتحـاد السوفييتى لم يكن على استعداد لوضع خطة اقتصادية شاملة موضع التنفيذ الا بعـد مرور عشرة أعوام كاملة من تولى النظام الثورى الحكم فى البلاد ـ فقـد كان جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة فى الواقع الاعتماد على قوى السوق،للتغلب على المجاعة والتدمير المتخلفين عن الحرب . ومن ناحية أخرى فان النظم الجديدة فى أووبا الشرقية قد بدأت بالفعـل فى التخطيط الاقتصادى على نطاق قومى شامل بقصد استعجال وتوجيه عملية النهوض من آثار الاحتلال النازى والحرب.ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى نتائج التجربة السوفييتية وكما قال البروفيسور كار E.H. Carr « ان تأثير الاتحـاد السوفييتى الاقتصـادى على بقيـة بلاد العـالم يمكن تلخيصه فى كلمة واحـدة : « التخطيط » (١) فبعد الحرب العالمية الأولى كان التخطيط الاقتصـادى

(١) أ.هـ كار اثر روسيا على العـالم الغربى سنة ١٩٤٧ ص ٢٠

مجرد فكرة نظرية لم توضع التجربة ولم يكن أحد يعلم علم اليقين كيف يطبق هذا النظام والى أى حد يمكن أن يعمل . وقد أدى نجاح مشروعات السنوات الخمس فى الاتحاد السوفييتى الى تغيير هذا الوضع تماما . فمنذ الأعوام الأولى التى جاءت فى أثر سنة ١٩٣٠ انتشرت المعرفة بأساليب التخطيط الاقتصادي وبامكانياته الهائلة ، وأصبح جميع الاشتراكيين ـ بصرف النظر عن خلافاتهم الحزبية ـ يضعون التخطيط الاقتصادي فى مقدمة برامجهم (١) ولذلك فقد كان طبيعيا أن يشرعوا فى التخطيط بمجرد سيطرتهم على الأجهزة الأساسية للتحكم الاقتصادى . وقد تحقق هذا الشرط الأولى فى أوروبا الشرقية عن طريق تأميم الصناعات الكبرى والمؤسسات المالية .

والتطبيق السريع للتخطيط الاقتصادى سوف يؤثر بطبيعة الحال فى تطور مجتمعات أوروبا الشرقية فى المستقبل . ولن تنقطع الصلة بين عملية التعمير والتنمية فى الأجل الطويل كما حدث فى الاتحاد السوفييتى عندما تخلى عن السياسة الاقتصادية الجديدة وبدأ فى تنفيذ الخطة الأولى للسنوات الخمس . فمثلا تقرر الخطة المالية فى بولندا أنه « فى المراحل الأخيرة للخطة سيصبح من الممكن وضع الأسس للمزيد من التنمية فى الاقتصاد البولندى طبقا للخطة الطويلة الأجل » وبالاضافة الى ذلك فان اكتساب الخبرة وتدريب الأفراد أثناء عملية التعمير سيجعل من الممكن البدء فى تنفيذ مشروعات أكثر طموحا فى المستقبل مع تحاشى الضياع والارتباك الذى صاحب الجهود الأولى فى الاتحاد السوفييتى .

والاختلاف الجوهرى الثانى بين الاتحاد السوفييتى وبلاد أوروبا الشرقية هو أن الاتحاد السوفييتى اضطر الى شق طريقه فى بيئة رأسمالية معادية بينما تتمتع بلاد أوروبا الشرقية بميزة مجاورتها لبلد اشتراكى قوى

(١) لبحث حالة حزب العمال البريطانى انظر ص ٥٥ .

حليف لها . ومن ثم فلم يكن الاتحاد السوفييتي يستطيع الاعتماد على معونة اقتصادية تأتيه من الخارج ، وكان عليه أن يبني قوته العسكرية بأسرع ما يستطيع . أما الأنظمة الجديدة فى أوروبا الشرقية فهي فى وضع أفضل بكثير فى هاتين الناحيتين . حقا أن قدرة أى من هذه البلاد على الصمود بدون معونة سوفييتية أمر مشكوك فيه بسبب افتقار هذه البلاد الى الموارد الطبيعية الفنية وبسبب تعرضها للهجوم من جانب الغرب . وقد كان من الممكن أن يؤدى حادث مثل القحط الذى وقع ١٩٤٧ الى وضع هذه البلاد تحت رحمة الدول الرأسمالية ان لم يكن فى استطاعتها أن تعتمد على المعونة السوفييتية . وكما هو الحال الآن ، فان هذه البلاد فى وضع يجعلها تستغنى عن المساعدة من العالم الرأسمالي مهما كانت المزايا التى ستعود عليها منها ، حتى لو تيسرت بشروط مقبولة .

والفوائد التى تجنيها هذه البلاد من التحالف العسكرى مع الاتحاد السوفييتى لاتقل عن ذلك أهمية . فقد كانت امكانية رفع مستوى المعيشة فى داخل الاتحاد السوفييتى مقيدة منذ البداية بقيود شديدة بسبب ضرورة بناء القوة العسكرية . وكثير من المعالم القاسية للنظام السوفييتى يمكن أن ترجع مباشرة الى هذه الأسباب . ومن ناحية أخرى، تدرك بلاد أوروبا الشرقية أن الدفاع عنها يتوقف على تحالفها مع الاتحاد السوفييتى أكثر مما يتوقف على قوتها العسكرية الذاتية . وبالاضافة الى ذلك ، استطاعت تلك البلاد أن تسلح قواتها بالأسلحة السوفييتية ، وبذلك استغنت عن ضرورة الاستثمار فى الصناعات الحربية . وقد عبر وزير الصناعة والتجارة البولندى هيلارى مينك Hilary Minc عن حقيقة تنطبق على جميع بلدان أوروبا الشرقية عندما قال فى خطابه فى ٢ يونيو سنة ١٩٤٦ « اذا فرض على اقتصادنا الذى لم يكد ينتعش ، أن يتحمل عبء انشاء وتسليح جيش كبير حديث،

فان كل تقدم اقتصادى لابد أن يتوقف ، ولا يمكن أن ترتفع مستويات المعيشة ولا يمكن أن تنتج السلع الاستهلاكية » (١) ومع ذلك فقد كان مينك يصف مشكلة لم يستطع الاتحاد السوفييتى أن يتجنبها عندما مر بنفس المرحلة من تطوره . وحيث أن النظم الجديدة فى أوروبا الشرقية قد استطاعت تجنب هذه الصعوبة فسوف يتم تطورها المقبل على نحو أيسر وأسرع مما تم فى روسيا .

وأخيرا ، يوجد اختلاف ثالث مرتبط ارتباطا وثيقا بالثانى ويتعلق بالمشكلة الزراعية . كان انشاء المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفييتى مسألة حياة أو موت كما رأينا فى الفصل الثانى — وكان من الواجب حلها بسرعة لتوفير الاكتفاء الاقتصادى الذاتى وتأمين الدفاع الوطنى . وهذا هو السبب الأساسى للثورة الثانية بكل ما صاحبها من مصاعب وتضحيات. أما بلاد أوروبا الشرقية فلا تواجه الآن مثل هذه الضرورة العاجلة . وهذا لا يعنى أنهم سوف يقنعون بنظام المزارع الصغيرة المفتقرة الى الكفاية الانتاجية الذى يسود المنطقة فى الوقت الحالى ، وانما ينبغى أن يتمكنوا من انشاء المزارع التعاونية الكبيرة بالتدريج ، بطريقة تقنع الفلاحين بتفوقها الذاتى على المزارع الصغيرة من زاوية مصالحهم الشخصية . حقيقة ان عقلية الفلاح محافظة ولكنها ليست جامدة . فاذا أمكن بناء الصناعة بحيث توفر الآلات الزراعية والسلع الاستهلاكية الكافية،واذا أمكن للدولة أن تثبت بطريقة عملية أن الحصول على هذا الشىء يؤدى للحصول على الآخر ، فلن تكون هناك عقبة تمنع « الثورة عن طريق الاقناع » فى الريف . والمغزى الكبير لهذا الاحتمال بالنسبة لمستقبل بلاد أوروبا الشرقية لا تحتاج الى تأكيد خاص .

---

(١) بولندا اليوم (النشرة الشهرية لمكتب الاستعلامات والأبحاث البولندى بنيويورك) اغسطس سنة ١٩٤٦ ص ١٠.

وهذا التحليل للفروق والاختلافات بين ظروف روسيا تحت نظام السياسة الاقتصادية الجديدة والظروف التى تجتازها بلاد أوروبا الشرقية اليوم، يشير الى أن انتقال دول أوروبا الشرقية الى النظام الاشتراكى سوف يتم بطريقة أيسر وأقل ايلاما . فهذه الاختلافات ترجع فى جميع الحالات الى أن الاتحاد السوفييتى هو الرائد الأول ، وبالتالى ففى وسع كل من يسير فى طريق الاشتراكية فى مرحلة متأخرة أن يستند الى خبرة وتأييد الاتحاد السوفييتى . وهذا بالطبع أمر لايدعو الى الدهشة . فالتاريخ يعلمنا أن الرائد الأول فى مجال التغير الاجتماعى، هو الذى يواجه أصعب الظروف. ولا يقل فى ذلك عن مكتشف أرض جديدة يستوطنها الجنس البشرى .

بولندا الجديدة :

تعتبر بولندا الى حد بعيد أكبر بلدان أوروبا الشرقية حجما وأكثرها تعدادا . ومع أن صناعتها أقل ارتقاء عن نظيرتها فى تشيكوسلوفاكيا ، فهى تفوقها فى قدرتها الاقتصادية فى الأجل الطويل . لهذين السببين تعتبر تجربة بولندا جديرة بأن تؤثر تأثيرا كبيرا على جاراتها وكذلك على بلاد أوروبا الغربية الأكثر تصنيعا .

لقد مرت بولندا بتغيير جوهرى فى نظمها الداخلية وكذلك فى تكوينها الجغرافى والسكانى ، فقد كانت مساحة بولندا قبل الحرب ١٥٠٫٠٠٠ ميل مربع اقتطع منها شرقا ٧٠٫٠٠٠ ميل مربع ضمت للاتحاد السوفييتى . ومن ناحية أخرى غنمت بولندا من ألمانيا مساحة قدرها ٤٠٫٠٠٠ ميل مربع فى الشمال والغرب . وبذلك أصبحت مساحة بولندا تبلغ فى الوقت الحاضر ١٢٠٫٠٠٠ ميل مربع أى بنقص قدره ٢٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وكان الانخفاض فى عدد السكان أكبر من ذلك . فبعد احتساب ضحايا الحرب (ومن المحتمل أن يبلغ عددها

٦ مليون نسمة) والمنفيين العائدين من الخارج وصافى الخسارة فى الشرق (وهذه الخسارة لا تعادل تماما مجموع سكان المنطقة الشرقيـة بسبب هجرة البولنديين الذين فضلوا الاحتفاظ بجنسيتهم البولندية الى وطنهم الأم) ، وكذلك صافى الزيادة فى المنطقة الغربية (وتنقص هـذه الزيادة أيضا عن مجموع سكان المنطقة المنضمة بسبب عدد الألمـان المبعدين) ـ يصل تعداد بولندا الجديدة الى ٢٤ مليون نسمة تقريبا . ولمـا كان تعداد بولندا قبل الحرب قد بلغ ٣٥ مليون فان هـذا يعنى أن مقدار النقص فى التعداد يبلغ حوالى الثلث .

وقد تعنى هذه الأرقام من النظرة الأولى أن بولندا أصابها ضعف خطير،وأن فرص بناء مجتمع قوى ثابت الأركان أصبحت أقل مما كانت قبل الحرب . .والواقع أن هذا المفهوم خاطىء .. فقد كانت بولندا قبـل الحرب تعانى من التضخم المزمن فى عدد السكان . وكانت المنطقـة التى تنازلت عنها للاتحاد السوفييتى منطقة متخلفة صناعيا وزراعيا ، بالاضافة الى أن هذه المنطقة كانت موطنا للأوكرانيين والبيلوروسيين وهم الشعوب الساخطة التى لم تكن مصـدر قوة وانما كانت مصـدر ضعف للدولة البولندية ، أما الجزء الذى اكتسبته بولندا من ألمـانيا وبخاصة سيلزيا وبوميرانيا فهو اقليم غنى صناعيا وزراعيا . وأخيرا أصبح لبولنـدا ـ الجديدة شاطىء أطول مما كان لها قبلا ، وثلاثة موانىء كبيرة بدلا من ميناء واحد . وعلى ذلك فليس ثمة شك فى أن بولندا الجديدة أغنى فى مواردها الاقتصادية من بولندا القـديمة ، ونسبة كثافـة السكان أكثر ملاءمـة للتقدم الاقتصادى ، مما كانت عليه قبل الحرب .

وتتكون حكومة بولندا من خمسة أحزاب مؤتلفة . وتاريخ تكوين هذه الحكومة تاريخ معقد . ويكفى أن نبرز هنـا المعالم الضرورية لفهم الأجواء السياسية . بعد أن غزا الألمـان بولنـدا فى خريف سنة ١٩٣٩ تألفت فى لندن حكومة فى المنفى تمثل نظام بولندا الاجتماعى قبل الحرب

وهو النظام الذى كان فى جوهره معاديا للاشتراكية ومعـاديا للاتحـاد السوفييتى . ولهذا السبب كانت احتمالات التقـارب بين حكومة المنفى والاتحاد السوفييتى احتمالات ضعيفة ، وتلاشت هذه الاحتمالات تماما عنـدما ظهر فى الأفق أن الجيش الأحمر سـيكون صـاحب الفضـل فى تحرير بولندا .

وفى شتاء ٤٣ ـ ١٩٤٤ عمدت السلطات السوفييتية الى تشجيـع البولنديين الموالين فى الأراضى الروسية ، على انشاء هيئة سياسية عرفت باسم « اتحاد البولنديين » . وفى صيف سنة ١٩٤٤ تقدم الجيش الأحمر الى أبواب وارسو،وتحول اتحاد الوطنيين البولنديين الى « لجنة تحرير » جعلت مقرها مدينة لوبلين . وأخذت « لجنة لوبلين » على عاتقها مسئولية الادارة المدنيـة فى الجزء المحرر من بولندا ـ وبهـذا أصبحت حكومة فعلية . واعترفت بهذا الوضع رسميا منظمة أول حكومة مؤقتة لبولنـدا فى آخـر أيام سنة ١٩٤٤ ، وكانت تضم ممثلين من ثلاثة أحزاب هى حزب العمال البولندى (الشيوعى) والحزب الاشـتراكى البولنـدى (وهو الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان قائما قبل الحرب بعد أن تخلص من جنـاحه اليمينى المتطرف الذى استمر يؤيد حكومة المنفى) وحزب الفلاحين (وهو انشقاق من حزب الفلاحين البولندى قبل الحرب والذى كان يؤلف العمود الفقـرى لحكومة المنفى) ويتضمن تشكيل وتركيب الحكومة المؤقتة اتباع سـياسة داخلية اشتراكية ، وسـياسة خارجيـة موالية للاتحاد السوفييتى .

وقد جاءت الحوادث التالية بتغييرات واسعة فى أشخاص الحكومة البولندية ووضعها القانونى ،ولكن لم يحدث ما يؤثر فى جوهر طبيعتها . وفى يونية سنة ١٩٤٥ على أثر اعلان شروط الاتفاق التى توصل اليهـا الثلاثة الكبار فى يالتـا بشأن بولندا ، أعيد تشكيل الحكومة المؤقتـة

لتضم ثلاثة أعضــاء من حزب الفلاحين البولندى ، وعضــوا واحدا من الحزب الديمقراطى الذى تأسس أخيرا وهو حزب صــغير يستمد معظم تأييده من دوائر المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى . وكانت جميع الدلائل تشير الى أن اشتراك حــزب الفلاحين البولنــدى بزعامة ســتانسلاف ميكولاچك، الذى كان رئيســا للوزراء فى حكومة المنفى قد اشــترك فى الحكومة كان حيلة فيهــا خطوة تكتيكيــة فى حملة لقلب السياســة البولندية رأسا على عقب ، ثم اقامة نظام معاد للاشتراكية يدور فى فلك الغرب ـــ وكان التأييد الشعبى الذى حظى به ميكولاچك بين الفلاحين البولنديين وبين أبناء الطبقة الوسطى فى لندن تأييدا كبيرا بلا منــازع . ولكن فيمــا عدا ذلك كان موقفه أضعف من موقف جبهــة الشيوعيين والاشتراكيين التى كانت تسيطر على الحكومة وعلى جهاز الدولة كله ؛ وبالاضافة الى ذلك كان مؤيدو ميكولاچك بعيدين عنه لا يستطيعون أن يقدموا له الا مساعدات مادية تافهة ، فى الوقت الذى كان فيه الاتحــاد السوڤييتى يعضد التحالف بين الاشتراكيين والشيوعيين منذ البــداية ، وله قوات عسكرية فى بولندا لحماية المواصلات مع المنطقة السوڤييتية فى ألمــانيا . وكان الاتحاد السوڤييتى فى وضع يمكنه من تقديم مساعدات اقتصادية ذات ضرورة حاسمة لانعاش بولندا واعادة بنائها . وفى مثل هذه الظروف كانت نتيجة الصراع الدائر أمرا محتوما . فقد حدث فى خــلال سنة ١٩٤٦ أن انقسم مؤيدو ميكولاچك الى قسمين . وفى يناير ١٩٤٧ أجريت الانتخابات فى جو نزيه اذا ما قيس بالمعايير التى كانت معــروفة فى أوروبا الشرقيــة قبــل الحرب ـــ وانهزم حزب الفلاحين البولنــدى هزيمة ساحقة واستبعد من الميدان الســياسى كأحــد العوامل الهــامة فى حياة بولندا السياسية .

وما تزال الحكومة التى تكونت اثر هذه الانتخابات قائمة فى الحكم حتى وقت اعداد هذا الكتاب . وتتألف من جبهة برياســة رئيس وزراء

اشتراكى تضم ممثلى الحزب الاشتراكى (٧ وزراء) وحزب العمال (٥ وزراء) وحزب الفلاحين (٦ وزراء) والحزب الديمقراطى (٣ وزراء) وحزب العمال المسيحى (وزيران) (وحزب العمال المسيحى هو حزب كاثوليكى تتركز قوته الرئيسية فى المقاطعات الغربية) . ولكن الأرقام المجردة لا تكفى لتقدير قوة جبهة الاشتراكيين والشيوعيين . فقد كان هذان الحزبان يقبضان على المراكز الرئيسية فى البلاد ، ويمكنهما الاستناد الى التأييد القوى من جانب حزب الفلاحين الذى هو فى الحقيقة من صنع أيديهما . والأحزاب الأخرى يمكن أن يكون لها اعتبارها بلاشك بحسب الجماعات التى تمثلها ولها وزنها فى أثناء تنفيذ السياسة ، ولكن لا وزن لها ولا سلطة فى تحديد مضمون هذه السياسة وجوهرها .

والحقيقة الواقعة أن بولندا كانت تعيش فى ظل حكومة اشتراكية تتألف من حزبين ، وذلك منذ اليوم الأول لتحريرها ؛ وهذان الحزبان يكادان يتساويان من حيث القوة تقريبا ، وكل منهما يضم من الأعضاء قرابة ٣/٤ مليون عضو ، وقد سجل تحالفهما فى اتفاق رسمى يفرض عليهما العمل معا ، وان كان يعترف بانفصالهما تنظيميا . وهذا الشكل من أشكال التعاون لايزال قائما ويسير سيرا مرضيا بصفة عامة حتى الآن . ومن المحتمل أن يندمج الحزبان عاجلا أو آجلا فى حزب واحد للطبقة العاملة . وعلى أية حال فان الشيء الوحيد الذى يمكن أن يقوض دعائم التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين ، هو أن يتبع الاشتراكيون سياسة الانحياز نحو الغرب ؛ ولو تمت محاولة من هذا القبيل فربما تسببت فى وقوع انشقاق داخل الحزب الاشتراكى . ومثل هذا الانقسام بدوره سوف يؤدى بسهولة الى ما يمكن أن يصبح فى الواقع حكومة شيوعية خالصة . ولكن الدلائل تدل على أن الزعماء الاشتراكيين المسئولين يدركون حقيقة هذه المخاطر ، وينوون الابتعاد عنها . ولو صح هذا القول فان التركيب الحالى للحكومة سوف يظل قائما على الأقل طيلة فترة الانعاش والتعمير البناء التى تشملها خطة السنوات الثلاث .

وقد تم تنفيذ ثلاثة اصلاحات اقتصادية رئيسية فى بولنــدا بعــد الحرب : الاصــلاح الزراعى ، تأميم الصــناعات الكبرى ، والتخطيط الاقتصادى على نطاق قومى شــامل . وســوف نبدأ فى وصف هــذه الاصلاحات كل بدوره تاركين للتخطيط الاقتصادى قسما مستقلا .

بدىء فى مشروع الاصلاح الزراعى بعد أن دعمت « لجنة لوبلين » مركزها فى الأراضى البولندية بوقت قصير . ومع أن العملية لم تتم بعد ؛ الا أنه يمكننا أن نقدم وصفا دقيقا لمداها وللصفة العامة التى تميزها . ان المبادىء الأساسية للاصلاح الزراعى فى بولندا قليلة وبسيطة ؛ فقــد صودرت جميع ممتلكات الألمــان وبعض المتعاونين معهم منذ البداية ، وســمح للملاك الآخــرين بالاحتفــاظ بحــد أقصى للأرض (يوازى ٥٠ هكتارا (١) فى المناطق القديمة ، ١٠٠ هكتــار فيما سميت بالأراضى المسترجعة) . وكل مازاد على هذا الحد الأقصى استولت عليــه الدولة بدون تعويض ، وقامت بتوزيع الأراضى التى استولت عليها على المعدمين من الفلاحين وعلى الذين لا توفر لهم ممتلكاتهم أودهم الضرورى .

وقد طبق الاصلاح الزراعى فى منطقة الأراضى المسترجعة فى مساحة أكثر اتساعا من المساحة التى طبق فيها فى المنــاطق التى كانت جزءا من بولندا قبل الحرب . ففى هذه الأخيرة يوجد حوالى ٥ر١١ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة ــ دخل منها فى نطاق الاصــلاح الزراعى حوالى ٢ مليون هكتار (١٧٪) . (وعند الحكم على هذا الرقم يجب أن نضع فى أذهاننا أن الجــزء الذى كان يتميز بالاقطاعيــات الكبيرة فى بولندا قبل الحرب قد ضم الى الاتحاد السوفييتى) . ومن جهة أخرى فقد دخل فى نطاق الاصلاح الزراعى أكثر من ٤ مليون هكتار من مجموع قدره ٥ مليون تقريبا (٨٠٪) من الأراضى المسترجعــة . والفــارق بين

---

(١) الهكتــار = ٥ر٢ فدان تقريبــا .

المنطقتين كبير بصورة ملفتة للنظر ، ويرجع أساسا الى طرد الألمان وابعادهم من الأراضي المسترجعة . ومع ذلك فان الأرقام التى تنطبق على البلاد كلها هى التى لها الأهمية الكبرى من حيث أثرها فى تركيب المجتمع البولندى ــ فعندما يتم تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى فستتراوح المساحة التى سوف يعاد توزيعها بين ٣٥ ٪ و ٤٠ ٪ من جميع الأراضى الصالحة للزراعة فى داخل حدود بولندا .

واذا أدخلنا فى الاعتبار أن التوزيع الجديد للأرض قد صاحبته هجرة واسعة النطاق من المناطق المأهولة فى بولندا الوسطى والجنوبية ، يتبين لنا أن اعادة توزيع الأراضى تعد فى الواقع اصلاحا زراعيا واسع المدى ، من شأنه أن يؤثر تأثيرا بعيدا فى حل أعقد مشاكل بولندا قبل الحرب وهى مشكلة تضخم السكان بالريف ، وما يتبعها من فقر وجهل وتبديد للقوى البشرية . فلن يرتفع فقط متوسط مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى كل مزرعة (وضعت الخطة على أساس أن يكون هذا المتوسط فى عام ١٩٤٩ ــ ٧,٨ هكتار بدلا من ٥,٥ فى عام ١٩٣٨) بل سوف ينخفض كذلك عدد المزارع التى تقل مساحتها عن المتوسط ؛ وهذا لا يعنى أن مشكلة بولندا الزراعية يمكن أن تحل عن طريق الاصلاح الزراعى فحسب ، حيث لا تزال هناك حاجة لايجاد عمل للمتعطلين فى المناطق الريفية ، ولزيادة الانتاجية الزراعية بدرجة ملموسة ؛ وتحقيق هذين الهدفين يتطلب الاتجاه الى التصنيع . وتعتبر الحاجة الى التصنيع بدورها احدى الدوافع الكامنة وراء اجراءات التأميم التى سنوجه اليها أنظارنا الآن .

تحطم نظام الملكية فى بولندا تماما نتيجة للتغلغل الاقتصادى الألمانى ، وكذلك نتيجة لابادة اليهود وللدمار الذى أحدثته الحرب ، واضطرت الحكومة الى تولى ادارة عدد كبير من المؤسسات بحيث كانت المشكلة كما وصفتها احدى النشرات الرسمية بقولها: «لم تكن المسألة التى تتطلب اتخاذ قرار، هى تحديد المؤسسات التى ينبغى وضعها تحت يد الدولة ،

بل تحديد المؤسسات التى ينبغى اعادتهـا الى أصحابها .: » (١) . وبعد أن أوضحنا الاتجاهات الاشتراكية السائدة فى الحكومة البولندية ، علينا ألا نتوقع حلا لهذه المسألة غير التأميم الواسـع النطاق الذى تحـددت شروطه ومداه فى قانون يناير سنة ١٩٤٦ : فقد استولت الدولة على جميع ممتلكات الألمـان السابقة بما فيها ممتلكاتهم فى المنـاطق المسترجعـة ، وأممت صناعات معينة تأميما كاملا : هى التعدين والبترول والمرافق العامة والنقل والمواصلات وبعض فروع الصناعات التعدينية وصناعة الأسـلحة والصناعات الغذائية الأساسـية وصـناعة النسيج الكبرى والمتوسـطة والطباعة . وبالاضافة الى هذا ، تم تأميم جميع المؤسسات القـادرة على تشغيل أكثر من ٥٠ عاملا فى كل مناوبة بصرف النظر عن نوع الصـناعة التى تزاولها . وأخيرا حصلت الدولة على حق تأميم أنواع معينة أخرى من المؤسسات تدخل فيها البنوك ومؤسسات التخزين . ويعترف قانون التأميم بمبدأ التعويض بالنسبة للمواطنين البولنـديين ولمواطنى الدول الصديقة . ومن الناحية الواقعية كان ٣/٤ مجموع الأصول التى استولت عليها الدولة ملكا للألمان والمتعاونين معهم أو لم يكن لها مالك . وعلى هذا فليس من المحتمل أن تسبب مشكلة التعويض أية متاعب مالية .

وقد وضع قانون التأميم فى اعتباره نقل الممتلكات التى اسـتولت عليها الدولة الى المجالس البلدية والجمعيات التعاونيـة . وقد أكد عزم الحكومة على السير فى هذا الاتجاه وزير الصناعة هيلارى مينك عنـدما تقدم بالقانون قائلا :

---

(١) مقدمة كتاب « تأميم الصناعة فى بولنـدا » من خطبـة القـاها وزير الصـناعة هيلارى مينـك فى الدورة التاسعة للجمعيـة الوطنيـة « وارسو سـنة ١٩٤٦ » .

« ان تطور الجمعيات التعاونية يحتل مركزا خطيرا فى النمط الاقتصادى الحالى (فى بولندا الديمقراطية) . وليس فى نيتنا حصر نشاطها فى عملية توزيع السلع أى فى القيام فقط بدور الوسيط بين المنتج والمستهلك ، بل من رأينا أن الجمعيات التعاونية يجب أن تحتل مكانا هاما كذلك فى عملية الانتاج فى مختلف فروع الصناعة . ان الشكل التعاونى للاقتصاد القومى ، هو الشكل الذى ينبغى أن يأتى فى المرتبة التالية للمنشآت الكبيرة التى تديرها الدولة . وهذا ينطبق قبل كل شىء على الصناعات الغذائية أى تصنيع وتحسين الانتاج الزراعى(١) » .

وهناك الكثير من أمثال هذا التصريح فى خطب وكتابات الزعماء البولنديين جعلت بعض الأوساط تعتقد أن الاقتصاد البولندى الجديد يتألف من ثلاثة قطاعات تتناسق تناسقا تقريبيا : قطاع مؤمم وقطاع خاص وقطاع تعاونى . ولكن هذا الاعتقاد خاطىء . فمن المتوقع فى سنة ١٩٤٩ وهى آخر سنوات خطة السنوات الثلاث،أن يكون هناك أقل من ٢./ من مجموع القوة البشرية فى بولندا تعمل فى القطاع التعاونى (راجع جدول رقم ٩) ولاشك أن الجمعيات التعاونية سوف تلعب دورا حاسما فى بناء بولندا الجديدة ولكن من الصعب فى مرحلة التطور الحالية، وضعها فى مركز يعادل مركز قطاع الأعمال المؤمم وقطاع الأعمال الخاص .

ولايمكن لأى مجموعة من البيانات أن تعطى صورة وافية عن تركيب مجتمع معين ــ ومع ذلك فليست هناك احصائيات أكثر ارتباطا بالموضوع من احصاء توزيع القوة البشرية حسب النشاط الاقتصادى . ولهذا فسنختتم هذه الفقرة بجدول رقم ٩ الذى يعيد تنظيم الأرقام والبيانات المأخوذة من خطة السنوات الثلاث بما فيها سنة ١٩٤٩ وهى آخر سنوات الخطة .

---

(١) نفس المرجع ص ٢٩

جدول رقم (٩)

توزيع القوة العاملة فى بولندا طبقا للخطة لعام ١٩٤٩ (١)

	بالآلاف	نسبة مئوية
المجموع الكلى	١٣٣٤٤ر٨	١٠٠
القطاع العام	٣٠٤٣ر٨	٢٣
الصناعة (٢)	١٢٤٣ر٠	٩ر٤
الادارة الحكومية (٣)	٦١٨ر٦	٤ر٧
النقل والمواصلات	٥٨٤ر٥	٤ر١
البناء	٣٢٦ر٠	٢ر٥
الغابات	١٠٥ر٥	٠ر٨
المرافق العامة	٩٧ر٠	٠ر٧
مزارع الدولة	٧٦ر٠	٠ر٦
الدفاع الوطنى	١٨ر٢	٠ر١
البنوك	١١ر٠	٠ر١
القطاع التعاونى	٢٥٠ر٠	١ر٩
قطاع الانتاج الفردى	٨٥٩٥ر٠	٦٤ر٩
الزراعة	٦٦٦٥ر٠	٥٠ر٣
الحرف اليدوية	١١١٠ر٠	٨ر٣
التجارة والمهن الحرة	٥٣٠ر٠	٤ر٠
الصناعة	٣٠٠ر٠	٢ر٣
ربات البيوت والتلاميذ	١٣٥٦ر٠	١٠ر٢

(١) اعيد ترتيب هذه الأرقام فى خطة المشروع القومى فى بولندا (وارسو سنة ١٩٤٦) ص ٨٩ — ٩٢ وكان المجموع الكلى معناه مجموع تعداد الشعب فيما بين ١٨ — ٥٩ سنة .

(٢) بما فيها احتكارات الدولة .

(٣) بما فيها الصحة والتأمين الاجتماعى والتعليم والاستعلامات العامة .

وبالرغم من أن القطاع العام يشمل الادارة الحكومية وقطاع الأعمال المؤمم فان القوى البشرية المشتغلة فى خدمة الدولة مباشرة . لا تتجاوز ربع مجموع القوى العاملة ونرى كذلك أن أقل من خمس مجموع المشتغلين فى قطاع الأعمال يعمل فى المشروعات الحكومية . ومن ناحية أخرى نجد أن الجزء الأكبر من العمال فى القطاع الخاص يعملون فى الزراعة والحرف اليدوية والمهن الأخرى . وكذلك نرى معظم التجار فى القطاع الخاص يعملون لحسابهم . يتضح من كل ذلك أن أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص (الرأسمالية) سوف يلعبون دورا ضئيلا للغاية فى بولندا الجديدة (١) . وتوضح الأرقام ــ قبل كل شىء ــ التأخر النسبى للاقتصاد البولندى ، حتى بعد أن يوضع فى الحساب جميع موارد المناطق المسترجعة التى ينتظر أن تندمج اندماجا كاملا فى سنة ١٩٤٩ . وفى القسم الأخير من هذا الفصل ، سنتناول بالدراسة طبيعة التغيرات التى يحتمل أن تحدث بصفة عامة ، بعد أن تتخطى بولندا مرحلة الانعاش والتعمير بعد الحرب ، وتدخل فى مرحلة البناء الايجابى .

التخطيط فى بولندا :

اتخذت بولندا لنفسها نظاما خاصا للتخطيط بصفة رسمية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عندما وافقت الهيئة التشريعية المؤقتة على خطة بولندا الاقتصادية القومية ، التى رسمتها هيئة التخطيط المركزية بالاشتراك مع مختلف الوزارات الاقتصادية .

فمن حيث الشكل تشمل الخطة فترة أربع سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . ولكن الواقع أن أرقام

(١) يمكن ملاحظة ان نسبة حجم القطاع العام الى حجم القطاع الفردى او الخاص تساوى من الناحية العملية فى بولندا مثيلتها فى بريطانيا. اما الفارق الحاسم بين البلدين ففى تركيب القطاع الخاص وقوته .

سنة ١٩٤٦ لا تعتبر أهدافا ، وانما هى تقديرات للانتاج ولتوزيع القوى البشرية وما الى ذلك،وضعت لتصبح أساسا لقياس التغيرات المنتظرة فى السنوات التالية ، والاشارة الى الخطة على انها خطة السنوات الثلاث أمر منطقى • وقد أجرى المجلس النيابى الذى انتخب فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ تعديلات الخطة فى صيف ١٩٤٧ لم تنشر الخطة المعدلة باللغة الانجليزية ، ولكن طبقا للمعلومات المتوفرة فان الفروض الأساسية التى تستند اليها لا تختلف عن فروض الخطة الأصلية . ولكن أدخلت بعض التعديلات والتقديرات سوف نشير اليها فيما بعد (١) .

ان جوهر مشروع السنوات الثلاث يغشاه بعض الابهام نتيجة للطريقةالمستخدمة فى عقد المقارنات مع سنوات ما قبل الحرب — فمثلا عندما يقرأ المرء أن متوسط ناتج السلع الانتاجية بالنسبة للفرد ينتظر أن يصل الى ١٢٥٠ (على أساس رقم سنة ١٩٣٨ هو ١٠٠) فى آخر عام للخطة ، يشعر لأول وهلة بوجود نشاط استثمارى هائل فى هذه الصناعات • فاذا كان لديه شىء من الالمام بحالة الاقتصاد البولندى الممزق المخرب وقت تنفيذ الخطة ، فمن المحتمل أن يستنتج أن الخطة كلها تقوم على آمال أكثر مما تقوم على الامكانيات الحقيقية . غير أن هذا التطور هو من قبيل خداع النظر ، لأن أرقام سنة ١٩٣٨ تشير الى بولندا قبل الحرب بأراضيها وسكانها قبل الحرب ، بينما تشير أرقام سنة ١٩٤٩ الى الأراضى البولندية الحالية والى التعداد الحالى للسكان — وكما رأينا من قبل،نقص تعداد بولندا بمقدار الثلث تقريبا ، وكذلك كانت المناطق المسترجعة أغنى بكثير من الناحية الصناعية من الجزء الذى ضم

---

(١) يرجع الفضل الى مركز الاستعلامات والبحوث البولندى فى نيويورك لامدادنا بالمعلومات عن الخطة المعدلة ، وأتحمل وحدى مسئولية الشرح والتفسير •

الاتحاد السوفييتى ، والخطة هى مجردة عن الآمال المعقودة على أنه عام ١٩٤٩ « سوف يتوقف تماما النقص فى رءوس الأموال المنتجة (١) » . وهذا أبعد ما يكون عن الاستغراق فى مشاريع وهمية لبناء صناعات انتاجية . غير أن هناك أسباباً قوية لعقد مقارنات لسنوات ما قبل الحرب طبقا لما جاء فى الخطة . ففضلا عن أن عملية جمع البيانات قبل الحرب فيما يتعلق بالأجزاء التى تدخل فى حدود بولندا الحالية هى عملة صعبة (ومن المستحيل غالبا القيام بها) ، فان المقارنة بين بولندا الجديدة وبولندا القديمة هى التى تعنى الشعب البولندى بصفة خاصة .

ومع ذلك فان الاهمال فى استخدام البيانات التى تعطيها الخطة فى التحليل فى غير تحرز أو حيطة قد يؤدى الى نتائج مضللة .

ان جوهر خطة السنوات الثلاث هو محاولة ايجاد حل لمشكلتين أساسيتين: الأولى ــ اصلاح واعادة تشغيل عمليات الانتاج وتوزيع السلع التى كانت قائمة فى نطاق الحدود الحالية للبلاد . والثانية ــ توحيد الأقاليم الجديدة والقديمة بادخالها فى اقتصاد متكامل يعمل فى انسجام ويسر ــ وبالاضافة الى ذلك فقد ألقيت على عاتق المشروع ، مهام معينة نتيجة للتغيرات التى طرأت على شكل المجتمع البولندى وتكوينه منذ نهاية الحرب ، وبصفة خاصة يجب استيعاب الاصلاح الزراعى وأن يتغير تكوين المنتجات والسلع الاستهلاكية بحيث يتفق مع التركيب الطبقى الجديد للمجتمع البولندى . ــ وأخيرا ــ وهذا يسرى بصفة خاصة على آخر سنة من سنوات الخطة ــ ينبغى اقامة جسر يصل بين خطة السنوات الثلاث للتعمير ، وبين الخطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والذى سيبدأ تنفيذه سنة ١٩٥٠ . فاذا أمكن حل جميع هذه

---

(١) الخطة الاقتصادية القومية البولندية ص ٩

المشاكل بنجاح فان ما سمى «بالهدف الرئيسى» للخطة ـ وهو « رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة الى مستوى يفوق مستوى ما قبل الحرب » ـ (١) سوف يتحقق بصورة آلية .

وتتألف خطة السنوات الثلاث من ثلاثة أجزاء : ـ أولا ـ قرار من المجلس الوطنى بتحديد أهداف الخطة . ثانيا ـ عشر صفحات مخصصة لوصف « مبادىء عامة توجيهية » . والثالث ـ ستون جدولا احصائيا مقسمة فى مجموعات بهذه العناوين : « الزراعة » و « الصناعة » و «النقل والمواصلات» و «الانتاج والاستهلاك فى الصناعات الاستثمارية الأساسية» و «التجارة الخارجية» و «التوظف» و «التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية» و «الاستهلاك» و «الدخل القومى» و «مؤثرات التطور الاقتصادى والاجتماعى» . وهذا الوصف يعكس الخاصية القومية العامة للخطة . ولكن ليس ثمة وحدة ظاهرة تربط مختلف هذه المجالات فى مثل هذا النموذج الشامل ـ فمثلا ـ تحتوى الجداول الصناعية أساسا على صناعات الدولة فقط ، وفى بعض الحالات تذكر الصناعات التعاونية . ان طبيعة الصناعة فى القطاع الخاص والحرف اليدوية لا تسمح بتخطيط الانتاج بنفس الدرجة التى تسمح بها صناعة الدولة والصناعة التعاونية (٢) ومن جهة أخرى نجد أن أرقام الصناعات المؤممة تعتبر أهدافا محددة ومباشرة من شأنها أن تضبط السياسة التنفيذية وأسلوب العمل فى مختلف الهيئات المسئولة . ولكن كثيرا من الجداول الزراعية لها مدلول مختلف للغاية «فنظرا لعدم استقرار الموقف الاقتصادى والانتاج الزراعى ، ونظرا للافتقار الى الاحصائيات الأساسية ، جاء كثير من التقديرات المستخدمة

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢

(٢) المصدر السابق ص ٣٢

فى الجداول الزراعية لمجرد الارشاد » (١) . ولو تسأل القارىء — ارشاد من ؟ فالجواب سيكون « ليس الفلاحون بكل تأكيد » . فالأمر — كما اعترف به بصراحة هيلارى مينك فى خطبته التى قدم بها الخطة — هو انه « فيما يتعلق بالزراعة لا تحتوى الخطة على أية تعليمات نوجهها ، وينحصر تأثير الخطة فى توفير المعدات والمساعدات الضرورية » . وعلى ذلك فالجداول الزراعية ينبغى أن تكون لتوجيه الصناعات المؤممة المسئولة عن تزويد الزراعة بالمعدات والمساعدات الضرورية (٢) .

ولو أخذنا فى اعتبارنا الآن الحقائق الدالة على أن الصناعة الفردية قد حذفت ، وأن مسائل الزراعة قد عولجت فى معظم الأحوال بطريقة غير مباشرة ، انتهينا الى أن الخطة هى أساسا خطة القطاع المؤمم وحده ، وأن مدلولها الأساسى يعنى أن الدولة تستطيع السيطرة على الاقتصاد كله والتحكم فيه ، عن طريق السيطرة على تطور القطاع المؤمم . وقد قرر مينك فى تقديمه لقانون التأميم فلسفة التخطيط هذه بوضوح عندما قال — « ... لا يمكن وضع خطة واقعية وعملية موضع التنفيذ الا اذا كان تحت تصرف الدولة جميع وسائل تحقيقها . ومن الممكن توجيه الدولة — تماما كما توجه السفينة — فى اتجاه معين اذا ما أمسك الانسان بالدفة . والدفة فى هذه الحالة هى الفروع الرئيسية للاقتصاد القومى مثل انتاج الفحم والحديد والصلب والقوى الكهربائية والأسمدة الصناعية والنسيج والأدوات والمعدات الزراعية وشبكة النقل والمواصلات اللاسلكية — وأخيرا النظام المصرفى ، وبدون الامساك بالدفة لا يمكن أن يخرج الى الوجود أى مشروع للتخطيط ... وهذا هو السبب فى تولى الدولة زمام هذه الفروع » (٣) .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) بولندا اليوم نوفمبر ١٩٤٦ ص ٥
(٣) تأميم الصناعات فى بولندا ص ١٧

ووصف مينك علاقة الصناعة الفردية بالخطة بقوله ــ « لقد استطاعت الصناعة فى القطاع الخاص أن تبقى حتى الآن اما عن طريق السحب من الموارد القديمة أو من موارد عرضية ــ ولا أقول غير مشروعة ــ أما الآن وقد انتهت هذه الامكانيات ، فمن الواضح أن نمو الصناعات فى القطاع الخاص لن يتم الا بعد الحصول على المواد الأولية والمنتجات المساعدة التى تملكها الدولة . ولسوف تمنح الدولة معونتها بشرط واحد هو أن تساهم الصناعات الفردية فى الخطة الاقتصادية للدولة (١) .

ومن السابق لأوانه أن نحاول التكهن بطريقة العمل التى سوف تتبع فى تنفيذ هذا النظام . ولكن ليس هناك أى لبس أو غموض حول المفهوم البولندى للتخطيط الاقتصادى ، فالخطة ذاتها تعتبر وثيقة اعدت بدقة وعناية وعرضت مبادئها الأساسية بوضوح ، وذلك على نقيض الطريقة التى عولج بها التخطيط فى بريطانيا العظمى حيث ثار جدل كثير حول التخطيط ولكن لم توضع خطة كما رأينا فى الفصل السابق ، حيث لم يزد التخطيط كثيرا عن كونه مجرد اسم جماعى للسياسات الاقتصادية الحكومية . ويمكن ارجاع هذا الفرق الجوهرى الى سبب واحد هو أن الحكومة البولندية . تشعر بأنها تملك الوسائل الضرورية الفعالة لتحقيق خطتها بينما تفتقر الحكومة البريطانية الى الثقة فى نفسها فى هذا الصدد .

لقد زاد الانتاج الصناعى فى مجموعه بصفة مرضية للغاية منذ تطبيق خطة السنوات الثلاث . والرقم القياسى للانتاج ٢٠ سلعة رئيسية (على أساس انتاج ١٩٣٧ = ١٠٠) ، عام ١٩٤٦ كان فى المتوسط ٩١ وظل قريبا

(١) المصدر السابق ص ٢٨ .

من ١٠٠ خلال النصف الأخير من العام . أما فى خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٧ ، فقد ارتفع الرقم القياسى ارتفاعا مطردا حتى بلغ فى أغسطس ١٢٤ (١) . وبيان تنفيذ الخطة فى كل صناعة على حدة ليس متكافئا كما يبين الجدول رقم ١٠ ، فمن بين ١٧ صناعة ورد ذكرها حققت ثلاث فقط أهدافها بالضبط ، وانحرفت أربع منها عن المقرر فى حدود ٥ ٪ وخمس — فيما بين ٥ ٪ ، ٢٠ ٪ أما الخمس الباقية فقد انحرفت بأكثر من ٢٠٪ . وقد وزعت الانحرافات العشر التى تزيد عن ٥ فى المائة بالتساوى بين الزيادة والنقصان . وهذا يرجح تفسير الانحرافات بعدم الخبرة بالتخطيط لا بوجود انحراف فى الخطة فى مجموعها . وقد اتضح فى بعض الحالات أن العجز قد جاء لأسباب لا تملك الحكومة البولندية السيطرة عليها — فمثلا — العجز الكبير فى انتاج الآلات (٢٩ فى المائة) كان يرجع الى الافتقار الى بعض الأدوات التى يتحتم استيرادها من الخارج ، نظرا لعدم استيراد الكميات المطلوبة . ولم يحاول الرسميون البولنديون أن يخفوا عيوب الخطة الأصلية ، ويبدو طبقا لمعاييرهم انه لا يوجد أى سبب للاستياء من النتائج التى حققتها الخطة خلال الأشهر الأولى من تنفيذها .

---

(١) الانباء الاحصائية للادارة المركزية للاحصاء (باللغتين البولندية والانجليزية) ٥ نوفمبر ١٩٤٧ ص ٣٢٢

جـــداول رقم (١٠)

منجزات المشروع البولندى فى النصف الأول من سنة ١٩٤٧ (١)

الصناعة والوحدة القياسية	الانتاج المستهدف	الانتاج الفعلى	نسبة الزيادة والعجز (٢)
القوة الكهربائية بليون كيلوات ساعة	١ر٧	١ر٧	
الفحم الصلد بملايين الأطنان	٢٧ر١	٢٧ر٢	
الفحم الأسود بملايين الأطنان	١ر٩	٢ر٤	+ ٣٢
حديد الضهر بملايين الأطنان	٣ر٠	٣ر١	+ ٣
عدد الآلات بآلاف القطع	١ر٧	١ر٢	- ٢٩
الآلات الزراعية بآلاف القطع	١٤٩ر٧	١٥٤ر١	+ ٣
الأسلاك والمسبوكات بآلاف الأطنان	٦٧ر٤	٧٦ر٤	+ ١٣
آلات كهربائية فنية بملايين الأطنان	١٤ر٤	١٤ر٠	- ٣
كيماويات بملايين الأطنان	١ر٩	٢ر٣	+ ٢١
زيت خام بآلاف الأطنان	٦٠ر٩	٦٠ر٩	
غاز طبيعى بملايين الياردات المكعبة	٨٥ر٥	١٠٦ر٤	+ ٢٤
غزل قطن بآلاف الأطنان	٣٢ر١	٢٦ر٦	- ١٧
منسوجات قطنية بملايين الياردات	١٣٧ر٦	١٢٤ر٦	- ٩
منسوجات صوفية بملايين الياردات	١٥ر٣	١٥ر٥	+ ٢
ملابس بملايين القطع	١٨ر٧	٢١ر٠	+ ١٢
جلود ببلايين الزلوتيات	١ر٧	١ر٣	- ٢٤
ورق بآلاف الأطنان	٣٦١ر٣	٣٣٧ر١	- ٧

(١) البيـــانات مأخوذة من مكتب الأبحاث والاستعلامات البولنـــدى

(٢) أرقام تقريبيـــة .

ولا تتوفر حاليا احصائيات مقارنة عن الزراعة ، ولكن ليس ثمة شك فى أن النتائج التى تحققت فى مجال الزراعة كانت أقل نجاحا من النتائج التى تحققت فى مجال الصناعة . والسبب الرئيسى هو الجفاف الذى أصاب البلاد فى سنة ١٩٤٧ كما أصاب بلاد أوربا كلها الواقعة غرب الاتحاد السوفييتى . وثمة عامل آخر هو النقص المستمر فى عدد حيوانات الجر وعدد الجرارات الآلية فى المزارع البولندية ، حيث انخفض عدد الخيل بدرجة خطيرة بسبب الحرب والاحتلال . وكان من المستحيل استيراد جرارات آلية بالعدد المحدد فى الخطة أصلا . ومن المحتمل أن يكون هذا العامل فى الأجل الطويل ، أخطر عقبة فى سبيل انعاش الزراعة انعاشا كاملا .

والتعديلات التى أدخلت على المشروع فى المجلس النيابى فى يولية سنة ١٩٤٧ ، كانت ترمى الى اصلاح الأخطاء وكذلك مواجهة الظروف المتغيرة — ومن الأوفق أن نعتبر معظم التعديلات فى أهداف الصناعة فى القطاع الخاص ضمن اصلاح الأخطاء . أما التحول فى مجال الانتاج الحيوانى من انتاج الماشية والخنازير والأغنام الى انتاج الخيل ، فانه يعكس الصعوبة التى تعانيها البلاد فى استيراد الجرارات . أما معظم التعديلات التى تؤثر فى وسائل انفاق الدخل القومى والاستثمار الكلى — فقد كان الدافع اليها اعتبارات من النوعين السابقين : ويعمل الفرد بمعدل ٦٪ سنويا . أما متوسط استهلاك الفرد ، فسيزيد الى ضعف هذا المقدار تقريبا ، وهذا يعنى انخفاض نسبة الدخل القومى المخصص للاستثمار ، وفى نفس الوقت سينخفض مجموع الاستثمار بمعدل مئوى أكبر .

أما كيف يمكن أن نفسر هذه التعديلات تفسيراً منطقياً فينبغى علينا أن نفترض وجود عاملين على الأقل : الأول — أن الكفاية الانتاجية ترتبط

ارتباطا وثيقا بالاستهلاك ـــ ومن المحتمل جدا أن الخطة الأصلية لم تحسب لهذه الحقيقة حسابها . والثاني ـــ أن الخطة الأصلية قد وضعت على أساس افتراض أن من ١٥ الى ٢٠ فى المائة من مجموع الاستثمار الكلى أو حوالى ٤٠٠ مليون دولار ـــ للسنوات الثلاث سوف تأتى من الخارج . ومن المفروض فى الظروف الحالية أن يأتى معظم هذا المبلغ من الولايات المتحدة . وما دامت الولايات المتحدة لم تبد رغبتها ـــ حتى الآن ـــ فى اقراض البلاد الموالية للسوفييت ، فقد كان على البولنديين بلا شك أن يتواضعوا فى آمالهم المعقودة على رأس المال الأجنبى وأن يختصروا من المجموع الكلى للاستثمار تبعا لذلك .

مستقبل الاشتراكية فى بولندا :

تمر بولندا الآن بمرحلة عسيرة للغاية مرحلة اعادة بناء اقتصادها . ولا مفر من خوض هذه المرحلة بعد الخراب الذى خلفته الحرب وخلفه الغزو النازى ، ومع ذلك يبدو المستقبل بالنسبة لأشد المشاكل الحاحا ـــ مواتيا ويبشر بحلها بنجاح تام . ان الحكومة التى يسيطر عليها الاشتراكيون تقبض على زمام الحكم بقوة وحزم وقد أبدت الكثير من الحيوية والحزم فى مواجهة كثير من الصعوبات الشديدة ـــ ولا شك أن خيبة الأمل التى أصيبت بها البلاد بسبب امتناع ورود المعونة الأجنبية على نطاق واسع ، تعتبر ضربة قاسية ولكنها ليست قاتلة . ولا ينبغى أن ننسى فى هذا الشأن أن مساهمة هيئة الاغاثة والتعمير « UNNRA » لاعادة تعمير بولندا فى السنة والنصف السنة الأوليين بعد التحرير كانت ذات قيمة لا يمكن تقديرها . ان تعمير الاقتصاد القومى وبخاصة فى قطاع الزراعة سيكون فى نهاية مشروع السنوات الثلاث أقل من درجة الاكتمال التى كانت مقدرة له أصلا ، ولكن الأهداف العامة للخطة بعد تعديلها فى سنة ١٩٤٧ يمكن تحقيقها ، فاذا صح ذلك ، فان المرحلة الصعبة

تكون قد مرت بسلام وتصبح بولندا فى مركز يسمح لها بالتقدم الى الأمام فى ثقة تامة (١) .

فماذا عن المستقبل البعيد ــ أى عن مرحلة الخطة طويلة الأجل التى تقرر البدء فى تنفيذها فى سنة ١٩٥٠ ؟ لقد قدمت الحكومة البولندية التأكيدات والضمانات بأنه لن تكون هناك أية اجراءات جديدة لتأميم الأصول التى تخضع الآن للملكية خاصة . فلو وفت الحكومة بعهدها هذا : فهل يعنى ذلك استمرار وجود النظام الاشتراكى المختلط القائم حاليا والقضاء على الآمال (أو «المخاوف») فى أن بولندا فى طريقها لأن تصبح بلدا اشتراكيا خالصا ؟ .

بطبيعة الحال يجب تحاشى التكهنات القاطعة بالنسبة لحوادث قد تقع أو لا تقع فى المستقبل البعيد . ففى عالم سريع التغير كعالمنا هذا تعد خمس أو عشر سنوات دهرا طويلا ؛ ولكن فى وسع المرء أن يقول ــ باطمئنان كاف ــ أنه لا يوجد من حيث المبدأ أى تناقض بين وعد الحكومة البولندية بالامتناع عن القيام بتأميم الملكيات الخاصة الموجودة حاليا ، وبين نوايا وأهداف الحزبين الحاكمين فى بولندا من أجل اقامة

(١) بعد اتمام كتابة هذا الفصل اعلن فى موسكو ١٩٤٨/١/٢٧ ان سلسلة من الاتفاقات قد وقعت بين بولندا والاتحاد السوفييتى وهى تكفل لبولندا الحصول على الآتى (١) ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحبوب خلال الأشهر الثلاثة التالية (٢) تبادل السلع بمتوسط قدره ٢٠٠ مليون دولار كل عام للسنوات الخمس القادمة (٣) ٥٠ مليون دولار قيمة قروض سوفييتية سنوية للتصنيع فى بولندا فى المتوسط لمدة ٩ سنوات قادمة . ستمكن هذه الاتفاقات بولندا من التغلب على ازمة الأغذية التى كانت على الأبواب وستعوضها عن حرمانها من معونة الولايات المتحدة . وهذا يوضح النقطة المذكورة فى ص ٦٦ ــ ٦٩ وهى ان نجدة بلد اشتراكى ثابت الدعائم لبلد اشتراكى بدأ يخطو اولى خطواته نحو الاشتراكية ، تعد من العوامل البالغة الأهمية .

وبناء بولندا الاشتراكية . ان بولندا الجديدة لديها كل ما هو ضرورى ولازم لتحقيق تنمية صناعية واسعة النطاق . وما دامت الصناعة قد أممت على نطاق واسع فان التنمية الصناعية معناها تنمية القطاع العام. ومع أن خطة السنوات الثلاث هى فى صميمها مجرد خطة للتعمير ، فانها تلقى الضوء على معدل النمو فى الصناعة ، ولا تكتفى باستيعاب الزيادة الطبيعية فى عدد السكان فى المدن ، وانما نظمت أيضا عملية الهجرة من الريف الى المدن فى حدود ٣٠٠٠٠٠ من الأيدى العاملة . وليس من شك فى أن هذه العملية يمكن أن تندفع الى الأمام فى الخطط التالية . ولا حاجة الى القول بأن الصناعة الجديدة سوف تكون صناعة مؤممة على أوسع نطاق . ان الفضل فى التنمية سوف يرجع الى هذه الصناعات لا الى الانتاج الصغير ــ وبهذه الصورة يصبح العنصر الاشتراكى فى المجتمع البولندى أكبر وأقوى دون حاجة الى مزيد من اجراءات التأميم .

أما مستقبل الزراعة ــ بصرف النظر عن احتمال انخفاض معدل نموها عن الصناعة ــ فهو مستقبل أقل وضوحا . ولكن لو افترضنا أن الفلاح البولندى سيظل متمسكا الى الأبد بالنظام الحالى ، وهو نظام الملكيات الفردية الصغيرة ، فهذا يعنى أننا نفترض عجز الفلاح عن ادراك مزايا الوسائل والأساليب الحديثة للزراعة الآلية ، حتى بعد أن تصبح كلها فى متناول يده وميسورة له ، وهو فرض لا يمكن الدفاع عنه . كما أنه ليست بنا حاجة الى افتراض أن تطور الزراعة البولندية سيسير على نفس الخطوط التى نمت وتطورت عليها المزارع الجماعية السوفييتية ــ ان « الكولخوز » على كل حال هى الحل السوفييتى لمشكلة سوفييتية . ولكن يبدو من الممكن أن يتبلور فى بولندا نظام للمزارع التعاونية بحيث يتمشى مع المجتمع الاشتراكى بنفس الطريقة التى تمشت بها المزارع الجماعية مع الظروف السوفييتية .

الجزء الثاني

تطور الاشتراكية

الفصل الخامس

نشأة الاشتراكية المعاصرة

هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة عن نشأة الاشتراكية وطبيعتها. منها مفهومان يحولان بين المرء وبين ادراكه الواضح للموضوع كله. أحدهما القول بأن الاشتراكية قديمة قدم التاريخ المسجل، وأن لكل عصر من العصور اشتراكيون عاشوا فيه، وأن عصرنا هذا ليس استثناء من هذه القاعدة. والمفهوم الثانى ... هو أن الاشتراكية غريبة عن تقاليد العالم الغربى والذى تعتبر الولايات المتحدة جزءا منه، وهذا المفهوم يستند الى أن التجربة الأولى للنظام الاشتراكى قد تمت فى الاتحاد السوفييتى وهو بلد ينتمى الى أوروبا الشرقية وآسيا.

وأحد الأهداف الرئيسية لهذا الفصل، أن يوضح أن الاشتراكية على العكس من ذلك، هى ظاهرة عصرية غربية ... هى عصرية تماما كالرأسمالية الصناعية. وغريبة كالفكرة التى تقول بأن الناس جميعا خلقوا متساوين. وفى الحق والواقع، أن الرأسمالية ومبدأ المساواة بين البشر يمكن أن يوصفا بأنهما الأبوان الحقيقيان للاشتراكية. وما لم تفهم هذه الحقيقة فهما تاما، فانه من المستحيل على المرء أن يدرك المفهوم التاريخى للاشتراكية والدور الذى تلعبه فى العالم اليوم.

الاشتراكية فى العصور الوسطى :

ظهرت كتابات كثيرة عن اشتراكية العصور القديمة والوسطى . ولكن يتضح بعد امعان البحث ، أن كل هذه الكتابات تعالج موضوعا يختلف كل الاختلاف عن موضوعنا الذى نبحثه فى هذا الكتاب . ولنراجع باختصار بعض الأمثلة والنماذج الشائعة عن اشتراكية العصور القديمة والوسطى .

ادعى بعض الكتاب أنهم عثروا على أدلة تثبت وجود الاشتراكية فى « العهد القديم » فى قانون موسى وفى أحاديث الأنبياء والرسل . وهذه الدعاوى يمكن تبريرها اذا اعتبرنا الاشتراكية دعوة من الدعوات التى تنادى باغاثة الفقراء وانزال القصاص بالأغنياء . والواقع أن النظام الاجتماعى الذى تدعو اليه التوراة هو نظام للرعى يقوم على أساس الملكية الفردية غير المحدودة لقطعان الماشية .

وقد جاء ذكر طائفة « الاسينية » (Essené) على أنهم نموذج للاشتراكية كان قائما بين اليهود القدماء . ويبدو مما لا شك فيه أن هذه الجماعة من الناس قد جعلت كل مقتنياتها الدنيوية تحت تصرف الجميع.. ولكننا فى هذه الحالة نرى تجربة من التجارب المطبقة على طائفة دينية ولا نرى برنامجا للمجتمع ككل . ويكفى أن نذكر أن ممارسة الاسينيين للرهبنة كان دليلا على أنهم يحاولون وضع أنفسهم وطائفتهم فى معزل عن بقية العالم بدلا من أن يحاولوا تغييره وصياغته وفقا لأفكارهم ومعتقداتهم .. والفارق القائم بين هذه النزعات وبين الاشتراكية العصرية لن يكون أوضح ولا أبرز من ذلك .

هذا وقد دأب الكتاب المحدثون على أن يفترضوا وجود اتجاهات اشتراكية فى المسيحية البدائية .. ومع ذلك فان «العهد الجديد» لا يتضمن

أى اشارة الى الوعى بطبيعة النظام الاشتراكى . لقـد كان المسيح يعلم أتباعه أن يبحثوا عن ملكوت الله لا أن يحاولوا اصـلاح نظام المجتمـع الذى يعيشون فيه . وقد استطاعوا تحقيق هذا الاصلاح فقط عن طريق الحد من شهوات الأثرياء وممارسة فضائل الكرم وحب الآخرين . ويعتقد الاشتراكيون أن تحقيق المثل العليا للمسيحية البدائية سيصبح ممكنا فقط فى ظل الاشتراكية . أما اذا اتخذ هذا الاعتقاد أساسا لمطابقة الاشتراكية بالمسيحية البدائية فان ذلك يكون من قبيل التفكير المشوش .

ولقد كانت جمهورية أفلاطون أكثر الأمثلة تداولا عن الاشتراكية ولا يكاد يضارعها فى ذلك شىء . ومع ذلك فالحقيقـة الواقعـة هى أن جمهورية أفلاطون ليس لها أدنى علاقة بالاشتراكية العصرية . وحيث ان كثيرا من القراء يميلون الى الشك فى صحة هـذا القول ، لأنهم طالمـا تعلموا واعتقدوا ما يناقضـه ، فمن المستحسن أن تستنـد فى ذلك الى أحد المراجع العليـا فى الموضـوع . حيث يقـول البروفيسور أرنست باركر (١) .

« لا وجود لأية ملكية جماعية فى النظام الأفلاطونى ، وانما يوجد فقط استهلاك جماعى . وينحصر هذا فقط فى طبقـة الحكام . أما أبنـاء طبقة الفلاحين فيمتلكون ويزرعون ويستهلكون على انفراد . ولا يخضعون فى ذلك الا لشرطين فقط ــ الأول أن يدفعوا حصة من انتاجهم للحكام من أجل استعمالهم الجماعى ؛ والثانى أن يكون هناك حد أقصى لمساحة الأرض التى يملكونها » ..

ولا شك أن بعض المسائل الجدلية التى أثارها أفلاطون للتدليـل على صحة اقتراحه بخلق نوع من أنواع المعيشة الجماعية لطبقة الحكام ،

---

(١) ارنست باركر ــ سياسة ارسطو سنة ١٩٤٦ ص ٥٦

يمكن أن تستخدم للدفاع عن الاشتراكية وتبريرها ، ولكننا اذا استنتجنا من هذا أن أفلاطون كانت لديه أدنى فكرة عن نظام اشتراكى للمجتمع كله ، فان ذلك يكون مجرد سخف وهراء .

وقد تخلفت عن التاريخ الرومانى بصفة عامة بعض النماذج لاتجاهات اشتراكية مزعومة لعلها أوضح وأكبر مما خلفته الثقافات اليهودية واليونانية . ومع ذلك فان عددا غير قليل من الكتاب قد زعموا بأنهم عثروا على أدلة لصراع واقعى حقيقى من أجل اقامة النظام الاشتراكى فى أثناء الحروب الأهلية العديدة وانتفاضات العبيد التى ميّزت التاريخ العاصف للدولة الرومانية . ولا يحتاج المرء الا لفحص الحقائق باهتمام الناقد المدقق ، لكى يدرك أنه لم يكن هناك أى شىء حتى قريب الشبه بالاشتراكية فى تلك الاضطرابات الداخلية التى ثارت فى روما القديمة . وأغلب الظن أن المشكلة كانت متوقفة على أى جماعة من الجماعات المنتصرة هى التى تتمتع بثمرة السلطان . ومن جهة أخرى فقد كانت الحركة التى قادها « جراتشى » تهدف بكل تأكيد الى تغيير النظام الاجتماعى فى روما القديمة ، ولكنها لم تكن تستهدف اقامة النظام الاشتراكى ، بل استهدف العودة الى نظام قديم سابق هو نظام الزراعة الفردية القديم . وأخيرا كانت انتفاضات العبيد مثل تلك التى قادها «سبارتاكوس» الشهير فى القرن الأول قبل الميلاد ، تمثل وتعبر عن سخط بدائى على الاستغلال الوحشى الذى كان يرزح تحته العبيد . كانت أهدافهم هى الحرية والانتقام . ولا يوجد دليل على أن تغيير النظام الاجتماعى قد شغل تفكير رءوس القادة والزعماء فضلاً عن عامة الناس .

فاذا انتقلنا الآن الى العصور الوسطى وجدنا أن أكثر الأمثلة عن الاشتراكية المزعومة ، توجد فى حركات الرهبنة أو الطوائف الدينية الخارجة . فأما عن الأولى فان مبدأ الرهبنة وحده كفيل بمناقضة

الاشتراكية مناقضة تامة . حيث ان هذا النظام ــ مهما كان تركيبه ــ فهو نظام ينحصر تطبيقه فى الدير وهو مكان معزول عن العــالم بينما تعــد الاشتراكية برنامجا ونظاما لاعادة بناء العالم .

ومن الصعب علينا أن نحاول وصف مختلف الطوائف الدينية وصفا مرضيا ، لأن مصادر معلوماتنا عنها مستقاة فى الغالب من خلفائهم الذين كانوا يهتمون ــ فى الظاهر على الأقل ــ بالمشاكل المذهبية الدينية . ومع ذلك فهناك من القرائن ما يوحى بأن اهتمام الطوائف الدينية فى العصور الوسطى كان يدور حول اساءة ممارسة الكنيسة للسلطة والثروة ، أكثر مما كان يدور حول بناء المجتمع ، هذا بالطبع اذا استبعدنا من ذلك تخيلات «الألفيين» (١) عن العصر الذهبى السعيد . واســتبعاد هــذه التخيلات لا ينفى وجــود بعض الأشــياء المشتركة بين ســيكلوجية « الألفيين » وسيكلوجية الاشتراكية ؛ فكل منها صادرة عن رد فعل سلبى على الظروف المحيطة وعن آمال ايجابية فى مستقبل أفضل . والمشابهــة بين الألفيــة والاشتراكية يجب أن تقف عند هذا الحد ، حيث ان الخلط بينهما يؤدى الى تجاهل المسألة الحاسمة وهى أنه يحدث فى بعض مراحل التاريخ أن يعلن المقهــورون المغــلوبون على أمرهم ، عن ســخطهم على الظروف القاسية المحيطــة بهم بالتطلع الى السماء فى طلب معجــزة ، وفى مرحلة أخرى يعلنون عن هذا السخط بالعزم على بناء عالم أفضل .

أما الانتفاضات الاجتماعية العنيفة التى ميزت القــرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر بصفة خاصة فانها تمثل مشكلة مختلفــة الى حد ما ــ مثلا الثورة التى وقعت فى أقاليم الفلاندرز الغربية سنة ١٣٢٠

---

(١) Millenarians طائفة من المسيحيين القــدامى تعتقــد فى رجوع المسيح وفى ان العالم سيشــهد عصرا ذهبيــا يستمر الف عام ، ولذلك سم بالالفيين . (المترجم)

وحركة الجاكيرى (Jackerie) فى فرنسا سنة ١٣٥٧ وثورة الفلاحين فى انجلترا سنة ١٣٨١ وحرب الفلاحين المشهورة التى نشبت فى ألمانيا فى وقت متأخر قليلا سنة ١٥٢٥ . كل هذه الاضطرابات كانت تحمل طابعا دينيا فى الغالب ، ولكنها كانت كلها حركات دنيوية سواء فى أسبابها أو فى أهدافها ، وكلها يجمعها شبه قوى بصفة أساسية مع ثورات العبيد فى العالم القديم التى وصفناها فيما سبق . وكثيرا ما يشير بعض الكتاب الى هذه المعارك الاجتماعية التى وقعت فى العصور الوسطى على أنها ذات طابع شيوعى ومن ثم اعتبرها هؤلاء الكتاب حركات اشتراكية . ولكن يبدو أن فى ذلك مبالغة كبيرة ، وقد كان « بتيجوروسكى (١) » . أقرب الى الحقيقة عندما قال : « ان الشيوعية فى الحركات التى قامت فى العصور الوسطى هى بصفة عامة شىء غامض مبهم . وقد كانت — على أحسن الفروض — تطالب بتوزيع عام ومتساو للناتج الاجتماعى أكثر مما كانت تطالب باقامة نظام للانتاج الجماعى . ولم تصدر بأى حال من الأحوال عن أية دراسة منطقية للقوى الاجتماعية والتاريخية .

وينبغى أن يلاحظ فى جميع الأمثلة السابقة للاشتراكية المزعومة فى العصور القديمة والوسطى ، عدم وجود أى تحليل لمشاكل الانتاج . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها كافية لاثبات أنها كانت بعيدة كل البعد عن الاشتراكية بمعناها العصرى ، حيث ان الصفة الجوهرية للاشتراكية العصرية أنها نظام للانتاج يقوم وينهض على الملكية الجماعية . وواضح أن تجاهل مشاكل الانتاج تجاهلا تاما يجعل من المستحيل الوصول إلى مفهوم كهذا . كان المفكرون فى العصور القديمة والوسطى يميلون الى التسليم بصواب نظام الانتاج القائم ، وكانوا ينشدون ادخال تحسينات

---

(١) د.و. بيتيجوروسكى = ديمقراطيـة الجناح اليسارى فى الحرب الأهليـة الانجليزية (طبعة سنة ١٩٤٠) ص ١٥٠ — ص ١٥١ .

واصلاحات فى حدود الاطار القائم . فانقسام المجتمع الى طبقات ووجود الفقراء والأغنياء ، كل هذه أشياء كانت تبدو امورا طبيعية ولا مفر منها . ومن ناحية أخرى كان على الأغنياء واجب رعاية الفقراء والعناية بهم . كان الفكر الثورى فى العصور القديمة والوسطى يتجه بصفة عامة الى الاحتجاج على أى عدوان يقع على هذه الواجبات أو أى اخلال بها ، ولم يتجه قط فى اى يوم من الأيام ضد النظام الاجتماعى القائم كما هو .

وتطور الأمور على النحو الذى سارت عليه يثير سؤالا تاريخيا هاما لم ينل ما يستحقه من الاهتمام . ولو أننا أوغلنا فى توضيح ذلك بالتفضيل لخرج بنا على مجال هذا الكتاب . ومع ذلك فمن المهم ألا نهمل الموضوع اهمالا تاما ، فمن شأنه أن يلقى ضوءا ــ ولو بطريقة غير مباشرة ــ على منشأ الاشتراكية فى العصور الحديثة .

ان أى شرح كامل للموضوع لابد أن يتعرض لعوامل كثيرة تتداخل فيه ، ولكن السبب الذى تستند اليه كل العوامل الأخرى هو المستوى المنخفض لانتاجية العمل الذى كان يميز العصور القديمة والوسطى . والحضارة الانسانية نفسها ــ التى تستلزم بالضرورة وجود طبقة من الناس أتيحت لها الوسائل لكى تتحرر من مشكلة البقاء ، وتضمن حداً أدنى لمعاشها ــ كانت تقوم على خيط دقيق للغاية . فمع وجود هذا الانخفاض الشديد لمستويات الانتاج ، لا يتوفر التعليم والثقافة الا لنسبة ضئيلة من الشعب . أما الأغلبية الساحقة فان مصيرها أن تحيا حياة الكد والارهاق الذى يقصم الظهور . فى مثل هذه الظروف لا يمكن للناس أن يعثروا على طريق للخلاص من هذه المأساة المفجعة الا بمعجزة تأتيهم من السماء .. وكل مشكلة لا يعثرون لها على حل على ظهر الأرض لا يعدونها مشكلة دنيوية . والاشتراكية قبل كل شىء آخر حل دنيوى لمشكلة دنيوية . ولا يمكن أن تنبت فى عالم مثل هذا .

رواد الاشتراكية :

جـاء لأول مرة فى كتاب توماس مور « يوتوبيا » Utopia الذى نشر باللاتينية سنة ١٥١٦ عرض واضح للمثل الأعلى الذى ينادى بالملكية العامة لصالح المجتمع ككل ، لا لصالح طبقة حاكمة أو طائفة تحركها الدوافع الدينية . كان « مور » نفسه متأثرا بأفـلاطون تأثرا شـديدا ؛ ويتضمن كتابه بعض الفقرات التى تشير الى اعتقـاده بأنه يقتبس نظام الملكية فى « جمهورية » أفلاطون . والواقع مع ذلك انه لا يوجـد شىء مشترك بين الاثنين الا فى القليل النادر . ان شيوعية أفلاطون هى مجرد خطة موضوعة لعزل الطبقة الحاكمة حتى لا تتلوث أو تتدنس بالعـالم المشغول بالمسائل الاقتصادية . أما فى اليوتوبيا من جهة أخرى فان الملكية العامة هى أساس النظام الاجتماعى كله ، نظام الانتـاج والتوزيع على السواء . وبفضـل هـذه الحقيقة وحدها يتربع كتاب « مور » القيّم فى مكان مشرّف من المؤلفات التى كتبت عن الاشتراكية .

ومع ذلك فنحن نقع فى خطأ جسيم اذا أضفينا على توماس مور فضلا كبـيرا فى تطور الاشتراكية . فالغرض الأسـاسى لكتاب « يوتوبيـا » غير مؤكد كما أن الخبراء يختلفون فى تحديد هذا الغرض . ولكن يرجح أن يكون الغرض منه هو نقد الأحوال السائدة فى انجلترا فى وقت كانت فيه الاقطاعيات المسورة تقوم بانتزاع الفـلاحين من أراضيهم وطردهـم منها ، ليتسولوا فى الطرقات أو ليسرقوا وفى الأغلب ليموتوا على أعواد المشانق . وأكبر أثر أحدثه الكتاب هو ما انتهى اليه عنوانه الذى أصبح يعنى أى مجتمع مثالى خيالى يرقى الى مرتبة الكمال بتجاهله حقـائق الواقع القاسية .. ولقد حاول الاشتراكيون المساهمة فى خلق عالم اليوتوبيا ولكنهم لم يكونوا وحدهم فى هذا الميدان .. وهم جميعا ــ مهما اختلفت تخيلاتهم عن الدولة الكاملة ــ يعودون الى سلفهم الأول توماس مور .. لقد كانت الفكرة التى توصل اليها مور عن مجتمع يقوم على الملكيـة

العامة لوسائل الانتاج وبخاصة انهـا جاءت مع فجر العصر الحديث ، ومضة من ومضات العبقرية . لقد كانت بمثابة البشير لمـا سوف يحدث فى المستقبل ، ولكن يصعب القول بأنها أحدثت تأثيرا مباشرا على تطور الفكر الاشتراكى .

ان البدايات الحقيقية للاشتراكية العصرية ترجع الى فترة الحـرب الأهلية الانجليزية (١٦٤٢ — ١٦٥٢) وهى احدى الأحداث الحاسـمة التى ساهمت فى اعادة تشكيل العالم . لقد أحدثت هذه الأزمة وما تبعها من صدمات ، انفجارا مدويا فى المجال الاجتماعى والسـياسى ، سـواء من حيث الكم أو المسـتوى مما لانظير له فى أى عصر وفى أى بلـد ؛ فالأفكار التى نشأت وخـلال فترة تقـل عن عقـدين قد سبقت أفكار قرنين من الزمان .

ولا يجوز الظن بأن الاشتراكية كانت احدى القضـايا التى تدور حولها الحرب الأهلية . فقـد كانت الأراء الاشتراكية تنحصر فى جماعـة لا أهمية لها تسمى جماعة « العزّاقين » (The Diggers) ، وكانت تقف فى أقصى اليسار من الحركة الديمقراطية ولكن چيرارد وينستانلى زعيم جماعة العزّاقين » وواضع نظرياتها كان رجلا عبقريا . كان فكره الثاقب وأفقه المتسع ، يضعانه فى مقدمة المكفرين الاشتراكيين ، وهو فى تطوره الذاتى يعكس مرحلة الانتقـال من تصـوف العصـور الوسطى الى الاشتراكية العصرية الرشيدة .

وأول أعمال وينستانلى كتابان نشرا فى أوائل سنة ١٩٤٨ يمثـلان الروح الألفيّة الدينية التى كانت سائدة فى عصره . ولكن قبل أن ينقضى ذلك العام ، أنتج أول سلسلة من كتيباته الصغـيرة التى عبرت تعبـيرا واضحا ومنطقيا عن التفكير الاشتـراكى ، رغم اسـتخدام الأسلوب الدينى فيها . ويرى وينستانلى ان الحروب والمنازعات المدنية التى وقعت خلال

التاريخ كله تتبع جذورها من التقسيم الطبقى للمجتمع وارتكازه على قاعدة الملكية الخاصة للأرض . فالملكية الخاصة لم تؤد فقط الى انقسام المجتمع الى أغنياء وفقراء ، بل انتزعت الطبيعة الانسانية من الأغنياء وامتهنت شأن الفقراء . ولقد قامت الحكومات لحماية مصالح أصحاب الأملاك . وأقيمت التنظيمات الدينية لدعوة الفقراء الى الاستسلام والخضوع زعما بأن السماء تبارك النظام الاجتماعى القائم . وهذا التحليل للتاريخ وللمجتمع الذى سبق به وينستانلى مذاهب الاشتراكية العصرية فى نقاط كثيرة ، يؤدى الى نتيجة واحدة هى أن أى نظام اجتماعى صالح يعترف بمبادىء المساواة والكرامة الانسانية ، لايمكن أن يقوم الا على أساس الملكية العامة للأرض . قال وينستانلى « ان الأرض قد خلقها الله وسواها لتكون مقرا ومستودعا عاما للمعاش لجميع أبناء الجنس البشرى وجميع فروعه بدون أدنى اعتبار للأشخاص » (١) .

ولكن تحليل وينستانلى قاده الى ما هو أبعد من ذلك فى اتجاه الاشتراكية الحديثة ، حيث قرر أنه طالما أن النظام الاجتماعى القائم يسير وفقا لمصالح الأغنياء فانهم وممثيلهم فى الكنيسة وفى الدولة لن ينظروا بعين العطف الى الغاء هذا النظام . وما دامت المصلحة العليا للفقراء تتطلب هذا الالغاء أو التغير فان عليهم أن يقوموا به بأنفسهم .

كانت هذه النتائج هى الاستنتاج المنطقى من نظرية وينستانلى . ولم يتردد ينستانلى فى استخلاصها . ولكنه اضطرب عندما تعرض للوسائل الواجب اتباعها لتحقيق النظام الجديد . ويرجع اضطرابه الى افتقاره الى الخبرة ، لا الى خطأ ذهنى . فقد حث وينستانلى الفقراء على البدء فورا فى عزق وزراعة الأراضى البور المشاعة (ومن هنا جاءت كلمة عزاقين) . وظن أنه بمجرد بدء هذه الحركة فسوف تؤدى بطريقة سلمية

(١) اقتبست فى المرجع السابق ص ٢٠١

الى المجتمع الجديد .. ولم يكن هـذا الأسلوب واقعيا بطبيعة الحـال ، وقد أدرك وينستانلى هذه الحقيقة من المحاولة الوحيدة لوضعه موضـع التنفيذ . ففى كتابه الأخير « قانون الحرية » سنة ١٩٥٢ اعترف بالعجـز عن ايجاد حل للمشكلة السياسية الأساسية للاشتراكية . وعندما أهـدى كتابه هذا الى كرومويل كتب فى الاهداء « لقد أشعلت الشمعة عنـد بابك ، لأن بين يديك السلطة القادرة على العمل من أجل الحرية العامة اذا شئت وأردت . أما أنا فلا أملك سلطة ولا سلطانا » (١) وقد كان من الأجدر أن تحذره نظريته نفسها ــ وربما فعلت ذلك ــ من أن رجـاءه سيبقى رجاء خائبا لا يتحقق .

وبالرغم من أن مؤلفات وينستانلى لاقت بعض النجـاح فى ذلك الوقت ، الا أن طابع الابتكار العميق فى هذه المؤلفات لم يجد من معاصريه التقدير الكافى . وسرعان ما دفن اسمه مع مئات أخرى من أسماء غيره من الـكتاب الدينيين والسياسيين الذين غصّ بهم القرن السابع عشر . لقد كان سابقا لزمنه بشوط بعيد ، فلما بدأ التاريخ يلحق بأفكاره كان النسيان قد طواه . وفى نهاية القرن التاسع عشر ــ وليس قبـل ذلك ــ جاء « ادوارد برنشتين » وهو اشتراكى ألمـانى فاكتشف وينستانلى ولكن من المحتمل أن يكتب مؤرخ بريطانى ، حتى فى يومنا هذا ، مؤلفا ضخما عن الفكر الاشتراكى دون أن يذكر فيه اسم وينستانلى . (٢) ومع ذلك فان اسم وينستانلى ينبغى أن يحتـل مكانةً ذات أهمية حاسمـة اذا كان لنا أن نفهم طبيعة الاشتراكية . فهو يقف فى أحد مفارق الطـرق فى التـاريخ الحـديث ، وكتاباته تعكس عصرا مضى كما تعكس أيضـا عصرا قادما ، كما انه استوعب الامكانيات الهـائلة للعلوم الجـديدة

---

(١) المرجع السابق ص ٢١٣

(٢) الكسندر جراى : ــ « التقاليد الاشتراكية من موسى الى ليفـين » (سـنة ١٩٤٦).

والتقدم التكنولوجي الذى جاءت به الرأسمالية . ووقف يتحدث باسم البرولتاريا التى كانت لا تزال صغيرة ضعيفة ، ولكن كان مقدرا لها أن تنمو لتصبح قوة اجتماعية جبارة فى القرون القادمة .

فى خلال القرن الثامن عشر تمكن عدد كبير من الكتاب وفى فرنسا بصفة خاصة من أن يقتربوا من فكرة الاشتراكية (وبعضهم توصل اليها فعلا) ولكنهم كانوا أفرادا منعزلين ، ولم ينجح أحد منهم فى اجتذاب أتباع لهم شأن . وزيادة على ذلك لم يبلغ كاتب اشتراكى فى هذه المرحلة ما بلغه وينستانلى من العمق واتساع الأفق فى التفكير من الناحية النظرية. وبنظرة واحدة عابرة نجد أن لدينا ما يبرر تخطى كتاب أمثال — ميسلير ومابلى وموريللى وبواسل،مع أنهم يوضعون عادةفىأمكنة بارزةفىالمؤلفات المعترف بها فى تاريخ الاشتراكية . أما من وجهة نظرنا الحالية ، فنحن نرى أن المرحلة الحاسمة فى تطور الاشتراكية بعد الثورة الانجليزية ، هى الثورة الفرنسية . ولم تكن الثورة الفرنسية ثورة اشتراكية ، بل على العكس كانت النموذج الكامل لثورة الطبقة المتوسطة . ولهذا السبب بالذات مهدت الثورة الفرنسية الطريق لتطور الحركة الاشتراكية الحقيقية وأزاحت من طريقها آخر العقبات الأيديولوجية والسيكلوجية . وقد فعلت ذلك بأن غرست فكرة المساواة الانسانية فى وعى أوروبا الغربية وفى ضميرها .

ولم يقصد زعماء الثورة الفرنسية بالمساواة أكثر من الغاء الامتيازات الخاصة التى كانت تستند الى المولد أو الوضع الاجتماعى ؛ وبعبارة أخرى لم يقصدوا أكثر من المساواة أمام القانون . غير أنه لم يكن من المستطاع حصر الفكرة داخل هذه الحدود الضيقة ، فما ان حصل الناس على المساواة الرسمية أمام القانون حتى كان من الطبيعى أن تهب الطبقات الدنيا لتثير مشكلة عدم المساواة الحقيقية فى ظروف المعيشة

والتى لم يعد لها فى ذلك الوقت ما يبررها على الاطلاق . فكانت الخطوة التالية هى طرح موضوع نظام الملكية على بساط البحث وهو النظام الذى تنبع منه أصول عدم المساواة فى الأحوال المعيشية . وكان انتشار هـذا النمط من التفكير فى نصف القرن التالى للثورة الفرنسية هو الذى وضع الأساس السيكلوجى لحركة اشتراكية جماهيرية على نطاق واسع .

كان هذا التطور الجديد واضحا ضمن ما تنبأت به كتابات وأعمال « بابيوف » وهو الاشتراكى الوحيد الذى كان له وزن فى الثورة الفرنسية . كان «بابيوف» مؤمنا بالمساواة شديد التحمس لها وأخذ يشرحها بالتدريج بأدق مفهوم لها فلما تبين له بوضوح فى ١٧٧٥ — ١٧٩٦ أن الثورة توقفت بعيدا عن تحقيق مثله العليا ، بل تراجعت ونكصت أمام الرجعية ؛ قرر مع جماعة صغيرة من أعوانه أن الوقت قد حان للقيام بعمل حاسم . وهذا هو سبب تأليف كتابه المشهور « مؤامرة المتساويين » الذى دعا فيه بجرأة الى الشيوعية الكاملة هدفا والى الثورة وسيلة . وسوف تبيين بعض المقتطفات القليلة من « ميثاق المتساويين » كيف كان بابيوف ورفاقه من ثمار الثورة الفرنسية ، وفى الوقت نفسه كيف كانوا مبشرين بالاشتراكية القادمة .

«المساواة» تلك هى أول ثمرة وعدت بها الطبيعة . هى حاجة الانسان الأولى ، وهى الرباط الأساسى لكل مشاركة مشروعة ! ... لقد كانت هذه المساواة أسطورة قانونية عقيمة حلوة النغم . أما اليوم فنحن عندما نطالب بها بصوت أقوى من أى وقت مضى يقال لنا — اسكتوا أيها التعساء ان المساواة الحقيقية أضغاث أحلام . ولتطيبوا نفسا بالمساواة المشروطة ! أنتم متساوون أمام القانون .. أيها الخنزير ماذا تريد أكثر من ذلك ؟ ماذا نريد أكثر من ذلك ؟ نحن نطالب بحقنا فى أن نعيش ونموت كما ولدنا تماما متساويين . نحن نريد المساواة الحقيقية أو الموت . ألا أن الثورة الفرنسية ليست الا البشير لثورة أخرى أقوى . ولسوف

تكون هـذه هى الثورة الأخيرة . نحن نطالب بشيء أسمى وأكثر عدلا وانصافا (من قانون الاصلاح الزراعى بالمصلحة العامة أو بالملكية العـامة للمصالح . لا ملكية فردية للأرض بعد الآن . الأرض ليست ملكا لأحد . وثمرة الأرض ملك للجميع ... » (١) .

وهكذا ربط «بابيوف» وجماعة المتساوين بين مذهب المساواة وبين المطالبـة بالملكية الجماعيـة . ولم يكن هـذا فقط هو الذى أضفى عليهم أهميتهم بالنسبة لتطور الاشتراكية ، فهم قد أدركوا أكثر ممن سبقوهم أن أهدافهم لن تتحقق الا عن طريق واحـد ، هو طريق الاسـتيلاء على السلطة السياسية وكان جوهر المؤامرة خطة محكمة لأحـداث انقـلاب سياسى ، تتضمن العمـل على كسب تأييـد المدنيين ورجال الجيش على السواء . ولكن الظروف لم تكن مواتية، وفشلت المؤامرة وحوكم «بابيوف» ورفيقه « دارتيه » وأعدما . ولكن المثل الذى ضرباه ظل بعدهمـا حيـا والى حدما كنموذج تحتذيه الأجيال القادمة من الاشتراكيين .

المرحلة التشكيلية للاشتراكية :

كان النصف الأول للقرن التاسع عشر يمثل المرحلة التى تشكلت فيها الاشتراكية العصرية . وكانت الاشتراكية قبلها تتألف من عدد قليل من المفكرين المنعزلين ومن حركتين سـياسيتين لم تعمرا طويلا ــ العزّاقون والمتساوون ــ وكل منهما كانت وليدة ظروف ثورية معينـة ــ وبعـد سنة ١٨٠٠ أفسح المفكرون المجال لمدارس فكرية جـديدة وشيئا فشيئا أخذت الحركات السياسية صفة أكثر ثباتا ، وأصبحت تعكس الظـروف المعيشيـة الطبيعيـة لقطاع من الشعب يتزايد ويتضخم باطراد . وكانت هذه الظروف المعيشية خاصية يتميز بها النظـام الرأسمالى . ويثبت ذلك

(١) بول لويس ــ تاريخ الاشتراكية فى فرنسا (١٩٤٦) ص٣٤ ــ ٣٥

أن نمو الاشتراكية كان مقصورا على انجلترا وفرنسا تقريبا،وهما البلدان الكبيران اللذان نمى فيهما النظام الرأسمالى نموا سريعا وسادهما سيادة تامة،نتيجة للثورات التى وقعت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . كانت هذه هى الحال حتى نهاية المرحلة التى نبحثها .

كان أبرز الاشتراكيين الذين ظهروا فى أوائل القرن التاسع عشر وأشدهم تأثيرا — « سانت سيمون » و « فورييه » و « أوين » . كان الأولان فرنسيين والثالث انجليزيا ، ومع أن هؤلاء الثلاثة كانوا يختلفون اختلافا كبيرا فى نشأتهم وبيئتهم بل حتى فى ميولهم ، فقد ثبت أنهم كانوا متشابهين فى نواح معينة كانوا جميعا شديدى الحساسية ، سريعى الملاحظة لما يحيط بهم من ظروف . وكانوا فى الوقت نفسه أبناء مخلصين لعصر النهضة ، لايثقون ولا يؤمنون بما يسمى بحقائق مفروغ منها ؛ لم يكونوا يثقون الا بقوة العقل وقدرته على حل مشكلات المجتمع البشرى . لقد أدى التناقض بين مثلهم العليا وما لمسوه حولهم من مظالم ، الى رسم طريقة للبحث فى النظام الاجتماعى القائم — كل على طريقته الخاصة — ، وفى نفس الوقت الى وضع قواعد مجتمع أفضل . ونظرا لأنه لم تكن هناك حركات سياسية تعمل لاحداث تغيير أساسى يمكن أن يرتبطوا بها ، لم يجدوا طريقا يتبعوه الا أن يحاولوا بمنطقهم الخاص وببراعتهم فى الكلام أن يقنعوا الذين بيدهم السلطة والثروة بأن يؤيدوا خططهم الاصلاحية .

واختيار هذا الأسلوب الذى كان أمرا طبيعيا فى الظروف القائمة فى ذلك الوقت،هو الذى أدى الى اعتبار سانت سيمون وفورييه وأوين اشتراكيين مثاليين . ليس هناك شك فى أن نفس العامل كان حاسما فى تحديد نواحى نشاطهم ونوع التأثير الذى أحدثوه فى الآخرين . وقد قيل عنهم أنهم كانوا يحاولون أن يبيعوا شكلا جديدا للمجتمع بنفس الطريقة التى يحاول الصانع أن يبيع بها ماكينة جديدة . ففى الحالة الأولى ، كما فى الحالة

الثانية ، يتعين على البائع أن يعرض أمام المشترى مواصفات انتاجه بالتفصيل وأن يبرز مزاياه بكلمات جذابة للغاية وأن يعلن عنه فى طول البلاد وعرضها ولو أمكنه أن يعرض نماذج منه تكون تحت تصرف العملاء لفحصها والحصول على رضاهم عنها ، فانه يفعل ذلك . وقد استغرقت هذه المهام المختلفة معظم وقت الاشتراكيين الخياليين وطاقاتهم وحالت بينهم وبين الاهتمام بايجاد حلول أخرى لمشاكل اعادة البناء الاجتماعى .

ولهذا فقد كانت الصفة المميزة لهم ابتعادهم عن السياسة . ولم يكن ذلك مجرد صدفة ، بل كان من المبادىء التى يدينون بها . فلما خابت آمالهم ـ كما لابد لها أن تخيب ـ كان طبيعيا أن يمتلئوا بالمرارة بعد أن زالت الغشاوة عن أعينهم . وأخيرا كان لامفر من أن ينصرف عنهم مريدوهم من الأكفاء الذين ألهبت خيالهم حماسة القادة وبصيرتهم . وسرعان ما تفرقوا فى حلقات صغيرة منعزلة ليس لها اتصال بمجرى التاريخ العام .

والتركيز على هذه الناحية وحدها من حياة الاشتراكيين الخياليين فان المرء لا يملك الا الحكم بفشلهم الذريع . ومن المحتمل أن يكون ذلك هو حكمهم على أنفسهم أيضا . ولكن هذا حكم متحيز يتجاهل مساهمتهم الايجابية فى تطور الاشتراكية .. فاذا كان الاشتراكيون الخياليون غير واقعيين فى معالجتهم لمشاكل المستقبل ، فلا يمكن وصفهم بذلك فى معالجتهم للماضى أو للحاضر . لقد أضاف الاشتراكيون الخياليون الى التراث الاشتراكى بنقدهم للنظام الاجتماعى القائم وتحليلهم التاريخى ، ونظراتهم الثاقبة فى سيكلوجية الفرد وسيكلوجية المجتمع ، فضلا عن أنهم أعدوا المادة الخام التى شكلها ماركس وانجلز فيما بعد فى الصورة التى يعرفها العالم عن الحركة الاشتراكية المعاصرة . ولم تكن هذه وحدها هى المساهمة الايجابية للاشتراكيين الخياليين فقد كانوا أول من جعل الاشتراكية قضية عامة وأثار حولها مناقشات حامية لا بين معتنقيها فحسب ، بل بين المعارضين أيضا . كما عملوا على نشر

الأفكار الجديدة من أوطانها الأصلية فى فرنسا وانجلترا الى ألمانيا وسويسرا وبلجيكا شرقا والى أمريكا غربا . فالفضل يرجع الى « سان سيمون » و « فورييه » و « أوين » فى تعريف الرأى العام فى أوروبا الغربية وأمريكا بالاشتراكية .

أطلقنا على النصف الأول من القرن التاسع عشر اسم مرحلة تشكيل المذهب الاشتراكى . وقد كان من الممكن اعتبار ما حققه الاشتراكيون الخياليون مبررا كافيا لهذه التسمية . غير أنه كان هناك عامل آخر لا يقل عن ذلك أهمية . فقد اكتسبت الاشتراكية فى انجلترا خلال العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر طابع الحركة السياسية للطبقة العاملة ، وهو الطابع الذى سارت عليه منذ ذلك الحين . وكانت حركة الميثاق الشعبى .. أول نموذج فى التاريخ لعمل سياسى مستقل على نطاق واسع تقوم به الطبقة العاملة .

وفى أعقاب اقرار قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢ ،كان من المنطقى أن يبرز مطلب الشعب باعلان الميثاق الشعبى . فقد منح قانون الاصلاح الطبقات المتوسطة حق الاقتراع ونصيبا من السلطة السياسية ، ثم عملت الطبقة العاملة التى كثر عددها وتزايد نشاطها سعيا وراء مصالحها ، على ارغام المحافظين على قبول قانون الاصلاح ، غير أن آمال الطبقة العاملة فى الانتفاع بقانون الاصلاح خابت بصدور قانون الفقراء سنة ١٨٣٤ . فركزت الطبقة العاملة البريطانية جهودها للحصول على « الميثاق الشعبى » ، وظلت تعمل من أجله خلال العشرين السنة التالية أى الى بداية المرحلة الجديدة التى بدأت بقمع ثورة سنة ١٨٤٨ .

وأى قارىء للميثاق يجهل المرحلة التى صاحبت ظهوره ، لابد أن

ينتهى الى أنه خــلا خلوا تاما من أى اتجــاه اشتراكى (١) وأن الحركة السياســية التى طالبت بتحقيقه ، كانت تسعى وراء أهــداف ديمراطيــة غير ثورية . ومعالجة الموضوع على هذا النحو خطأ فادح . فمن الضرورى أن تتذكر أنحق الانتخاب العام لم يكن معترفا به فى العقــد الرابع من القرن التاسع عشر خارج الولايات المتحدة ، بل ان هذا الحق فى الولايات المتحدة ذاتها لم يكن متاحا للجميع.وقد أجمع المفكرونالسياسيون الانجليز فى ذلك الوقت على أنه ينبغى أن يتبع حق الانتخاب العام هجــوم على الملكية الخاصة . وكانت كلمة « ديمقراطى » وكلمة « شيوعى » تعنيان نفس الشىء فى الحقيقة . واليوم قــد ننظر الى الميثــاق على أنه مجــرد اصلاح سياسى محض ، ولكنه كان يعتبر فى العقد الرابع من القرن الماضى وسيلة سياسية لأحداث تغيير جذرى فى بناء المجتمع .

وقد أدى تركيز اهتمام أنصار الميثاق الشعبى على موضوع الحقوق السياســية وكانوا يرونه مرادفا لموضــوع السلطــة السياســية ــ الى فشلهم فى وضع برنامج شامل للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى . وقــد تراءى لمعظمهم أنه لاجدوى من التقدم باقتراحات لا يملكون القوة على تنفيذها . وبالعكس لو استولى العمال على السلطة السياسية فلن يطول ترددهم فى استخدامها لمصلحتهم . وكان كثير من أنصار الميثاق الشعبى ــ ان لم يكن أغلبهم ــ يسلمون بأن استخدام السلطة السياسية يتضمن تبنى شكل من أشكال المجتمع الاشتراكى . وقد اتضح هذا فى مناقشاتهم وجدالهم الحاد مع أتباع «روبرتأوين» الذينزاد نشاطهم فى الوقت نفسه والذين جمعــوا حولهم لمدة سنوات قليلة عددا كبيرا من أبناء الطبقــة العاملة .

---

(١) النقط الست فى الميثــاق هى : ــ حق الانتخاب العام ــ الغــاء جميع نصابات الملكيــة بالنســبة للمرشحــين ــ برلمانات سنوية ــ دوائر متساوية ــ ماهيات لأعضاء البرلمان ــ الاقتراع السرى .

ولم يختلف أنصار الميثاق الشعبى مع أتباع «أوين» فى أغلب الأحوال حول الأهداف النهائية التى يسعى اليها «أوين» ، ولكنهم كانوا يعتبرون ابتعاده عن السياسة ضربا من الغباء وعدم تقدير المسئولية . وقد كتب أحد زعمائهم وهو «هنرى هذرنجتون» يصف مقترحات أتباع «أوين» بأنها « ... مقترحات عملية ونافعة بالضرورة بشرط أن يصبح للشعب برلمان حر بلا امتيازات، واذا ضمنت للشعب المساواة فى الحقوق ومن ثمَّ المساواة فى القوانين المترتبة على هذه الحقوق ، فانه يمكن الاعتراف بتفوق مبادىء «أوين» ولكن لا يمكن الاعتراف بها قبل ذلك . وأية محاولة لتطبيق أى رأى من آراء «أوين» الخيرية ــ ولو جزئيا فى الوضع الحالى للبلاد قبل أن تتحرر الطبقة العاملة تحررا تاما ــ ما هى الا محاولة لوضع العربة أمام الحصان وسينتهى أمرها الى الفشل والحبوط (١) ... » .

وكان لهذا النقد الحاسم ما يبرره . وهو يبين أنه لا يصح الحكم على طبيعة الحركة الميثاقية من المطالب المحددة التى يتضمنها الميثاق. فقد كانت الحركة الميثاقية ضمنيا ــ ان لم تكن صراحة ــ حركة اشتراكية أثبتت لأول مرة أن الطبقة العاملة قادرة على القيام بعمل منظم يستهدف بناء عالم أفضل . وبهذا تكون الحركة الميثاقية فى الواقع قد أصابت الاشتراكية الخيالية بضربة فى الصميم . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية بين أمرين ــ اما أن تكون حركة للطبقة العاملة أو أن تصبح خدعة أو مهزلة .

وربما أوحى العرض السريع السابق بأن الحركة الميثاقية كانت قوية فى مجال العمل التطبيقى وضعيفة فى المجال النظرى .. ولو تركنا الأمور على هذا الاعتقاد لوقعنا فى خطأ. فالواقع أن كثيرا من رجال الحركة الميثاقية كانوا أساسا رجالا عمليين وان لم تخل صفوفهم من مفكرين أبرزهم « جيمس

---

(١) اقتبسها ثيودور روذشتين فى كتابه ــ « من الميثاقية الى العمالية » (سنة ١٩٢٩) ص ١١٩ ــ ١٢٠.

برونتير أوبراين » وهو صحفي ايرلندى تأثر بالثورة الفرنسية تأثرا كبيرا وبخاصة بذلك المثل الذى ضربه «بابيوف». وكانت لبرونتير «أوبراين» فكرة واضحة جدا عن التركيب الطبقى للمجتمع القائم . وكان يعرف أنه لا ينتظر من الطبقة الحاكمة أن تعمل ضد مصالحها ، وكان «أوبراين» يدرك ضرورة احداث تغيير جذرى تقوم به الطبقة العاملة ضحية النظام القائم . وكان يعتبر الدولة جهازا للقمع والاضطهاد تستخدمه الطبقة الحاكمة ، فكان يلقن العمال ضرورة حصولهم على السلطة السياسية كشرط جوهرى لأى اصلاح مثمر .

وفى أواخر حياته ابتذل وساءت سمعته الشخصية، وحجبت هذه الحقيقة لسوء الحظ ما كان له من فضل فى أوائل حياته خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، وأنه كان فى ذلك الحين من أقوى المفكرين المبتكرين الذين أنجبتهم الحركة العمالية البريطانية وأكثرهم أصالة .

الاشتراكية تشب عن الطوق :

اذا قيل ان بذور الاشتراكية قد وضعت فى أوائل القرن السادس عشر وأنها ولدت خلال الحرب الأهلية الانجليزية فانه يمكن أيضا القول بانها قد بلغت أشدها فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر . ان العمل العظيم الذى حققه كارل ماركس وفردريك انجلز هو تجميع المعلومات والمواد الفنية التى كانت مبعثرة فى بحث تركيبى اشتراكى جديد، يمثل نظرية متماسكة لعلم الاجتماع وحركة اشتراكية هادفة الى اعادة بناء المجتمع .

ومن نافلة القول أن نؤكد أن ماركس وانجلز استطاعا أن يقوما بهذا الدور فى تطوير الاشتراكية لأنهما اعتليا مسرح التاريخ فى اللحظة المناسبة تماما . فقد ولد ماركس سنة ١٨١٨ وولد انجلز سنة ١٨٢٠ وبلغا أشدهما فى أوائل العقد الخامس فى الوقت الذى كانت فيه الحركة الثورية واسعة النطاق

ضد الأحوال القائمة فى أوربا وأوشكت على بلوغ ذروتها . كان النظام الرأسمالى ـ الذى كان قد تدعم فى انجلترا وفرنسا ـ وكانت الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية الأشد تقدما قد بدأت تثبت قدرتها على المبادرة والنضال من أجل مصالحها ، كما كانت الاشتراكية بفضل جهود الاشتراكيين الخياليين موضوعا للمناقشة الحامية بين صفوف الشعب على نطاق واسع . كان من الواضح أن ثمة تغييرات كبرى تحدث ، وأن تغيرات أخرى أخطر منها على وشك الحدوث . واذا كان للاشتراكيين أن يستغلوا هذه الفرص الجديدة فان عليهم ألا يقنعوا بمجرد نقد النظام القائم ، وتخيل عالم أفضل ، بل كان عليهم أن يعرفوا السبب فى وجود الأوضاع التى كانت قائمة وكيفية تغيرها وتحديد الاتجاه الذ تسير فيه . فهذه المعرفة هى الشرط لوضع القاعدة الأساسية لأى عمل منطقى مثمر . كان هذا هو التحدى الذى تفرضه طبيعة العصر .

كان ماركس وانجلز على استعداد لخوض المعركة وقبول التحدى بفضل نشأتهما وتدريبهما ، فكلاهما جاء من غرب ألمانيا وهى منطقة أحست بتأثير الثورة الفرنسية وكانت متقدمة نسبيا من الناحية الاقتصادية وتستجيب للضغط الذى تتعرض له من الشرق ومن الغرب . وكان والد ماركس يهوديا اعتنق المسيحية ، مهنته المحاماة . وقد نشأ ابنه نشأة تحررية وفقا لتقاليد عصر النهضة فى القرن الثامن عشر . وكان والد انجلز من رجال الأعمال الناجحين يمتلك مصانع نسيج فى بارمن (وهى الآن جزء من مدينة ووبرتال) وفى لانكشير . وتلقى ماركس تعليمه الجامعى وحصل على الدكتوراه فى الفلسفة ، أما انجلز فقد ثار على تعليمه التجارى الذى رسمه له أبوه وبدأ فى سن مبكرة فى كتابة المقالات فى النقد الأدبى ثم انضم كل منهما الى ما كان يسمى « حركة الشباب الهيجلى » التى كانت تمثل فى ذلك الوقت حرس الطليعة للحياة الثقافية الألمانية . وكان كل

منهما تسوقه تجاربه وخبراته الخاصة ولكن لم يلبثا عامين حتى اعتنقا الاشتراكيه مبدأ وعقيدة • وكان العامل الحاسم عند انجلز هو ما لقيه من تجارب وخبرات فى انجلترا التى أرسله أبوه اليها فى وقت كانت فيه الحركة الميثاقية على أشدها وفى أوج قوتها . وكان للاحتكاك بهذه الحركة أثره فى تشكيل وتوجيه ميوله التحررية التى كانت حتى ذلك الحين مجرد عواطف ثائرة واندفاعات فلسفية . أما ماركس فقد كان العامل الحاسم فى توجيهه هو احتكاكه بالرجعية البروسية عندما طرد من عمله الأول كرئيس تحرير للجريدة الجديدة « رينيش زيتونج » ووجد أن مستقبله فى العمل بالجامعة قد أغلق دونه مرة أخرى • وكان ماركس قبل أن يترك هذا العمل بوقت قصير قد اشتبك مع احدى الصحف المنافسة فى جدل طويل حول المذاهب الاشتراكية والشيوعية التى كانت قد بدأت تتغلغل فى ألمانيا فى ذلك الوقت (١٨٤٢) قادمة من موطنها الأصلى فرنسا وكان يشكو من أن مجادله كان شديد الميل لانكار النظريات الجديدة جملة وتفصيلا فكتب يقول له « أنا لا أعرف ما هى الشيوعية • ولكن أية فلسفة اجتماعية تتخذ من الدفاع عن حقوق المهضومين هدفا لها ، لا يمكن أن تنكر بهذه البساطة • ان على المرء أن يتعرف بنفسه على هذا المذهب جيدا قبل أن يجرؤ على انكاره » . وفى أثناء قيامه « بالتعرف على المذهب » كسبه المذهب الى جانبه تماما •

انتقل ماركس سنة ١٨٤٣ الى باريس • وفى العام التالى جدد هو وانجلز صداقتهما ، وكانت قبل ذلك مجرد معرفة سطحية وأدركا معا أنهما قد توصلا الى نفس الاتجاه السياسى والثقافى والفكرى ولكن عن طريقين مستقلين، وكانت هذه بداية تعاون وزمالة فريدة فى نوعها فى التاريخ ومن أكثر الزمالات توطدا وخصوبة •

بدأ ماركس وانجلز يقيمان صرح الهيكل الرئيسى لنظريتهما الاشتراكية الجديدة خلال السنوات الأربع التالية بينما كانت العاصفة

الثورية تهب عبر القارة الأوروبية كلها . وكانت الطريقة التي اتبعاها حدثا جديدا فى تاريخ الاشتراكية . فبدلا من الاندفاع الى دعوة العالم الى اعتناق عقيدتهم الجديدة ، عكفا على البحث العميق فى التاريخ والاقتصاد السياسى والمذاهب الاشتراكية القائمة ، وكتبا فى ذلك مؤلفين كبيرين (١) لتسوية الحساب مع ماضيهما الفكرى ، ثم شرعا فى مناقشة وانتقاد أفكار معاصريهما شفاهة وكتابة (٢) . وألقيا بنفسهما فى خضم العمل الشاق لتنظيم جمعية ثورية دولية ، كانا يأملان أن تلعب دورا توجيهيا فى الانتفاضات الاشتراكية المقبلة .

كان معظم الاشتراكيين الأوائل قد توصلوا الى نتائجهم بخبراتهم وتجاربهم الخاصة وبتفكيرهم المستقل ، وبعبارة أخرى اعتمدوا على أنفسهم فى تعلم موضوعات النظرية الاشتراكية • ومن المعروف جيدا أن الذى يعلم نفسه بنفسه مهما كان عبقريا فذا فهو دائما محدود التفكير يميل الى المبالغة فى أهمية ذاته ويفتقر الى بعد النظر ووزن الأمور. أما ماركس وانجلز فقد كانا ينتميان الى نوع مختلف تماما من المفكرين •• كانا بلا شك من أعظم علماء القرن التاسع عشر ، ولكنهما كانا أيضا تلميذين مثابرين يلتقطان دائما الموضوعات الجديدة ويجددان الاطلاع على رصيد المعرفة البشرية• لم تكن الاشتراكية عندهما عقيدة جامدة أو مجموعة من الأفكار الذكية بل كانت الاشتراكية فى رأيهما نظاما مدروسا بعناية للأفكار التى اعترضت الطريق الرئيسى للتطور الثقافى ، والتى ينبغى أن تتعرض للاختبار عن طريق التطبيق ، وتتطور على ضوء التجربة • وقد تناول ماركس وانجلز الاشتراكية وهى مجرد اشتراكية خيالية ــ من حيث النهج والأسلوب ــ وتركاها وهى علم راسخ الأقدام •

---

(١) العائلة المقدسة والايديولوجية الالمانية .

(٢) احسن نموذج معروف لذلك هو نقد ماركس لبرودون فى كتابه « فقر الفلسفة » .

وقد قدم ماركس وانجلز الى العالم ملخصا شاملا للاشتراكية الجديدة فى صورة البيان الشيوعى الذى كتباه خصيصا للعصبة الشيوعية فى أواخر سنة ١٨٤٧ وأوائل سنة ١٨٤٨ ، فجاء نشره قبل نشوب ثورة فبراير فى باريس بأيام قلائل • ويعتبر نشر البيان الشيوعى نقطة تحول فى تاريخ الاشتراكية ، حيث اندثرت النماذج الأولى للاشتراكية من الوجود منذ بعيد ، أما الاشتراكية الماركسية التى ترجع أصولها مباشرة الى البيان الشيوعى فهى اليوم — بعد قرن من الزمان بالضبط — حركة عالمية تزداد ضخامة وقوة عن أى وقت آخر •

من الصعب تلخيص البيان ، لأن صفحاته الثلاثين الفريدة هى صفحات شديدة التركيز ، وتعتبر مختصرا واضحا لمادة واسعة من الأبحاث • ومع ذلك فمن الضرورى تحديد جوهره اذا أردنا أن نفهم الفارق بين اشتراكية ماركس وانجلز واشتراكية من سبقوهما •

يفتتح البيان الشيوعى بعبارته الشهيرة « ان تاريخ جميع المجتمعات القائمة هو تاريخ الصراع الطبقى » فمن بعض النواحى يمكن اعتبار هذه هذه الفكرة فكرة قديمة • وفى استطاعة المرء أن يجد شيئا شبيها لها فى المضمون ، ان لم يكن فى الشكل أيضا ، فى كتابات «وينستانلى» قبل ذلك بمائتى عام ، كما عبر عنها بوضوح برونتيير «أوبراين» فى كتاباته ؛ ومع ذلك فقد أصبح واضحا أن ماركس وانجلز يعنيان شيئا يزيد كثيرا عما كان يعنيه الكتاب السابقون .. وليس من المبالغة القول بأن هذه الاضافات الجديدة بكل ما تنطوى عليه هى جوهر الاشتراكية الماركسية • ان «وينستانلى»و«أوبراين» لم يريا فى التاريخ الا صراعا طبقيا واحدا — الصراع بين الأغنياء والفقراء — بين الذين يملكون والذين لا يملكون •• فمنذ أن قام نظام الملكية الخاصة لأول مرة كان التاريخ كله عبارة عن تكرار مستمر لعمليات استغلال تتخللها ثورات عرضية انتهت جميعا بالقمع

والإخماد . واذا كان الأمر كذلك فلا حاجة للمرء الى دراسة التـاريخ ، حيث يكفيه أن يأخذ مثلا واحدا ليتعلم منه كل ما يمكن معرفته .. ولقد اعترض ماركس وانجلز على تفسير التـاريخ بأنه سلسلة من الصراعات الطبقية التى لا تختلف بعضها عن بعضها اختلافا نوعيا . حيث ان كل صراع قد وقع داخل اطار شكل معين من أشكال المجتمع ، وكل منهـا أحدث بدوره شكلا جديدا للمجتمع ،فكل شكل من أشكال المجتمع يرتبط بالشكل الذى سبقه وبالشكل الذى سوف يتلوه،ومع ذلك فلكل تركيبه الخاص وبالتالى له قوانينه واتجاهاته الخاصة . يتضح ان دراسة التاريخ الانسانى كله دراسة وافية هى الطريق الوحيد لتفهم الحاضر . كما أن تفهم الحاضر هو الشرط الجوهرى لأى عمل فعال ومثمر من أجل المستقبل . ومن ذلك أيضا يتبين أن الاشتراكية يجب تستند من جهة على نظرية متكاملة للتاريخ ، وتستند من جهة أخرى على نظرية للنظام الاجتماعى القائم . وقد كان الهدف الرئيسى « للبيان الشيوعى » هو اعطاء وصف مختصر لهاتين النظريتين .

والفصل الأول وعنـوانه « البورجوازية والبروليتاريا » (١) هـو جوهر البيـان ، وهو عرض واضح لعملية الانتقـال من الأقطـاع الى الرأسمالية ، ولتطور الرأسماليـة حتى بلغت شكلها المعروف فى منتصف القرن التاسع عشر فى بلاد أوروبا الغربية المتقدمة صناعيا ، وكذلك عرض للقوى والاتجاهات التى تعمل على خلق المجتمع الاشتراكى فى المستقبل . ولغة البيان مشحونة أحيانا بالكلمات العـاطفية الرنانة ولكنه من حيث

(١) وهنـا نقتبس حاشية كان انجلز قـد أوردها فى بعض الطبعات الأخيرة للبيان وهى توضح كيف استخدمت هذه المصطلحات فى خلال الكتابات الماركسيـة . وقد استخدمناها نحن فى هـذا الكتاب من آن لآخر . نعنى « بالبورجوازية طبقة الرأسماليين العصريين الذين يمتلكون وسـائل الانتاج الاجتماعى والذين يؤجرون العمال ، ونعنى بالبروليتاريا طبقة العمال الأجراء العصريين الذين لا يملكون لأنفسهم أية وسيلة من وسـائل الانتـاج ولذلك يضطرون الى بيع قوة عملهم ليتمكنوا من كسب قوتهم » .

الشكل والمضمون يعرض المشكلة عرضا موضوعيا علميا دقيقا .. وجوهر الموضوع هو أن النظام الرأسمالى الذى جاء الى العالم عن طريق تحطيم قيود المجتمع الاقطاعى والذى دعم مركز الطبقة البورجوازية كطبقة حاكمة قد ارتقى بالكفاية الانتاجية للعمل البشرى الى مستويات لم تخطر على بال أحد من قبل (وقد وردت فى البيان — عرضا — بعض العبارات تصف منجزات الرأسمالية فى كلمات نارية متأججة لا يمكن أن نجد لها مثيلا فى كل ما كتب عن الموضوع) .

غير أن النظام الرأسمالى رغم كل ما حققه من نتائج لم يقض على الاستغلال أو الصراع الطبقى وانما عمل على تثبيت أوضاع جديدة لها منطقها الذاتى المماثل لمنطق الأوضاع التى تحل محلها .. كانت البروليتاريا هى وليدة الرأسمالية التى لا يمكنها أن تستغنى عنها وكلما نمت الرأسمالية وتوسعت نمت طبقة البروليتاريا وتوسعت. وبالاضافة الى ذلك كانت أحوال البروليتاريا المعيشية قد بلغت درجة من السوء ترغمها على تنظيم نضالها من أجل مصالحها الخاصة . وفى نهاية الأمر عندما نضج وبلغ النظام الرأسمالى مرحلة معينة من النضج كشف عن التناقض البارز بين قوى الانتاج الهائلة التى أطلقت من عقالها وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التى تتألف من البروليتاريا الفقيرة المستغلة . وتبلور هذا التناقض فى سلسلة من الأزمات الاقتصادية العنيفة التى تزايدت خطورتها باستمرار . وكانت الطرق المتبعة فى التغلب على كل أزمة من الأزمات تضاعف من حدة الأزمة التالية . وليس هناك سبيل للخلاص من هذه الأزمات فى نطاق النظام الرأسمالى . « ان المجتمع لم يعد يستطيع أن يعيش تحت حكم هذه البورجوازية . وبعبارة أخرى ان بقاء هذه الطبقة لم يعد يتفق مع المجتمع» وأخيرا تحتوى الفقرة الأخيرة من الفصل الأول على هذا الملخص والنتائج :

« ... إن الشرط الضرورى لوجود البورجوازية وتسلطها هو أساسا تكوين رأس المال وزيادته ، والشرط الضرورى لوجود رأس المال

هو العمل بالأجر . والقاعدة الوحيدة للعمل هى التنافس بين العمال . ويعمل التقدم الصناعى الذى تدعمه البورجوازية بمحض اختيارها على استبدال حالة العزلة التى يعيش فيها العمال بعضهم عن بعض بسبب التنافس ، بحالة من الترابط والاتحاد الثورى بفضل تجميع العمل . ان تطور الصناعة الحديثة يعمل اذن على تقويض الأساس الذى تستند عليه البورجوازية فى الانتاج وتملك المنتجات . وعلى ذلك فان ما تنتجه البورجوازية هو حفر قبورها . ان سقوط البورجوازية وانتصار البوليتاريا معا أمران لا مفر منهما » .

وليس من الضرورى الآن تلخيص بقية البيان ولكن وردت هناك عبارة أخرى لها أهمية حاسمة وتفيدنا فى ادراك أهمية تطور الاشتراكية وهى :

« ان ما توصل اليه الشيوعيون من استنتاجات نظرية لا يقوم بأى حال من الأحوال على الأفكار والمبادىء التى اخترعها أو ابتدعها هذا المصلح العالمى أو ذاك ، ان هذه الاستنتاجات انما تعبر فقط — وبكلمات عامة — عن علاقات حقيقية نابعة عن صراع طبقى قائم فعلا ، نابعة عن حركة تاريخية تسير وتتحرك تحت سمعنا وبصرنا » .

ومغزى هذا أن دور الاشتراكيين ليس دور البائع لبضاعة الاشتراكية باعتبارها صنفا جديدا من المجتمع أكثر عدلا وانسانية . ورغم ايمان الاشتراكيين بأن مجتمعهم الاشتراكى يتصف بهاتين الصفتين، فان دورهم هو اثبات أن الاشتراكية هى الخطوة التالية فى التطور التاريخى للجنس البشرى، وتعليم الطبقة العاملة كيفية الاسراع بهذا الانتقال وجعله سهلا ميسورا . كان الاشتراكى قبل البيان واعظا ومبشرا بالثورة فأصبح بعد البيان عالما من علماء الثورة . وفى هذا التحول الأساسى فى موقف الاشتراكيين تتلخص أهم الاضافات التى أضافها ماركس وانجلز فى تطوير الاشتراكية،

الفصل السادس

الفكر الماركسى

فى الفلسفة والتاريخ والسياسة

أعطى الفصل السابق صورة تقريبية عن تطور الاشتراكية منذ بداياتها الأولى فى أوائل العصر الحديث الى وقت نشر البيان الشيوعى سنة ١٨٤٨ . وقد بينّا أن ماركس وانجلز وضعا فى البيان معالم نظرية اشتراكية جديدة تعتبر أساساً ومن ناحيتها النظرية علما للمجتمع وللتاريخ. وبعد أن لعب ماركس وانجلز دورا صغيراً فى الأحداث الثورية سنة ١٩٤٨، عمدا الى الى الاستقرار فى انجلترا ، وكرسا معظم ما تبقى من عمرهما لتطوير هذا العلم الجديد — فقد مات ماركس سنة ١٨٨٣ وانجلز سنة ١٨٩٥ . وقد اتخذ هذا العلم فيما بعد اسم الماركسية لأن ماركس كان بلاشك — كمفكر — أقوى الاثنين عقلا وأكثرهما خطا من الأصالة . وفى هذا الفصل ، والفصل التالى، سنحاول أن نقدم عرضا مركزا لأسس النظرية الماركسية ، مع مراعاة الاضافات التى أدخلها أتباع ماركس وانجلز ، وصمدت لاختبارات التجربة والزمن .

الفلسفة :

استمد ماركس وانجلز أفكارهما الفلسفية من مصدرين رئيسيين — جدلية هيجل والمادية الفرنسية فى القرن الثامن عشر . ولهذا السبب تسمى الفلسفة الماركسية عادة « بالمادية الجدلية » ، ولنفحص الآن هذين العنصرين الذى يتكون منهما ذلك الاصطلاح الذى قد يبدو كريها كراهية تحريم .

المادية فى مفهومها الماركسى ، ليست مذهبا يبحث فى طبيعة المادة مهما كان تعريفها ، وانما هى مذهب يبحث فى طبيعة العلاقة بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها . وهى على هذا النحو تعارض كل أشكال المثالية . فالماركسية ترى أن عالم الطبيعة له وجود مستقل عن تفكير أى انسان أو تصوره أو ادراكه ، وترى أن الحياة ومن ثمَّ الوعى والادراك ، ظواهر طبيعية تظهر فى ظروف معينة مواتية وتختفى اذا زالت هذه الظروف واختفت من الوجود . ان البشر وهم أكثر الحيوانات المعروفة تطوراً وأشدها تعقيدا ، يستقبلون معرفتهم بالعالم عن طريق استخدام أعضاء الحسّ . وهم يكيّفون أنفسهم وفقا للظروف المحيطة باستخدام امكانياتهم وقدرتهم على التفكير . والطريقة الوحيدة التى يمكننا استخدامها لاختبار صحة معارفنا وأفكارنا، هى التجربة والتطبيق. وبقدر استطاعتنا صنع الأشياء وتسخيرها لخدمة أغراضنا ، بقدر ما تكون معرفتنا دقيقة وتفكيرنا صحيحا . ونستخلص من مذهب المادية كما فهمنا على هذا النحو ، نتيجتين لهما أهمية عملية كبرى — الأولى أن مصدر الايمان بما وراء الطبيعة ، بما فى ذلك الكثير من مضمون جميع الأديان ، هو أن الناس يحاولون أن يصوغوا لأنفسهم تفسيرات وايضاحات للأشياء التى لا يفهمونها . والثانية أن فهمنا للطبيعة ومن ثم سيطرتنا عليها ، يمكن أن يمتد ويتسع بصورة لا نهائية عن طريق العلم ، أى عن طريق التعميم من الملاحظة والتجربة .

أما اصطلاح « جدلى » كما هو مقرون بالفلسفة الماركسية ومطبق فيها ، فيحمل معنى أوسع وأبسط نسبيا من سابقه ، بالرغم من الغموض الذى أحاطه نتيجة لما كتبه الأصدقاء والأعداء على السواء . توجد طريقتان للنظر الى الشىء ، أو الى الفكرة (وبصورة أكثر تعميما ، النظر الى مجموعة من الأشياء أو مجموعة من الأفكار) الأولى أن ننتزع أو نجرّد الشىء أو الفكرة من سياقه الزمنى والمكانى ، ونفحصه فى معزل

عن الأشياء أو الأفكار الأخرى . والثانية أن تتركه فى سياقه ونحاول أن نفهمه كعنصر فى نموذج مكانى وفى عملية زمنية . ان أساس الجدلية الماركسية هو الاعتقاد بأن الحقيقة لا يمكن فهمها فهما مناسبا الا بالجمع بين « هاتين » الطريقتين من طرق البحث . ففحص الأشياء وهى فى معزل، يؤلف جانبا جوهريا من عملية البحث العلمى بقوله ولكن هذه الطريقة اذا ما أصبحت الأسلوب السائد للتفكير فانها تؤدى الى صورة مشوهة عن العالم . وقد شرح انجلز هذا بقوله :

« ... ان تحليل الطبيعة الى أجزائها المفردة ، ثم تجميع العمليات الطبيعية المختلفة والأشياء الطبيعية ، فى مجموعات محددة ، ثم دراسة التشريح الداخلى للأجسام العضوية فى أشكالها المتعددة — هذه العمليات كلها كانت الشروط الأساسية اللازمة لانجاز الخطوات الجبارة التى خطتها معارفنا عن الطبيعة خلال القرون الأربعة الأخيرة . ولكن هذه الطريقة للبحث قد تركتنا مع ذلك تحت تأثير عادة النظر الى الأشياء والعمليات الطبيعية وهى فى معزل ، منتزعة من الصلة المحكمة بين الأشياء . وبذلك نكتفى بالنظر اليها فى سكونها وليس فى حركتها ، النظر اليها كأشياء ثابتة لا كأشياء متغيرة، النظر اليها فى موتها وليس فى حياتها . فلما انتقلت هذه الطريقة الشائعة للنظر الى الأشياء من مجال العلوم الطبيعية الى مجال الفلسفة — كما هو الحال عند «باكون» و «لوك» — أخرجت لنا تلك القيود الفكرية المعروفة فى القرن الماضى — طريقة التفكير التجريدى (١) .

ان الأسلوب الجدلى يرفض هذا « الأسلوب التجريدى » ، ولكنه لا يرفض القواعد العلمية التى يقوم عليها . ان فحص الأشياء وهى فى معزل عن غيرها أمر مسلم به وضرورى ، ولكنه ليس هدفا فى حد ذاته .

---

(١) ضد دوهرنج (طبعة شركة الناشرين الدوليين) ص ٢٧ — ٢٨

فلا يمكن أن تفهم الصورة العامة للأشياء بتحليل التفاصيل حتى وان كان أدق تحليل اذا ما تجاهلنا التداخل والترابط بين التفاصيل. وفى العالم الواقعى يكون الكل دائما أكبر وأكثر من مجرد مجموع حاصل أجزائه . ان جوهر الطريقة الجدلية هو دراسة الأجزاء وطريقة اتحادها وترابطها معا لتأليف الكل . ويقرر انجلز « ان الطريقة الجدلية تفهم الأشياء وصوز الأشياء ، تفهم الأفكار فى حالة ارتباطها بعضها ببعض ، فى تسلسلها وفى حركتها ، فى مولدها وفى مماتها » (١) .

ان المفكر التجريدى هو — على حسب الماركسية — ضحية طريقته فى التفكير ، فهو لكى يفهم العالم يقطعه قطعا صغيرة ، ويبوبه فى أبواب ، ويرسم خطوطا فاصلة ، ويبرز الفوارق والاختلافات ؛ ومن العناصر التى يستخلصها ، يصنع صورة ذهنية للعالم يفترض دقتها ثم يعول عليها فى تشبث وعناد . أما المفكر الجدلى فيعترف بضرورة تلك الطريقة ولكنه يرفض أن يكون عبدا لها ، وأن يكون محكوما بها مقيدا اليها . كتب انجلز يقول :

« ... ان التسليم بوجود هذه التناقضات والفوارق فى الطبيعة فعلا وان كانت صحة وجودها مسألة نسبية ، وكذلك التسليم من جهة أخرى بأن عقولنا هى التى أدخلت على الطبيعة الجمود والاطلاق — هذا التسليم هو حجر الزاوية فى المفهوم الجدلى للطبيعة » (٢) .

وتستخلص من المفهوم الماركسى للجدلية ومن المفهوم الماركسى للمادية نتائج عملية هامة . وأهم هذه النتائج من زاوية علم الاجتماع هى أن المجتمع — الذى يعد طبقا للنظرية المادية جزءا من الطبيعة كالشمس والنجوم — لا يمكن تقطيعه وتمزيقه الى أجزاء وتعريضه لدراسات مختلفة تقوم بها

---

(١) نفس المرجع ص ٢٩
(٢) نفس المرجع ص ١٩

سلسلة من العلوم المستقلة ، وانما يجب أن ينظر الى المجتمع فى مجموعه وفى ضوء تطوره التاريخى . لا شك أنه من الضرورى ، مثلا التمييز بين الاقتصاد والسياسة أو بين العصور الوسطى والعصور الحديثة . ولكن صحة هذه الحدود الفاصلة أشياء مؤقتة ، نسبية ، ولا تحدد مجالات مستقلة للدراسة .

من هذا نرى أن علم المجتمع ينبغى أن يكون علما موحدا ومتكاملا تماما كالموضوع التى يبحثه . ان الماركسية تحاول أن تعالج جميع جوانب المجتمع والتاريخ ، ولا تتفرع الى عدد من فروع للمعرفة كل له حدوده وقواعده المفصلة بدقة على طريقة علم الاجتماع الأكاديمى التقليدى . وهذه الحقيقة هى النتيجة الحتمية لأهم الآراء الماركسية عن طبيعة الواقع وطبيعة المعرفة .

والمناقشات التى تدور حول المادية الجدلية ، تستفيد من بعض مصطلحات « هيجل » التى كان ماركس وانجلز يستخدمانها لتوضيح أغراضهما . وأشهر هذه الصيغ الاصطلاحية ثالوث : « الدعوى ــ نقيض الدعوى ــ والتركيب » و « تحول الكمّ الى كيف » « ونفى النفى » . ولكن هذه المسائل ليست لها على أى حال أهمية فى الفلسفة الماركسية ، ويجب أن نحذفها من أى عرض مختصر لجوهر الموضوع ، ويكفى أن نلاحظ أن كل اصطلاح من هذه المصطلحات هو عبارة عن وصف مركز غير واف تقريبا لشكل من الأشكال التى تتخذها عملية التغير ، وهذه المصطلحات بصورتها الراهنة لا تثبت شيئا ، وانما تشير الى بعض النماذج الشائعة التى قد تساعد على تنظيم مجموعة المعلومات التى لا شكل لها وتحديد مدلولها . ومن يرغب فى متابعة الموضوع ، عليه أن يرجع الى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من كتاب انجلز « ضد دوهرنج » حيث تبحث فيه هذه الموضوعات بتفصيل كبير تحت عناوين « الكم والكيف » ، « ونفى النفى » .

التـــاريخ :

اتخذ التحليل المـــاركسى للتـــاريخ عدة أسماء . ولكن ربما كان أكثرها شيوعا وملاءمة هو اسم المـــادية التاريخيـــة ، وينبغى أن نذكر أن كلمة « مادية » فى هذا الموضـــع وكذلك فى الفلسفـــة المـــاركسية لاتعنى مذهبا معينـــا يبحث فى طبيعـــة المـــادة ولكنـــه يعنى رفض كل التفســـيرات المثاليـــة والتفسيرات التجريدية للتاريخ . وأفضـــل وصف للمادية التاريخية هو أنها تطبيق مبادىء المـــادية الجدلية فى تفسير تطور المجتمع . وهى بذلك تمثل الأطار العام لتركيب علم الاجتماع المـــاركسى .

ان القاعدة الأولى للمادية التاريخية هى أن أسلوب الناس فى الحياة هو الذى يحدد أسلوبهم فى التفكير. وغالبا ما تفسر هذه القاعدة تفسيرا خاطئا معناه أن النشاط الفكرى يلعب دورا سلبيا فى العملية التاريخية . وهذا تفسير خاطىء ، فهى تعنى بالفعل مفهوما مختلفا تماما ـــ هو أن النشاط الفكرى يؤثر على مجرى التاريخ أساساً عن طريق تأثيره فى أسلوب المعيشة . غير أن النشاط الفكرى لا يمارس فى فراغ ، وانمـــا ينبثق وينبع من خبرة الماضى وخبرة الحاضر . فبالرغم من أن النشاط الفكرى هو حلقة حيوية فى التسلسل السلبى للتاريـــخ ، فانه لا يعتبر متغـــيرا مستقلا كمـــا تفترض المدارس المثالية والنفسية لتفسير التاريخ .

لقد كان الدور الذى عزته المـــادية التاريخيـــة للنشـــاط الفكرى مصدراً لخطأ الفهم وسوء التفسير ، أكثر من أى نقطة أخرى من نقـــاط المذهب . ولهذا السبب يستحق الأمر منـــا أن نصـــور وجهـــة النظـــر المـــاركسية فى هذه المشكلة بضرب مثل معين .

قيل الكثير فى الوقت الحاضر ـــ عن الأهمية التاريخيـــة للطـــاقة الـــذرية التى يمكن أن نصف عمليـــة اطلاقهـــا بأنهـــا ذروة النجـــاح

الذى حققته سلسلة طويلة من الانتصارات العلمية والفكرية. ولا تنكر المادية التاريخية أهمية الطاقة الذرية .. أو تبخس من قدرها ، ولكنها تحاول وضع المشكلة فى اطار تاريخى مفهوم ، فهى تؤكد أولا أن اكتشاف الطاقة الذرية لا يمكن أن يتم الا فى بلد ارتقت فيه العلوم والفنون الصناعية ووصلت الى درجة عالية من التقدم ، وبعبارة أخرى يعتبر اكتشاف الطاقة الذرية نتيجة لتطور اقتصادى طويل معقد . وثانيا لاتتوقع المادية التاريخية — كما يفعل كثير من المعلقين المعاصرين بشكل ظاهر — أن اكتشاف الطاقة الذرية فى حد ذاته سيحدث أو سيتمكن من احداث أثر تاريخى عميق ، فتأثير الطاقة الذرية سيكون ملموساً عن طريق استخدامها فى الفنون الحربية الصناعية . وبهذه الكيفية وحدها ، سوف تؤثر الطاقة الذرية فى ظروف الحياة وتغير فى تكوين المجتمع ومن ثم تؤثر تأثيراً جوهريا فى أسلوب التفكير .

كنا حتى الآن نتحدث بشكل عام عن ظروف المعيشة وعن «الناس» . كأن كل انسان يعيش تحت نفس الظروف ويعمل ويفكر بنفس الأسلوب.. ولكن الواقع غير ذلك بالطبع فان لدى المادية التاريخية ما تقوله فى هذا الشأن أكثر من ذلك ، وهناك مشكلتان ترتبط احداهما بالأخرى ارتباطا وثيقا . الأولى — تركيب المجتمع فى وقت معين . والثانية — التغيرات التى تحدث بمضى الوقت. من الواضح أنه يستحيل تحليل المجتمع دون اتباع طريقة معينة لتقسيم الناس الى جماعات . ويعترف كثير من المؤرخين العصريين أن القومية هى أهم عامل فى هذا التقسيم ، ويرى غيرهم أن العقيدة الدينية تلعب دورا مماثلا . والمادية التاريخية لاتنكر قط ملاءمة هذين العاملين لتفسير الكثير من المشاكل . ولكنها تؤكد وجود عامل آخر أعمق وأبعد أثرا من هذين العاملين . وهو انقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية . والسؤال الذى يواجهنا هنا هو : كيف يمكننا أن نعرف الطبقات الاجتماعية ؟ تجيب المادية التاريخية على هذا السؤال

بكلمات تعد من أصول مبادئها الأساسية : اذا كانت ظروف الناس المعيشية هي التي تحدد تفكيرهم وتصرفاتهم ، فان الطبقات الاجتماعية لابد أن تتألف من الذين تتشابه ظروفهم المعيشية . ويقول ماركس في ذلك: «اذا كانت ملايين الأسر والعائلات تعيش في ظروف اقتصادية ، تفصل طابع حياتهم ومصالحهم وثقافتهم ، عن الطبقات الأخرى ، وتضعهم في موقف عدائي من هذه من الطبقات ، فانهم يكونون طبقة(١)». ولما كانت طريقة حصول الناس على معاشهم كما قلنا في التحليل الأخير هي التي تحدد أسلوب الحياة ، فان المميزات النوعية للطبقة الاجتماعية هي التي تحدد الوضع الاقتصادي لأبناء هذه الطبقة . وعلى ذلك ، فان الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع العبيدي هما طبقتا السادة والعبيد . وفي المجتمع الاقطاعي ، ملاك الأرض والرقيق . وفي المجتمع الرأسمالي ، الرأسماليون والعمال . وبعبارة أخرى فان طبيعة النظام الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات ، هي التي تحدد تركيب الطبقات ومصلحتها ومثلها وعلاقاتها بعضها ببعض . وطبقا للمادية التاريخية ، فان هذه العوامل هي التي تحدد كيفية قيام المجتمع بوظائفه وكيفية تطوره مع الزمن .

تلك هي اذن الأفكار الأساسية للمادية التاريخية — أي أن أساس كل مجتمع هو نظامه الاقتصادي ، وأن لكل نظام اقتصادي تركيبه الطبقي المحدد الذي يقابله ، ولكل طبقة من طبقاته مصالحها الخاصة ووجهة نظرها الخاصة ، والتاريخ في جوهره هو تسجيل لصراع الطبقات وتطلعاتها. ويجب أن نؤكد أن المقصود من هذه الأفكار أن ترسم معالم طريقة معينة في البحث فقط وليس المقصود منها — كما يدعي الكثيرون من

---

(١) الثامن عشر من بريمير من حكم لويس بونابرت (طبعة الناشرين الدوليين ص ١٠٩) أحد مؤلفات ماركس « بريمير هو الشهر الثاني من السنة الادارية طبقا لتقويم الثورة الفرنسية يبدأ في ٢٣ أكتوبر وينتهي في ٢٤ نوفمبر — المراجع » .

نقاد المـاركسية وضع قاعدة عليا تكشف بطريقة آلية عن حقيقة التاريخ . فالمـادية التاريخية لا تتضمن أى اشارة الى أنه يوجد فى التـاريخ ذلك الطراز من العلاقات الثابتة الذى يوجـد فى العلوم الطبيعيـة ؛ فمثـلا لا يتطالب النظرية بافتراض أن أى نظام اقتصـادى ينتج عملية تاريخيـة محدودة بحيث لا يكون لهـا نظير . لقد كانت اليـابان فى المرحلة التى سـبقت « اصلاح ميجى (١) » (١٨٦٨) ، وكذلك أوروبا الغربيـة فى العصور الوسطى ، كانت كلها مجتمعات اقطاعيـة ، ومع ذلك فان تاريخ اليابان قبل « الاصلاح » كان يختلف تمام الاختلاف عن تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، وهذه الاختلافات ترجع الى الاختلاف فى الظروف فى الجغرافية ، وفى التاريخ المـاضى ، وفى المجتمعات المجاورة والماركسية لاتنكر أهمية هذه العوامل ؛ بل على العكس ، تقرر الجدليـة فى أول مبدأ لها أنه لا يمكن فهم أى شىء بعيـدا عن سياقه الزمنى والمكانى . ولكن المـادية التاريخية تصر على أن المفتاح الوحيد القادر على كشف أسرار اليابان قبل عهد الاصلاح وأوروبا فى العصـور الوسـطى ، هو الفهم الكامل للنظام الاقطاعى .

هذا المثال يبين كيف ينبغى أن تطبق المـادية التاريخية على دراسة مشاكل معينة . فاذا أراد المؤرخ أن يفهم ما حدث فى منطقة معينة فى وقت معين فعليه أولا أن يفحص النظام الاقتصادى السائد والتركيب الاجتماعى المقابل له ، عليه أن يكشف الغطاء عن العناصر الكامنة فى هذا النظام التى تحدث التغير وعدم الاسـتقرار . عليه أن يدرس مصالح وايدلوجيـة وامكانيات الطبقات الاجتماعية التى تلعب دورا حاسما في المجتمع آخـذا فى اعتباره التقاليد وأساليب التصرف الموروثة من العصـور المـاضية ، وأخيرا عليه أن يعطى اهتماما كافيا للمؤثرات وأنواع الضغط التى تنبعث

Meiji Restoration (1)

من المجتمعات خارج المجال المباشر للبحث . وبعـد أن يضع كل هـذه العوامل معا ويلائم بينها بمهارة — وينبغي ألا ينسى هنا أن البحث العلمى لا يمكن أن يستغنى عن مهارة الباحث — فانه جدير بأن يكون قادرا على الوصول الى تفسير شامل ومتماسك للظواهر التاريخية .

وربمـا يوجه للماركسى هـذا السؤال — من أين لك أن تعلم أن تفسيرك هو التفسير الصحيح ؟ وقد أشرنا من قبل الى أن المـاركسية ترى أن الحقيقة أو الزيف فى المعارف والأفكار لا يمكن اختبارها الا بالتطبيق، ويسرى هذا على مجال التاريخ كما يسرى على أى مجال آخر . وقد يبدو ولأول وهلة أن أمامنا تنـاقضا لا أمل فى حله : من الممكن أن يقـال ان التاريخ هو ما حدث فى المـاضى وأن ما مضى قد مضى وانتهى الى الأبد ، وليس ثمة تفسير يمكن أن يوضع لأى نوع من أنواع الاختبارات العملية .

وهذا التناقض على أية حال لا وجود له بالنسبة للماركسيين — فهم يرون أن التاريخ ليس فقط ما حدث بالأمس ، بل هو أيضا ما يحدث اليوم وما سوف يحدث غدا . ومن ثم فان أساليب المـادية التاريخية يمكن أن تطبق على المـاضى والحاضر على السـواء وأنهـا ينبغى أن تمكننا من تشخيص المستقبل . وذلك فى حدود يتوقف ضيقها أو اتساعها على مدى دقتنا فى الملاحظة . وهذا يعنى أن أساليب المـادية التاريخيـة يجب أن تعين على تشخيص المستقبل ، « اذا كانت التفسيرات التى تعطيها للظواهر التاريخية تفسيرات صحيحة » . ويمكن اختبار صحة تشخيصنا فى التطبيق حيث يمكننا أن نلاحظ مدى توافق الحوادث مع توقعاتنا ، ويمكننا أن نتصرف وفقا لتشخيصنا ونكتشف مدى امكان الاعتماد عليهـا لتحقيق أغراضنا . ويعتقد المـاركسيون أن الأحداث قد أثبتت منذ وقت صدور البيان الشيوعى اثباتا كافيا صحـة التشخيص الذى احتـواه البيـان ، ويعتقدون أن تاريخ الحركة الاشتراكية فى المـائة السنة الأخـيرة يعطى

عددا لا حصر له من الأدلة القاطعة على جدارة المادية التاريخية كمرشد ودليل للعمل . ومن هذا يستنتجون أن المادية التاريخية تقدم فعلا التفسيرات الصحيحة الصادقة للظواهر التاريخية .

ولعل القارىء قد لاحظ أن تطبيق المادية التاريخية ليس عملا بسيطا ، فهو يتطلب معرفة تركيب مختلف النظم الاجتماعية وطريقة قيامها بعملها . ومثل هذه المعرفة تكتسب فقط عن طريق البحث النظرى والتطبيقى المرهق . وليس هناك مبالغة فى القول بأنه عندما شرع ماركس وانجلز فى عملهما ، لم يكن هناك أى نظام اجتماعى قد تعرض لأسلوب البحث الذى تتطلبه المادية التاريخية اذا أريد لها أن تطبق تطبيقا فعالا. ولكن هذا لا يعنى بالطبع أن المبادىء الجديدة للتفسير التاريخى لا فائدة منها ؛ بل هى على العكس : تلقى الضوء على كل من الماضى والحاضر كما يثبت البيان الشيوعى نفسه.كما خلقت حافزا قويا للقيام ببحوث جديدة هامة فى عشرات المجالات المختلفة . غير ان هذا يعنى فى الواقع انه لم يتم بعد استيعاب الامكانيات الكاملة للمادية التاريخية،فمختلف النظم الاجتماعية التى ظهرت فى التاريخ لا تزال فى حاجة الى البحث .

وقد كان من الواضح أن على ماركس وانجلز أن يتقدما الطريق لمباشرة هذه المهمة الكبرى التى تعد من حيث المبدأ لا نهاية لها . وزيادة على ذلك فبالنسبة لرجال يهمهم تغيير العالم كما يهمهم فهمه ، كانت هناك نقطة واحدة للابتداء ، وهى البدء بالنظام الاجتماعى السائد فى زمنهم . وهذا يوضح السبب الذى جعل ماركس يستقر فى لندن على أثر هزيمة ثورات سنة ١٨٤٨ ، وبفضل معونة انجلز المالية والذهنية التى لم يكن ليستغنى عنها كرس معظم ما تبقى له من عمر لدراسة النظام الرأسمالى دراسة مستفيضة . كان الناتج الرئيسى لهذه الدراسة ، هو كتاب « رأس المال » الذى نشر أول أجزائه سنة ١٨٦٧ .

ومن المعروف جيدا أن كتاب رأس المـال يكاد يقتصر على دراسة اقتصاديات المجتمع الرأسمالى ؛ وسوف نتناول هذه الناحية من نواحى المـاركسية فى الفصل التالى . أما النقطة التى ينبغى تأكيدها هنا ، فهى أن « رأس المـال » لايعد على الاطلاق مبحثا فى الاقتصـاد بالأسلوب الكلاسيكى ــ أو الكلاسيكى الحديث ، بل يحتل كتاب « رأس المـال » مكانا بارزا كجزء من علم أكثر شـمولا وهو علم التـاريخ والاجتماع . وبعبـارة أخـرى يعتبر « رأس المـال » الثمرة الأولى للتطبيق العميق المحكم لطريقة المـادية التاريخية . ومنذ أيام ماركس حتى الآن أضيف الكثير الى مفهومنا عن الرأسمالية وعن أشكال المجتمع الأخـرى ذات الأهمية التاريخية ، ولكن حتى يومنـا هـذا لم يستكمل بعـد هيكل علم الاجتماع الشامل الذى تضمنه مذهب المـادية التاريخية .

السياسـة :

مهمتنا التالية هى شرح الأسلوب المـاركسى فى معالجـة مشـاكل السلطة السياسية والدولة . ولتحقيق هـذا الغرض لسنا بحـاجة الى مناقشة موضوع منشأ الدولة وأصولها ، وهـو موضوع لا يزال يثير الجدل ، وحسبنا أن نعترف بأن شـيئا قريب الشبه جـدا من الدولة بمفهومها العصرى ، كان ظاهرة عامة فى جميع المجتمعات المتعلمة المعروفة، وبأن هذه المجتمعات المتعلمة قد سادت وانتشرت فى التاريخ فى الثـلاثة الآلاف أو الأربعة الآلاف سنة الأخيرة .

وأولى المشاكل التى تحتاج الى الايضاح هى الدور الذى تلعبـه القوة فى الحياة الاجتماعية . فجميع الدول تعتمـد على استخدام القـوة استخداما فعليا أو ضمنيا ، فما هى المدلولات التى تنطوى عليها هـذه الحقيقة فى فهم التاريخ والسياسة ؟ .

لقد جاءنا انجلز بالرد الماركسى على هذا السؤال فى كتابه الذى جادل فيه دوهرنج. وقد زعم دوهرنج مثل كثيرين قبله أن «...تكوين العلاقات السياسية يعتبر من الناحية التاريخية الحقيقية الأساسية . أما الظروف الاقتصادية المتوقفة على ذلك، فما هى الا أثر من آثارها أو حالة خاصة وبالتالى فهى حقائق فى المرتبة الثانية ... فالظاهرة « البدائية » ينبغى البحث عنها فى القوة السياسية المباشرة ، لا فى أية قوة اقتصادية غير مباشرة (١) . »

والمغالطة فى منطق دوهرنج واضحة . فالقوة فى حد ذاتها عاجزة عن أن تخلق شيئا ، وأدوات القوة وطرق تطبيقها ، والأغراض التى تستخدم فيها تتوقف على الظروف الفنية والاقتصادية . خذ مثلا حالة العبودية التى ذكرها دوهرنج كمظهر خالص للقوة، لم يجد انجلز عناء فى تبيان أن العبودية تستلزم مستوى معينا من التطور الاقتصادى . فلا يكفى أن يكون العبد قادرا على انتاج ما يقيم أوده فقط ، بل يجب أن يكون قادرا أيضا على انتاج فائض لسيده . وقبل بلوغ هذا المستوى من التطور كان أسرى الحرب يؤكلون أو يكتفى بقتلهم . وعلى هذا ، فادخال نظام العبودية كان يعنى تقدما اقتصاديا واضح المعالم حتى بالنسبة للعبيد أنفسهم . والى وقت قريب كانت العبودية فى الولايات المتحدة تقوم أساسا على احتياجات صناعة القطن الانجليزية ، أما المناطق التى لا تزرع القطن اندثرت العبودية ، وثبت بمضى الوقت أن بقاءها فى صراع مع نظام اقتصادى متفوق فى كفاءته الانتاجية ، يعد مضيعة للقوى وعملية غير اقتصادية .

أو لنضرب المثل بالاقطاع الأوروبى وهو نظام اجتماعى كانت تتمتع فيه طبقة النبلاء باحتكار السلطة الكاملة منذ البداية ، وكان للسادة الاقطاعيين المصلحة فى استعمال القوة للابقاء على النظام ؛

---

(١) ضد دوهرنج ص ١٨٠

ومع ذلك كان فشلهم فى تحقيق ذلك ذريعا وتاما . لماذا ؟ لأنهم كانوا عاجزين عن منع نمو الصناعة والتجارة هذا النمو الذى جاء الى الوجود بالطبقة الجديدة وهى الطبقة البورجوازية . وكان اختراع البارود فى أوروبا الغربية فى القرن الرابع عشر سببا فى حدوث ثورة فى الفنون الحربية . ومنذ ذلك الحين انتقل التحكم فى أدوات القوة العليا ، شيئا فشيئا الى أيدى البورجوازيين الذين كانوا يتمتعون بميزة هائلة فى صناعة الأسلحة الحديثة . وفى خلال هذا التطور كله ، كان العامل الاقتصادى ذا أهمية حاسمة ، وكانت القوة مجرد خادم أو تابع للسلطة الاقتصادية. وطبقا لما يقرره انجلز ، كانت تلك هى القاعدة العامة فى كل حقبة تاريخية .

ويجب أن نلاحظ أن الماركسية تعالج موضوع القوة بطريقة مشابهة لمعالجتها لموضوع النشاط الفكرى الذى نوقش فى القسم السابق . والفكر الماركسى لا ينكر أهمية أى منهما ، ولكنه يرفض اعتبارهما ، عوامل متغيرة مستقلة أو أولية . ان القوة تعمل داخل اطار اقتصادى واجتماعى معين ، وبالاضافة الى ذلك فان الظروف الاقتصادية هى التى تحدد المقومات الفعالة للقوة فى أى وقت .

ولننتقل الآن الى المسألة المرتبطة بذلك ارتباطا وثيقا ، ألا وهى مسألة الدولة . تعتبر الدولة من وجهة النظر الماركسية منظمة عامة ، تمتلك حقا مشروعا فى استخدام القوة ، هو وقف عليها واحتكار لها . وواضح أن وجود مثل هذه المنظمة ضرورى لبقاء أى مجتمع ينقسم الى طبقات ذات مصالح متعارضة . فلو كان للأفراد أو لمجموعات من الأفراد مطلق الحرية فى استخدام القوة لتدعيم مصالحهم الخاصة ، فان نتيجة ذلك ، تكون شيئا شبيها بما وصفه «هوبز» بقوله : « حرباً يشنها كل فرد على كل الأفراد » . وهنا يبرز هذا السؤال ـ من الذى سينجح

فى اقامة هذا الجهاز الأعلى للقمع ويبرر مطالبته باحتكار حق استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ لقد هيأت لنا مناقشتنا السابقة لموضوع القوة ، السبيل لمعرفة الاجابة الماركسية على هذا السؤال . وطبقا لما قاله انجلز :

« جاءت الدولة نتيجة للرغبة فى تهدئة المشاحنات الطبقية . غير أن الدولة بظهورها وسط هذه المشاحنات ، تكون كقاعدة عامة دولة أقوى الطبقات الاقتصادية ، وهى التى تصبح بحكم سيطرتها الاقتصادية ، الطبقة السياسية الحاكمة ، وبذلك تتخذ لنفسها وسائل جديدة لاخضاع واستغلال الجماهير المضطهدة . وقد كانت الدولة القديمة على هذا الأساس دولة ملاك العبيد تهدف الى ابقاء العبيد رهن القيود . وكانت الدولة الاقطاعية ، أداة فى يد النبلاء لاضطهاد رقيق الأرض والفلاحين التابعين لهم . والدولة النيابية الحديثة هى أداة الرأسماليين المستغلين للعمال . ويحدث بصفة استثنائية فى بعض الأحيان ، أن تتمكن الطبقات المتصارعة من تحقيق التوازن بين احداها والأخرى توازنا تاما بحيث تكتسب السلطة العامة الحاكمة قدرا معينا من الاستقلال فتقف بينهم موقف الوسيط (١) » .

ان الوظيفة الأولى للدولة اذن هى ضمان بقاء النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم لمصلحة الطبقة أو الطبقات التى تسيطر عليه وتستفيد منه . وبعبارة أخرى فالواجب الأول على الدولة هو حماية نظام الملكية القائم .

هذا هو جوهر النظرية الماركسية عن الدولة ، ولكنه ليس بأية حال النظرية كلها كما يحسب بعض النقاد المعادين . فمجرد قيام الدولة كضمان لحماية النظام الاجتماعى لا يعنى أن تنحى لتترك الطبيعة تأخذ

(١) أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة (طبعة كير) ص ٢٠٨ — ٢٠٩

مجراها . (وبهذه المناسبة ــ كان ذلك هو الدور الذى حدده المذهب الحر للدولة فى القرن التاسع عشر ، وقد أوشك أن يتحقق ذلك فى التجربة الانجليزية خلال العقود الوسطى لذلك القرن ، ولكن التاريخ لا يسجل حادثة أخرى شبيهة بتلك) بل على العكس من ذلك ، تلعب الدولة دورا فعالا وايجابيا فى طريقة قيام النظام بوظيفته .

فالدولة قد تعزز الاتجاهات التطورية العادية فى النظام ؛ فى هذه الحالة لا يوجد هناك صراع ، ويستحث التطور الاقتصادى والاجتماعى. وهذا هو الوضع الذى تتميز به المراحل المبكرة فى أى نظام اجتماعى جديد . فمثلا ما يسمى عادة بمرحلة «النزعة التجارية» (١) (وتشمل تقريبا القرنين السابع عشر والثامن عشر) نجدها تتميز أساسا بوجود علاقة وثيقة بين نمو الرأسمالية وسياسات الدول الأوروبية المتقدمة . وربما تعمد الدولة من ناحية أخرى ، الى التدخل فى الاتجاهات التطورية فى النظام لتعمل على عرقلتها أو تحويلها الى مجريات أخرى ، والتخفيف من تأثيراتها . فى هذه الحالة يقوم الصراع : حيث تطيح الدولة بنظام تعهدت فى الوقت نفسه بتأييده . وهذا وضع تميزت به الأيام الأخيرة لنظام اجتماعى قديم . فقد حاولت روما الأمبراطورية دهرا طويلا أن تقيم صلب النظام المتحلل فى المجتمع القديم بمزيد من التدخل المتعسف من جانب الدولة ، ولكن بلا طائل . وفى يومنا هذا ، نرى جهودا شبيهة بتلك تبذل لوقف الاتجاهات التخريبية الكامنة فى صلب النظام الرأسمالى، ولكنها أثبتت أيضا حتى الآن أنها جهود غير مجدية . ويقول انجلز ــ وهو هنا يستخدم كلمة « قوة » بمعنى سلطة الدولة ــ « قد تعمل القوة ضد التطور الاقتصادى ، والقاعدة فى هذه الحالة أن القوة ترضخ للتطور الاقتصادى ؛ الا فى حالات استثنائية قليلة (٢) .

---

(١) Mercantilism

(٢) ضد دوهرنج ص ١٨٠ .

وفى الفصل التالى ، ستتاح الفرصة لتحليل الوسائل المختلفة التى تستخدمها الدولة للقيام بدورها فى تطوير الرأسمالية ، أما الآن فلا يعنينا الا أن نؤكد أن النظرية الماركسية لا تستبعد قط امكانية قيام الدولة بمثل هذا الدور . فطبقا لوجهة النظر الماركسية ، تعتبر الدولة سلطةفوق المجتمع ، وهى فى الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من المجتمع . ولو قيل ان مثل هذا الدور المزدوج يؤدى غالبا الى تناقضات ومصاعب ، وافق الماركسى على هذا الرأى ولكنه سيصر على أن هذه التناقضات والمصاعب تنشأ عن طبيعة الموقف لا عن خطأ منطقه .

والآن نأتى الى الدور الذى تلعبه الدولة فى الانتقال من نظام اجتماعى الى نظام اجتماعى آخر ، وبعبارة أخرى مسألة « الدولة والثورة» (١). ويقرر الفكر الماركسى أن الطبقة الحاكمة تكافح الى النهاية للابقاء على النظام الاجتماعى الذى تجنى من ورائه المنافع . ومادامت الدولة أداة فى يد الطبقة الحاكمة ، فمعنى ذلك أنه بمجرد قيام الدولة ، لابد أن تتوقع منها أن تكون دولة محافظة ، بل تصبح اذا اقتضى الأمر قوة مضادة للثورة . ومن ناحية أخرى فمعنى الثورة الناجحة أن تأتى الى الحكم طبقة حاكمة جديدة تحتاج بدورها الى الدولة قدر حاجة سابقتها اليها ؛ والدولة الجديدة تقوم بوظيفة ثورية — غالبا لفترة طويلة من الزمن — وهى تصفية بقايا النظام القديم ووضع أسس النظام الجديد . وهكذا يتبين أنه لا توجد أحكام عامة بسيطة عن علاقة الدولة بالثورة ، وكل ما يمكن قوله بشىء من التأكيد هو أن الدولة نفسها (أى نفس الجهاز الادارى الرادع) لاتستطيع أن تلعب دورا ثوريا ودورا مضادا للثورة فى نفس الوقت . وبالرغم من أن هذا القول يبدو متناقضا،فان الثورة تعنى فى الحقيقة تدمير دولة وفى نفس الوقت خلق دولة أخرى .

---

(١) عنوان احد مؤلفات لينين الشهيرة .

وطبقا للنظرية الماركسية ، تعتبر الثورة مرحلة تتنازع فيها طبقتان أو أكثر على السلطة السياسية وعلى الحق المطلق فى تنظيم المجتمع وفقا لمصالحها وأفكارها الخاصة . واستخدام الطرفين للقوة فى مثل هذا الصراع أمر بديهى لا يحتاج الى بيان ، وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله إن .. القوة هى القابلة التى تقوم بتوليد كل مجتمع قديم يحمل فى أحشائه المجتمع الجديد .. ولكن القوة ينبغى ألا تختلط فى الأذهان بالعنف فهما أبعد بكثير من أن يتشابها لدرجة أن استعمال القوة بنجاح تام يتضمن فى حد ذاته انتفاء العنف تماما ، لأن الذين ستستخدم ضدهم القوة سيدركون ويسلّمون بعبث المقاومة .

وتجارب التاريخ تقرر أن الثورات تقترن عادة بالعنف غير أن الماركسيين يعتقدون دائما أن من الممكن أن تنشأ ظروف تقوم فيها ثورة سلمية . وقد صرح ماركس بذلك بنفسه سنة ١٨٧٢ معترفا بامكانية التحول السلمى الى الاشتراكية فى انجلترا والولايات المتحدة : وبعد وفاة ماركس بثلاثة أعوام وصف انجلز انجلترا بأنها بلد يمكن أن تقوم فيه ثورة اشتراكية سلمية . وقد سلم لينين بأن هذه الآراء كانت صحيحة عندما قيلت أول مرة ، ولكنه رأى سنة ١٩١٧ عندما كتب مؤلفه « الدولة والثورة » أن مثل هذه الاحتمالات لم يعد لها وجود .

وبانتصار الاشتراكية فى روسيا تغيّر الموقف مرة أخرى واستطاع ستالين سنة ١٩٢٤ أن يرى امكانية التحول السلمى الى الاشتراكية (والتى ما زالت تبدو مسألة افتراضية الى أقصى حد) فى بعض البلدان الرأسمالية التى قد تتعرض لما أسماه « بالحصار الاشتراكى » . وقد تحقق مثل هذا « الحصار الاشتراكى » عمليا بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية . وقد ثبت كما رأينا فى دراستنا لهذه المنطقة أن رأى ستالين كان قائما على أساس متين . وليس من المستغرب أن

المـاركسيين فى أوروبا الشرقية يؤكدون الآن امكانية التحول السلمى الى الاشتراكية فى بلادهم (١) مع توافر الرغبة فى هذا التحول ؛ وهم فى ذلك لا يخرجون على النظرية المـاركسية التقليدية .

ويمكننـا أن نختتم هـذا البحث بكلمات قليلة عن العـلاقة بين الاشتراكيـة والدولة فى الأجل الطويل ، كان موقف المـاركسيين الذى صيغ أول مرة ردا على مطالبة الفوضويين بالغاء الدولة مباشرة وفورا ، هو أن الطبقة العاملة سوف تحتاج الى دولتها الخاصة ، لارسـاء دعائم المجتمع الاشتراكى الجديد وحمايته ، حتى يبلغ اكتمال نموه ، تمـاما كما احتاجت البورجوازية لدولتها فى المراحل الأولى للمجتمع الرأسمالى. ولكن هنا تنتهى المشابهة بين الوضع الحاضر والتجارب السابقـة ، لأن الهدف البعيد المدى للاشتراكية ليس استبدال شكل من أشكال الحكم الطبقى بشكل آخر ، بل الغاء كل الطبقات ، واقامة المجتمع الذى تكون فيه ملكية أدوات العمل ملكية جماعية ، وينظم فيه الانتاج على أسـاس المشاركة الحرة المتساوية بين المنتجين . وفى مثل هـذا المجتمع سيختفى الاستغلال ومظاهر التوتر والفوارق الكبيرة بين الناس التى كانت تميز المجتمعات الطبقية .

وقد كتب لينين يقول :

« سيعتاد الناس تدريجيا ، على اتبـاع القواعد الأوليـة للحيـاة الاجتماعية التى كانت معروفة منذ قرون ، وترددت آلاف السنين فى جميع

---

(١) انظر مثلا خطابات جورجى ديمتروف رئيس وزراء بلغاريا الشيوعى وفلاد سلاف جومولكا نائب رئيس وزراء بولندا الشيوعى ، مترجمة ومنشورة فى مجلة الشئون السياسية أغسطس سنة ١٩٤٦ وابريل سنة ١٩٤٧ .

الكتب المدرسية ، سيعتاد الناس على مراعاة تلك القواعد بلا اجبار ، بلا عنف ، بلا خضوع ، بلا حاجة الى « جهاز خاص » للقهر يعرف باسم الدولة » (١) .

فى مثل هذه الظروف ، سوف تقل الأعمال التى تقوم بها الدولة بصفتها جهازا حكوميا للعقاب والقمع ، شيئا فشيئا بلا عمل تقوم به ، انها ـ طبقا لعبارة انجلز المشهورة « سوف تذوى وتذبل بالتدريج » .

وضيق المقام هنا يمنعنا من الدخول فى مناقشة تفاصيل النزاع الحامى الذى نشب فترة طويلة حول هذه النظرية . وسنكتفى بالاشارة الى بعض المفاهيم الخاطئة ، التى عرقلت كل محاولة لفهم حقيقة ما تعنيه النظرية .

أولا ـ ليس معنى ذبول الدولة ، اختفاء السلطة أو اختفاء الادارة . فقد سخر انجلز وهويفند نظريات الفوضويين ، من الفكرة التى تقول بأن المصنع أو السكة الحديدية أو السفينة ، ولا حاجة لذكر المجتمع المعقد ، يمكن أن يدار أى منها بدون حاجة الى بعض المسئولين الذين لهم سلطة على غيرهم حيث كتب يقول :

اذا قنع الفوضويون بالقول بأن التنظيم الاجتماعى فى المستقبل ، لن يسمح الا بوجود السلطة فى الحدود التى تحتمها علاقات الانتاج لأمكن الوصول الى تفاهم معهم ، ولكن عيونهم عميت عن جميع الحقائق التى تجعل السلطة ضرورية ، وهم يحاربون بحماسة واندفاع ضد كلمة السلطة (٢) (أما بالنسبة للادارة) فان الوظائف العامة ستفقد صفتها

(١) الدولة والثورة ـ الفصل الرابع ـ القسم الثانى .
(٢) مقتبس فى المرجع السابق « الفصل الرابع » القسم الثانى .

السياسية ستتحول الى مجرد وظائف ادارية بسيطة للاشراف على المصالح الاجتماعية (١) .

وفى وسع المرء بالطبع أن يرفض هذه النبوءة اذا شاء ؛ ولكن ليس فى وسعه أن يدعى بأنها تتجاهل الحاجة الواضحة للتنظيم والتوجيه فى نظام اقتصادى مخطط . والمسألة هى هل يتقبل الناس فى المستقبل هذه الحاجة كشىء بديهى ، ويقومون بنصيبيهم طواعية ، أم أنه من الضرورى ابقاؤهم فى حدود النظام باستخدام القوة أو بالتهديد بها .

ثانيا ــ أن الحجج التى تستند الى تجربة الاتحاد السوفييتى لا علاقة لها بنظرية ذبول الدولة : فمادام العالم منقسما الى قطاعين ، قطاع اشتراكى وقطاع رأسمالى ومادام كل قطاع يتألف من أمم مستقلة ذات سيادة ، فمن الواضح أن كل البلاد ستحتفظ لنفسها بجيوش وأساطيل ، فضلا عن أجهزة العقاب والقمع الثانوية التى تتبعها . فى مثل هذه الظروف ، من الحماقة الحديث عن عبارات مثل «ذبول الدولة».فقد صيغت النظريةعلى أساس مجتمع اشتراكى دولى (أو لعله من الأفضل أن يقال مجتمع فوق الدول) ولا علاقة للنظرية بأى سياق آخر .

وأخيرا ينبغى الاشارة الى أن الكثير من النقد الموجه لنظرية ذبول الدولة مستمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من البديهية المزعومة التى تدعى « أنك لا يمكنك تغيير الطبيعة البشرية » . فلو أن « الطبيعة البشرية » تعنى فقط كل ما هو طبيعى بالنسبة للبشر ،لكانت هذه بالطبع بديهية لا معنى لها . أما اذا كانت تعنى أن بعض نماذج السلوك الانسانى ــ مثل استغلال الانسان للانسان ــ هى أمور ثابتة وغير قابلة للتغيير ، فانها تكون تقريرا لبعض وقائع تحتاج الى اثبات . وترى الماركسية

(١) نفس المرجع السابق .

ـ وقد حاولنا فى هذا الفصل أن نشرح ذلك ـ أن التاريخ الانسانى كله يدحض نظرية ثبوت السلوك الاجتماعى ، ويؤكد امكانية تغيير المجتمع تغييرا لا حد له ، وبالتالى يؤكد امكانية تغير الأفراد الذين يكونون المجتمع. وأى شخص يرى هذا الرأى فى «الطبيعة البشرية» سوف يجد أن فكرة ذبول الدولة فى مجتمع اشتراكى مقبل ، هى افتراض معقول وان كان لا يزال غير قابل للاثبات .

ملخص :

قبل أن نستأنف دراستنا للرأسمالية قد يكون من المفيد أن نقدم ملخصا قصيرا للنظريات الماركسية فى الفلسفة والتاريخ والسياسة . والنظرية الماركسية عن الرأسمالية ليست بمعزل عن تلك النظريات التى تناولناها بالدراسة ، بل هى على الأرجح نتيجة من نتائج تطبيقها على شكل معين من التنظيم الاجتماعى .

تسمى الفلسفة الماركسية عادة ، بالمادية الجدلية ، وهى وجهة نظر عامة فى طبيعة العالم ، ومكان الانسان فى العالم . فالحياة الانسانية تعتبر نتيجة للتطور الطبيعى . والفكر هو انعكاس لظروف الحياة المادية ، وهو يمكّن أفراد الجنس البشرى من تكييف حياتهم مع البيئة التى يعيشون فيها ، وليس هذا فحسب ؛ بل يمكنهم أيضا من تشكيل هذه البيئة لأغراضهم الخاصة . والأفكار لا تعتبر أفكارا حقيقية ويعوّل عليها الا بالقدر الذى تعكس به الواقع وتمثله بدقة.. والواقع هو كل معقد يترابط بعضه ببعض ، وليس مجرد مجموع أجزاء تكاد تكون مستقلة عن بعضها البعض بحيث يمكن استخراجها وتجريدها عن سياقها وفهمها فى معزل . وجوهر الطريقة الجدلية فى تناول الأشياء،هو طبقا لتعبير انجلز ، ادراك « أن المتناقضات والفوارق ينبغى البحث عنها فى الطبيعة ؛ أما صحتها فمسألة نسبية . ومن الناحية الأخرى فان أذهاننا وحدها هى التى تصورها فى الطبيعة فى حالة جمود وفى حالة مطلقة » .

والمـادية التاريخية هى تطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع . فطريقة الناس فى المعيشة وفى التفكير تحددها طريقتهم فى كسب معاشهم . وبعبارة أخرى يحددها النظام الاقتصادى الذى يعيشون فى ظله ومكانهم فى ذلك النظام . وبذلك فلكل نظام اقتصادى ما يقابله من البنـاء الطبقى المعين ، ولكل طبقة نظرتها الخاصة للحياة ومصالحها المـادية الخاصة . والتاريخ هو أساسا سجل لصراع الطبقات وتطلعاتها الطبقية . وتحتاج دراسة أية مشكلة تاريخية بعينها الى دراسة مستفيضة للنظم الاقتصادية السائدة والتركيبات الطبقية التى تتولد عنهـا ومصالح وأيديولوجيـة الطبقات الرئيسية فى المجتمع ، والطريقة التى تدار وتحسم بها الصراعات ويمكن اختبار صحة أو خطأ المـادية التاريخية بتطبيقها على الحاضر وعلى المستقبل . وبقدر ما تؤيد الحوادث تنبؤاتنا ، وبقدر ما يمدنا به تشخيصنا بدليل للعمـل نعول عليه يمكننـا أن نعلم ــ ان كان لنـا أن نعلم على الاطلاق ــ أن وسائلنا تمدنا بالتفسيرات الصحيحة للظاهرة التاريخية .

أما النظرية المـاركسية فى السياسة فتعالج أساسا مسألة استخدام القوة فى عملية التطور التاريخى . والقـوة أو السلطة خاضـعة وتابعـة للسلطة الاقتصادية غير أن اسـتخدام القـوة أمر لابد منه لاسـتقرار جميع المجتمعات الطبقية وقيامها بوظائفها . والدولة منظمة لها حق مشروع فى احتكار استخدام القـوة . وأية دولة من الدول ، انما قامت ورست دعائمها بفضل طبقة تتمتع بالسيطرة الاقتصادية للمحافظة على النظـام الذى يؤكد ويضمن سيطرتها . والدولة بعد ذلك ، لا تقوم بحماية النظام فحسب ولكنها تعمل أيضا فى داخـله . فالدولة اما أن تحتضن وتغـذى الاتجاهات الكامنة فى النظام القائم ، واما أن تحاول وقف هذه الاتجاهات أو تحويل مجراها . وهى فى الحالة الأولى تعمل على الاسراع بالتطور ، وفى الحـالة الثانيـة تفشـل عادة وبطبيعـة الأحـوال ، ثم تنهـزم فى النهاية . والثورة مرحلة تدمر فيها دولة الطبقة الحاكمة القديمـة ،

وتستبدل بها دولة طبقة حاكمة جديدة . وفى المراحل الأولى للاشتراكية ، ستحتاج الطبقة العاملة الى الدولة مثلها كمثل الطبقات الحاكمة القديمة عندما احتاجت الى الدولة . ولكن مع تطور الاشتراكية ، سوف تختفى جميع الطبقات ، وستختفى معها ، الحاجة لاستخدام القوة المنظمة فىالحياة الاجتماعية . وفى الوقت الذى يقترب فيه المجتمع من هذه المرحلة ، « تذبل » الدولة الاشتراكية وتذوى .

وسنرى فى الفصل التالى ، كيف تطبق هذه الأفكار العامة ، فى دراسة وفهم النظام الرأسمالى ، ذلك النظام الاجتماعى الذى ظل يسود تاريخ القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة .

الفصل السابع
الفكر الماركسي في الاقتصاد السياسي

أشرنا فى الفصل السابق الى أن التطبيق العملى لطريقة المادية التاريخية يتطلب دراسة عميقة لمختلف أشكال المجتمع التى لها أهمية تاريخية ، ابتداء من أساسها الاقتصادى ، وأشرنا أيضا الى أن ماركس وانجلز وجها اهتمامهما الى النظام الرأسمالى وكان ذلك أمرا طبيعيا تماما، لأنه كان شكل المجتمع الذى عاشا فى ظله . وفى هذا الفصل سنقوم بفحص الأسس الجوهرية للنظرية الماركسية الخاصة بالرأسمالية •

طبيعة الرأسمالية :

من المتفق عليه عموما أن الرأسمالية هى النظام الذى أصبحت له السيادة فى أوروبا الغربية فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر . فما هى الصفة المميزة لهذا النظام ؟ أجاب على ذلك كتاب كثيرون بأنها « الانتاج من أجل السوق » أو « شراء وبيع السلع من أجل الربح » • وذهبوا الى الاستنتاج بأن الرأسمالية لا تعد شيئا غريبا أو دخيلا من أى وجه من الوجوه على المرحلة المعاصرة • وكان معهم الحق تماما فيما ذهبوا اليه على أساس أى من التعريفين السابقين للرأسمالية • وهكذا كان لدى «ميشيل روستوفزيف» المؤرخ المشهور للعالم القديم ، الكثير ليقوله عن الرأسمالية فى العصور الاغريقية والرومانية ، فاذا ضربنا مثلا آخر بهنرى «بيرين» المؤرخ البلجيكى العظيم المتخصص فى تاريخ العصور الوسطى ، نراه قد عثر على أدلة كافية تثبت وجود الرأسمالية فى أواخر العصور

الوسطى (١) • ولو قبل المرء وجهـة نظر هؤلاء الكتاب ، لمـا اختلف العصر الحديث عن العصور السابقة له بظهور الرأسمالية فيه وتطورها • ولكنه يتميـز عنها فقط بانتشارها فى قطاعات أخرى من الاقتصـاد وفى أقاليم جغرافية جديدة .

ينبغى أن يتضح من المناقشات التى آثيرت فى الفصل الأخـير ، أن المـاركسية ترفض بالضرورة أى تعريف للنظام الاجتماعى يجعل الأهمية الأولى لطريقة توزيع السلع فيه • فطبقا للرأى المـاركسى ، يعتبر الانتاج أساس كل حياة اجتماعية . والصفة المميزة لأى نظام اجتماعى بنـاء على هذا ، يجب أن يبحث عنها فى نطاق الانتاج الحقيقى . وما ان يتفق على هـذا الرأى ، حتى يتضـح أن الاختـلافات بين النظم الاجتماعيـة فى العصور القديمة والوسطى أو بين أى نظام فى هذه العصـور والنظام الحديث ، كلها اختلافات فى النوع وليست مجرد اختلافات فى الدرجة •

ففى كل من المرحلتين القديمة والوسطى ، كان الانتاج انتاجا زراعيا بصفة أساسية وفى الحقبة القديمـة ، كان يقوم به الفلاحـون الفرديون أو كان يتم عن طريق نظام مزارع العبيد ، وفى الحقبـة الوسطى كانت الوحدة الانتاجية السائدةهىالاقطاعية التى يملكها السيد الاقطاعى.وكانت الصناعة فى الحالين ذات أهمية ثانوية وتتركز معظمها فى ورش وحوانيت الحرفيين . أما فى العصر الحديث ، من جهة أخرى ، فقد نشطت الصناعة بشكل متزايد وتفوقت على الزراعة ، وأصبحت الوحدة الانتاجية الحاسمة

---

(١) فيما يتعلق بروستوفزيف انظر مقال ماير رينولد : « مؤرخ العالم الكلاسيكى : نقـد لرو ستوفزيت » مجلة العلم والمجتمع خريف سنة ١٩٤٦ والمصادر المذكورة بها • وثمة مختصر الآراء بيرين معروض فى كتابه : «تاريخ اوروبا الاقتصـادي والاجتماعى فى العصور الوسطى » •

هى المصنع ذا الانتاج الواسع النطاق ، يعمـــل فيــه أجراء أحــرار . واضح من ذلك أننا بصدد ثلاثة نظم مختلفة للانتاج ، ويقول الماركسيون ان وجود التجارة من أجل الربح فى النظم الثلاثة أمر هام غير أنها أساسا تقع فى المرتبة الثانية .

ان المــاركسية اذن ، تعرف الرأسمالية بأنها نظام للمجتمع يتم فيه الانتاج أساسا فى مؤسسات وشركات خاصة يتم تشغيلها بواسطة العمل الحر المــأجور . وفى مثل هذا النظام يجب أن توجد على الأقل طبقتان — الرأسماليون الذين يدفعون الأجور ، والعمال الذين يقبضون الأجور . والواقع أنه يوجد دائما طبقات أخرى أيضا مثل ملاك الأرض والفلاحين أو الحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ولكن الطبقات ذات الأهمية الحاسمة فى المجتمع الرأسمالى ، هى طبقة الرأسماليين وطبقة العمــال ، وعلاقة كل من الطبقتين بالأخرى ، هى التى تؤلف صلب النظرية الماركسية الخاصة بالرأسمالية .

والعلاقات بين الرأسماليين والعمال ليست علاقات بسيطة كالتى كانت قائمــة بين السيد العبــد أو بين الاقطاعى ورقيق الأرض فى الأشــكال الأولى من المجتمع . حقا ان الرأسمالى فى داخل ورشته هو السيد والعامل يؤدى ما يؤمر به ، ولكن قبل أن تطأ قدم العامل أرض المصــنع يكون قد استؤجر بشروط معينة،تتحدد بطريقة مستقلة تماما عن ارادته هو أو ارادة الرأسمالى الذى يستأجره . فلو تساءلنا من هو اذن الذى يقــوم بتحديد شروط العمل ، كانت الاجابة لا أحد ، فالشروط تتحدد بواسطة قــوى السوق التى لا تأثير للأشخاص عليها . ان تحليل الرأسمالية ينبغى اذن أن يبدأ من السوق أو اذا شئنــا استخدام المصطلحــات الاقتصــادية التقليدية ينبغى أن يبدأ بالمشكلة العامة للقيمة .

وقبل أن ننتقل الى شرح النظرية الماركسية للقيمة ، يجب أن يتضح لدينا أنها تنطبق على نظام انتاج السلع البسيط (١) كما تنطبق على النظام الرأسمالى وأن هذه الحقيقة تميل الى حجب الفروق الحاسمة بين هذين الشكلين من أشكال المجتمع • وقد شرح ماركس هذه الفروق بمعادلتين بارعتين •

فى نظام انتاج السلع البسيط يبيع المنتج انتاجه لكى يكون فى وضع يمكنه من شراء منتجات أخرى تشبع احتياجاته ، فهو يأتى الى السوق ومعه سلعة معينة (س) فيحولها الى نقود (ن) ثم يعود فيحول هذه النقود الى سلعة أخرى (س) . وبهذا يمكننا أن نمثل عملية المبادلة أو الصفقة المميزة للسوق فى نظام انتاج السلع البسيط على هذا النحو س ـ ن ـ س . أما الرأسمالى ففى وضع يختلف عن ذلك فهو يأتى الى السوق ومعه نقود (ن) ويشترى بها قوة عمل ومواد خام وأدوات ••• الخ (س) ثم (بعد أن تتم عملية الانتاج) يعود الى السوق ومعه منتجاته التى يعيد تحويلها الى نقود (ن) فصفقة السوق المميزة للنظام الرأسمالى هى هكذا ن ـ س ـ ن .

وعلى حسب قول ماركس ، يكون الفرق بين معادلة س ـ ن ـ س ومعادلة ن ـ س ـ ن فرقا له أهمية أساسية . ففى المعادلة الأولى س ـ ن ـ س تكون السلعتان س ، س متساويتين فى القيمة التبادلية ولكن بما أنهما سلعتان مختلفتان فهما غير متساويتين من حيث قيمتهما الاستعمالية •• فبالنسبة للمنتج نفسه تعتبر س الثانية ذات قيمة استعمالية أكبر من قيمة س الأولى . وهذه الحقيقة هى التى تجعل للعملية أو للصفقة ـ كلها منطقها المعقول ـ أما فى معادلة ن ـ س ـ ن من الناحية الأخرى فان ن ، ن متساويتان من حيث النوع فاذا لم تكن ن

(١) انظر الهامش ص ٣١

الثانية أكبر من الأولى من حيث الكم ، كانت الصفقة غير ذات موضوع أى بلا معنى . ويشرح ماركس ذلك باعادة كتابة المعادلة كالآتى ن ـ س ـ نَ حيث نَ أكبر من ن . وهكذا يصبح الهدف من الانتاج فى نظام انتاج السلع البسيط هو التحول النوعى للقيمة الاستعمالية بينما فى ظل الرأسمالية ، يكون هدف الانتاج هو التضخم الكمى للقيمة ـ التبادلية .

من هذا التحليل استخلص ماركس عدة نتائج هامة عن الخصائص المميزة للرأسمالية فقال :

ان تداول النقود كرأس مال هو ... هدف فى حد ذاته . ذلك لأن تضخيم القيمة يتم فقط فى حدود هذه الحركة المستمرة المتجددة ن ـ س ـ نَ ، وبهذا فدورة رأس المال ليس لها حدود . وهكذا يصبح الممثل الواعى لهذه الحركة ـ أى مالك النقود شخصا رأسماليا ويصبح شخصه ـ أو على الأرجح جيبه ـ هو النقطة التى منها تخرج النقود واليها تعود النقود . وتضخيم القيمة ... يصبح هدفه الشخصى . والدافع الوحيد للأعمال التى يمارسها الرأسمالى كرأسمالى يتوقف على امتلاكه للمزيد والمزيد من الثروة بصفة مطلقة ... ولذلك فالقيمة الاستعمالية لا ينبغى أن ينظر اليها على أنها الهدف الحقيقى للرأسمالى ولا الربح الذى يعود عليه من أية صفقة بمفردها . ان ما يهدف اليه فقط هو السعى وراء الربح سعيا قلقا لا ينتهى أبدا (١) .

والغاية الأساسية للاقتصاد الماركسى أن يتتبع نتائج هذا السعى الذى لا ينتهى أبدا ، والذى يستحثه الرأسمالى ويحركه . وسوف نعود الى ذلك ثانية بعد أن نتناول مشكلة القيمة .

---

(١) رأس المال الجزء الأول ص ١٦٩ ـ ص ١٧٠ كل المقتبسات من « رأس المال » مأخوذة من طبعة كار .

القيمة وفائض القيمة :

بدأ ماركس بحثه من النظرية الكلاسيكية التى تقول ان قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمل اللازم لانتاجها . وكان يعلم ــ مثله مثل الاقتصاديين الكلاسيكيين ــ أن هذا القول ليس صحيحا فى جميع الظروف ، ولكنه اعتبرها أول نظرية تقريبية مناسبة لابراز الخصائص الأساسية للاقتصاد المنتج للسلع .

وقد تتمكن من أن نقدر مدلولات «قانون القيمة» حق قدرها ، لو أننا تدبرنا هذا المثل المشهور الذى أخذناه من كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » (١) .

... «لو حدث فى أمة من الصيادين، أن كان ضعف العمل اللازم عادة لقتل غزال واحد ، يلزم لقتل قنفذ واحد من قنافذ الماء ، فمن الطبيعى اذن مبادلة قنفذ واحد بغزالين أو أن يكون القنفذ مساويا لغزالين فى القيمة . من الطبيعى أن ثمرة يومين أو ساعتين من العمل فى العادة ، تساوى ضعف ما يكون فى العادة ثمرة يوم عمل واحد أو ساعة عمل واحد» .

وليس من الصعب أن نثبت أن سميث كان على حق ، اذا افترضنا أن صياديه سيتصرفون « بطبيعة الحال » تصرف البائعين والمشترين فى سوق متنافس . لأنه اذا أمكن مبادلة القنافذ والغزلان مثلا على أساس واحد بواحد (مع أننا ما زلنا نفترض أن قتل القنفذ يكلف ضعف العمل اللازم لقتل الغزال)،فلن يهتم أحد بصيد القنافذ اذا كان فى استطاعته أن يمسك غزالا ويبادله بقنفذ .. بذلك يحصل على قنفذ فى نصف الوقت.

---

(٢) ثروة الامم الجزء الأول الفصل السادس .

الذى يستغرقه فى الامساك به وصيده مباشرة . واضـــح أن السعر القائم على أساس واحد بواحد لن يستمر طويلا ، فسرعان ما يفرغ المعروض من القنافذ • ويمكننا أن نبين بعملية استبعاد كهذه أن السعر الوحيد الذى يمكن أن يصبح سعراً ثابتا هو قنفذ واحد بغزالين ، بذلك تتضح سلامة فكرة آدم سميث ، التى ليست سوى قانون القيمة فى شكل مبسط •

وللوصول الى هذه النتيجة ، علينا أن نفترض أن الصيادين يمكنهم أن ينتقلوا بسهولة وحرية من صيد القنافذ الى صيد الغزلان وبالعكس • ونظرية ماركس للقيمة تتضمن هذا الافتراض نفسه بشكل عام • ان أى انحراف عن القيم فى أسعار السوق ، سيؤدى الى تحول العمل من صناعات الى أخرى كلما تضخم انتاج بعض السلع وانكمش انتاج غـيرها • كل هذا يدخل فى صميم تركيب قانون القيمة، ولو فشل هذا القانون فى أداء عمله، فلن تكون للقيم كما تحددها نسب وقت العمل ، أية أهمية اقتصادية عملية. ويمكننا أن نستنتج أن قانون القيمة يشمل فى الحقيقة ، سائر العمليــة التى تحدد بواسطتها نسب التبادل والكميات المنتجة وتوزيع قوة العمـــل فى الوقت نفسه وذلك فى مجتمع منتج للسلع . ولا يوجد من هو مسئول مسئولية مباشرة عن هذه المشاكل . ومع ذلك فتصرفات كل انسان تساهم فى حلها • وقد أشار ماركس الى هذه النقطة فى خلال تعرضه للرأسمالية بالعبارات الآتية :

« ... ما دام الرأسماليون الفرديون يلتقى أحدهم بالآخر بصفتهم ملاكاً للسلع فحسب ، وما دام كل واحد منهم يسعى لبيع سلعته بأغلى سعر ممكن (مسترشداً فى تنظيم انتاجه ــ ظاهريا ــ بارادته المطلقة) ، فان القانون الداخلى يفرض نفســـه فقط من خلال تنافسهم ، وضغطهم المشترك بعضهم على بعض ، وبذلك تتساوى مختلف الانحرافات . وقانون القيمة يعمل بصفته قانونا داخليا ، ومن وجهة نظر العوامل الفردية يعمل

بصفته قانونا أعمى ، على فرض نفوذه وتأثيره ، والاحتفاظ بالتوازن الاجتماعى للانتاج وسط التقلبات العرضية ... » (١)

ان قانون القيمة بعبارة أخرى هو المبدأ الذى يعمل على تماسك المجتمع المنتج للسلع . وهو يوضح أن ما يظهر لأول وهلة أنه ليس سوى مجموعة أفراد ، انما هو فى الحقيقة نظام اجتماعى متماسك وملتئم ، فهو يعمل على دمج العمل الخاص بعدد لا حصر له من المنتجين المستقلين ، فى قوة عمل اجتماعية فعالة .

على ضوء هذه الحقائق ، ينبغى علينا أن نفسر مذهب ماركس الشهير الخاص بعبادة السلعة أو « بفيتيشية » السلعة (٢) . فالقيمة تبدو من الظاهر كمجرد علاقة كمية بين أشياء غير حية ، ولكنها كما بينت دراستنا لقانون القيمة تخفى فى الحقيقة مجموعة معقدة من العلاقات بين أفراد المجتمع . وظهور العلاقات بين الناس مختفية تحت قناع العلاقات بين الأشياء على هذا النحو له نتائج عجيبة . فهو يخفى الطبيعة الحقيقية لانتاج السلع ، ويحمل الناس اما على عدم فهم النظام الاجتماعى الذى يعيشون فى ظله على الاطلاق ، واما أن يعتقدوا أن هذا النظام مظهر من مظاهر القوى الطبيعية التى ليس للانسان سيطرة عليها . وعلى هذا يصبح نظام انتاج السلع عبارة عن حالة المجتمع التى «تكون فيها عملية الانتاج صاحبة السيطرة على الانسان بدلا من أن يسيطر الانسان عليها» (٣)

---

(١) رأس المال الجزء الثالث ص ١٠٢٦ ترجمة هذه الفقرة من الأصل الألمانية ، قد صححت فى مواضع متعددة .

(٢) كلمة Fetishismفيتيشية مأخوذة من اتخاذ القبائل البدائية «رموزا» مقدسة يعبدونها ويتبركون بها وعادة فى صور حجر او جماد يعزون اليه قوى سحرية خارقة .

(٣) المرجع السابق الجزء الأول ص ٩٣

وتحدث ماركس فى هذا الصدد عن عبادة «فيتيشية» السلعة مشيراً الى أن المواطن فى المجتمع المنتج للسلع يقف من القوى الاجتماعية نفس موقف الرجل البدائى من القوى الطبيعية، موقف المؤمن بالخزعبلات والخرافات. وهذا الموقف لا يمكن التغلب عليه بحسب وجهة ماركس، الا عندما يتولى المجتمع أجل مصلحة جميع أعضائه ، وبعبارة أخرى لا يمكن التغلب عليه الا فى ظل الاشتراكية . والى أن يتحقق ذلك ، لا يمكن فهم هذا المجتمع بغير النظرية القائلة بأن العمل أساس القيمة ، وبالتحليل النقدى لانتاج السلع وهو التحليل الذى تجعله هذه النظرية أمراً ممكنا .

أشرنا من قبل الى أن الظاهرة المميزة للرأسمالية هى سيادة نظام العمل بالأجر أى أن قوة العمل نفسها تعتبر سلعة نموذجية تباع وتشترى فى السوق مثل جميع السلع الأخرى تماما . ومن هنا يبرز هذا السؤال — مم تتكون قيمة قوة العمل وكيف تتحدد هذه القيمة ؟

ان الرأسمالى لا يشترى عملا حقيقيا ولكنه على الأرجح يشترى قدرا محددا من وقت العامل أو يشترى العامل لمدة محددة من الوقت ، وكلا الأمرين سواء . وما يسمى قوة العمل فى الاقتصاد الماركسى على هذا الأساس هو العامل نفسه فى الواقع ، وتلك حقيقة واضحة بما فيه الكفاية فى مجتمع العبيد ، ولكنها تختفى فى ظل الرأسمالية وراء قيود قانونية تفرض على مدة عقد العمل وموعد انتهائه . وهكذا تصبح قيمة قوة العمل هى قيمة العامل . فلو طبقنا نظرية ، العمل أساس القيمة على قيمة العامل ، لرأينا أن كمية العمل اللازمة لانتاج العامل ليست الا عبارة أخرى تعنى كمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل معاش العامل أو قوت يومه . وأخيرا ، ننتهى بذلك الى أن قيمة تلك السلعة المعينة — أى قوة العمل يمكن أن تهبط الى مستوى قيمة عدد معين من السلع العادية .

ويؤدى هذا بطبيعة الحال الى نظرية فائض القيمة . عند بحثنا معادلة ن ـ س ـ ن لوحظ أن عمليـة الشراء والبيع التى تشلها المعـادلة ، لا معنى لها مالم تكن ن الثانية أكبر من ن الأصلية ، أو اذا عبرنا عن ذلك ذلك بطريقة أخرى قلنا أنها لا معنى لها مالم تسترد القيمة الأصلية ومعها فائض أيضا . ولكن هذا وحده لا يكفى لتفسير ظهور مثل هذا الفائض . والآن بعد أن حللنا قيمة سلعة قوة العمل على أية حال ، أصبحنا فى وضع يمكننا من فهم مصدرفائض القيمة .

نحن نفترض أن الرأسمالى يشترى قوة العمل بقيمتها ، أى أنه يدفع للعامل أجرا يساوى قيمة وسائل معاشه أو قوت يومه. ولزيادة الايضاح نقول ان هذه القيمة تساوى مثلا ثمرة انتاج ست ساعات عمل . فبعد أن يستمر الانتاج مدة ست ساعات يكون العامل قد أنتج قيمة تكفى لتغطية أجره . فاذا فرض أن عملية الانتاج توقفت عند هذه النقطة ، فان الرأسمالى يخرج منها لا له ولا عليه . ولكن الرأسمالى اشترى العامل لمدة يوم كامل ، وليس ثمة ما يدعو لتحديد يوم العمل بست ساعات . فلنفرض أنه عشر ساعات . فى هذه الحالة يستمر العامل خلال هـذه الساعات الأربع ، فى اضافـة قيمة تزيد وتربو على أجره ، وهذه الاضافة هى التى تؤلف فائض القيمة الذى يضع فيه الرأسمالى اهتمامه .

واضح من المثل السابق أن يوم العمل يمكن تقسيمه الى قسمين ـ الأول الذى ينتج قيمة تعادل أجر العامل (وماركس يسمى هذا القسم العمل الضرورى) ـ والثانى الذى ينتج فائض القيمة (يسميـه ماركس العمل الفائض) ونسبة العمل الفائض الى العمل الضرورى أو نسبة فائض القيمة الى الأجور يسميها ماركس معدل فائض القيمة. واذا كانت العوامل الأخرى متساوية ، فان اطالة يوم العمل أو خفض الأجـور الحقيقيـة أو الزيادة فى انتاجية العمل ستزيد من معدل فائض القيمة ، بينما يؤدى

تقصير يوم العمل أو رفع الأجور الحقيقية أو انخفاض انتاجية العمل الى الهبوط بمعدل فائض القيمة ، وما يزيد عن ربع الجـزء الأول من كتاب رأس المـال مخصص لتحليل التغيرات فى هذه العوامل التى تحدد معدل فائض القيمة فى تاريخ الرأسمالية الانجليزية •

ولنتناول الآن قيمة أى سـلعة تامة الصـنع ، ولنقم بتفكيكها الى أجزائها التى تتألف منها . سنرى أنها أولا تحتوى على قيمة المواد الأولية التى دخلت فى انتاجها بما فى ذلك قدر معين من الاسـتهلاك والتلف فى الآلات ۆالمعدات ، وثانيا تحتوى على قيمة قوة العمل ، وتحتوى ثالثـا على فائض القيمة . وماركس يسمى الجـزء الأول برأس المـال الدائم (ر) والجزء الثانى رأس المـال المتغير (م) والثـالث فائض القيمة (ف) وهكذا تتمثل القيمة الاجمالية للسلعة فى معادلة ر + م + ف . وهذهالمعادلة ليست مقيدة بالضرورة فى تطبيقها بسلعة معينة ، بل يمكن تطبيقها أيضا على الانتـاج خـلال فترة معينـة من الزمن فى مؤسسة أو أكثر . وزيادة على ذلك لو أننـا طبقناها على جميـع المؤسسات نجـد فيهـا طريقة ملائمة لتنظيم وتحليل ما يسميه الاقتصاديون فى الوقت الحاضر ، بالدخل القومى . وتستخدم المعادلة فى الاقتصـاد المـاركسى فى هـذه الأغراض كلها . ويعمل سياق الموضوع على توضيح أى غرض مقصـود منهـا .

وقبل أن نترك مشكلة القيمة ، نرى أن من الضرورى أن نذكر عدة نسب تستخدم بكثرة وكلها مستمدة من معـادلة ر + م + ف . الأولى معدل فائض القيمة أو $\frac{ف}{م}$ وقد ذكرناه من قبل . والأخرى نسبة فائض القيمة الى مجموع رأس المـال أو $\frac{ف}{ر + م}$ وهى المعادلة التقليدية لمعـدل

الربح . وأخيرا هناك نسبة رأس المـال الثابت الى مجموع رأس المـال $\frac{د}{ر + م}$ وتسمى فى الاقتصاد المـاركسى التركيب العضوى لرأس المـال وتسهيلاً للأمور ، لنضع لكل نسبة من النسب رمزا معينـا .. وليكن ف رمزا لمعدل فائض القيمـة ، و ح رمزا لمعـدل الربح و ع للتركيب العضوى لرأس المـال ويمكن بعملية جبرية بسيطة أن نبين أن :

$$ح = ف (١ - ع)$$

وهى تعنى أن معدل الربح يتغير فى نفس الاتجاه الذى يتغير فيـه معدل فائض القيمة (أو تتناسب تناسبا طرديا مع معدل فائض القيمة) — ولكن فى عكس اتجاه التركيب العضوى لرأس المـال — (أو يتناسب تناسبا عكسيا مع التركيب العضوى لرأس المـال) — ولهـذه العلاقات كما سوف نرى ، دورها الذى تلعبـه فى التحليـل المـاركسى لعمليـة التطور الرأسمالى .

التراكم والأزمات :

نعود الآن لبحث عملية التراكم التى يدفعها الرأسمالى الى الحركة . ولكن لننظر أولا بمزيد من الدقة الى جذور هذه العملية ، خاصـة وأن الاقتصاد المـاركسى ، وان كان يقع تماما فى دائرة العرف الكلاسيكى ، فهو يختلف اختلافا شاسعا عن الاقتصاد العصرى السائد .

يقول الاقتصاديون غير المـاركسيين عادة ، ان كل سلوك اقتصادى يتم بدافـع من الرغبـة فى اشـباع احتيـاجات الاسـتهلاك الى أقصى حد . فالتراكم اذن ، ينظر اليه على أنه عزوف أو امتناع عن الاستهلاك ، والمفروض أنه يلزم تحديد مكافأة معينة فى شكل أرباح (أو فائدة) لحث

الناس على التراكم ، وزيادة على ذلك ، من المفروض أن ارتفاع معدل العائد سيدعو الى المزيد من التراكم ، وأن انخفاض المعـدل يدعو الى انخفاض التراكم . وعلى أساس هذه الافتراضات ، أقيمت نظريات دقيقة محكمة .

فما كان من ماركس الا أن نبذ كل ذلك جانبا على أنه غير موضوعى. فالرأسمالى على حسب قوله « يشترك مع البخيل فى شغفه بالثروة كثروة. ولكن هذا الشغف عند البخيل هو مجرد طبع أو مزاج ، أما عند الرأسمالى فهو ــ من تأثير الجهاز الاجتماعى الذى لا يعتبر الرأسمالى فيه الا عجلة بين العجلات (١) » ووضع الرأسمالى فى المجتمع غير وضع البخيل متوقف على كمية ثروته . اذا خسر الرأسمالى ثروته ، لم يعد له وزن أو حساب، فاذا ما زاد فيها ، ارتفعت مكانته فى السلم الاجتماعى . وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله « ان معنى التراكم عند الرأسمالى أن يغـزو عالم الثراء الاجتماعى ، وأن يزيد من كتلة البشر الذين يستغلهم وبذلك يوسع دائرة نفوذه وسطوته المباشرة وغير المباشرة (٢) » . وزيادة على ذلك هناك سبب اضافى للتراكم ، كامن فى طبيعة النظام الرأسمالى لا يكاد يقل عن ذلك فى الأهمية وهو :

« .... أن تطور الانتاج الرأسمالى يجعـل من الضرورى دائما ، الاستمرار فى زيادة كمية رأس المـال المطروح فى أية عملية صناعية معينة، والتنافس يجعل كل رأسمالى فردى يشعـر بالقوانين الداخلية للانتـاج الرأسمالى وكأنها قوانين خارجية جبرية . فهو يرغمه على مواصلة تضخيم رأسماله باستمرار من أجل المحافظة عليه ولكنه لا يستطيع تضخيم رأسماله الا من خلال عملية تراكم مطردة (٣) .

---

(١) المرجع السـابق ص ٦٤٩
(٢) المرجع السابق ص ٦٤٩
(١) المرجع السابق.

وهكذا نرى أن التحليل الماركسى يرد ظاهرة التراكم الى الخصائص التركيبية الأساسية للنظام الرأسمالى . فالطريق الى السلطة والمركز الاجتماعى والجاه يمر من خلال التراكم .. وكل رأسمالى يرفض دخول حلبة السباق ، يخاطر بفقدان كل شىء .

والآن نحن على استعداد لمتابعة نتائج التراكم .

يتألف رأس المال من جزأين ، رأس مال ثابت ورأس مال متغير . والتراكم يعنى بصفة عامة ، أضافة جديدة الى الجزءين معا . وبعبارة أخرى فالتراكم يعنى زيادة فى الطلب على المواد والآلات من جهة ، وزيادة فى الطلب على قوة العمل من جهة أخرى . ولكننا هنا نلتقى بلغز محير — اذا سلمنا بأن التراكم يرتفع بالطلب على قوة العمل ، فما الذى يمنع الأجور من الارتفاع باطراد فتزيد عن قيمة قوة العمل الى درجة تهدد وجود فائض القيمة نفسه وتهدد معه وجود النظام الرأسمالى بأسره ؟ وقد اصطدم الاقتصاديون الكلاسيكيون فعلا بهذه المشكلة ، ووجدوا لها حلا فى نظرية مالتوس عن تعداد السكان عندما ترتفع الأجور ويرتفع مستوى المعيشة .. على حد قولهم ستصبح للعمال أسر كبيرة العدد وسيزيد العرض فى العمل ، وفى نهاية الأمر ستعود الأجور الى الهبوط من جديد . ولكن ماركس على أية حال ، رفض النظرية الكلاسيكية لتعداد السكان وطرحها ظهريا ، واكتشف بنفسه حلا للمشكلة ، ولم يكن هذا الحل نسيج وحده فحسب ، بل كان أيضا محصنا ضد الهجمات التى انتهت بأن فقد الجميع ثقتهم فى نظرية مالتوس الجامدة.

وكان حل ماركس بالاختصار يقول بأن عملية التراكم تؤدى الى وجود احتياطى من العمال المتعطلين — وهو ما سماه « جيش العمل الاحتياطى » أو « الفائض النسبى فى تعداد السكان » — وتنافسهم فى سوق العمل يؤدى الى وقف الارتفاع فى الأجور واذا اقتبسنا فقرة من كلامه هى مفتاح المشكلة قلنا :

ـ « ان الجيش الاحتياطى فى الصناعة ، أثناء فترات الركود أو الازدهار المتوسط يثقل كاهل الجيش العامل من العمال ، وفى أثناء فترات زيادة الانتاج ونوبات الرخاء ، يعمل على كبح جماح ادعاءاته » وعلى هذا يعتبر فائض تعداد السكان النسبى المحور الذى يدور عليه قانون العرض والطلب للعمل « فهو يحصر مجال عمل هذا القانون فى حدود تلائم كل الملاءمة نشاط الاستغلال وسيطرة رأس المال (١) » .

من أية مصادر تجند طوابير جيش الصناعة الاحتياطى ؟ بحسب قول ماركس يوجد مصدران رئيسيان .. الأول ما يسميه الاقتصاديون اليوم بالبطالة الفنية أو التكنولوجية ، فمع ارتفاع الأجور تحت ضغط التراكم يرد الرأسماليون باستخدام الآلات التى توفر العمل . وينضم العمال المطرودون من عملهم الى صفوف جيش الصناعة الاحتياطى ويتنافسون للحصول على الأعمال المتبقية . فاذا لم تكف هذه الأعمال لوقف ارتفاع الأجور ، تدخل عامل آخر ليلعب دوره . يعمد الرأسماليون مؤقتا الى تخفيض معدل التراكم ، بل الى وقف التراكم كلية ، وتقع نتيجة لذلك أزمة يتبعها كساد ، وتمتلىء بسرعة طوابير الجيش الاحتياطى وتهبط الأجور الى أن تصبح الظروف مرة أخرى ملائمة لاستئناف التراكم .

وبهذا نرى أن ظاهرتى البطالة والكساد، تحتلان مكانا حاسما فى التحليل الماركسى للرأسمالية . وقد عمد الاقتصاديون التقليديون الى تجاهل هاتين الظاهرتين بصفة عامة أو حاولوا استبعادهما على أساس أنهما ظواهر عرضية . ويعتبرهما معظم الاقتصاديين المعاصرين من قبيل النواقص أو نقاط الضعف فى النظام الرأسمالى يمكن ازالتها باتباع سياسة ملائمة من جانب الدولة . أما الماركسيون من جهة أخرى فيعتبرونها جزءا لا يتجزأ

---

(١) نفس المرجع ص ٧٠١ الاقواس اضيفت للاصل .

فى تركيب النظام ، بدونه يستحيل استمرار بقائه . ويعتبر هذا التفسير لظاهرتى البطالة والكساد ، أحد القسمات المميزة للاقتصاد الماركسى ذات الأهمية القصوى .

والصورة التى رسمناها حتى الآن لعملية التراكم تتضمن حلول الآلة بصفة مستمرة محل العمل ، وعودة موجات الكساد فى الوقت الذى تفلت فيه الأجور مع ذلك من أيدى الرأسماليين وتهدد الحد الأدنى لفائض القيمة . هذه كلها ، اذا شئنا القول مرادفات طبيعية للتراكم ،وليس ثمة سبب معين يدعو الى الظن بأنها قد تزداد أو تقل حدة ، كلما نما النظام الرأسمالى. وبالاضافة الى ذلك على أية حال ، تتسبب عملية التراكم فى خلق صعوبات أخرى ــ وكثيرا ما يسميها الماركسيون « تناقضات » ــ تنمو وتتزايد حدتها بنمو النظام . والنظرية المفسرة لهذه الاتجاهات بعيدة المدى هى أعقد جوانب الاقتصاد الماركسى وأكثرها اثارة للنزاع. وعلى هذا سيدرك القارىء أن الموجز التالى لتلك التناقضات ، هو بحكم الضرورة مبسط أكثر من اللازم وغير واف فى نفس الوقت .

الأولى ، هناك ما أسماه ماركس بميل معدل الربح نحو الهبوط . وسوف تتذكر أن المعادلة الخاصة بمعدل الربح هى ح = ف (١ ــ ع) حيث ف هى معدل فائض القيمة ، و ع هى التركيب العضوى لرأس المال. والآن لا جدال فى أنه فى خلال النمو الرأسمالى ، يوجد اتجاه قوى لصعود التركيب العضوى لرأس المال أى الاتجاه لتزويد العمال فى المتوسط بآلات أفضل وأغلى ثمنا ، ولتصنيع كميات أكبر من المواد الأولية ، ويبدو من المعادلة على الفور ، أن هذا فى حد ذاته كاف لجعل معدل الربح يميل الى الهبوط . وهناك بالطبع عوامل فرعية ــ وبصفة خاصة ميل ف للصعود كلما زادت انتاجية العمل ــ ولكن ماركس كان يعتقد أن التركيب العضوى الصاعد لرأس المال لابد له على المدى الطويل أن يفرض نفسه

وأن يتسبب فى ميل معدل الربح نحو الهبوط ، ترى أية نتيجة ستترتب على مثل هذا الميل الى الهبوط ؟ للاجابة على هذا السؤال من الضرورى أن نفهم أن معدل الربح هو اذا آثرنا استخدام هذا التعبير، بارومتر أو ميزان الضغط الذى يحاول كل رأسمالى فردى بواسطته أن ينظم خط سيره . فالمعدل الثابت للربح يشير الى عدم حدوث تغير فى المناخ الاقتصادى ، وكلما ارتفع المعدل كان الجو رائقا صافيا . وعلى العكس من ذلك كلما هبط المستوى ، تعكر الجو وعبس . ان أى صعود فى معدل الربح معناه صفاء الجو ، وأى هبوط فى معدل الربح معناه نذير بالعاصفة . وعلى هذا يدل ميل معدل الربح الى الهبوط على المدى الطويل على أن هناك فى ظل الرأسمالية تدهور ثابت ومطرد تقريبا فى المناخ الاقتصادى . وهكذا تخبو حيوية النظام بالتدريج ويزداد تعرضه لمرض الكساد ، وتتلاشى قواه على استرداد عافيته .

كتب ماركس يقول معلقا على ما أسماه الفزع الذى أبداه الاقتصاديون الانجليز من هبوط معدل الربح فقال ـ « هنا يتبين بطريقة اقتصادية صرفة ، أى من وجهة نظر بورجوازية بحتة فى نطاق المفهوم الرأسمالى ومن زاوية الانتاج الرأسمالى نفسه ، أن فى داخل هذا النظام حائلا يعوقه ، ويعرقله ، وأنه نظام نسبى ، وأنه ليس شيئا مطلقا ، بل هو مجرد أسلوب تاريخى للانتاج ، يلائم حقبة زمنية معينة ومحدودة ، فى تطور الظروف المادية للانتاج (١) » .

والصعوبة الثانية (أو التناقض الثانى) التى تزداد خطورتها كلما طعن النظام الرأسمالى فى السن يمكن أن تسمى باسمين ملائمين لها

---

(١) المرجع السابق الجزء الثالث ص ٣٠٤ .

بنفس الدرجة ــ الاتجاه نحو هبوط الاستهلاك أو الاتجاه نحو تضخم الانتاج . من الأمور الواضحة فى أى نظام اقتصادى يعمل فى يسر وتناسق، أن نمو الاستهلاك ونمو الانتاج ينبغي أن يسيرا جنبا الى جنب خطوة بخطوة. وهذا لا يعنى وجود علاقة محددة تحديدا فنيا بين الانتاج والاستهلاك ينبغى المحافظة عليها . بل يعنى فقط أن الانتاج والاستهلاك يتوقف أحدهما على الآخر ، وأن من المستحيل أن ينموا وفقا لقالب معين تحدده اعتبارات تختلف عنهما كل الاختلاف . ومع ذلك فالرأسمالية بحسب التحليل الماركسى ، تطلب وقوع هذا المستحيل بالذات ، فكلما ازداد ثراء الدولة الرأسمالية ، اتجهت الى تخصيص نصيب يتزايد باستمرار من انتاجها لأغراض التراكم ، أى ، لبناء قدرتها على انتاج المزيد والمزيد فى المستقبل . وفى نفس الوقت يميل النظام ميلا قويا الى وقف نمو الاستهلاك ــ أولا لأن استهلاك العمال مرتبط ومقيد بطاحونة البطالة وثانيا لأن الرأسماليين يتعمدون خفض استهلاكهم لتوفير المزيد للتراكم . ويتحدث لينين فى هذا الصدد ، عن التناقض « بين الرغبة التى لا حدود لها فى التوسع فى الانتاج ، والتى هى جوهر الرأسمالية ولبها ، وبين استهلاك الجماهير المحدود (١) » وهو تناقض ينمو بطبيعة الحال ويزداد حدة وتعقيدا كلما نما النظام الرأسمالى وازداد ثراء ، وهو يعمل جنبا الى جنب مع ميل معدل الربح نحو الهبوط على خلق حالة من الكساد المزمن ، لا يمكن علاجها الا بوسائل التنمية «الخارجية» مثل افتتاح قارة جديدة للاستغلال الرأسمالى ، وادخال صناعة جديدة تحتاج الى استثمارات رأسمالية هائلة ، أو الحرب بما فيها من

---

(١) لينين Sämtliche Werke الجزء الثالث ص ٢١ هذا الجزء من أعمال لينين لم يترجم بعد الى الانجليزية .

من طلب غير محدود على الأسلحة وتدمير واسع النطاق للثروة الموجودة (١) .

وينبغي أن تتذكر ، على أية حال ، أنه لا يوجد عدد غير محدود من القارات التى لم تكتشف بعد ، وأن الصناعات الجديدة التى تحتاج الى استثمارات على نطاق الصناعات الأساسية مثل صناعة الصلب والسكك الحديدية التى أقيمت فى المراحل الأولى للرأسمالية تتزايد ندرتها كلما تقدم التصنيع . ومن ثم فان عبء ابقاء الرأسمالية على قيد الحياة ، انما يقع بصفة متزايدة على التسلح والحرب . كما تعمل الرأسمالية أيضا على خلق الأهداف والدوافع لاقامة مشروعات حربية أضخم وأشد تدميرا من سابقتها فيما مضى لأسباب مستقلة عن ذلك تماما ، سوف نناقشها فى الفقرة التالية .

---

(١) هناك تشابه واضح بين النظرية الماركسية التى بسطت فى هذه الفقرة ، وبين التحليل الذى قدمه لورد كينز الراحل . وقد اشار البروفيسور هاريس فى تعليقه على هذه الناحية من نواحى تفكير كينز الى أن كينز فى سنة ١٩٣٦ « قد اكد اهمية تضخم الادخار وتضخم اسعار الفائدة ، والطلب المحدود على رأس المال ، والكفاءة الحدية المنخفضة لراس المال وانه لاحظ أن ظروف الطلب التى كانت اكثر ملاءمة فى القرن التاسع عشر وهى زيادة تعداد السكان ، الحروب ، الاختراعات الجديدة ، افتتاح بلدان جديدة كانت لها أهمية خاصة » س.أ. هاريس فى كتابه الاقتصاديات الجديدة The New Economics (١٩٤٧) ص ٤٠٦ وقد قامت احدى مدارس كينز بتطوير هذه الافكار وصياغتها فى نظرية محكمة عن الركود الرأسمالى . ولعل أهم عمل لهذه المدرسة هو كتاب أ.هـ. هانسن A.H. Hansen الانتعاش الكامل أم الركود؟ Full Recovery or Stagnation (١٩٣٨) وعلى أى حال فهما يخرج بنا عن نطاق هذا الكتاب أن نعقد مقارنة بين التحليل الماركسى والتحليل الكينزى للرأسمالية . وينبغى أن نكتفى بالاشارة الى أن أوجه الشبه بينهما أقل أهمية من أوجه الخلاف وأن الاستنتاجات الماركسية والكينزية فى نواح كثيرة ، تتعارض مع بعضها البعض على خط مستقيم .

وقبل أن ننتقل الى موضوع الاستعمار ، هنالك اتجاه آخر بعيد المدى من ضمن اتجاهات الرأسمالية ، علينا أن نأخذه فى اعتبارنا وهذا هو ما سماه ماركس تركيز رأس المال وهو ما يوصف اليوم عادة بنمو الاحتكار ، وتركيز السلطة الاقتصادية . والسبب الكامن وراء هذا الاتجاه ، كما يجمع كل الاقتصاديين تقريبا ، هو الزيادة الثابتة فى معدل الانتاج النموذجى المصاحبة للتقدم الفنى . وهنالك أيضا أسباب أخرى مساعدة — من أهمها ، ظهور المؤسسات الكبرى كشكل جديد من أشكال التنظيم التجارى (ومعها كل الأجهزة المالية التى تسير معها) يعمل على تسهيل عملية تجميع وادارة التجمعات الهائلة لرأس المال بدرجة كبيرة . وربما كان ماركس أول من أدرك الدلالة الكاملة لهذه الظواهر ، التى أصبحت اليوم أمورا معترفا بها على نطاق واسع وتعتبر من بين أهم الظواهر المصاحبة أو المرادفة للتطور الرأسمالى .

وسنقوم بتحليل بعض النتائج الأساسية لهذا الاتجاه فى الفقرة التالية . أما هنا فحسبنا أن نلاحظ ، أن الاحتكار يتجه الى زيادة حدة تلك التناقضات فى النظام لا الى التخفيف منها ، وهو ما تعرضنا له بالبحث ، وأنه يجلب معه بعض المشاكل والصعوبات الخاصة به والتى ترجع اليه . ومن بين أبرز المشاكل التى ترتبط بنمو الاحتكار بصفة خاصة ، ما حدث فى المراحل الأخيرة للتطور الرأسمالى من نمو هائل فى حجم بيع وتوزيع السلع وهو الجهاز الذى أصبح يتصف بالتبذير والتبديد والتضخم .

الاستعمار :

كنا حتى الآن قد حصرنا اهتمامنا أساسا فى دراسة الطريقة التى يعمل بها نظام رأسمالى منفرد مستقل بذاته ، فالرأسمالية على أية حال قد تطورت تطورا تاريخيا يكاد يكون مستقلا فى عدد من البلدان . وانفصال

الرأسمالية الى قطاعات قومية مختلفة كان دائما أحد العوامل الحاسمة التى لم تحدد الطريق الذى اتبعته القطاعات المنفردة فحسب ، بل حددت أيضا طريق النظام ككل .

وكانت انجلترا حتى حوالى سنة ١٨٧٥ أكثر البلدان الرأسمالية تقدما ، لدرجة أن منتجات الصناعة الانجليزية كانت تتمتع فى الواقع بسيطرة لا يمكن منافستها فى السوق العالمية . وفى تلك الظروف ، كان الرأسماليون الانجليز تجارا أحرارا ، لا يهمهم كثيرا أن يتحملوا تكاليف امبراطورية كان فى وسعهم أن يستغلوها اقتصاديا على أية حال . وكان الرأسماليون فى البلدان الأخرى يقفون بصفة عامة موقف الدفاع عن أنفسهم مهتمين بالحصول على السيطرة فى أسواقهم المحلية نفسها ، أكثر من اهتمامهم بتحدى سيادة انجلترا وتفوقها فى الخارج . وببقاء هذه الظروف ، بقيت العلاقات الاقتصادية الدولية هادئة نسبيا ، وبدا كما لو كان هناك أساس قوى تستند اليه الليبرالية المتفائلة التى كانت فى ذلك الوقت هى الأيديولوجية البورجوازية السائدة .

غير أن كل هذا تغير بصورة مفاجئة ومثيرة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .... وتضافرت عوامل ثلاثة على خلق مرحلة جديدة كل الجدة فى التطور الرأسمالى ، وهى التى خلع عليها لينين اسم الاستعمار . أولا — ظهر على مسرح العالم عملاقان صناعيان جديدان — الولايات المتحدة وألمانيا على أثر الحرب الأهلية الأمريكية والحرب الفرنسية البروسية ... ظهرا ليتحديا تفوق انجلترا الاقتصادى ... ثانيا — بدأت فى الظهور احتكارات وكارتللات هائلة تطالب لنفسها بامتيازات خاصة وبحماية من الدولة ، وثالثا — أخذت جميع الدول الرأسمالية المتقدمة تشعر بحاجتها الى منافذ مضمونة فى الخارج لتصريف الأموال المتراكمة لدى الرأسماليين الذين بدأوا يكتشفون انخفاض أرباح الاستثمارات المحلية الى أقل فأقل .

كل هـــذه العوامل كانت لها الأهميـــة الأولى فى رسم خط ســير الأحداث ، ويمكن تتبع آثارها الى حد ما كلا على حدة . وأكثر ما يهمنا فى بحث مختصر كهذا ، على أية حال ، أن نؤكد أنها جميعا كانت تعمــل فى نفس الاتجاه العام ، وأن كلا منها قد عزز الآخر ودعمه بألف وسيلة ووسيلة .

وفى البداية حدث فى ســنة ١٨٧٠ اندفاع عظيم نحو المنــاطق التى ليس لها صاحب يطالب بها ، ونحو الأسواق المحمية ، ونحو مصادر المواد الأولية البعيدة وأخلى السلام الاقتصادى الميدان للحــرب الاقتصادية فى جميع الجبهات . كانت الضحايا فى أول الأمر وبصفة أساسية هى أضعف الشعوب وأكثرها تخلفا،أى التى كانت عاجزة عن مقاومة الخطط العدوانية للدول الكبرى مقاومة فعالة . ما ان استنفد هــذا القــدر المــأمون من التوسع ، حتى دخلت الدول الكبرى فى صراع عنيف بعضهــا مع بعض بصـــورة مطردة . وما ان أقبلت السنوات الأولى فى القرن الحالى ، حتى أصبح واضحا أن العالم الرأسمالى قد دخل فى طريق لا رجـــوع منه ، وهو الطريق الذى انتهى الى المذبحة العامة فى ١٩١٤ ـــ ١٩١٨ .

وكان لابد لهذه التطورات التى وقعت فى المجال الدولى ، أن تحدث آثاراً عكسية على سياسات البلاد الرأسمالية وتركيبها الداخلى . فقد أنشئت الجيوش والأساطيل فى أحجام هائلة لم يحلم بها أحد من قبــل ، وقامت أجهزة الدعاية فى الحكومات التى تسيطر عليها الاحتكارات ، بتشجيـــع وتعزيز الروح الوطنية العدوانية بصفة دائبة مستمرة . واتسعت ســلطة الدولة ووظائفها فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية بدرجة كبـــيرة . وكل هذا خدم مصالح الرأسماليين المحلية والتى فى الخارج على السواء . كانت الروح العسكرية مجلبة للربح ، وبخاصة لأكبر وأضخم الاحتكارات فى الصناعات الثقيلة ، وزيادة على ذلك وكما أوضحنا فى القسم الأخــير ،

أصبح التسلح ضرورة تتزايد الحاجة اليها ، كوسيلة لتعويض اتجاه الاستهلاك نحو الانخفاض.وعمل الصراع الدولى على تحويل الأنظار بعيدا عن الصراع الطبقى،الذى لم يكن فيه للطبقة الحاكمة الا المخاطر والمخاوف وليس فيه فوائد قط . وأخيرا ، كان من الضرورى اقامة دولة قوية تتولى علاج الفوضى المتزايدة فى الاقتصاد الرأسمالى ، وتقف فى نفس الوقت فى وجه التهديد الثورى المحتمل لأية حركة اشتراكية ناهضة .

وهكذا نجد فى مرحلة الاستعمار ، أن جميع التناقضات الوطنية والدولية فى النظام الرأسمالى ، تصبُّ فى التناقض الرئيسى الأوحد ــ أن الحرب والاستعداد للحرب هما الهدفان القادران وحدهما على الابقاء على النظام ــ أى أن الموت أصبح هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للحياة . هذه هى الحالة التى يتميز بها الاستعمار بصفته المرحلة الختامية للرأسمالية . فالحرب على النطاق الحديث ليست قوة يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها . وتجربة جيلنا تشرح بكل بيان ، أن الحرب قوة تدمر الذين يطلقونها من عقالها ، وتقضى على النظام الذى يعيش وفقا لتعاليمها . ومع ذلك فالرأسمالية بعد أن عجزت عن التغلب على تناقضاتها المتفاقمة بأية طريقة أخرى ، لم يعد لها خيار الا أن تواصل السير فى الطريق الى أرماجدون (١) وبحسب وجهة النظر الماركسية ، فان مجال الاختيار المتاح أمام الجنس البشرى ، ليس فى الاختيار بين الاشتراكية والرأسمالية ــ بل بين الاشتراكية الآن ، أو الاشتراكية فيما بعد ــ وذلك بعد أن تعلم الناس فى نهاية الأمر من المزيد من الدماء المسفوكة والخراب الشامل ، تعلموا درسا لن ينسوه ، هو أن الرأسمالية قد أكملت مهمتها التاريخية فى بناء قوى الانسان الانتاجية ، وأنها تتسكع الآن فقط لكى تدمر المنجزات التى حققتها بيديها .

---

(١) كناية عن طريق الحرب والدمار وفقا للأساطير الاغريقية .

الفصل الثامن
الحركة الاشتراكية ١٨٤٨-١٩١٤

قدم لنا الفصل الخامس وصفا مختصرا لتطور الاشتراكية منذ بداياتها الأولى فى أوائل العصور الحديثة حتى سنة ١٨٤٨ التى لم تكن السنة التى نشر فيها البيان الشيوعى فحسب ، بل كانت أيضا سنة مليئة بالثورات . فمنذ أن وضعت حروب نابليون أوزارها ، كانت عوامل السخط والتوتر تتجمع بصفة مستمرة تقريبا ، وأخيرا بلغت الأمور ذروتها . ولم تكن ثورات سنة ١٨٤٨ فى جوهرها ثورات اشتراكية أكثر مما كانت ثورة سنة ١٧٨٩ الكبرى ثورة اشتراكية ، ولكن نشاط الاشتراكيين كان أبرز بكثير ، ودورهم فيها كان أقل تلقائية مما كان فى مؤامرة « بابيوف » سنة ١٧٩٥ — ١٧٩٦ . بالرغم من أن الحركة كانت لاتزال مشتتة تفتقر عموما الى التنظيم ، الا أنها أبدت أدلة على الحيوية والقوة والمثالية فى سنة ١٨٤٨ مما عزز الدليل على أن الاشتراكية أصبحت أخيرا قوة ينبغى أن يحسب حسابها وانها قد تصبح فى وقت قريب قادرة على التأثير على مجرى الأحداث تأثيرا مستقلا . وفى هذا الفصل والفصول التالية سوف نستأنف سرد قصة تطور الاشتراكية . ونحن نطلب من القارىء أن يضع فى اعتباره أن المساحة القصيرة المتاحة ، لا تسمح لنا ألا بأن نمس رؤوس الموضوعات .

الدولية الأولى :

انتهت ثورات سنة ١٨٤٨ بانتصار الرجعية فى الجزء الأكبر من أوروبا . فقد نفى كثير من الراديكاليين وبخاصة الألمان ، أو هاجروا الى

بريطانيا وأمريكا حيث الحرية والانطلاق . وقد شهد العقد السادس من القرن توسعا رأسماليا لا نظير له فى السرعة . ولهذه الأسباب جميعا ، أصيبت الحركة الاشتراكية بنكسة ولم تظهر علامات الانتعاش الا فى أوائل العقد السابع ، ثم وقعت عدة أحداث كانت البشير لاستئناف الزحف فى أنحاء أوروبا الوسطى والغربية .

ففى سنة ١٨٦٢ أقيم معرض دولى فى لندن، وقد أخطأت حكومة بونابرت فى فرنسا فى ارسال وفد من العمال الفرنسيين اعتبرتهم من العمال المسالمين غير الخطرين . غير أن الفرنسيين عملوا مع ذلك على الاتصال بمن ليسوا على شاكلتهم فى لندن ، وتمت اتصالات وارتباطات حيوية أدت مباشرة الى عقد الاجتماع الكبير فى قاعة سانت مارتن فى لندن فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، وفى هذا الاجتماع شكلت الجمعية الدولية للعمال التى عرفت باسم أكثر انتشارا ، هو « الدولية الأولى » . وكان أغلب الأعضاء الانجليز الممثلين فيها من النقابيين ، وترجع مساهمتهم فيها فيما يبدو الى الرغبة فى اقامة نوع من الأجهزة يستطيع وقف استيراد العمال من القارة الأوروبية لاستخدامهم فى تخريب وتحطيم الاضرابات فى انجلترا . وأما الأعضاء الآخرون ، فكانوا — فيما عدا الوفد الذى حضر من باريس لحضور هذا الاجتماع بالذات — يتألفون غالبا من المنفيين الذين يعيشون فى لندن ، والذين كان يهمهم أن يواصلوا مرة أخرى ما اضطروا الى تركه فى سنوات ١٨٤٨ — ١٨٤٩ .

ووافق اجتماع قاعة سانت مارتن على تعيين لجنة مؤقتة تعمل على تقرير شكل الجمعية الجديدة . وكانت هذه اللجنة تضم ٢٧ انجليزيا و٩ فرنسيين و٩ ألمان و٦ ايطاليين وسويسريين وبولنديين . وجاءت أغلبية الانجليز بسبب عقد الاجتماع فى لندن . ولعلها أضفت شيئا من المبالغة على أهمية الدور الذى لعبه الانجليز فى تطور الدولية الأولى فيما بعد ، ومع ذلك ، بينت طريقة تشكيل اللجنة — بوضوح التوزيع

الجغرافى الأساسى لأعمال الدولية الأولى . وتألفت فروع لها فى الولايات المتحدة أثناء السنوات الأخيرة من العقد السابع ، ولكن يصح لنا بصفة عامة أن نقول أن الدولية الأولى ظلت طيلة حياتها منظمة أوروبية فى بلدان أوروبا الوسطى والغربية .

ومن المحتمل أن نفوذ الجمعية الدولية للعمال فى التاريخ لم يكن ليزيد عن نفوذه عدة محاولات سابقة بذلت لتنظيم الحركات الراد.يكالية الدولية، مالم يدع كارل ماركس للجلوس على المنصة فى اجتماع قاعة سانت مارتن، ويعين فى اللجنة المؤقتة وسرعان ما برز الى المقدمة فى اجتماعات اللجنة ، وكان خطاب الافتتاح الذى حدد بصفة عامة مستقبل الجمعية ، كما كانت القواعد المؤقتة التى شكلت دستورها التمهيدى كلها من عمله ومن وضعه. وزيادة على ذلك ، كان ماركس ، بمساعدة انجلز فيما بعد ، يجلس فى مقعد الرياسة فى المجلس العام (وهو أعلى منظمة فى الجمعية) طيلة عهد الدولية الأولى كله . وكان له تأثير حاسم فى صياغة وتشكيل سياستها وبذلك أصبحت الدولية الأولى ، المجال الذى وصلت عن طريقه النظرة الماركسية للأمور ، الى حركة الطبقة العاملة الأوروبية . وهذه الحقيقة بنوع خاص ، هى التى منحت الدولية أهميتها التاريخية الفريدة ، وليست منجزاتها العملية المباشرة .

وكان خطاب الافتتاح نموذجا لكتابات ماركس فى أحسن حالاتها ، وقد أقام دعائم الشخصية الاشتراكية للدولية منذ البداية . وتطبيقا على التجربة الانجليزية عمد ماركس الى تأكيد ثلاثة أمور — الأول أنه بالرغم من التضخم الهائل فى الثروة وفى التجارة وهو ما حدث منذ سنة ١٨٥٠ ، فان حالة الطبقة العاملة لم تتحسن تحسنا ملموسا . وعلى ذلك « فأى نمو جديد للقوى الانتاجية للعمل على الأساس الحالى الزائف،لابد أن يتجه الى تعميق الفوارق الاجتماعية وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية» والثانى

أن العمال البريطانيين قد نجحوا أخيرا ، بعد صراع ٣٠ عاما فى ارغام الحكومة على تنفيذ قانون ساعات العمل العشر . وكان هذا أول انتصار يذكر فى « المعركة الكبرى بين التحكم الأعمى لقوانين العرض والطلب التى تشكل الاقتصاد السياسى الخاص بالطبقة المتوسطة وبين الانتاج الاشتراكى الذى تتحكم فيه الخطة الاشتراكية البعيدة النظر والذى يشكل الاقتصاد السياسى الخاص بالطبقة العاملة» والثالث ــ نجاح عدد من المصانع التعاونية «التى قامت بجهود أيد قلائل شجاعة لم تتلق عونا من أحد» وهذا النجاح قدم الدليل العملى على :

« ... أن الانتاج على نطاق واسع ، والمتمشى مع توجيهات العلم الحديث ، يمكن أن يتم بدون حاجة الى طبقة من السادة تستخدم طبقة من الأيدى العاملة ، وأنه لكى تؤتى وسائل العمل ثمارها ، لا تحتاج الى أن تستغل وتحتكر كوسيلة للسيطرة على الانسان العامل واغتصاب جهوده ، وأن العمل بالأجر مثل عمل العبيد وعمل رقيق الأرض ليس الا شكلا مؤقتا من أشكال العمل وفى مرتبة أدنى ، ومقدر له الزوال أمام العمل المشترك الذى يبذل كده وكدحه بيد راغبة وذهن حاضر وقلب سعيد » .

وينتهى خطاب الافتتاح بنفس الشعار الذى انتهى به البيان الشيوعى منذ ١٦ عاما من قبل « يا عمال البلاد كلها اتحدوا » .

ولم تكن الدولية الأولى جمعية للأحزاب الوطنية للطبقة العاملة ، فلم يكن هناك وجود لمثل هذه الأحزاب فى ذلك الوقت . بل كانت أقرب ما تكون الى مركز تنظيمى وتعليمى يهدف الى خلق حركات وطنية للطبقة العاملة . والقاعدة رقم ٧ من القواعد المؤقتة للدولية الأولى تلقى نظرة عميقة على الوضع القائم فى ذلك الوقت وعلى المهمة التى وضعتها الدولية نصب أعينها .

« ٧ ــ لمــا كان نجاح الحركة العمالية فى كل بلد ، لا يمكن ضمانه الا بقوة الاتحاد والتعاون ، ومن الناحية الأخرى،لمــا كانت فائدة المجلس الدولى المركزى ، تتوقف الى حد كبير على طبيعة عمله وهل سيتعهد عددا قليلا من المراكز الوطنية للجمعيات العمالية أم أنه سيتعهد عددا كبيرا من الجمعيات العمالية الصغيرة المفككة ، فان أعضــاء الجمعيــة الدوليــة سيبذلون أقصى جهودهم لتوحيد الجمعيات العماليــة المفككة بحسب البلاد التى تنتمى اليها فى هيئات وطنية ، تمثلها هيئات وطنيــة مركزية . ومن البديهيات على أية حال أن يتوقف تطبيق هذه القاعدة على القوانين الخاصة بكل بلد . وبصرف النظر عن جميع العوائق القانونية لن تمنــع أية جمعية محلية مستقلة ، من الاتصال المباشر بمجلس لندن المركزى » .

وقد حدث بعض التقدم نحو هدف خلق حركات عماليــة وطنيــة متحدة عن طريق تأسيس مجالس فيدرالية خاصة بعدة بلدان ومناطق،غيرأن الدولية الأولى ظلت بصفة عامة كما وصفها ماركس فيما بعــد « أقساماً منعزلة مبعثرة بين بلدان مختلفة يضمها معا مجلس عام يقع على هامشها » بل الحق أنه حدث فىالبلاد التى بدأت تنمو فيها أحزاب سياسية محليةذات قوة حقيقية مثل ألمــانيا فى أواخر العقد السابع ، أن أدى انشغال هــذه الأحزاب بصراعها الخــاص من أجــل البقــاء والنفوذ ، الى الاقلال من اهتمامها بالدولية واضعاف ارتباطاتها معها . وبذلك فان نجاح الدوليــة فى تحقيق هدفها الذى تألفت على أساسه بالذات كان يميل الى اضعاف سلطانها والحد من فائدتها .

ومن المستحيل تقييم منجزات الدولية الأولى بدقة . لا شك أنهــا لعبت دورا هاما فى نضال العمال الانجليز من أجل الحصــول على حق الاقتراع ، وهو النضــال الذى توج فى النهــاية بالنجــاح سنة ١٨٦٧ وقامت بتعبئة التأييد القوى الفعال ، لكثير من المعارك العمالية من أجل

رفع الأجور وأحوال معيشية أفضل ، وعملت على نشر الفكرة الاشتراكية شرقا حتى روسيا وغربا حتى أمريكا ، وبفضل موقفها الذى وقفته أثناء الحرب الفرنسية البروسية ساعدت على تدريب العمال من جميع القوميات على الدفاع عن استقلالهم وعلى مقاومة العدوان مهما كان مصدره ، وتبنت قضية كوميون باريس وجعلت منها قضيتها الخاصة . وبتصرفها هذا ، وضعت شهداء الكوميون فى مكان التقديس من قلب الطبقة العاملة الكبير ، كما تنبأ ماركس . وأخيرا بفضل رد الفعل العصبى الذى أحدثته فى حجرات الوزارات ودور التحرير ، كشفت القناع عن شبح الخوف الذى يسيطر على المجتمع الرأسمالى من وحدة الطبقة العاملة ، التى لم تكن بعيدة عن الظهور الى سطح هذا المجتمع . كل هذه كانت منجزات هامة ولكن على المدى الطويل قد يكون مما هو أكثر منها أهمية، أن الدولية الأولى قد نجحت لأول مرة وبشكل فعال فى ربط مصالح العمال الطبقية بالاشتراكية العلمية لماركس وانجلز بصرف النظر عن القومية . وقد تموت الدولية الأولى ولكنها أثناء حياتها التى عاشتها ، مهدت الأرض ووضعت البذرة التى سوف تخرج منها دوليات أخرى فى المستقبل،مادامت الرأسمالية ماضية فى تقسيم المجتمع الى طبقات مستغلة وطبقات مستغلة .

ولم تكن الحياة الداخلية للدولية الأولى فى أى وقت من الأوقات خالية من الصراع والمشاحنات ، وبالرغم من أن ماركس لم يفقد سيطرته قط على الأغلبية فى المجلس العام وفى المؤتمرت السنوية الا أنه كان بصفة مستمرة هدفا لتحدى الجماعات والتكتلات المنافسة : من النقابيين من ذوى الاتجاهات الليبرالية الصرفة فى انجلترا، وأنصار «برودون» و«بلانكى» فى فرنسا ، وأتباع باكونين فى سويسرا والبلدان اللاتينية . هـذا اذا أردنا أن نحصى أبرزها شأنا فقط ـــ والحق أن جريرة انهيار الدولية الأولى ثم موتها وسقوطها فى النهاية،كثيرا ماكانت تلصق بهذه المنازعات الانقسامية.

ولاشك أن هذه الخصومات كانت عاملا ساهم فى موتها ، ولكن حدة الخصومات لم تتغير كثيرا أثناء حياتها بحيث يمكن أن تعلل ازدهارها فى أواخر العقد السابع ، وانهيارها وتفتتها فى أوائل العقد الثامن .

ولكى نفهم هذا التغير فى الاتجاه ، ينبغى أن نبحث عن أسباب أعمق من تلك ، أولا — تزايد قوة الرجعية الدولية على أثر الحرب الفرنسية البروسية وهزيمة الكوميون . وثانيا — ظهور حركات وطنية للطبقة العاملة بلغ من انشغالها بمشاكلها الخاصة ، بحيث لم يتوفر لديها وقت للاهتمام بالدولية ومالت الى اعتبار الروابط الخارجية التزامات أعباء عليها بدلا من اعتبارها عونا ومساعدة لها . وعلى ذلك فعندما نقل المجلس العام للدولية الى نيويورك نتيجة لمؤتمر هاج سنة ١٨٧٢ ، كان هذا الانتقال أكثر من مجرد خطوة فى الصراع الانقسامى من أجل السلطة ، كان يعنى فى الأعماق أن ماركس وانجلز اعترافا بأن الجمعية العمالية الدولية قد أتمت دورها التاريخى ، وأن من الأفضل لها أن تترك لتموت فى سلام ، فى جو العالم الجديد الهادىء نسبيا .

فيما بين الدولية الأولى والثانية :

كان مصرع الدولية الأولى يعنى على نحو ما نكسة فى الحركة الاشتراكية . ومع ذلك فلم يكن فى تلك النكسة أى وجه للشبه بينها وبين الانهيار المؤقت الذى جاء فى أعقاب هزيمة ثورات سنة ١٨٤٨ . وكانت سنوات العقد السادس سنوات خمول وكسل شاملين بينما كانت سنوات العقد والنصف التى أعقبت انتقال المجلس العام الى نيويورك ، فترة تطورات ذات أهمية كبرى فى عدد من أهم البلدان . ويمكننا أن نستدل من المجموع الكلى للأصوات التى حصلت عليها جميع الأحزاب والجماعات الاشتراكية باعتباره مقياسا تقريبيا ولكن له دلالته على

النشاط الذى دب فى الحركة الاشتراكية ـ فى سنة ١٨٧٤ بلغ هذا المجموع حوالى ٣٥٠٠٠٠ر صوت وفى سنة ١٨٨٩ كاد هذا الرقم أن يتضاعف ثلاث مرات الى مليون . كان حجر الأساس قد وضع لدولية جديدة تختلف كل الاختلاف عن سابقتها .

وكان التطور البارز فى هذه المرحلة يتمثل فى انشاء أحزاب وطنية حية ، وكانت ألمانيا فى هذا المجال تسبق كل البلدان الأخرى بكثير وهى التى كانت قد بدأت بداية طيبة فى عهد الدولية الأولى . وليس من الصعب العثور على أسباب نمو الحركة الاشتراكية الألمانية قبل الأوان . فقد تطورت الرأسمالية بسرعة فى ألمانيا عقب سنة ١٨٥٠ ، ولكن فى داخل اطار من نظام اقطاعى تتمتع فيه كل اقطاعية باستقلال ذاتى ، وكان نظاما غير ملائم لها تماما .. لقد كان توحيد ألمانيا أمرا ضروريا وشيئا لا مفر منه ، ولم يكن هذا ليتم الا بأحد طريقين ـ اما أن تتعاون الطبقة الوسطى والطبقة العاملة للتطويح بالدويلات الاقطاعية المتعددة ، ولتوحيد البلاد على أساس جمهورية بورجوازية . واما أن تتمكن احدى الدويلات الألمانية من انتزاع قصب السبق أو المبادرة فى العمل ، وتتولى تأسيس امبراطورية موحدة تحت سيطرتها هى . وكان من نتائج فشل ثورات سنة ١٨٤٨ أن أصبح الحل الأول مستحيلا لأن اللبرالية الألمانية لم تنهض قط من هزيمتها . وبعد ذلك بقليل تمكن بسمارك من قيادة البلاد فى الطريق الثانى،ولم تتوان العناصر ذات الأهمية الحاسمة فى الطبقة الرأسمالية من الصعود الى عربة الزعامة البروسية . وهكذا لم يكن هناك أساس متين ليقوم عليه التحالف بين اللبراليين البورجوازيين والعمال ، من طراز ذلك التحالف الذى لعب دورا هاما فى التاريخ الانجليزى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ لقد اضطر العمال الألمان الى شق طريقهم الخاص فى النضال من أجل الحقوق السياسية

الأساسية لا يقل ذلك شدة وعنفا عن نضالهم من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي .

والفضل فى ظهور هذا الشكل المستقل من أشكال النضال العمالى لأول مرة يعود الى فرديناند لاسال Ferdinand Lassale الذى أسس الجمعية العامة للعمال الألمان فى سنة ١٨٦٣ ــ وكان لاسال متصلا بماركس وانجلز فى سنتى ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ وظل متأثرا الى حد كبير بالأفكار الماركسية . ولكن ماركس وانجلز مع ذلك، ارتابا فى نهفة « لاسال » الشديدة على أن يلعب لعبة بسمارك ، ولا شك أنه كان من المحتمل أن تحدث بينهم قطيعة سافرة لولا وفاة لاسال بعد تأسيس الجمعية الجديدة بمدة تزيد قليلا عن العام . ومنذ ذلك الحين كانت العلاقات بين ماركس وانجلز والدولية من جهة ، وبين حزب لاسال من جهة أخرى علاقات ريبة متبادلة تصل فى بعض الأحيان الى العداء السافر .

وفى أثناء ذلك ، ظهرت فى جنوب ألمانيا حركة عمالية ثانية بقيادة ولهلم ليبنخت ، وهو واحد من زملاء ماركس وانجلز القدماء ، ومعه أوجست بيبل William Leibnecht August Bebel. واتخذت هذه الحركة شكلها المحدد وهو حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى وذلك فى مؤتمر عقد فى مدينة ايزناخ فى تورنج سنة ١٨٦٩ ، وبعد سنوات قليلة من المنافسة والتصارع حول المراكز عمد أنصار لاسال وأبناء ايزناخ الى الاندماج معا بقواتهم فى مؤتمر عقد فى جوتا سنة ١٨٧٥ . وسمى الحزب الجديد نفسه باسم حزب ألمانيا الاشتراكى الديمقراطى وعلى هذا الأساس نما وتطور حتى أصبح أكبر الأحزاب الاشتراكية فى العالم وأكثرها نفوذا (١) فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

---

(١) بالنسبة لرد ماركس على برنامج جوتا انظر ص ٢١ الفصل الأول .

وكانت فرنسا وانجلترا فى تلك الفترة التى نحن بصددها ، متخلفتين وراء ألمانيا بشوط طويل ، مع أنهما قادتا الطريق فى التطورات الأولى للاشتراكية . وكان السبب الرئيسى لهذا التخلف فى انجلترا أن نقابات العمال التى كانت تتألف فى أكثر الأحوال من عمال المدن من ذوى الأجور الحسنة ، والذين كسبوا لأنفسهم حق الاقتراع العام سنة ١٨٦٧ ، وجدت أن من مصلحتها أن تتعاون مع اللبراليين بدلا من أن تحاول تأسيس حزبها السياسى الخاص ــ وقد شكل هـ.م. هندمان H.M. Hyndmann فى سنة ١٨٨١ الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ولكنه كان فى معزل عن جماهير العمال الرئيسية ، وسرعان ما أصبح حلقة لا تأثير لها نسبيا . ولم تبدأ الاشتراكية بداية حقيقية لكى تحرز أى تقدم فى صفوف الطبقة العاملة الانجليزية الا بعد ظهور ماسمى « بالنقابية الجديدة » وهى حركة انتشرت بين العمال غير الفنيين وشبه الفنيين فى أواخر العقد التاسع وأوائل العقد العاشر من القرن الماضى ، وكانت الاشتراكية فى هذه المرة تسير تحت قيادة حزب غير ماركسى هو حزب العمال المستقل .

أما فى فرنسا ، فقد تعقد الموقف على أثر قمع الكوميون بقسوة ووحشية دموية ، مما أدى الى ابادة أقوى الزعماء فى الطبقة العاملة الفرنسية أو طردهم الى المنفى وتسبب فى تخلف الحركة الاشتراكية فى فرنسا عشر سنوات على الأقل . وأخيرا بدأ يتكون حزب ماركس فى ١٨٧٩ ــ ١٨٨٠ بقيادة جولز جيسيد Jules Guesede وهو أحد أعضاء الكوميون العائدين من المنفى ، وبول لافارج Paul Lafarge الذى التقى بماركس فى أثناء جولاته فى الخارج وتزوج ابنته. ولكن حدث فى فرنسا ما حدث فى انجلترا أن كان هناك من يؤيد سياسة التحالف مع الراديكاليين البورجوازيين ، وانقسم الحزب الجديد حول هذا الموضوع فى سنة ١٨٨٢ . وظل تطور الاشتراكية الفرنسية طيلة العقدين التاليين

متميزا بالمشاحنات والانقسامات التكتلية ، بينما وقعت الحركة النقابية تحت سيطرة السندكاليين الذين كانوا يرفضون العمل السياسى كلية ، وفى بداية القرن الحالى كان هناك ما لا يقل عن خمسة أحزاب اشتراكية تتفاوت فى قوتها وأهميتها .

لم يكن من المستغرب فى هذه الظروف أن تتأثر الحركات الاشتراكية فى البلدان الصغرى فى أوروبا الغربية والوسطى بالنموذج الألمانى أكثر مما تأثرت بالنموذج الانجليزى أو الفرنسى . فلم تكن الاشتراكية الديمقراطية فى ألمانيا تؤلف أكبر الأحزاب الاشتراكية وأحسنها تنظيما فحسب ، بل ان هيبتها قد عززت بذلك النضال الباسل الذى توج فى النهاية بالنجاح ، وخاضته فى العقد التاسع ، ضد قوانين بسمارك المضادة للاشتراكية ، كما أنها تمتعت بالمعونة القيمة التى قدمها لها مؤسسا الاشتراكية العلمية بما فيها من ارشاد فكرى وأدبى استمر حتى ساعة وفاة انجلز سنة ١٨٩٥ . وقرب نهاية العقد التاسع ، كانت معظم بلاد أوروبا الغربية والوسطى قد أنشأت أحزابا اشتراكية حسنة التنظيم بقيادات ماركسية ، وكانت تتطلع الى ألمانيا تستلهم منها الوحى والاستنارة .. كان المسرح قد أعد لتأسيس الدولية الجديدة .

وقبل أن نتناول بالبحث موضوع الدولية الثانية ، قد يستحق الأمر منا أن نلقى نظرة سريعة على تطور الاشتراكية حتى ذلك الحين فى الاقليمين العظيمين اللذين قدر لهما أن يسيطرا على تاريخ حقبتنا الراهنة ، أى فى الولايات المتحدة وروسيا . قام اللاجئون فى سنة ١٨٤٨ وكذلك قامت قطاعات صغيرة ولكنها نشيطة من الدولية الأولى بنقل المذاهب الاشتراكية الى الولايات المتحدة حيث تم تأسيس حزب اشتراكى على نطاق قومى فى سنة ١٨٧٧ سمى حزب العمال الاشتراكى . وكان هذا الحزب على أية حال منحصرا فى الغالب فى دائرة العمال

الناطقين باللغة الألمانية ، مع مجموعات قليلة أخرى من الناطقين بلغات أجنبية . ومع أن هذا الحزب لعب دورا هاما فى المعارك الصناعية التى نشبت فى العقد التاسع والعاشر ، الا أنه لم ينجح قط فى أن يكسب الى صفه عددا له أهميته من العمال الأمريكيين ، أوفى أن يبعد العمال عن التحالف مع أى من الحزبين الرأسماليين الكبيرين .. ان التاريخ الذى تبلورت فيه اشتراكية الطبقة العاملة فى أمريكا ، تبلورا حقيقيا يبدأ عندما تم تأسيس الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٠١ .

أما فى روسيا فقد اختلفت السبل التى سلكتها الأفكار الاشتراكية لتصل الى هناك اختلافا كبيرا بطبيعة الحال . كانت أوروبا الغربية تعنى بالنسبة لروسيا القيصرية الحرية والتقدم ، وقد تدفق الى هناك سيل مستمر من اللاجئين والطلاب ، وسرعان ماعكف الذين لديهم الاستعدادات لتقبل الأفكار الثورية ، بشغف وشوق على كتابات الراديكاليين الغربيين ، وحاولوا تطبيقها على الظروف الخاصة فى روسيا — وعلى هذا أحدثت أفكار الماركسية وتعاليمها رد فعل سريع بين المثقفين الروس . وقد لاحظ ذلك ماركس وأعرب بوضوح عن رضاه به ، وهو يكتب مقدمة الطبعة الثانية للجزء الأول من رأس المال فى أوائل سنة ١٨٧٣ ليقول «أن ترجمة روسية ممتازة (من الطبعة الأولى) ظهرت فى ربيع سنة ١٨٧٢ وأن الطبعة المكونة من ٣٠٠٠ نسخة كادت بالفعل أن تنفد » . حدث ذلك قبل ظهور الطبعة الانجليزية الأولى بأربعة عشر عاما . وفى نفس الوقت تقريبا ، كانت الخبرة العملية للدولية الأولى وكذلك المثل البطولى الذى ضربه كوميون باريس ، يحدثان تأثيرا عميقا فى كثير من الروس الذين أتيحت لهم الفرصة لمشاهدتهما عن قرب . ولكن روسيا لم تكن تهيأت بعد لاستقبال حركة اشتراكية حقيقية ولم يوضع الأساس الضرورى لها ، الا بعد أن تطورت الصناعة الرأسمالية وما تبعها من نمو الطبقة العاملة فى المدن فى أواخر العقد التاسع

وفى العقد العاشر . ويمكن تحديد تاريخ دخول روسيا فى مضمار الحركة الاشتراكية الدولية بانعقاد المؤتمر الأول لحزب العمال الروس الاشتراكى الديمقراطى فى سنة ١٨٩٨ . واسم الحزب نفسه ، يكفى للاشارة الى أنه كان يستمد الوحى من الاتجاهات الماركسية والألمانية .

الدولية الثانية :

تكونت الدولية الثانية فى مؤتمر عقد فى باريس سنة ١٨٨٩ بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على نشوب الثورة الفرنسية . وقد حضر هذا المؤتمر ٢٢١ فرنسيا ، ١٧٠ مندوبا من ١٦ بلد أخرى من أوروبا والولايات المتحدة . وكانت الدولية الثانية فى بدايتها تمثل بالتقريب ، نفس التوزيع الجغرافى العام الذى كانت تمثله سابقتها فى العقدين السابع والثامن . ولكن كان هناك من أول الأمر ، فارق جوهرى بين المنظمتين ــ هو أن قلب الدولية الأولى كان هو المجلس العام ، وبدونه يصبح وجودها نفسه حبرا على ورق . وعلى العكس من ذلك كانت الدولية الثانية أساسا أقرب الى اتحاد مخلخل غير وثيق من أحزاب قومية كانت موجودة وعاملة بالفعل ، ولم يكن من بينها حزب واحد على استعداد للخضوع لسلطة أية منظمة دولية ، بل أن الدولية الثانية لم تنشىء أى جهاز ادارى دائم حتى سنة ١٩٠٠ . وكان وجودها قبل ذلك التاريخ يتحقق فقط من خلال المؤتمرات الدولية فى سنة ١٨٩١ (بروكسل) وسنة ١٨٩٣ (زيوريخ) وسنة ١٨٩٦ (لندن) ، بل انه عندما أنشىء المكتب الاشتراكى الدولى فى مؤتمر باريس سنة ١٩٠٠ لم يمنح من المهام ما يزيد قليلا على وظائف مكتب للاتصال وتجميع المعلومات .

كان افتقار الدولية الثانية الى السلطة التنفيذية على أحزابها التأسيسية موضوع تعليق وجدل كثير من مؤرخى الحركة الاشتراكية ــ وذهب بعضهم الى القول بأن هذه الظاهرة التنظيمية حرمت الدولية من كل قيمة ــ

فيما عدا القيمة الدعائية والعاطفية ، والى أن انهيارها المحتوم يمكن ارجاعه الى هذا السبب نفسه . ولكن ليس هناك ما يبرر أيا من هذه الاستنتاجات ، فقد قدمت الدولية فى مناسبات عديدة الدليل على أن نفوذها الأدبى كان كبيرا - فمثلا - فى مؤتمر امستردام سنة ١٩٠٤ كان موضوع المناقشة الرئيسى هو الوضع فى فرنسا التى كان فيها حزبان اشتراكيان أساسيان يختصمان حول مسألة الاشتراك فى الوزارات البورجوازية . وقد أدلت الدولية بصوتها ضد الاشتراك - وحثت الحزبين الفرنسيين على توحيد صفوفهما على هذا الأساس وقد وافق التكتلان الفرنسيان كلاهما على ذلك ، وقبل چين چوريه Gean Gaure's عن طيب خاطر قرار الدولية هذا ، وكان أبرز الزعماء الفرنسيين وأكثرهم نفوذا، مع أنه ناضل كثيراً ضد قرار عدم الاشتراك فى الوزارة . وفى العام التالى اتحدت الحركة الاشتراكية الفرنسية فى حزب واحد لأول مرة منذ ٢٥ سنة .. مثل هذه النتائج لم تكن لتتحقق على يد منظمة عقيمة - وكان مؤرخو الدولية الثانية يشيرون كثيرا ويلمحون بأنها كذلك . أما أسباب انهيارها فسوف نتناولها فيما بعد ، والآن يكفى أن نقول ان عيوبها ونواقصها كانت أعمق بكثير من أن تكون مجرد عيوب ونواقص تنظيمية.

استمرت الدولية الثانية ربع قرن بالضبط من ١٤ يوليه سنة ١٨٨٩ الى نشوب الحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ ولم ينتسب اليها الحزبان العماليان فى استراليا ونيوزيلندا - وكان كلاهما بهذه المناسبة ، قد سبق حزب العمال البريطانى الى الوجود - كانت الدولية الثانية - تضم فيما عداهما جميع الأحزاب الاشتراكية الجديرة بهذا الاسم - وكان التكوين الجغرافى للمؤتمرات الدولية على هذا ، يعطينا فكرة طيبة عن مجال الحركة الاشتراكية. فكما رأينا من قبل ، كان المؤتمر التأسيسى يكاد ينحصر كلية فى بلدان أوروبا الغربية والوسطى ، وكانت أهم الأحزاب التى انضمت الى المؤتمرات التالية من بلدان أوروبا الشرقية والبلقان ، وعلى

أثر انضمـام الروس الى الدوليـة فى بداية القـرن العشرين أصبحت الاشتراكية حركة أوروبية شاملة بمعناها الحقيقى . غير أن التقـدم كان طفيفا جدا عبر البحار . ولا شك أن الاشتراكيين من الولايات المتحـدة قد انتسبوا الى الدولية منذ البـداية ، ولكنهم كانوا فى الحقيقـة من الأوروبيين الذين لم يقوموا بأى دور هام فى الحياة السياسية للبلد التى اختاروها وطنا لهم • وبالمثل أرسل حزب اشتراكى أرجنتينى صغـير ، ممثلين له الى الدولية • أما عن البقية ، فقد كان المندوبون القادمون من وراء البحار فى العادة أفراداً وشراذم لا يمثلون أحدا بنوع خاص •

وسوف يبيّن أى تحليل نقوم به لدراسة تكوين اثنين من المؤتمرات الأخيرة للدولية ، حقيقة الوضـع بوضـوح كاف .. كان فى امستردام سنة ١٩٠٤ ـــ ٤٧٦ مندوباً من بينهـم ٤٦٠ من ١٩ بلد أوروبى و١١ من الـ ١٦ الباقين من الولايات المتحـدة و٢ من الأرجنتـين و١ من كل من استراليا وكندا واليابان •• وفى كوبنهاجن سنـة ١٩١٠ حضر ٨٩٦ ـــ مندوبا منهم ٨٧١ مندوبا قـدموا من ٢١ بلد أوروبى ، ٢٤ من الـ ٢٥ الباقين جاءوا من الولايات المتحدة و١ من الأرجنتين – فاذا أردنا تقييم سجل أعمال الدولية الثانية ـــ ما أنجزته من أعمال ومالم تنجزه ـــ تبين لنا أنها كانت منظمة أوروبية ولم تحقق قط أى اتصال بالجماهير فى آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية . وهذه حقيقة لا ينبغى أن تغيب عن أذهاننا على الاطلاق.

جدول رقم (١١)

تعداد الأصوات الاشتراكية فى مختلف البلدان الأوروبية

١٩٠١ – ١٩١٤ (١)

ـ بالآلاف ـ

البلد	الانتخابات التى أجريت خلال	الانتخابات التى أجريت خلال	الانتخابات التى أجريت خلال
	١٩٠١ – ١٩٠٦	١٩٠٧ – ١٩١٠	١٩١١ – ١٩١٤
ألمانيا	٢ر٠١١	٣ر٢٥٩	٤ر١٥٠
فرنسا	٨٧٨	١ر١٠٦	١ر٣٨٩
هولندا	٦٦	٨٢	١٦٢
الدنمرك	٤٣	..	١٠٧
السويد	٩	..	١٧٣
النرويج	٢٥	٩٢	١٢٥

ففى أوروبا نفسها ، نمت الحركة الاشتراكية بسرعة كبيرة فى عهد الدولية الثانية،واذا جمعنا عدد الأصوات الاشتراكية فى العالم (وكما رأينا كان هذا العالم عالما أوروبيا فى أكثريته الساحقة) فى سنة ١٩٠٤ لرأينا أن الرقم قفز فيما بين ١٨٨٩ ، ١٩٠٣ من مليون الى أكثر من ستة ملايين. وليس هناك شك فى أن التقدم قد استمر بلا عائق أثناء العقد التالى ، وان لم يكن قد تم بسرعة متزايدة . والجدول رقم ١١ ، وان لم يكن شاملا لكل شيء ، الا أنه يعطى انطباعا صحيحا بصفة عامة عن نمو عدد الأصوات

(١) مأخوذ من كتاب س. ف. مارخام (S.F. Markham) تاريخ الاشتراكية History of Socialism (سنة ١٩٣٠) .

الأشتراكية فى الانتخابات • وبالطبع لا ينبغى على المرء أن يضفى أهمية أكبر من اللازم على مجرد عدد أصوات الناخبين ، فالواقع أن أحد نقاط الضعف الحاسمة فى الدولية الثانية ، أنها وقعت فى تلك الغلطة بالذات •• ولكننا اذا جعلنا فى أذهاننا كافة الاعتبارات الضرورية لما وجدنا أقل شك فى أن شعبية ونفوذ الأحزاب الاشتراكية قد زادت بالفعل زيادة هائلة خلال هذه الفترة •

ومن ناحية الأيديولوجية كانت الدولية الثانية واقعة تحت تأثير الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان ، وقد انقسمت مثل سابقتها الى اتجاهات ثلاثة يمكن وصفها بدقة كافية بأنها ، يسار ووسط ويمين . وفى ألمانيا كان زعماء هذه الاتجاهات على التوالى هم : روزا لوكسمبورج Rosa Luxomburg وكارل كاوتسكى Karl Kautsky وادوارد برنشتين Edward Bernstein وكانت روزا لوكسمبورج وكارل كاوتسكى يعتبران نفسيهما من أتباع ماركس وانجلز المخلصين ، وكانا متفقين على كثير من المسائل ، بينما كان برنشتين قد أعلن بعد مضى سنوات قليلة فقط على وفاة انجلز عن ضرورة مراجعة الماركسية على ضوء الأحداث التى وقعت منذ صدور « رأس المال » (وبهذه المناسبة اكتسب برنشتين وأتباعه اسم «المراجعين») وكانت الخلافات بين اليسار واليمين خلافات حاسمة وقاطعة حول معظم المسائل • كان اليسار يقول بأن الرأسمالية تتجه رأسا ألى مرحلة أزمات وحروب وأن المخرج الوحيد هو فى ثورة الطبقة العاملة التى تطيح بالدولة الرأسمالية وتفتح الطريق أمام نظام اشتراكى جديد للمجتمع ــ أما اليمين فكان من الناحية الأخرى ينكر حتمية وقوع كوارث من هذا النوع الذى تنبأ به اليسار ، واحتج بأن الرأسمالية قادرة على التوسع الى مالا نهاية • ومن هذا التحليل استنتج اليمين أن على الطبقة العاملة أن تستهدف الاصلاحات التدريجية ، وأن الاشتراكية سوف تأتى بطريقة تكاد تكون آلية أو تلقائية كثمرة أخيرة لعملية تطور طويلة •

وكان فى وسع أتباع الوسط مثل كاوتسكى أن يروا بوضوح تام ، أن مبدأ التدرج الذى يمثله اليمين ، معناه الخروج على الماركسية ، أكثر مما كان يعنى مراجعتها . ولهذا السبب شعروا بواجب يدفعهم الى مكافحة نظريات برنشتين وأعوانه . ولهذا كانت آراء الوسط قريبة جدا من آراء اليسار ، والفرق الوحيد الملحوظ بينهما ، هو اتجاه واضح من جانب الوسط نحو التجاوز عن المسائل الحاسمة الخاصة بالدولة والثورة أو تجاهلها تماما . غير أن أبرز مميزات الوسط أنه بينما كان يتحدث غالبا بلغة اليسار نفسها ، الا أنه فى التطبيق الفعلى كان يميل أكثر فأكثر نحو اليمين ... وكانت هذه هى نقطة الخلاف الحاسمة ليس فقط فى ألمانيا ولكن فى الدولية ككل ، ذلك أنه فى خلال الجانب الأكبر من تاريخ الدولية ، كان الوسط واليمين يؤلفان معا أغلبية ساحقة فى معظم الأحزاب المنتسبة اليها .

وهذا ليس معناه بالطبع أن جميع الأحزاب كانت متشابهة فى أفكارها وسياساتها السائدة . حقا ان انقسام خط السير الى اليسار — وسط — يمين ، كان حقيقة قائمة فيما بين الأحزاب المختلفة ، كما هى قائمة فى داخل تلك الأحزاب ... ففى اليسار كان الروس البلاشفة بزعامة لينين (١) . وفى الوسط كان الألمان الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة كاوتسكى الأيديولوجية ، وبزعامة بيبل السياسية . وفى اليمين كان الفابيون

---

(١) اسم البلاشفة او البلشفيك يأتى من الكلمة الروسية المقابلة لكلمة « اغلبية » وقد أطلق على لينين ، وأتباعه نتيجة لمؤتمر حزبى عقد فى لندن سنة ١٩٠٣ وكانو فيه أغلبية . اما المنشفيك او جماعة الأقلية فى مؤتمر سنة ١٩٠٣ فكانت تضم عناصر الوسط واليمين معا . وكان البلشفيك والمنشفيك فيما سبق ، يؤلفون جناحين فى نفس الحزب حتى سنة ١٩١٢ عندما وقع الانقسام النهائى بينهم ، ولكنهم كانوا فى الواقع يعملون كحزبين منفصلين ابتداء من سنة ١٩٠٣ وما بعدها .

البريطانيـون والعماليـون ، وتكاد وجهـة نظرهم السياسـية تتشابه تماما مع وجهة نظر برنشتين وان كانوا قد توصلوا اليها بدون أن يقبلوا المـاركسية قط مذهبا لهم أو أن « يراجعوها » . وعلى العمـوم كانت قيادات الأحزاب الأخرى تخط لنفسها طريقا وسطا مقتفية أثر الألمـان .

اذا كان لنا أن نتفهم الأعمال الايجابية التى أنجزتها الدولية الثانية ، وكذلك فشلها النهائى ، فمن الضرورى أن نستعيد الى ذاكرتنا الخصائص المميزة للربع قرن الذى ازدهرت فيه • يمكن أن توصف هذه المرحـلة ، بأنها موسم الصيف الهندى للرأسمالية أو خريفها •• كان العقدان الثامن والتاسع ــ أى فترة ما بين الدوليتين ــ على العموم سنوات انخفاض فى الأسعار ،وقلة فى الأرباح ، وبطالة متفشية بشكل غير عادى،وكساد صناعى حاد . ثم حدثت نقطة تحول ، على أية حال فى أوائل العقد العـاشر وفى العقدين السابقين لكارثة سنة ١٩١٤ ــ عندما تمتعت البلاد الرأسماليـة المتقدمة بدرجة عالية نسبيا من الرخاء •• وكان ذلك بلا شك أحد العوامل الحاسمة فى تشكيل تطور الدولية • وثمة عامل ثان ، لا يقـل عن ذلك أهمية ، هو اعتماد هذا الرخاء فى لبلدان الرأسمالية المتقدمة على التوسع الاستعمارى واستغلال الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة •

ولمـا كانت الرأسمالية تتمتع بالرخاء فى هذه الفترة ، كان فى وسعها فى البلاد الرأسمالية المتقدمة أن تقدم تنازلات لها قيمتها للطبقة العاملة ، وبذلك كان فى وسع الأحزاب الاشتراكية ونقـابات العمـال التى كانت متحالفة معها تحالفا وثيقا فى معظم البلاد ، أن تكسب تحسينات هامة فى مستويات المعيشة ، واصلاحات اجتماعية هامة وذلك بالعمل داخل اطار المجتمع الرأسمالى • وليس من المستغرب أنها كانت تميل الى التجـاوز عن الظروف الاستثنائية المؤقتة التى أدت الى هذه المكاسب وجعلتها أمرا ممكنا. ان جوهر مذهب المراجعة هو فى الواقع ، افتراض ضمنى بأن هذه

الظروف لا يمكن أن تكون ظروفا استثنائية ، بل هى ظروف طبيعية فى المجتمع الرأسمالى الذى إكتمل نضجه • وبالرغم من أن أتباع الوسط من أمثال كاوتسكى رفضوا هذا الافتراض شفاها وبالكلمات ، الا أنهم كانوا يتصرفون بمقتضاه فى الواقع العملى بشكل متزايد • لم يبق غير اليساريين من احتفظوا ببصيرتهم وبعد نظرهم ، وأصروا على ضرورة استعداد الحركة الاشتراكية للعواصف والأعاصير التى تقبع فى انتظارها وراء حجب المستقبل •

وبطبيعة الحال لم تكن نذر هذه العواصف بخافية على أحد. بل على العكس. كان من الأمور الواضحة لكل انسان تلك المنافسات الاستعمارية المتزايدة، والتوتر الدولى المتفاقم ، واشتداد حدة الاستعدادات للحرب •• كانت واضحة لكل انسان بما فى ذلك الاشتراكيون من أهل اليمين والوسط ، وكانت المؤتمرات الأخيرة للدولية تهتم اهتماما مطردا بخطر الحرب •• ولكن حدث فى ذلك الوقت أن وقع زعماء الأحزاب المسيطرة فى تناقض لا أمل لهم فى الخروج منه ، فقد كان ذلك الازدهار الذى احتجوا به والذى كان وحده يفسر سياساتهم المنادية بالاصلاح التدريجى شيئا فشيئا ، كان ذلك الازدهار نفسه يستند الى نظام من الاستغلال والتوسع الاستعماريين، وكان هذا النظام هو الذى يدفع العالم نحو الحرب بلا هوادة • فكيف لك اذن أن تنتفع من نظام وتحاربه فى الوقت نفسه ؟ لم يكن هناك من جواب على هذا السؤال •• وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن يكون له جواب. وعلى ذلك أصدرت الدولية قرارات مضادة للحرب ومستنكرة لها ، ولكنها استمرت تتصرف وفقا لما وصفه كاوتسكى ذات مرة (١٩٠٢) وصفا بليغا بأنه « ذلك الحلم الذى يسبح الآن أمام أعيننا ... أن الحروب والكوارث أصبحت أشياء تنتسب الى الماضى ، بينما يمتد أمامنا ذلك الطريق السوى الممهد ، طريق التقدم السلمى الهادىء» فلما نشبت الحرب فى النهاية فى العالم سنة ١٩١٤ انحلت الدولية بسرعة الى قطاعاتها القومية

والى اتجاهاتها الأيديولوجية التى كانت تتألف منها ، ثم عمدت أحزاب بلدان أوروبا الوسطى والغربية المتحاربة الى قبـــول المنطق الذى كانت تنهض عليه سياساتهم القديمة ، وأيد كل حزب حكومة بلاده . أما البلاشفة الروس فقد استنكروا الحرب وهتفوا بسقوطها وسـقوط الاشتراكيين المؤيدين لها . وبدأت فى الحال تقريبا ، أولى الدلائل على الانقسام وعودة التكتلات فى داخل كل حزب وطنى . وهكذا حدث أن المؤسسة التى أقيمت على أساس من السلام والتقدم ، لم تستطع أن تبقى فى مواجهة الحقيقــة القاسية ، حقيقة الحرب والرجعية .

الفصل التاسع

الحركة الاشتراكية ١٩١٤-١٩٤٨

ان تاريخ الاشتراكية أثناء الحرب العالمية الأولى ، تاريخ معقد ومختلط بدرجة غير عادية ، وعلى ذلك فأى موجز مختصر له ، لابد أن يكون مبسطا أكثر مما يجب • ونحن نطلب من القارىء أن يضع هذا فى اعتباره أثناء قراءته للفقرة التالية •

الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولية الثالثة :

ظل انقسام الحركة الاشتراكية الى يمين ووسط ويسار ، هو الاطار الأساسى الذى تمت فى داخله كل التطورات التى وقعت أثناء الحرب ، ولكن تركيب وقوة الاتجاهات المختلفة تباعدا بشكل مطرد عن الوضع الذى كان سائداً فى فترة ما قبل الحرب . ففى ظروف الحرب ، أصبحت سياسة اليمين هى كسب الحرب ، وسياسة الوسط هى السلام ، أما اليسار فكانت سياسته هى الثورة • وفى البداية كان اليمين صاحب السيطرة فى بلدان أوروبا الغربية والوسطى المتحاربة وسيطر اليسار على روسيا ، بينما سيطر الوسط على البلاد المحايدة • وقد شهدت السنوات الأربع والنصف التالية انهيارا فى قوة اليمين وزيادة فى قوة اليسار وصراعا حادا نشب بين الطرفين من أجل كسب ولاء الوسط • وبلغ هذا الصراع ذروته فى سنة ١٩١٩ بتأسيس « الدولية الثالثة » ، وحدوث انقسام حاسم فى الحركة الاشتراكية العالمية • ويحسن أن نتتبع تطور هذه الاتجاهات عاما بعام •

١٩١٥ لم تحدث تحولات حاسمة خلال سنة ١٩١٥ • انتقل مركز قيادة المكتب الاشتراكى الدولى من بروكسل الى لاهاى بعد بداية الحرب بقليل ، لم يكن المكتب قادرا على العمل بسبب امتناع الاشتراكيين اليمينيين الذين لهم السيطرة فى البلدان المتحاربة عن عقد أية صلة تربطهم بالوطنيين فى بلاد الأعداء . وكانت أولى دلائل الاحتجاج المنظم على الحرب قدظهرت فى مؤتمر عقد فى زمرفالد فى سويسرا فى سبتمبر ، وقد دعت الى عقد مؤتمر زمرفالد ، الأحزاب الايطالية والسويسرية ، ثم ضم المؤتمر ممثلين من ألمانيا وفرنسا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا ورومانيا وبلغاريا .

وبالرغم من أن أحزاب وتكتلات الوسط لم تكن جميعها بأية حال ممثلة فيه ، الا أن أتباع الوسط كانت لهم أغلبية واضحة ، وسيطروا على أعمال المؤتمر طيلة انعقاده . أما ما سمى يسار زمرفالد فكان يهيمن عليه الروس البلشفيك بقيادة لينين الذى كان فى ذلك الوقت منفيا فى سويسرا . وبتأسيس المؤتمر لوكالة اشتراكية دولية تتولى تنفيذ عمله ، تم وضع البذور لدولية جديدة ، بالرغم من أن أغلبية المؤتمر كانت تؤيد فكرة اعادة احياء الدولية القديمة ، وكان لينين وأتباعه هم وحدهم الذين طالبوا صراحة بقطع الصلة بها •• لم يرض أنصار لينين بنتائج المؤتمر وان اعتبروها بشير خير للمستقبل .

١٩١٦ — استمرار الركود فى المكتب الاشتراكى الدولى ، زيادة السخط على الحرب بين الجماهير وشعورها بالملل منها والعزوف عن مواصلتها ، ازدياد التأييد الذى تحظى به الاتجاهات الثورية المضادة للحرب فى داخل الأحزاب الاشتراكية المختلفة — تلك كانت الاتجاهات الأساسية الغالبة فى سنة ١٩١٦ عقدت جماعة زمرفالد مؤتمرا ثانيا أكبر من الأول وأصدق تمثيلا منه فى كينتال/سويسرا فى أبريل .. وفى مؤتمر كينتال كان اليسار أكبر نسبيا مما كان فى زمرفالد ، ولكن الوسط كان لا يزال حائزا على الأغلبية ،

ومع ذلك كانت قرارات مؤتمر كينتال أكثر صراحة فى ادانة الحرب ومؤيديها من الاشتراكيين .. كان جمود اليمين وضغط الجماهير المتزايد يدفعان الوسط الى أحضان اليسار .

١٩١٧ ــ كانت سنة ١٩١٧ من نواح كثيرة هى السنة الحاسمة فى الحرب . فقد أثارت الثورة الروسية الأولى فى مارس الحركة الاشتراكية بأسرها ، ودفعت الاتجاهات الثورية والمعادية للحرب دفعة قوية. والانقسام الذى كان وشيك الوقوع فى ألمانيا منذ مدة طويلة ، وقد وقع فى أبريل، بأن قام اليسار والوسط بتأسيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل . أما من كانوا يسمون بالأقليات (من أنصار الوسط) فى فرنسا فقد أوشكو على أن يستولوا استيلاءً تاماً على زمام حزبهم فى أكتوبر. ولينين الذى كان دوره فى سويسرا محدودا وعقيما نسبيا، عاد الى روسيا وألقى بنفسه فى زحمة العمل لتدعيم القوة التنظيمية لليسار ، وساد الحركة الاشتراكية كلها تقريبا حماس شديد للثورة الروسية ، ورغبة فى العمل الايجابى لانهاء سفك الدماء الذى لا مبرر له ولا معنى .

وكان الضغط شديدا لدرجة أن أصحاب الرؤوس الصلبة من اليمين سلموا بالأمر الواقع ، ووافقوا على حضور مؤتمر ستكهولم الذى دعت اليه لجنة هولندية اسكندنافية ، بالاشتراك مع مجلس سوفييت بتروجراد الذى كان فى ذلك الوقت تحت سيطرة الوسط، وتكهن البلاشفة وحلفاؤهم من يسار زمرفالد ، باحتمال اعادة احياء الدولية على الأسس القديمة تقريبا ، وصمموا على مقاطعة مؤتمر ستكهولم ، والحق أنه كان اقتراحا خطيرا من وجهة نظرهم الخاصة .. فحتى ذلك الحين كان اليمين يرفض التنحى عن سياسته التى اتبعها قبل الحرب ، وكان الوسط مرغما على زيادة التعاون مع اليسار . وبدا فى ذلك الوقت كما لو كان من المحتمل أن يعمد اليمين والوسط الى اعادة توحيد قواتهما تاركين

اليسار فى موقف منعزل مكشوف . ولكن مؤتمر ستكهولم لم يعقد قط ، ويرجع ذلك أساسا الى رفض حكومات الوفاق entente أن تمنح جوازات سفر للمندوبين من رعاياها . وهكذا قضى فشل مؤتمر ستكهولم على آخر أمل فى اعادة احياء الدولية فى أية صورة شبيهة بما كانت عليه قبل الحرب . وفى نوفمبر جاءت الثورة الروسية الثانية التى كان لها وقع أشد قوة على صفوف الحركة الاشتراكية مما كان لسابقتها . ومنذ ذلك الوقت أنهار الوسط بالتدريج كقوة مستقلة ، بانفصال المزيد والمزيد من العناصر عنه ، وانضمامها الى اليمين أو الى اليسار . وفى نفس الوقت بقيت منظمة زمرڤالد هى الهيئة الاشتراكية الدولية الوحيدة التى لها نشاط .

١٩١٨ — سيطر على الحركة الاشتراكية خلال الجزء الأكبر من سنة ١٩١٨ عاملان هامان هما انتصار الثورة البلشفية واستمرار الحرب. وعمل كلاهما على دفع الجماهير نحو اليسار . وهكذا أصبحت الأقلية الفرنسية هى الأغلبية فى المؤتمر السنوى للحزب الفرنسى ، بينما ازدادت بسرعة قوة المستقلين والاسبرطيين (وهى جماعة يسارية بقيادة روزا لوكسمبرج وكارل ليبنخت) فى ألمانيا . وتزايد عدد الاشتراكيين الذين كانوا يطمعون فى أن يحذوا حذو الروس ، وأن يستولوا على السلطة بوسائل ثورية ، ولكن مع اقتراب الحرب من نهايتها ، تراجع الكثيرون ممن كانوا قد وقفوا مع الوسط ضد الحرب ، تراجعوا أمام حقيقة الثورة فى روسيا ، والتهديد بنشوب ثورة فى بلادهم ولهذا السبب كان الاتجاه العام نحو اليسار ، مصحوبا بتزايد الاستقطاب فى الحركة .. وفى يناير سنة ١٩١٩ بعد مرور شهرين فقط على نشوب الثورة فى ألمانيا كان القادة اليمينيون قد دخلوا بالفعل فى حلف مع القيادة العليا للجيش الألمانى لقمع ثورة اسبرطية . وكان من بين ضحايا هذا الحلف ، لوكسمبرج وليبنخت وهما أبرز زعماء اليسار الألمانى وأكثرهم حظا من الاحترام. وقد تبلور العداء المستحكم بين جناحى الاشتراكية الدولية بشكل بارز ، فى التصرف الذى أقدم عليه المؤتمر السابع للبلاشفة

(مارس ١٩١٨) بتغيير اسم حزبهم من الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى الى الحزب الشيوعى الروسى . وكان الغرض من ذلك واضحا ، هو تأكيد القطيعة مع الدولية القديمة رسميا وبشكل حاسم ، ثم التمهيد لوضع الأساس لدولية جديدة .

على ضوء هذه الايضاحات ينبغى أن نفسّر أحداث فبراير ومارس سنة ١٩١٩. ففى البداية عقد مؤتمر فى برن فى فبراير يهدف الى اعادة احياء الدولية القديمة . وقد حضره ١٠٢ مندوبا من ٢٦ دولة .. وكانت السيطرة فيه لليمين الذى حاول دفع المؤتمر دفعا لاصدار قرار متحفظ بادانة البلاشفة والثورة الروسية . ولكن كانت هناك جماعة كبيرة من الوسط بقيادة بعض الفرنسيين والنمساويين كانت تأمل فى اعادة تأليف الدولية على أساس ضم الجميع تحت لوائها ، فجعلت هذه الجماعة من المستحيل على مؤتمر برن أن يحقق نتائج تنظيمية ملموسة . وتلا ذلك مباشرة ، فى أوائل مارس ، رد اليسار على مؤتمر برن فى صورة تأسيس الدولية الثالثة أو الدولية الشيوعية (يشار اليها غالبا باسم الكومنترن) فى مؤتمر جمع على عجل من الأحزاب والجماعات اليسارية فى موسكو . وهكذا اتخذ الانقسام الذى كانت شقته تتسع وتتسع منذ سنة ١٩١٤ ، شكله التنظيمى النهائى . وقدر لهذا الانقسام أن يلعب دورا أساسيا فى تاريخ الاشتراكية لفترة طويلة مقبلة . أما عن المدى الذى ستمتد اليه هذه الفترة بالضبط ، فلسنا فى وضع يمكننا من تحديده .

الدولية الشيوعية :

وفى خلال السنوات التى سبقت وأعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، بلغت الحركة الاشتراكية أعظم درجة من النفوذ والتأييد الشعبى لم تبلغها من قبل . فقد انتصرت الثورة فى روسيا ، وكانت الثورات تزحف الى الأمام أو توشك على الانفجار فى طول وعرض بلاد أوروبا

الغربية والوسطى — وكان القلق والسخط الاجتماعيان يتنافسان فى أوروبا الغربيـــة .. فى هـــذه الظروف قام زعماء الكومنترن بصياغـة النظـام والسياسات التى أقرت رسميا فى المؤتمر الدولى الثانى فى سنة ١٩٢٠ .

كانوا يعتقـــدون أن الواجب الأساسى للكومنترن هو خلق هيئـة القيادة العامة للثورة العالمية التى باتت وشيكة الوقوع،تماما كما زود الحزب البلشفى الثورة الروسية بهيئة قيادتها العــامة ، وبذلك اختلف تركيب الكومنترن اختلافا جذريا عن تركيب الدوليتين السابقتين عليه. فلم يؤسس ليصبح هيئة تنسيق بين مجموعة مشتتة من الجمعيات المحلية،لاليكون اتحادا مفككا من أحزاب وطنية،بل كان أقرب مايكون الى حزب شيوعى دولى واحد له أقسامه وفروعه القومية المرتبطة به ارتباطا وثيقــا . وزيادة على ذلك فلكى يقوم الكومنترن بوظيفة الزعامة الثورية ، كان فى حاجة الى أشــد النظم حزما والى التزام طاعة عمياء للقيادة العليا لا تقبل المناقشة . ومن المهم أن نذكر أن لهذا المفهوم الخاص للدولية أصله ومرده الى ما كان يعتقد أنه وضع ثورى عالمى أو ظروف الثورة العالمية. مثل هذا المفهوم كان أقل من ذلك ملاءمة للظروف والأوقات العادية ، وكان لابد من التخفيف من حـدته بالتدريج وبمضى الوقت . ومع ذلك فان فكرة احتمال نشوب الثــورة وما يستتبع ذلك من ضرورة خلق مركزية صارمـــة ونظـام يكاد يكون عسكريا ، هذه الفكرة كانت متأصلة بشدة فى الكومنترن منــذ ولادته ، بحيث أصبح من المستحيل انتزاعها منه تماما . وقد أصبح استمرار بقاء هذه الفكرة فى ظروف قد تغيرت ، عقبـــة خطيرة فى ســـبيل نمو الكومنترن ، وساعــد على أن يكشف جمــوده وقلة نشاطه حتى انتهى به الأمر الى الحل .

وقد استطاع الكومنترن خلال عامه الأول أو نحو ذلك ، أن يكسب تأييد معظم الاشتراكيين العاملين فى أوروبا ، وفى بعض الحالات (كما فى

ايطاليا) اتخـذ هـذا التأييد شـكل الانضمام اليه من جانب أحزاب اشتراكية كانت موجودة بالفعـل . وفى حالات أخـرى (كما فى فرنسا وألمـانيا) حدثت انقسامات وتكونت أحزاب جديدة كونها الذين قبلوا زعامة الدولية الجديدة عليهم . ويبدو أن الباحثين فى هـذا الموضوع يجمعون بصفة عامة على أنه حوالى سـنة ١٩٢٠ انضمت أغلبية الحركة الاشتراكية فى القارة الأوروبية الى الكومنترن بالفعل ، أو كانت واقعة تحت نفوذه بشدة . فلما حبطت ثورات أوروبا الغربية والوسـطى فلم تنشب أو نشبت ثم انهزمت ، فقد الكومنترن قوته ونفوذه على القـارة (فلم يكن قويا فى بريطانيا فى أى يوم من الأيام) . وهكذا انقسمت جميع الحركات الوطنية خارج روسيا الى قسمين ، وعاد الشيوعيون مرة أخرى يحتلون مركز الأقلية .. هذا هو الوضع الذى ظل باقيا فى أوروبا حتى ساعة نشوب الحرب العالمية الثانية ، أو على الأقل ظل باقيا فى تلك الأجزاء من القارة التى لم تستأصل فيها شأفة الاشتراكية على يد الفاشية ـ الى حين.

ومن الخطأ على أية حال ، أن نصدر حكمنا على منجزات الكومنترن فى فترة ما بين الحربين على أساس ما حققه فى أوروبا فقط . فسوف نذكر أن الدولية الثانية بما لهـا من قوة رئيسية فى الحـركات الاشتراكية فى البلدان الاستعمارية المتقدمة ، لم تنجح قط فى خلق اتصال مع الجماهير المستبعدة فى الأقاليم المستعمرة والمتخلفة فى العالم . ولكن الحال كان غير ذلك تماما مع الكومنترن ، الذى كانت قـوته الأساسـية فى الاتحـاد السوفييتى . فقد ناضل البلاشفة منذ أول الأمر ولأسـباب أيديولوجية وتكتيـكية ، من أجل اقامة النظام الاشتراكى فى تلك الأقاليم الشاسـعة المستعمرة فى الشرق الأدنى وآسيا الوسطى والشرق الأقصى التى ورثوها عن القياصرة . وقد اتخذ هذا الموقف نظريا وعمليا فى الكومنترن . وهكذا تحت ارشاد وتوجيه الكومنترن ، بدأت الاشتراكية أخيراً فى مد جذورها الى قارات أخرى غير أوروبا . فبدلا من الـ ٢٥ بلدا أو نحو ذلك وهى

البلدان الممثلة فى المؤتمرات الأخيرة التى عقدتها الدولية الثانية قبل الحرب، كان هناك ما لا يقل عن ٥٢ دولة ممثلة فى مؤتمر مبكر كالمؤتمر الثالث للكومنترن (١٩٢١) .

وقد ظل عدد كبير من الأحزاب الشيوعية الجديدة بالطبع ، أحزابا صغيرة نسبيا لا أهمية لها فى حياة بلادها السياسية . ولكننا رأينا على أية حال ، فى تتبعنا لتاريخ الحركة الاشتراكية أن البدايات الأولى لا يجب أن تعتبر غير ذات أهمية لمجرد أنها بدايات صغيرة . وزيادة على ذلك فقد ارتفع حزب آسيوى شيوعى واحد على الأقل هو الحزب الصينى الى مركز جعله أحد العوامل الرئيسية فى بلاده حتى قبل الحرب الثانية ، وبذلك ابتدع وسائل وخططا تكتيكية قد تثبت أنها قابلة للتطبيق على نطاق واسع فى مناطق أخرى . ومؤرخو المستقبل يمكنهم بحق أن يسجلوا أن أعظم عمل حققه الكومنترن هو أنه أدخل الاشتراكية فى قارات وأقاليم لم تمتد اليها قط أيدى الدوليتين الأولى والثانية .

وكان ثمة ناحية تتعلق بالكومنترن ، وتثير أشد الخلافات ، كانت هى دائما علاقته بالاتحاد السوفييتى وبالحزب الشيوعى الروسى . لا يمكن أن يكون هناك شك فى أن البلاشفة سيطروا على مجالس الكومنترن ، وأن الأحزاب الشيوعية فى العالم سواء قبل حله أو بعد حله ، كانت تعتبر الدفاع عن الاتحاد السوفييتى واجبها الأول الذى تلتزم به . وقد استغل أعداء الكومنترن بالطبع هذه الحقائق لاظهار الأحزاب الشيوعية المختلفة بمظهر العملاء للدولة السوفييتية وأنها تقف على قدم المساواة تماما مع « الطوابير الخمسة » التى اشتراها الفاشست بالمال . ويتجاهل هذا التحليل النظرية الاشتراكية والظروف التاريخية الخاصة التى أحاطت بمولد الكومنترن وبتطوره . ان واجب الدفاع عن الاتحاد السوفييتى يستند استنادا منطقيا الى أن الاتحاد السوفييتى بلد اشتراكى ، فمن الصعب على المرء أن يدهش وهو يرى أولئك

الذين آمنوا بالتحليل الماركسى للرأسمالية وبالاشتراكية ، يعتبرون نجاح الاشتراكية فى أول قلعة لها مسألة فى غاية الأهمية ويرون أن هزيمتها تعنى اصابة الحركة الاشتراكية بأسرها بضربة ساحقة . أما أن هذا الواجب أو الالتزام كان مقصورا فقط على الاتحاد السوفييتى فى عهد الكومنترن ، فيرجع سببه ببساطة الى أن الاتحاد السوفييتى كان فى تلك الفترة ، البلد الاشتراكى الوحيد فى العالم .

أما سيطرة البلاشفة على مجالس الكومنترن ، فكانت تقوم على أسباب منطقية ليس من الصعب ادراكها ، ولا هى بالأسباب الخبيثة الشريرة . ويمكن تلخيص هذه الأسباب فى كلمة واحدة ــ لقد انتصر البلاشفة فى ثورتهم وعكفوا على بناء مجتمع اشتراكى فى منطقة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم . ومن جهة القوة والمكانة ، كان الحزب البلشفى يحلق عاليا فوق جميع الأحزاب الأخرى التى كان أكثرها يتألف من أقليات صغيرة تكافح من أجل البقاء حية ضد جميع أنواع العقبات والاضطهادات . ومن القواعد التى يمكن أن تتبع باطمئنان ، أنه لا مساواة بين غير المتساويين . أما القول بأن الحركة الاشتراكية تعمل على تحقيق قدر أكبر من المساواة فلا يعفيها من انطباق هذه القاعدة عليها .

وليس معنى هذا بالطبع أننا نزعم أن الدفاع عن الاتحاد السوفييتى أو أن سيطرة البلاشفة ، كانا مصدر قوة للكومنترن ، بل على العكس من ذلك وبصرف النظر عن أسلحة الدعاية المضادة التى وضعتها هاتان الحقيقتان فى أيدى خصوم الاشتراكية ، فقد كانتا من مصادر الضعف الواضحة . لقد عملت على خلق حالة من الجمود أو التثبيت النفسى بازاء كل ما هو روسى وان لم تكن له علاقة بالاشتراكية ، وأوجد ذلك الاعتقاد المتعنت الذى يزعم بأن الانتقال الى الاشتراكية وبناء المجتمع الجديد ، ينبغى فى كل مكان أن يتبع النموذج السوفييتى بالضبط . تلك كانت

بالطبع نقاط ضعف خطيرة . ودفعت بكثير من الاشتراكيين المخلصين الى الخروج من الأحزاب الشيوعية ومنعت هذه الأحزاب من أن تلائم نفسها مع ظروف بلادها الخاصة . لقد كانت حقا من أسباب الضعف التى أدت فى النهاية الى انحلال الكومنترن ، ولكنها كانت فى نفس الوقت نقاط ضعف محتومة لا يمكن تجنبها ، تماما كما كان من المتعذر على الدولية الثانية أن تتجنب حقيقة اعتمادها فى قوتها على النظام الاستعمارى نفسه، وهو الذى كان يتجه رأسا نحو الكارثة .... وأخيرا كانت هذه العيوب تميل الى التلاشى والزوال كلما اتجهت البلاد الأخرى الى الاشتراكية ، ولم يعد الاتحاد السوفييتى يحتل المركز الفريد الذى كان يحتله فى فترة ما بين الحربين ؛ هذا بالنظر الى الحركة الشيوعية ككل وبدون اعتبار الى احتمال اعادة احياء الدولية .

كان تطور الكومنترن يتأثر فى كل مرحلة بعاملين : الموقف الدولى عموما والموقف فى داخل الاتحاد السوفييتى .. ففى السنوات القلائل الأولى انتعشت الآمال فى انتصار الثورة فى أوروبا الوسطى والغربية ـ وهى الثورة التى لم تكن فقط جديرة بأن تقيم النظام الاشتراكى فى سائر أنحاء القارة بل كانت جديرة أيضا بأن تهب لنجدة الدولة السوفييتية التى تضغط عليها القوى من كل جانب... وكانت تلك هى أشد مراحل الكومنترن نشاطا وحيوية ونفوذا .. يدل على ذلك انعقاد مؤتمراته العالمية كل عام ابتداء من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٢ . وقد أصبح واضحا فى تلك السنة الأخيرة أن الآمال المعقودة على سير الحوادث فى ذلك الاتجاه .. لم تتحقق ولم تكن لتتحقق . ففى سنة ١٩٢١ تحول الاتحاد السوفييتى الى السياسة الاقتصادية الجديدة (١) واضطرت الأحزاب الشيوعية فى كل مكان آخر الى البدء فى اعداد نفسها لفترة من

---

(١) انظر ص ٣٠ الفصل الثانى .

الاستقرار الرأسمالي. وبعد ذلك بقليل كان موت لينين الذى أعقبه النضال بين ستالين وتروتسكى من أجل السيطرة على الحزب .. وكان هذا النضال يدور أساسا حول مسألة: هل يتعين على الاتحاد السوڤييتى أن يحاول بناء الاشتراكية فى بلد واحد أم أن عليه أن يستمر فى عقد آماله على قيام ثورة عالمية ، واشتبك الكومنترن بالطبع فى هذه التيارات المتصارعة وتعطلت مقدرته على صياغة الخطط السياسية والعمل بمقتضاها تعطلا كبيرا . وانعكس هذا الوضع فى اتساع الفجوات التى تفصل بين مواعيد انعقاد المؤتمرات العالمية ، فقد عقد المؤتمر الرابع فى سنة ١٩٢٢ والخامس فى سنة ١٩٢٤ والسادس لم يعقد قبل سنة ١٩٢٨ .

وما أن جاءت سنة ١٩٢٨ حتى كان ستالين قد أحرز النصر النهائى فى الاتحاد السوڤييتى . غير أن الوضع الروسى الداخلى ، والوضع الدولى كانا يتعرضان تعرضا مباشرا لأعباء ومتاعب جديدة . فبالنسبة للوضع الداخلى كان سبب المتاعب مشروع السنوات الخمس الأول وتطبيق نظام المزارع الجماعية . وبالنسبة للوضع الدولى كانت بسبب أزمة الكساد العظيم . ولم ينجح الكومنترن فى تخطيط سياسة فعالة لمواجهة هذه الظروف المتغيرة ، فلم يدع للانعقاد أى مؤتمر عالمى لمدة سبعة أعوام بعد سنة ١٩٢٨ .

وباعتلاء النازى الحكم فى ألمانيا ، اتجهت الأحداث وجهة جديدة، فسرعان ما أصبح واضحا أن النازية تمثل خطرا قاتلا على الاتحاد السوڤييتى وعلى الحركة الاشتراكية بصفة عامة ، وعلى ذلك ، اتبع الشيوعيون سياسة التعاون مع جميع العناصر المعادية للفاشية . وقد حظيت هذه السياسة بتأييد الكومنترن ، وباركها رسميا فى المؤتمر العالمى السابع الذى دعى للانعقاد أخيرا فى صيف سنة ١٩٣٥ . وفى خلال السنوات القليلة التالية ، تزعم الشيوعيون فى كل مكان الدعوة الى تكوين « جبهات شعبية وطنية » والى خلق نوع من الضمان الدولى

الجماعى ضـد انتشار الفاشـية ، وكانت نتيجـة ذلك أن طفرت قـوة الشيوعيين فى بلدان كثـيرة (فرنسا مثـلا) وزادت هيبـة الكومنترن وسلطانه .

ولسوء الحظ رفضت البلاد الأوروبية الرأسماليـة الانضمام الى جبهة أمن جماعى ضد الفاشية ، واتبعت بدلا من ذلك سـياسة تحريض هتلر على الاتحاد السوفييتى ، فاضطر الاتحاد السوفييتى ردا على هذه الاستراتيجية الانجلو ـ فرنسية ، الى نبذ سياسة الأمن الجماعى ، والى كسب الوقت بعقده ميثاق عدم اعتداء مع هتلر .. وهنا واجه الكومنترن مشكلة صعبة بدرجة غير عادية : كيف يمكن التوفيق بين قيام العلاقات الودية الرسمية بين روسيا الاشتراكية وألمـانيا الفاشية ، والعداوة القاتلة الواضحة بين الفاشية ومصالح الطبقة العاملة ؟ لم يتمكن الكومنترن من حل هذه المشكلة . ونتيجة لذلك أصيب نفوذه ومكانته بضربة قاسية .

ولكن حدث على أية حال بعد غزو هتلر للاتحاد السوفييتى بوقت قصير جدا ، أن عوضت الحركة الشيوعية العالمية الخسائر التى أصيبت بها أثنـاء فترة الميثـاق الألمـانى الروسى وزادت على ذلك . وسرعان ما أصبح الاتحاد السوفييتى العامل الحاسم فى حلف عالمى ضد الفاشية . ولكن لم يعد أمام الكومنترن ما يعمله . ففى ظروف الحرب كانت الأحزاب الشيوعية المختلفة ، تعمل فى واقع الأمر بمطلق حريتها ، معتمـدة على نفسها ، ولم تكن تتوقع معونة أو ارشادا من أى مركز دولى . وزيادة على ذلك كان حل الكومنترن من شأنه أن يعمـل على ازالة الشكوك ، وتدعيم التحالف بين الاتحاد السوفييتى والدول الرأسـمالية الغربيـة . وهكذا اتخذت الأحزاب المكونة له قـرار الحـل فى سـنة ١٩٤٣ أى بعد مرور أقل من عامين على الغزو الألمـانى لروسيا .

وهكذا ، وعلى غير المتوقع ، أصبحت الدولية الثالثة فى ذمة التاريخ، فمضت فى أعقاب سابقتيها ، فى وقت كانت فيه الحركة الشيوعية التى تمثلها تنمو فى العدد وفى القوة بسرعة أكبر مما نمت بها فى أى وقت مضى .

الدولية العمالية الاشتراكية :

لم تتوقف الجهود المبذولة لاعادة بناء الدولية الثانية بارفضاض مؤتمر برن فى فبراير سنة ١٩١٩ بصورة مفاجئة . فقد عقد بعد ذلك مؤتمر آخر فى لوسرن فى أغسطس سنة ١٩١٩ . وأخيرا حدث فى چنيف فى يولية سنة ١٩٢٠ أن صمم عدد من الأحزاب والجماعات اليمينية على المضى قدما فى هذا السبيل . فانتقلت هيئة القيادة الى لندن ، وانتخب رمزى مكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى سكرتيرا .وكان انتقال مقر الدولية الى لندن ، رمزا لانتصار المبدأ الاصلاحى على المبدأ الماركسى .. وهو انتصار أصبح فى الواقع حاسما ونهائيا ، بالرغم من أن كثيرا من الأحزاب المنتسبة الى الدولية بقيت أحزابا ماركسية من الناحية الرسمية .

كانت الدولية بتكوينها الجديد سنة ١٩٢٠ مجرد ملحق للدولية الثانية قبل الحرب . وكان اليسار قد إنتقل الى الكومنترن ، وكانت أهم العناصر فى الوسط بما فيهم الفرنسيون والنمساويون الذين قادوا معا قوات الوسط فى مؤتمر برن ، قد انسحبوا بالفعل من المنظمة القديمة . ولما كانت أحزاب الوسط هذه ، غير مستعدة لقبول الدولية القديمة أو الدولية الجديدة ، فقد مضت فى تكوين دولية خاصة بها ، أصبحت تعرف باسم الدولية الثانية والنصف ، كرست جهودها وطاقاتها فى محاولة ضم الجماعات الثلاث معا فى منظمة واحدة شاملة للجميع .

وهكذا لبثت الحركة الاشتراكية مدة عامين أثناء ذروة انتفاضات ما بعد الحرب منقسمة الى ثلاث دوليات .. وكان هذا الوضع على أية

حال ، وضعا مؤقتا بالضرورة لأن الدولية الثانية والنصف ، لم يكن فى وسعها البقاء بمفردها . ويحتمل أنها لم تقصد قط الى البقـاء مستقلة عن غيرها .. فعلى أثر اجتمـاع ممثلى الدوليات الثلاث جميعـا ، فى برلين سنة ١٩٢٢ وفشلهم فى الوصول الى أساس للاتفاق ، عادت الوحدة ثانية بين الدولية الثانية والدولية الثانيـة والنصف ، فى مؤتمر كبير عقـد فى هامبورج فى مايو سنة ١٩٢٣ وقد صوت هـذا المؤتمر بحـل المنظمتين السابقتين ، وبأن تتكون بدلا منهما دولية عمالية اشتراكية جديدة (يختصر اسمها كثيرا بحروف د . ع . أ) وكانت الـ L.S.I. من الناحيـة القانونية خلفا للدولية الثانية القديمة ، وكثيرا ما يشار اليها بالاسم نفسه.

أما من الناحية الجغرافية ، فقد ظلت الدولية العماليـة الاشتراكية تستمد قوتها الأساسية من نفس البلدان التى كانت دولية ما قبل الحرب تستمد منها قوتها. ويمكننا أن نعتبر الوضع الذى كان قائما فى منتصف العشرينيات ، وضعا نموذجيا بالنسبة لقوة الدولية العمالية أو تشكيلها فى ظروف ملائمة نسبيا . ففى وقت انعقاد المؤتمر الثانى (مارسيليا) سنة١٩٢٥ انتسب اليها ٤٢ حزبا من ٣٣ بلداً . ومن بين هؤلاء لم تكن من الأحزاب غير الأوروبية سوى الولايات المتحدة ، الأرجنتين ، غيانا البريطانيـة ، جورجيا ،فلسطين وتركيا . أما ضخامة عدد البلاد الممثلة ، بالنسبة لمؤتمرات الدولية الثانية قبل الحرب فيرجع أساسا الى أن معـاهدات الصلح قـد خلقت دولا جديدة فى أوروبا الشرقية والوسطى . ومن حيث القوة فان ثمة مجموعة احصائية نشرت بمناسبة المؤتمر الثالث (بروكسل) سنة ١٩٢٨ تبين أن المجموع الكلى لأعضـاء جميـع الأحزاب المنتسبة يصـل الى ٦ر٦ مليون عضو،من بينها ما لا يقل عن ٢ر٦ مليون أو ٩٤ ٪ من بريطانيا وألمـانيا وبلجيـكا والدنمرك والسويد وتشيكوسلوفاكيا والنمسـا ــ وبعبارة أخرى من المراكز القديمة لدولية ما قبل الحرب . وفى سنة ١٩٢٨

كان الحزب الوحيد الذى ليس أوروبيا وتزيد عضويته على ٢٠٠٠٠ر٢٠ عضو هو الحزب الفلسطيني .

أما من الناحية الأيديوجية والسياسية فقد سارت الدولية العمالية على تقاليد اليمين قبل الحرب . فلم يعد هناك وجود لجناح يسارى له أهمية يمكن أن يناضل من أجل اتخاذ موقف ثورى ماركسى . وكانت عناصر الوسط بزعامة النمساويين ، أقلية صغيرة نسبيا . وزيادة على ذلك فان أشهر الشخصيات الماركسية من النظريين ذوى العقائد الصحيحة فى فترة ما قبل الحرب — من أمثال كاوتسكى ورودولف هلفردنج Rudalf Hilferding من الذين خاضوا حربا سجالا ضد برنشتين والفابيين البريطانيين هؤلاء كانوا قد غيروا موقفهم بحيث أصبح لا يمكن تمييزه عن موقف خصومهم السابقين . كتب كاوتسكى فى سنة ١٩٢٧ أى قبل حلول أعظم الأزمات الرأسمالية بعامين بالضبط — وهو الذى كان يوما ما حامل لواء الفكرة القائلة بأن الرأسمالية تتجه رأسا وبصفة محتومة نحو فترة كساد مزمن — كتب يتراجع عن موقفه السابق ويقول : « ان انتظار وقوع الأزمات يوماً ما على نطاق واسع بحيث تطول وقتا طويلا وتجعل من المستحيل استمرار الانتاج الرأسمالى ويحتم استبدال النظام الاشتراكى به — هذا الانتظار لم يعد هناك ما يبرره اليوم » (١) فبالرغم من الحرب ، وكل ما حدث فى أعقابها بما فى ذلك قمع الديمقراطية فى بلاد كثيرة وقيام الفاشية فى ايطاليا وألمانيا ، فقد ظل معظم زعماء الدولية العمالية حتى النهاية يدينون بالولاء لمبدأ الانتقال البطىء الى الاشتراكية فى المستقبل بوسائل قانونية وبرلمانية بحتة . وهم بتمسكهم بهذا الرأى ، لم يكونوا أقل تزمتا من زعماء الكومنترن الذين كانوا يصرون على حتمية النموذج الروسى .

---

(١) ك. كاوتسى (الطبعة الثانية) الجزء الثانى ص ٥٤٦

وقد توحى دراستنا هذه بأن الدولية العمالية كانت تحتل فى الحركة الاشتراكية مركزا يمكن مقارنته بمركز الدولية الثانية قبل الحرب أو بمركز الكومنترن.. ولكن هذا ليس صحيحا. كانت الدولية العمالية تفتقر الى النفوذ الأدبى الذى كانت تتمتع به الدولية الثانية، كما كانت تفتقر الى التركيب المركزى للكومنترن. ولما كانت الأحزاب المشتركة فيها لاتشعر بالتزام بقراراتها فانها لم تكن لتبقى على قيد الحياة الا اذا قصرت جهودها على المسائل العامة أو على مشاكل صغيرة نسبيا مثل تنظيم المعونة والمساعدة لضحايا الاضطهاد السياسى. وهذا هو ماحدث فى الواقع. ولما أيقنت المنظمات الأعضاء سواء كانت فى مراكز القيادة أم فى الصفوف الخلفية، أن الدولية العمالية لا يمكنها أن تقرر شيئا أو تبادر بعمل شىء له أهمية، مالت عنها بطبيعة الحال وفقدت اهتمامها بأعمالها.

ويمكن تصوير حالة العقم التى سيطرت على الدولية العمالية خير تصوير، اذا تأملنا دورها فى النضال ضد الفاشية.. فبينما دخل عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ـ بالمعنى العام لاصطلاح الاشتراكية الديمقراطية (الذى شرحناه فى الفصل الأول) ـ فى جبهات شعبية مع الشيوعيين والجماعات البورجوازية الديمقراطية خلال منتصف العقد الرابع. بقيت الدولية العمالية بصفتها تلك، جامدة لا تبدى حراكا... فلم تتجاوز معارضتها للفاشية قط مرتبة المعارضة الشفهية. وكان هذا الجمود صارخا بصفة خاصة فى حالة الحرب الأهلية الأسبانية التى اتبعت خلالها الدول الغربية الكبرى سياسة شائنة، هى سياسة عدم التدخل، بينما كان هتلر وموسولينى يحطمان الجمهورية الأسبانية بجبهتها الشعبية المؤلفة من الجمهوريين والاشتراكيين والشيوعيين. وقد دعا كثير من الاشتراكيين الديمقراطيين ـ ولم يكونوا فقط من أسبانيا ـ دعوا الدولية العمالية الى الانضمام الى الكومنترن بهدف تنظيم المساعدة العملية للجمهورية الأسبانية

وكانت تلك المشكلة من النوع الذى يتطلب عملا دوليا

فعالا بصفة عاجلة ، ولم يكن فى العالم اشتراكى واحد لا يؤمن ولا يتحمس لقضية الجمهورية الأسبانية ، ومع ذلك لم تحرك الدولية العمالية ساكنا ، ويرجع ذلك لأسباب ليس من الصعب العثور عليها . كانت قيادة حزب العمال البريطانى الذى كان فى ذلك الوقت أقوى أحزاب الدولية العمالية ، قد قررت تأييد سياسة عدم التدخل بالرغم من الضغط الذى تعرضت له من أعضاء الحزب أنفسهم . وبدون مشاركة حزب العمال البريطانى لم يكن فى وسع الدولية العمالية أن تصنع شيئا . وهكذا أصبحت أمام أحد أمرين : اما أن تظل ساكتة واما أن تعلن صراحة عن افلاسها . ان العقم ـــ هو كما يقولون ـــ ثمن البقاء .

وقد قام أحد المراقبين الذين حضروا اجتماعات الهيئة التنفيذية للدولية العمالية ابتداء من أغسطس سنة ١٩٣٨ حتى نشوب الحرب ، بتسجيل انطباعاته فى الكلمات الآتية :

« ... لما كان وجود الدولية هو بمثابة التذكير الدائم بواجب الوحدة والتضامن الدوليين ، فقد أصبحت تلقى كراهية حادة فى بعض الدوائر العمالية ، فقد طالب المندوبون من بعض البلاد (بما فيهم المندوبون البريطانيون وهو أمر يثير العجب حقا) بكل الحاح أن تتخلص الدولية من أية وظيفة سياسية أو أدبية ، وأن تقتصر على القيام بوظيفة مكتب استعلامات لتبادل المعلومات ، وقد رد فردريك آدلر ـــ الذى ظل ستة عشر عاما سكرتيرا عاما لها ـــ على هذا الطلب باستقالته قبل نشوب الحرب بأسابيع قليلة . لقد كانت أزمة الدولية الثانية مقدمة لأزمة الانسانية (١) .

---

(١) جوليوس برونتال Julius Braunthal البحث عن العصر الذهبى (١٩٤٥) ص ٢٩٨ .

والواقع-أنهـا كانت بالنسبة للدولية العماليـة الاشتراكية أكثر من أزمة . لقد كانت النهاية .

الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

اذا نظرنا الى فترة ما بين الحربين ، فى ضـوء التـاريخ على المدى الطويل ، لرأينا أنهـا فترة مكاسب مادية ملموسة للحركة الاشتراكيـة العمالية . وتبرز فى هذا الصدد ثلاثة انتصـارات كبرى : الأول ــ ان الاشتراكية أصبحت حقيقة واقعـة لأول مرة فى التـاريخ ، لافى بعض الأركان النائية فى العالم ، ولكن فى بلد تبلغ مساحتها سدس مسـاحة العالم .. والثانى ــ أن الحركة الاشتراكية أصبح لهـا لأول مرة قـدم راسخة بين الشعوب غير الأوروبية ، وهنا أيضا ، لم يكن ذلك فى مكان مهمل لاأهمية له بل فى الصين أكثر بلاد العالم سكانا .. والثالث ــ أن ــ حزبا اشتراكيا قد أصبح يمثل المعارضة الرسـمية فى بريطانيـا العظمى التى هى عاصمة أعظم امبراطورية فى العالم .. من المهم ألا تغيب عن أنظارنا هذه المكاسب كما قد تغيب عن أنظار الكثيرين .

وسـوف ينتهى المؤرخون فى المستقبل الى اعتبار هـذه المكاسب بلا شك من بين الأحداث الحاسمة فى عصرنا هـذا . ولكن لا ينبغى أن يطغى أى من هذه المكاسب على حقيقـة الخسائر التى تكبدتهـا الحركة الاشتراكية أو على مبلغ ضخامتها أمام مد الرجعية الزاحف فى فترة ما بين الحـربين .

بدأت الفاشية (أو نظام قريب من الفاشية) فى هنجاريا فى وقت مبكر سنة ١٩٢٠ ، ومنها انتشرت فى أوروبا الواقعة غرب الاتحاد السوفييتى ، اما بواسطة الثورات المضادة أو بالغزو الأجنبى . وحتى نشوب الحـرب لم يبق على قيـد الحيـاة نظام من النظم الديمقراطية الا فى سـويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبـلاد الاسكندناقية وبريطانيـا . وبحساب

الأرقـام نرى أن من بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليـون شـخص فى أوروبا (باستبعاد الاتحاد السوفييتى) غزت الفاشية أكثر من ثلثيهـا . وفى كل بلد سقط أمام الزحف الفاشى ، سحقت النقـابات العماليـة واعتبرت الأحزاب الاشتراكية أحزابا غير قانونيـة ، وقتـل الزعماء الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون أو سجنوا أو طردوا الى المنفى . ولم يقتصر الدمار على البـلاد الفاشستية ، بل استشرت الأخـلاق المتعفنـة للروح الانهزامية ، وزحفت على الديمقراطيات الرأسمالية ، ولم تترك الحـركة العمالية دون أن تمسها بتعفنها . وفى الحـزب الاشتراكى فى فرنسا بصفة خاصة تغلغل المثبطون والانهزاميون .. وكان واضحا فى سنة ١٩٣٩ ــ أن مستقبل الاشتراكية قد أظلم والآمال المعقودة عليها فى وطنها التاريخى فى بلدان أوروبا الغربية والوسطى هبطت الى الحضيض .

ولكن الأسوأ من ذلك لم يكن قد وقع بعـد ــ فقد أضعف الميثاق السوفييتى الألمـانى الذى عقد بدون استعداد أو انذار ــ أضعف المعسكر الشيوعى بشكل خطير،وأضاف كثيرا من المرارة الى العلاقات بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين ، ثم جاءت الضربات الأخـيرة مع حمـلات النازى سنة ١٩٤٠ وأوائل سنة ١٩٤١ التى وضعت سائر المنطقة الممتـدة من حدود الاتحاد السوفييتى الى القنال الانجليزى فيما عدا بعض البلاد الصغيرة مثل السويد وسويسرا ، تحت السيطـرة الهتلرية . وكان بعض الذين تنبأوا بأن الاشتراكية الأوروبية لن تقوم لهـا قائمة بعـد ذلك ، مرتاحا لهذه النبوءة ، وبعضهم كان حزينا آسـفا وجميعهم بدوا كما لو كانت كل الدلائل والشواهد فى جانبهم .

ثم كان أن تغير الموقف . هاجـم هتـلر الاتحـاد السـوفييتى فى ٢٢ يونيو سـنة ١٩٤١ وأصبح من الممكن رؤية معـالم الحلف الذى سوف يسحق محور ــ روما ــ برلين ــ طوكيو نهائيـا وبدأت كآبة

الانهزامية تتبدد وسحابتها تنقشع . وتحرر الشيوعيـون فى كل مكان من الحرج وخيبة الأمل التى سـببها لهم الميثاق ، ثم ألقوا بأنفسهم فى حلبة النضال ضد الفاشية مرة أخرى ، كما كان حالهم أيام الجبهة الشعبية والحرب الأهلية الأسبانية .

ومنذ ذلك التاريخ ، والقصة معروفة .. فقد صمد الاتحاد السوفييتى فى وجه العدوان النـازى ، ثم رده على أعقـابه فى ستالينجراد ، ورأى الجميع حيوية الاشتراكية وقوتها فى مجال العمل . وبينما كانت جيوش النازى تتراجع الى الوراء نمت فى قفزات ووثبات حركات المقـاومة فى جميع أنحاء أوروبا وآسـيا المحتلة ، والاشـتراكيون فى كل مكان فى طليعتها . فالجماهير بعد أن أصبحت مؤمنـة بأنهـا انما تحـارب لا من أجل البقاء فحسب بل من أجل عالم أفضل ، تحولت الى اليسار تحـولا مطردا وثابتا ، وفى المراحل الختامية للحرب تحول النضال ضد المحتـل الأجنبى الى حـركة كبرى لاعادة البنـاء الاجتمـاعى لم يكن لهـا من هدف ــ فى أوروبا على الأقل ــ الا بناء واقامة نظام اشتراكى . وحقيقة هذا القول تشهد عليها بأبلغ بيان ، برامج الاصلاح الشاملة طويلة الأجل والتى تؤكد أهميـة التخطيط الاقتصـادى وتأميم الصناعات الكبرى ، وهى البرامج التى تبنتها حركات المقـاومة وأحس الجميـع باضطرارهم للموافقة عليها حتى الجماعات البورجوازية المشتركة فى المقاومة .

وكانت اللحظة الحاسمة بالنسبة لحـركات المقـاومة وللثورات الاجتماعية التى كانت تأمل فى القيام بها ، هى لحظة تحرير بلادهـا من الاحتلال النازى . وفى تلك اللحظة لم تكن هناك دولة بالمعنى المفهـوم للكلمة .. لم يكن هناك سوى جهاز ادارى غير منظم يكاد يكون فى كل حالة من الحالات موضع اشتباه فى أنه تعاون مع عدو الوطن . كما لم تكن هناك ، أية قوة وطنية مسلحة عدا قوات حركات المقاومة نفسها . فى هذه

اللحظــة كما قال بحق جومولكا نائب رئيس وزراء بولنــدا : « كانت سلطة الدولة ملقاة فى الطريق (١) وكانت حركات المقاومة هى القــوات الوحيدة المستعدة لالتقاطها والقادرة على ذلك . كل شىء فى ذلك الوقت كان متوقفا على موقف الجيوش المتحالفة ــ الجيش الأحمر فى الشرق والجيوش الانجلو أمريكية فى الغرب والجنــوب . اذا سمحت هــذه الجيوش لحركات المقاومة أن تتولى زمام الأمور فان الأساس يكون قد وضع للانتقال التدريجى والسلمى نسبيا الى الاشتراكية .. فاذا ماكبحت جماح حركات المقاومة ، فهنــاك على الأقل احتمــال عودة الأوضــاع السابقة الى ما كانت عليه .

وكما ينبغى أن يكون متوقعا ، وقف الجيش الأحمر الممثل لبــلد اشتراكى موقفا مغايرا لموقف الجيوش الأنجلو أمريكية التى تمثل بلاداً رأسماليــة . شجع الروس حركات المقــاومة على تولى زمام الأمور فى الوقت الذى منحوا فيه من جانبهم تأييدا خاصا لعناصرها الاشتراكية. ولما كانت حركات المقاومة مسلحة بالفعل ، فقد كانت هذه السياسة سهلة التنفيــذ نسبيا . أما البريطانيون والأمريكيون فقد استخدموا ســلطتهم فى اعادة ممثلى الطبقة الحاكمة القديمة الى مراكز السلطة وســاعدوهم على نزع سلاح حركات المقاومة . ولمــا كانت حركات المقاومة غير مستعدة لتسليم أسلحتها فلم يكن من المستطاع تنفيذ تلك السياســة الا بثمن باهظ من الأزمات السياسية العنيفة ، وفى اليونان بعــد أسابيع طويلة من القتــال الدموى .

وكل ما حدث بعدئذ ، كان مقررا فى الواقع العملى وبموجب الأحداث التى وقعت فى وقت التحرير .. ففى الشرق كان الشيوعيون والاشتراكيون

---

(١) فلادسلاف جومولكا الديمقراطية الشعبية : الطريق الى تطور بولندا السلمى « مجلة الشئون السياسية » عدد ابريل ١٩٤٧ ص ٣٣٠ .

الديمقراطيون فى السلطة ودخلوا معا فى اتفاقيات عملية وثيقة لحل مشاكل اعادة البناء الاقتصادى والتحول الاجتماعى . وفى الغرب طرد الشيوعيون فى كل مكان بالقوة من الحكومات ، واتبع الاشتراكيون الديمقراطيون بصفة عامة سياسة مابين الحربين وهى سياسة التعاون مع الجماعات والأحزاب الرأسمالية.فى الشرق تحققت الآمال الاشتراكية التى طمحت اليها حركات المقاومة ، وفى الغرب كان هناك اتجاه قوى نحو العودة الى الأوضاع السابقة .

ولا حاجة بنا الى أن نعيد هنا ما سبق أن قلناه فى الجزء الأول عن الوضع الراهن فى الحركة الاشتراكية العالمية . ولكن قبل أن نختم هذا البحث على أية حال ، ربما يكون من الملائم أن نعلق باختصار على تطورات ما بعد الحرب فى مجال التنظيم الاشتراكى الدولى،مادام الجانب الأكبر من التحليل السابق يدور حول تاريخ الدوليات .

فى نهاية سنة ١٩٤٧ انعقدت سبعة مؤتمرات دولية للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية (لندن ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، لندن مارس سنة ١٩٤٥ ، كلاكتون ــ أون ــ سى مايو سنة ١٩٤٦ ، باريس أغسطس سنة ١٩٤٦ ، بورنماوث نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، زيوريخ يونية سنة ١٩٤٧ ، أنتورب نوفمبر ديسمبر سنة ١٩٤٧) وكانت الدعوة فى كل حالة موجهة من قبل حزب العمال البريطانى ، وقد أثيرت مسألة اعادة احياء الدولية القديمة فى معظم هذه المؤتمرات ، وفى كل مرة عرض فيها الاقتراح كان يقابل اما بالرفض أو بتأجيله الى مناسبة تالية .. وهكذا ففى الوقت الذى لم يكن فيه وجود رسمى لدولية اشتراكية ديمقراطية ، كان هناك نوع من البديل غير الرسمى لها يعمل بالفعل بتوجيه وارشاد حزب العمال البريطانى .

وكان هذا الوضع يتلاءم تماما مع مصالح حزب العمال ، وبصفته حزبا حاكما لم تكن لديه رغبة فى الارتباط بأية اتفاقيات رسمية . وكان مع ذلك يرى من المفيد أن تكون هناك حلقة اتصال بينه وبين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى القارة الأوروبية وأن يكون له نفوذ علهيا . غير أن أهمية هذه « الدولية البديلة » كانت محدودة جدا ويرجع ذلك أساسا الى الانقسام العميق القائم بين أحزاب أوروبا الشرقية (بما فيها الحزب الاشتراكى الايطالى صاحب الأغلبية بزعامة بيترو نيننى) وبين أحزاب أوروبا الغربية .... فالكتلة الشرقية تؤمن بالعمل مع الشيوعيين وتؤيد الاتحاد السوفييتى وترفض التعاون مع الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان وترحب بتكوين دولية تضم جميع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية فى نهاية الأمر . أما الكتلة الغربية فترفض أن تكون لها علاقة بالشيوعيين وتهاجم الاتحاد السوفييتى باستمرار ، وترحب بالتعاون مع الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان . وترفض رفضا باتا فكرة انشاء دولية شاملة للجميع . ومادامت هناك خلافات عميقة من هذا النوع ، فليس هناك احتمال لأن تتعاون الكتلتان على العمل معا لتحقيق أهداف عملية ذات أهمية ، بل الأرجح فيما يبدو ، أن تهتم كل منهما باللقاء مع الأخرى لتحقيق أغراض أخرى ، كالحصول على المعلومات والدعوة الى وجهة نظرها الخاصة .

لم تعقد أية اجتماعات دولية للشيوعيين منذ حل الكومنترن فى سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٧ . وظهرت أولى الدلائل على انتعاش النشاط الدولى فى فبراير سنة ١٩٤٧ بدعوة من لندن من جانب الحزب الشيوعى البريطانى الى عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية فى الامبراطورية البريطانية . وبدا أن الغرض الرئيسى لهذا المؤتمر هو تبادل المعلومات وتحقيق الاتصال فيما بين الأحزاب الشيوعية التى كان من الواضح أن

لها مشاكل كثيرة مشتركة .. وعلى أية حال ، لم تصدر أية بيـانات عن تشكيل جهاز دائم لتسهيل التعاون المستمر بين أحزاب الامبراطورية .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٧ انعقد فى بولندا مؤتمر أكثر من ذلك أهمية، وأثيرت حوله دعاية على نطاق أوسع بكثير ، وكان مؤلفا من الأحزاب الشيوعية فى تسع بلاد أوروبية (الاتحـاد السـوفييتى ــ بولنـدا ــ تشيكوسلوفاكيا ــ رومانيا ــ بلغاريا ــ يوغوسلافيا ــ هنجـاريا ــ ايطاليا وفرنسا) . وقد تقرر فى هـذا المؤتمر اقامة مكتب اسـتعلامات شـيوعى (كومنفورم) على أن يكون مركز قيـادته فى بلغراد . وكان الغرض من الكومنفورم : « .... تبادل الخبرة وعند الضرورة ، تنسيق أعمال الأحزاب الشيوعية » وقد أصدر المؤتمر بيانا يحلل فيه الموقف الدولى ، ويؤكد بصفة خاصة أهمية الخطر المنبعث من التوسع الاستعمارى الأمريكى ومن الدور الذى يلعبه الجناح اليمينى فى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا الغربية بتأييده الأهداف الأمريكية .

والطريقة التى يتكون منها الكومنفورم ، تكفى لاثبـات أنه مصمم لمعالجة المشاكل الأوروبية وتكفى للقضاء على النظرية القائلة بأنه يمثل فكرة اعادة احيـاء الكومنترن الذى كان مجـاله بالطبع على النطـاق العالمى . وهناك غير ذلك علامتان بارزتان فى الكومنفورم تستحقـان الذكر : الأولى أنه يتألف من أحزاب شيوعيـة فقط وهى اما أحـزاب حاكمة (كما فى بلاد أوروبا الشرقية) أو واضـحة القـوة والنفـوذ ، وتعتبر على نحو ما عوامل حاسمة فى حياة بلادها السياسية (كما فى فرنسا وايطاليا) والثانية أن مركز قيادة الكومنفورم ليس فى موسكو بل فى بلجراد التى تقع فى منتصف المسافة بين موسكو وباريس تقريبا اذا شئنا استخدام مصطلحات شرق وغرب . وخصائص الكومنفورم هـذه تبين التوسع الكبير الذى حدث فى دائرة نفـوذ الحركة الشيوعية الأوروبيـة

خلال الحرب وبعدها . وزيادة على ذلك فهى توحى بأن المنظمة الجديدة يقصد بها أن تحقق شيئا آخر لم يحققه الكومنترن ومركز قيادته فى موسكو فى أى وقت من الأوقات ـ أى أن تكون مكانا تجتمع فيه أحزاب ناضجة وقوية بحيث يجعلها تعمل معا كشركاء فى مؤسسة مشتركة على قدم المساواة تقريبا .

ويبدو أن كلا من المؤتمر الشيوعى للأمبراطورية البريطانية والكومنفورم يؤكد الرأى القائل بأن احياء دولية شيوعية على نطاق عالمى ليس من الأمور المحتملة فى المستقبل القريب . ومن جهة أخرى يشير أيضا الى احتمال حدوث مزيد من التجمعات بين الأحزاب الشيوعية على المشاكل المشتركة بينها . فمثلا تعتبر فكرة عقد مؤتمر لجميع أحزاب الدول الأمريكية أو الأحزاب الشيوعية فى آسيا ، تطورا منطقيا لما يبدو أنه موضع تفكير الشيوعيين أو ما يجول فى خاطرهم فى الوقت الحاضر .

كنا فى هذا الفصل وفى الفصول سابقة لا تتحدث عن الدوليات الاشتراكية الا باعتبارها هيئات معينة منظمة . وكثيرا ما يتحدث خصوم الاشتراكية عن ذلك كما لو كانت الدوليات وبخاصة الدولية الشيوعية ، ما زالت قائمة تواصل نشاطها بصرف النظر عن وجود مؤتمرات أو سكرتيرين أو أجهزة تنفيذية ، وكل ما عدا ذلك من مستلزمات وحواشى الهيئات الرسمية . واذا نظرنا الى هذا الزعم من أعمق زواياه وجدنا أن خصوم الاشتراكية على حق تماما فيما ذهبوا اليه . فاذا كان الاشتراكيون مخلصين لمثلهم العليا فلابد أن يكونوا دوليين ولابد أن يتطلعوا الى التعاون فيما بينهم والى تنسيق أعمالهم مع زملائهم الاشتراكيين فى البلدان الأخرى . وبعبارة أخرى ما دامت الاشتراكية قائمة كحركة حية فلابد من وجود دولية حقيقية أيا كانت الأشكال أو الشكل التنظيمى الذى تتخذه فى أى وقت بعينه ، وهذا هو ما قصد اليه

ماركس بنفسه فى سنة ١٨٧٨ بعد مرور عدة سنوات على انحلال الدولية الأولى وقبل تكوين الدولية الثانية بعشر سنين ، عندما كتب يقول :

« ... ان الدولية أبعد من أن تموت أو ان تندثر ، بل على العكس تطورت من مرحلة الى مرحلة أخرى أرقى من الأولى تحقق فيها بالفعل كثير من اتجاهاتها الأصلية . وفى خلال هذا التطور المستمر سـوف تمر بكثير من التغييرات قبل أن يكتب الفصل الختامى فى تاريخها » (١)

ولا تزال كلمات ماركس سارية المفعول فى يومنا هـذا ، كما كتبت منذ سبعين سنة مضت .

(١) اقتبست من كتاب فرانز مهرنج Franz Mehring « كارل ماركس » ص ٥٠٨ .

الجزء الثالث
الجدول حول الاشتراكية

الفصل العاشر
هل تستطيع الاشتراكية أن تقدم حوافز العمل والكفاية؟

الملكية الخاصة أقدم عهدا بكثير من الرأسمالية أو من الاشتراكية . ومعاداة الملكية الخاصة ، أو على الأقل معادلة الفوارق الكبيرة فى الملكية الخاصة ، ظاهرة قديمة ، وكلا الأمرين فى الواقع يؤدى غالبا الى نتيجة واحدة . ومن الطبيعى اذن أن تكون نظريات تبرير الملكية الخاصة ، قديمة قدم الملكية الخاصة نفسها . فكما ظهرت الرأسمالية فى العصر الحديث فى أوروبا الغربية طرأ تعديل على النظريات التقليدية للملكية دون التوقف عن لعب دورها التقليدى وذلك لكى تتلائم مع وظيفتها الجديدة فى الدفاع عن الملكية الرأسمالية وفى دحض الآراء الاشتراكية التى كانت تستهدف احداث تغيير جذرى فى نظام الملكية . والغرض من هذا الفصل والفصلين التاليين ، هو استعراض الجدل القائم حول الاشتراكية . واذا كان لنا أن نفهم هذا الجدل ، وجب علينا أن نذكر دائما أنه قد ثار فى محيط زاخر من التقاليد التاريخية الراسخة .

الحجج النظرية فى الدفاع عن الملكية الخاصة :

ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثلاث نظريات تبرر الملكية الخاصة الأولى (وهى أيضا أولها ظهورا) هى النظرية القائلة بأن

الملكية الخاصة تقوم على أساس عمل المـالك ومنه تستمد شرعيتهـا . وقد صيغت هذه النظرية صياغتها الكلاسيكية على يد جون لوك فى كتابه « رسالتان عن الحكومة المدنية » (١) (١٦٩٠) للرد على الانتقادات التى وجهت للنظريات القديمة التى كانت تحاول تبرير الملكية الخاصة بأنهـا جزء من القانون الطبيعى . وقد كتب لوك فى رسالته الثانية عن الحكومة المدنية فى الفصل الخامس يقول :

« ... وبالرغم من أن هبات الطبيعة قـد منحت للجميـع ، الا أن الانسان (بكونه سيدا لنفسه مالكا لنفسه ولعمله) لا يزال يحتفظ فى نفسه بالأساس العظيم للملكية . ومن ثم فالجانب الأكبر من الأشياء التى يستخدمها فى حفظ بقائه وراحة شخصه ... يصبح ملكا له تمـاما ، ولا يمكن أن يكون ملكا للآخرين ، أو أن يكون الآخرون شركة فيه ... وعلى هذا فمن المقرر منذ البداية أن العمل يمنح الحق فى التملك (ومن الانصاف أن نقول ان لوك كان مدركا تمام الادراك أن هذه النظرية لن تكفى لتبرير جانب كبير مما يطلق عليه اسم ملكية . ومن ثم فلا يمكن اعتباره مسئولا عن الشكل الجامد الذى ظهرت به نظريته وانتشرت فى الخارج سواء فى الكتابات التى ذاعت عنها أو فى خطب الخطباء على المنابر والمنصات طوال القرنين المـاضيين) .

ان أعظم ميزات نظرية لوك ، أنها جعلت من الملكية الخاصة حقا من الحقوق الطبيعية للانسان ، كان من واجب المجتمـع أن يؤيده ، ومن واجب الدولية أن تحميه . فمن هذه الزاوية لم يكن ضروريا مناقشة مزايا وفضائل الاشتراكية،لأن الاشتراكية ـ من وجهة النظر تلك ـ تعتبر بطبيعتها شيئا خارجا عن القواعد الأخلاقية والأدبية جديرا بأن يرفضه وينبذه كل انسان عاقل مستقيم التفكير . وبالرغم من أن هنـاك آثارا قوية لهـذه

(١) Two Treatises of Civil Government: John Locke

الطريقة فى التفكير ما زالت حية وبخاصة بين الكتاب والمحررين، الا أنه لا يكاد يوجد فى الوقت الحاضر من يحاول أن يثير مناقشة منطقية معقولة على أساس نظرية الحقوق الطبيعية على اعتبار أن الملكية الخاصة أحد هذه الحقوق . وعلى هذا فلا حاجة بنا لأن نشغل أنفسنا أكثر من ذلك بنظرية تبرير الملكية على أساس العمل ، بل ان بيان ضعفها الداخلى بعد من قبيل اللغو وفضول القول .

أما الحجة الأخرى المبررة للملكية والتى أشير اليها سابقا ، فهى نظرية الانتفاع التى وضعها لأول مرة فى صياغة منطقية متكاملة داڤيد هيوم (١٧١١ – ١٧٧٦) ثم ذاعت بين الناس بفضل چيريمى بانتام . والملكية الخاصة بحسب هذه النظرية هى تقليد اتبعه الناس وينبغى على الناس أن يتبعوه لأن ذلك من مصلحتهم . كانت نظرية الانتفاع فى أرقى أشكالها وهو الشكل الذى كان له أكبر تأثير القرن التاسع عشر تبنى حججها على أساس التناسق والانسجام بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . وكان من المعتقد أن علم الاقتصاد السياسى الكلاسيكى قد أوضح هذا التناسق بأجلى بيان .. فما دامت أحوال الرأسمالية تسير على ما يرام وتؤدى الى التوسع المستمر فى التجارة والثراء فان نظرية الانتفاع أو نظرية المنفعة تعد نظرية مقبولة وتحفز الناس على الاقتناع بها . ولقد كانت تلك النظرية قريبة الى قلوب اللبراليين والمحافظين المعتدلين ، وبخاصة أولئك الذين كانوا يغبطون أنفسهم على رفضهم العقائد الجامدة ويحبون أن يظنوا أن معتقداتهم مبنية دائما على المنطق والعقل . وقد نقول من غير مبالغة أنه فى خلال عشرات السنين السابقة للحرب العالمية الأولى أى فى خلال فترة التوسع والازدهار الرأسمالى كانت نظرية المنفعة هى السيطرة على أذهان الناس بلا منافس خطير ينافسها .

ومع ذلك ، فان حجج نظرية المنفعة استخدمت ضد الملكية الخاصة كما استخدمت فى الدفاع عنها . فمنذ البداية كان الاشتراكيون يبررون

مطالبهم بالغاء الملكية الخاصة على أساس أن هذا الالغاء سيزيد من سعادة الناس ويصلح من حالهم • فلما ظهرت على الرأسمالية بوضوح أمارات الانهيار والانتكاس عقب الحرب العالمية الأولى عندما تبدل عالم السلام الذى كان يهيم فيه اللبراليون فى القرن التاسع عشر ، أمعن الاشتراكيون فى استخـدام حجج المنفعـة ضـد لمدافعين عن الملكية الخاصـة . وليس معنى هذا أن حجج نظرية المنفعة المبررة للملكية الخاصة قد نبذت تماما بل يعنى أن تلك الحجج قد ضاقت وانكمشت ، ولم يعد يعتمد عليها كما كان الحال من قبل . ومن النادر فى الوقت الحاضر أن يلتقى المرء بانسان يدافع عن النظام الرأسمالى ككل ، مستندا الى حجج نظرية المنفعـة •• ان الذى يقال عادة ، انه اذا ألغيت الملكية الخاصة ، فلن يكون هنـاك حافز على العمل وعلى الجد والكفاءة الادارية والتقدم الفنى •• وسوف نعالج هذه المسائل بشىء من التفصيل فيما بعد — أما الآن فسنكتفى بأن نلاحظ أن بقايا حجج نظرية المنفعة لا يمكنها أن تقف وحدها فى الحلبة • فالأغلب أن تشفع وتعزز بحجج أخرى ، يظن بها أنها أكثر اقناعا •

أما الحجة الثالثة المبررة للملكية الخاصة التى أشرنا اليها •• فقـد جاءت كرد فعل لمذهب الحقوق الطبيعية الذى يمكن أن يؤدى الى نتائج لا يقبلهـا أى انسان من المحافظين . وهـذا هو ما أوضحتـه الثورتان الفرنسية والأمريكية • فجاء ادموند بورك فوضـع نظريته التاريخيـة أو نظرية التقادم للملكية ، لا ليرد بها على الثورة الفرنسية فقط بل ليرد أيضا على الراديكاليين الانجليز الذين كانوا يستوحون أفكارهم منهـا . والتقـادم بحسب ما جاء فى نظـرية بورك ... اصطلاح قانونى يرادف بالتقريب عبارة الحيازة التقليـدية أو التملك التقليدى أو التملك بمضى المدة ، ويمكن أن ينطبق على أى شىء بدون ضرر ... ففيـه تتجسـد تجـربة العصور وخبراتهـا كما أن له ميزة كبرى ، وهى ميزة الثبـات والاستقرار المستمد من العادة والتقليد المتوارث ونقتبس هنـا كلمات ر• ب• شلاتر الذى يقول :

« ... عمد بورك الى استبدال الحقوق المجردة للانسان بالحقوق التقليدية للانجليز » (١) . وهـذه النظرية من بعض النواحى ليست الا النظرية المحافظة نفسها بعد تقطيرها وبلورتها .. وهى بهذه الصورة تجد لها دائمـا أتباعا ومريدين فى كل عصر من العصـور بما فى ذلك عصرنا هذا . اما أن تتقبلها العقول والأفهام على نطاق شعبى واسع ، فتلك مسألة أخرى . ولقد كانت تتمتع فى أثنـاء القرن التاسع عشر بتأييـد وانتشار عريضين ، بل كانت الباعث على ظهور أبحاث هامة مثل أبحاث سير هنرى ميين (١٨٢٢ — ١٨٨٨) فى تطور المنظمات القانونية . ولكن قبل أن ينصرم القرن تمزقت النظرية التاريخية وانتزعت أسلحتها من أيدى المحافظين ، وشهرت ضدها اذا شئنا التعبير بهذا الشكل . ولقـد كان الاشتراكيون والمـاركسيون من قبلهم هم الذين قاموا بهذا الدور ، وغـيروا ميزان القوى . فقد بين ماركس أن التاريخ لا يخلق ولا يقدس فقط بل هويدمر ويدنس أيضا . ان التبرير التاريخى للنظم القائمة بما فيها نظـام الملكية الخاصة ، بلغ أوج تأثيره سواء فى القارة الأوروبية أو فى انجلترا خـلال القرن التاسع عشر ، وبعد ذلك الحين هبطت قيمته حتى أصبح الآن سلاحا صغيرا نسبيا فى قلعة أعداء الاشتراكية. وفى هذه الأثناء استخدم الاشتراكيون أساليب مماثلة فى النقاش استخداما حسنا وبشكل متزايد لكى يبينوا أن نظام الملكية الخاصة لم يعد منسجما مع التقدم الفنى الحديث فى الانتاج ، وأنه أصبح عقبة فى سبيل تطور ونمو ثروة المجتمع واستهلاكه .

وعلى هذا فعندما تلقى المجتمع الرأسمالى أولى الضربات القاصمة فى الحرب العـالمية الأولى ، أصبحت نظريات الملكية الخاصة التى طالمـا

(١) من كتابه «نظرية الملكية مبحث تاريخى» الذى سيصدر فيما بعد . وانا مدين بالكثير للبروفيسور شلاتر لسماحه لى بقراءة مخطوطه قبل الطبع ويعد تحليله لنظريات الملكية وعلاقاتها المشتركة ، أمرا ضروريا وهاما الى اقصى حـد لكل باحث يدرس الاشتراكيـة .

اتخذت أدوات لتبرير النظام الاجتماعى القــائم لمدة تزيد على مائتين من السنين ، تفتقر الى القوة والاحاطة وفقدت أهميتها تماما . فنظرية الحقوق الطبيعية لم يعد أحد الآن يأخذها بعين الجد والاهتمام ، ونظرية المنفعة فى واقع الأمر ، تقلصت وتقلصت حتى أصبحت تقتصر على الزعم بأن الناس اذا حرموا من الملكية الخاصة ضاعوا هباء .. أما النظرية التاريخية فقــد استخدمت فى مهاجمة النظام القائم بصورة أكثر فعالية من استخدامهــا فى الدفاع عنه . فى مثــل هــذه الظروف بدأ النظريون البورجوازيون يتطلعون باحثين عن حجج جديدة أو يلجأون الى حجج قديمة ولكنها كانت مهملة ، ومن هذه الحجج التى عثروا عليها حجتان أصبحت لها من الأهلية ما يجعلنا نقول بأنهمــا تؤلفان اليوم معا بالاضافة الى ما تبقى من نظرية المنفعة ، العمود الفقرى أو صلب المنطق المعادى للاشتراكية .

الأولى ــ نظرية جديدة نسبيا لا نكاد نجد لها أثرا قبل بداية القرن الحاضر . تقول هذه النظرية ان أى اقتصاد تسيطر عليه سلطة مركزية ، كهذا الذى تهدف اليه الاشتراكية لا يمكنه أن يستغل الموارد الاقتصادية استغلالا معقولا ، وعلى هذا فمن شأنه أن يخيب آمال الداعين اليــه ، وليس هذا فحسب بل ان من شأنه أن يهبط بالمجتمع الى مستويات أدنى من المستويات التى بلغتها الرأسمالية . وهذه النظرية معقدة بعض الشىء مما يجعل من العسير على الناس أن يفهموها على نطاق واســع ، أو أن تنال تأييدا واسعا . ومع ذلك فقد نجحت فى التأثير على طوائف معينة من المثقفين افتتنوا بها افتتانا شديدا . وربما كانت طبيعتها الغامضة المعقدة مصدر قوة أكثر من أن تكون مصدر ضعف لها . وعلى أية حال فان كاتبا له من النفوذ مالوالتر ليبمان قد أعلن أن « الالمــام بهــذه المدرســة من

مدارس نقد الاشتراكية أمر لا غنى عنه لكل من يحاول أن يتصدى الآن لمناقشة مشكلة الجماعية (١) .

والنظرية الثانية ــ وهى أقدم وأعظم انتشارا بين الناس فتزعم أن النظام الاجتماعى القائم على أساس الملكية الخاصة هو الوحيد القادر على صيانة الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، وأن الاشتراكية هى «الطريق الى العبودية» (٢) وهذه النظرية تكاد تكون قديمة قدم فكرة الاشتراكية ذاتها .. وكثيرا ما تصدى للدفاع عنها عادة متطرفون فى القرن التاسع عشر ، وهم دعاة مذهب حرية التجارة من أمثال هربرت سبنسر وأتباعه ، وأصبحت بعد الحرب العالمية الأولى فقط نظرية قائمة بذاتها . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بلغت أوج نجاحها وحققت انتصاراتها الكبرى ، ثم بلغت هذه النظرية من الذيوع فى الوقت الحاضر لدرجة أن الانسان لا يكاد يفتح جريدة أمريكية الا وجدها أمامه فى أية صورة من صورها ، وليس من المبالغة فى شىء أن نقول انها هى الآن المذهب الرسمى المتفق عليه لحكومة الولايات المتحدة .

هذه الجولة المختصرة فى نظريات الملكية الخاصة تحدد لنا النتيجة الآتية ــ وهى أن النظريات الثلاث المضادة للاشتراكية والتى لها أكبر تأثير اليوم هى ــ أولا نظرية المنفعة بعد أن أصابها التعديل أو التحوير ، أى النظرية التى تدعى وقوع زيادة فى الخسارة وزيادة فى عدم الكفاءة فى العمل فى ظل الاشتراكية والثانية ــ النظرية القائلة بأن الاشتراكية لا يمكنها استغلال الموارد استغلالا معقولا ، والثالثة ــ القائلة بأن الاشتراكية تتعارض وتتناقض مع الحرية الاقتصادية والسياسية . وسنتناول فى البقية الباقية من هذا الفصل أولى هذه النظريات ... أما الثانية والثالثة فسوف نعالجهما فى الفصلين التاليين .

---

(١) المجتمع الصالح ص ٩٤

(٢) هذا عنوان كتاب ثارت حوله مناقشات كثيرة ونشر سنة ١٩١٤ تأليف بروفيسير ف . أ . هايك مدرسة لندن للاقتصاد .

العمل فى ظل الرأسمالية والاشتراكية :

ينتشر فى الولايات المتحدة على نطاق واسع اعتقـاد بأن الناس لن يعملوا بجد واجتهاد الا فى ظل نظام الملكية الخاصة ، لدرجة أنه يمكن أن يوصف بأنه ضرب من العقيدة الدينية السائدة . والوجه المقابل لهـذا الاعتقاد هو أن النظام الاشتراكى بالطبع لابد وأن يتجمد بحكم الضرورة، أو أن ينهار انهيارا تاما بسبب فشله فى حث الشعب والجماهير على بذل العمل اللازم ، من حيث الكم ومن حيث النوع .

ولكى نصـدر حكما منصفا على هـذا الرأى ، من الضرورى أن نفحص المنطق الذى يستند اليه .. ترى ما هى الدوافع التى تدفع الانسان لكى يعمل باخلاص وجد فى النظام الرأسمالى ؟ ولنركز الآن اهتمامنا على الذين يعملون تحت توجيه وارشـاد الآخرين ، تاركين الوظائف الادارية للقسم التالى من بحثنا . يمكننا أن نقول على وجـه التقريب ان هـذه الدوافع نوعان ــ الأول هو الأمل فى الحصول على مكسب أكبر من عمل بعينـه أو الأمل فى الترقى الى عمل أفضل .. والثـانى هو الخوف من العقوبات أو الجزاءات أو الخوف من التنزيل الى عمل أسوأ ، وأخـيرا الخوف من الفصل من العمل . فالأمل فى المكسب يحث الجهود ويدعو الى الابتكار ، والخوف من الخسارة يمنع الاهمال ويحفظ النظام . وليس من شك فى أن استخدام هـذين الدافعين معا بطريقـة ملائمة يمكن أن يؤدى فى ظروف معينـة الى ايجاد قوة عاملة حسنة التنظيم على درجـة معقولة من الكفاية والاتقان . والاشتراكيون لم ينكروا ذلك قط بكل تأكيد . ولكن الاشتراكيين يقولون أن هذه الحقيقة فى حد ذاتها ليست حجة مؤيدة للرأسمالية ولا هى بالحجة على الاشتراكية . فهم يقـررون أن الرأسمالية كلما تقدم بها السن الى مرحلة النضج ــ فقدت قدرتها على استخدام هذه الدوافع بطريقة فعالة ، وأن الاشتراكية برغم الاعتقاد السائد بعكس ذلك ، يمكنها استخدام هذه الدوافع نفسها بل واستخدامها بطريقة

علمية أكثر مما تستطيعه الرأسمالية ، هذا اذا قدرت على ذلك على الاطلاق • وأخيرا يقولون بأن بعض العوامل التى لها أهمية قصوى فى تحديد مقدار ونوع العمل المتوفر للعمال ، انما تقع بعيدة كل البعد عن نطاق الدوافع الفردية ، وأن مثل هذه العوامل لا يمكن أن تلعب دورها الايجابى الا فى مجتمع زالت فيه الملكية الفردية واختفى منه الحكم الطبقى الذى يمشى فى ركابها . ولنبدأ الآن فى فحص هذه النقاط المتنازع عليها كل بدورها .

أولا — القول بأن الرأسمالية يمكنها أن تستخدم دوافع الأمل فى الكسب والخوف من الخسارة استخداما فعالا ، انما هو مبنى على الافتراض الضمنى أو الصريح بأن قوة العمل غير منظمة ومفككة ، وبأن كل عامل يسعى من أجل نفسه فقط دون أدنى اعتبار لما يحدث لزملائه .. هذا الافتراض لا يتفق كل الاتفاق مع الحقائق بالرغم من أنه كان قريبا من الصحة بصفة عامة فى المراحل الأولى للنظام الرأسمالى ، بل ان احدي الظواهر الرئيسية المميزة للتطور الرأسمالى هى نمو وانتشار الحركة النقابية . والآن مهما ظنت الظنون بالحركة النقابية وبالنقابات عموما ، (ويقف الاشتراكيون بالطبع بين أقوى المؤيدين للنقابات وللحركة النقابية) فليس من شك فى أن هذه النقابات تعمل على تغيير الشروط التى يشتغل العامل على أساسها من أجل كسب قوته . ان النقابات تعمل — وتتعمد أن تعمل — على تخفيف حدة الدوافع التى يعتمد عليها صاحب العمل فى سوق العمل المتنافس لكى يحصل على أكبر قدر من قوة العمل . وعلى هذا تقف النقابات عادة موقف العداء من الحوافز التى تتضمنها نظم الأجور ، ولا تقبلها الا بضمانات كافية وهى تناضل من أجل تطبيق نظام الترقية بالأقدمية ، وتضع مختلف القيود على حق صاحب العمل فى توقيع العقوبة على العامل أو فصله ، وتصر على أن توفير العمال واغلاق المصانع فى وقت الكساد ينبغى أن يتبع عكس

نظام الأقدمية وليس معنى هذا بالطبع أن العمال المنظمين فى نقابات لم يعودوا يأملون فى الكسب أو يخشون الخسارة ، ولكنه يعنى أن هذه الآمال وتلك المخاوف قل ارتباطها كثيرا بكمية ونوع العمل الذى يؤدونه . وزيادة على ذلك لم يعد مثل هذا الارتباط على الاطلاق من نفس نوع الارتباط الذى تفترضه النظرية التى نحن بصددها . ولايضاح هذه النقطة نقارن بين تأثير البطالة الشديدة على حرفتين ، أحدهما العمل فيها غير منظم والأخرى العمل فيها منظم تنظيما تاما . ففى المهنة أو الحرفة غير المنظمة يحاول كل عامل أن يبذل أقصى جهده ليظل محتفظا بعمله حتى لا يستولى عليه الذين ينتظرون فى الخارج ليحلوا محله . ولكى يتجنب أن يصبح أحد الضحايا فى حالة توفير العمال . أما فى المهنة المنظمة فان العمال كمجموعة يتعمدون الابطاء فى العمل ، ويعملون على فرض مختلف القواعد واللوائح فى العمل ، وتوفير الفرصة لتشغيل أكبر عدد من الأيدى العاملة مهما كان الطلب على العمل كثيرا أو قليلا ؛ وواضح فى الحالة الأولى أن الخوف من الخسارة يؤدى الى اتقان العمل ، وفى الحالة الثانية يؤدى الى عدم اتقان العمل .

من المستحيل تقديم تقرير دقيق عن تأثير النقابات وسيكلوجية العمل التى تمثلها ، على أجهزة الرأسمالية التقليدية . ولا شك أن تأثيرها ليس بأى حال من الأحوال مناقضا مائة فى المائة لبذل الجهود والكفاءة فى العمل . وهذا هو ما يلمح اليه دائما النقابيون البسطاء المخلصون « ولكن هناك شيء واحد مؤكد ، هو أن الرأسماليين أنفسهم ليس لديهم أى لبس أو غموض بالنسبة لأهمية المشكلة . وفى هذه الحالة يمكن الاشتراكيون أن يقبلوا رأيهم كمرجع يستند اليه . ولكن الفريقين يختلفان فى تفسيرهم للظاهرة . فالرأسماليون يدعون بأن النقابات مرض من أمراض الرأسمالى والاشتراكيون يقولون بأن النقابات ظاهرة حتمية ، وهى على العموم ظاهرة نافعة وحسنة من حسنات النظام .

ثانيا ــ نأتى لدعوى الاشتراكيين بأن الاشتراكيـة يمكنهـا أن تستخدم الدوافع التقليدية من الأمل فى المكسب والخوف من الخسارة ، بطريقة علمية وفعالة أكثر مما تستطيع الرأسماليـة لو استطاعت هـذه استخدامها على الاطلاق . هنـاك سـببان لذلك ــ الأول أن العمـال لايعترضون على مبدأ المكافأة على اتقان العمل والعقاب على عدم الاتقان فى حد ذاته . ولكن ما يعترضون عليه أن هـذا المبدأ يستخدم لمصلحـة طبقة صغيرة من الرأسماليين ولزيادة أرباحهم أكثر مما يستخدم لصالح العمال أنفسهم . وما دام الانتاج النظام الاشتراكى موجها لمصلحة المجموع ككل ومادام هذا المجموع يتألف من العمال فقط ، فان هذا الاعتراض يفقد قوته . والثانى أن المجتمع الاشـتراكى يمكنه أن يقوم بدراسـة ووضع نظام للمكافأة وللجزاءات يعمل به فى مجـال الصـناعة بأسره ، وبهذا يساعد على الحصول على أعظم النتائج من كل عامل ، وليس هـذا فحسب ، بل يعمل على وضع الرجل المناسب فى العمل .

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أنه ليس من الضرورى أن تكون المكافآت والعقـوبات فى كل حالة مشابهـة للمكافآت والجزاءات التى تعتمد عليها الرأسماليـة (والواقع أنهـا لا يمكن أن تكون كذلك) ؛ بل المؤكد أن أهم العوامل المؤثرة فى كل من النظامين هو مستوى المكاسب النقدية التى يحصل عليها العمال . وغير أن هنـاك عقوبة رأسمالية لهـا أهمية قصوى وترفضها الاشتراكية ونستنكرها أشد الاستنكار ، تلك هى الخوف من البطالة . ففى النظام الاشتراكى قـد تخفض درجة العـامل أو وظيفته وقد يفصـل من عمـل معين بالذات .. ولكن طالمـا يعيش الجميع فى ظل الدولة .. فلابد أن يجدوا لهم عمـلا آخر فى كل وقت . والنظام الاشتراكى لا يكفل العمل للجميع فحسب ، بل ان لديه جميـع المبررات والدوافع فى كفالة العمل للجميع (١) وهذه الحقيقة قد تتسبب

(١) انظر مناقشة مسألة العمالة الكاملة فى الاتحاد السوفييتى ص ٥٠ وكذلك صفحـات ٢٥٤ ــ ٢٥٥ .

فى تعقيد مسألة حفظ النظام فى العمل تعقيدا خطيرا وبخاصة فى المراحل الأولى للتطور الاشتراكى . ولكنها لن تترك المشكلة بغير حل .. ان المشكلة فى حقيقتها هى أن على المجتمع الاشتراكى أن يبتدع قانونا للعمل أو لائحة للعمل ، تكفل اقامة نظام محكم فيه بنفس الطريقة التى ابتدعت بها الرأسمالية مجموعة القانون التجارى التى تضمن صيانة وحفظ النظام فى بعض النواحى ، كتسديد الديون مثلا أو الوفاء بالالتزامات فى العقود وغيرها . وهذا القول لن يصيب بالدهشة الا الذين يعتقدون أن حرمان الانسان من دخله وربما الموت جوعا — وهى العقوبات التى يوقعها الرأسماليون الفرديون فى مجتمعهم الرأسمالى بلا تحرز — ويعتقدون أن مثل هذه العقوبات أكثر حكمة وأقرب الى العقل من عقوبة الغرامة مثلا أو الحد المؤقت من حرية الانتقال ، وهى العقوبات التى توقعها المحاكم المشكلة لهذا الغرض .

والآن نأتى للحجة الاشتراكية الثالثة والتى لعلها تكون أعظمها أهمية بالنسبة لموضوع الكفاءة واتقان العمل : وهى القول بأن المجتمع الطبقى لا يستطيع أن يثير فى الطبقات المهضومة روح التعاون والحماس والاخلاص فى العمل . عندما نمت وحدة العمال واشتد ساعد الحركة النقابية بطل مفعول ذلك الحافز الشخصى والعقوبة الشخصية ، فلم تجد الرأسمالية بديلا له تستند اليه . ولقد قال فى ذلك بروفيسور تونى فأحسن القول « .. من العبث المماراة بالقول بأنه (أى العامل) ينبغى أن ينتج المزيد من الثروة للمجتمع ، مالم يتأكد فى نفس الوقت من أن المجتمع هو الذى سينتفع بنسبة الزيادة فى الثروة التى أنتجها .. (١) .

وزيادة على ذلك فالرأسمالية لا يمكنها أن تعطيه مثل هذا الضمان . «... طالما ظل بصفة مباشرة عبدا لشركة تسعى وراء الربح ، وبصفة غير مباشرة

---

(١) المجتمع الاقتنائى ص ١٣٦ — ١٣٧ .

عبدا للمجتمع .. ان هذا الضمان يمكن أن يتوفر فى حالة واحدة فقط .. فى حالة ارتباط العامل ارتباطا مباشرا ووثيقا بالمجتمع الذى تقام من أجله الصناعة وتعمل ، بحيث أنه عندما تستوفى جميع التكاليف يعود أى فائض الربح اليه هو لا للرأسماليين الفرديين . وسوف يقبل العامل هذا الضمان فى حالة واحدة فقط : عندما لا يكون العمال فى كل صناعة مجرد عبيد أو خدم ينفذون الأوامر ، ولكنهم يملكون بأنفسهم مسئولية جماعية فى تحديد طبيعة خدماتهم التى يؤدونها ويستطيعون استخدام منظماتهم لا ليحموا أنفسهم فقط من الاستغلال ، بل ليساهموا مساهمة ايجابية فى ادارة صناعتهم وتنميتها » (١) .

ان حجة الاشتراكية باعتبارها نظاماً يقوم على أساس الكفاءة والاتقان فى العمل لم تبسط ولم تعرض قط بمثل هذا الوضوح والدقة والايجاز .

القيادة الاقتصادية فى الرأسمالية وفى الاشتراكية :

ما من شخص لديه المام بتاريخ القرنين الأخيرين ، يمكن أن يشك فى أن أعظم الانتصارات التى حققها النظام الرأسمالى انما أحرزها فى مجال القيادة الاقتصادية وقد استطاع ماركس وانجلز أن يقولا فى البيان منذ قرن مضى ما يأتى :

« ... ان البورجوازية فى أثناء حكمها الذى لم يكد يبلغ مائة عام قد خلقت قوى انتاجية أضخم حجما وأشد جسامة مما خلقته كل الأجيال السابقة مجتمعة . لقد خرجت الى الوجود وسائل وأساليب لاخضاع قوى الطبيعة لارادة الانسان ، وجاءت الآلات ، وبدأ تطبيق الكيمياء فى الصناعة والزراعة ، ونشأت الملاحة التجارية وتم اختراع السكك

(١) المجتمع الاقتنائى ص١٣٧ — ١٣٨

الحـــديدية والتلغراف الكهـــربائى ، ومهـــدت قارات بأسرها وأعـــدت للزراعة وحفرت الأنهار وشقت الترع ، وظهرت مجتمعات وشعوب بأكملها كأنما انشقت عنها الأرض ـ فأى قرن من القرون المـاضية قد حلم حتى مجرد الحلم ، بأن مثل هـــذه القوى الانتاجية كانت راقدة تغط فى النـــوم بين ذراعى العمل الاجتماعى ؟ .. »

واليوم لابد لنا من القول بأن القرن الثانى من حكم البورجوازية قد أنجز من الأعمال ما يساوى على الأقل هذه المنجزات الرائعة فى ميادين الاتقان الفنى والبناء .

ويزعم المدافعون عن الرأسمالية أن هذه الأعمال كلهـــا ترجع الى القوة الدافعة لحافز الربح (١) وهم فى هذا الصدد على صواب الى حـــد بعيد .. فلو نظرنا الى الموضوع من جميع زواياه لوجدنا أن حافز الربح قد أثبت أنه أحدى القوى الاجتماعية التى لها أعظم التأثيرات فى تاريخ الجنس البشرى . ولو تصور المرء على نحو ما ، أن حافز الربح لم تكن له أهمية أو تأثير خارج النطاق التجارى الضيق ، نطاق تسليف وأقراض الأمـــوال ، فكأنه يتصور بذلك أن القـــرن العشرين يتقـــدم عن القرن الخامس عشر مثلا بنفس الدرجة التى كان القرن الخامس عشر متقدما

---

(١) يجب ان يكون واضحا فى الأذهان أ نعبارة « حافز الربح » كمـــا هى مستعملة بصفة عامة لا تعنى فقط الرغبة فى الربح المـــادى وان كان بعض الكتاب يخلطون بين المعنيين كلما كان ذلك يخدم اغراضهم . ان الرغبة فى الربح المادى قد وجدت فى معظم المجتمعات التى نعرفهـــا ان لم يكن فيهـــا كلها . اما حافز الربح من ناحية اخرى فيعنى الرغبة فى تحقيق اقصى حد من فئة معينـــة من فئات الدخل . وهذه لا توجد فى جميع اشكال المجتمع ولا تكتسب اهميتهـــا الحاسمة الا فى المجتمع الراسمالى فقط انظر منـــاقشة طبيعـــة الراسمالية فى الفصل السادس .

بها عن القرن العاشر . لن تكون هناك مصانع ولا سكك حديدية ولا قوة كهربائية ولا مدن كبرى بما فيها من ملايين السكان، بل أكثر من ذلك، لن تكون هناك بروليتاريا ولا اشتراكية . والاشتراكيون لا يقرون بهـذا كله فحسب ، بل يصرون عليه اصرارا لأنه فى رأيهم المفتاح لفهم العـالم الذى نعيش فيه .. فكيف بهم اذن يسعون الى القضاء على الرأسماليـة وعلى حافز الربح معهـا ؟ كيف يأملون فى انجـاز أى شىء بدون هـذه الأداة القوية من أدوات الكفاية والمقدرة الاقتصادية والتقدم ؟

وللاجابة على هـذه الأسئلة ، من الضرورى أن نذكر أن تطـور الرأسمالية قد جاء معه بتغيرات أساسية فى مدلول حافز الربح ووظيفته . فحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريبا كانت المؤسسة الرأسمالية النموذجية ــ ونعنى بالنموذجية أن يكون وجودها عاملا حاسما فى قيام النظام ونشاطه ككل ــ كانت واقعة تحت السيطرة المبـاشرة للرأسمالى الذى كان يركز فى شخصه عدة وظائف ومسئوليات غير عادية (ولن يتغير شىء جـوهرى فى الأمر اذا كان هـذا الرأسمالى مجموعة صـغيرة من الشركاء . ولذلك يجوز لنا قانونا ــ أن نتكلم فى هذا الصدد عن شخص بمفرده . كما تجب أيضا ملاحظة أن الشركة القانونية ليس لهـا أية أهمية اقتصادية مالم تكن مقترنة بتعديلات أخرى سوف نتناولها بالبحث حالا). كان هذا الرأسمالى مالكا لرأس المـال وصاحبا للعمل أى موظفا للعمال ومنظما للانتاج وبائعا للسلع ، وكان نجاح المؤسسة أو فشلها يرجع الى نشاطه ومهارته وذكائه واهتمامه بعمله ، وأيضا الى حظه الحسن . وزيادة على ذلك ، كان يقوم بوظائفه المتعددة ويمارس مواهبه التى يتمتع بها ، وهو يستجيب استجابة مباشرة لحافز الربح . وهذا هو الشىء الحـاسم فى الموضوع . كان النجاح معناه « بالنسبة له شخصيـا » أن يكدس الأموال بعضهـا فوق بعض وأن يؤمن مستقبـل أسرته ، وأن يرتقى فى المركز الاجتماعى . وكان الفشل معناه الفقر وخيبة آماله وحبـوط

مطامحه وتدهور مركزه الاجتماعى . وفى كل هذه الظروف لم يكن السعى الى تكديس الأرباح هو الذى يخلق المعايير والقيم التى تتخذ بمقتضاها كافة القرارات الاقتصادية الهامة ـ وبطبيعة الحالة لاتعرف الرأسمالية أية معايير أخرى غير هذه المعايير ـ لم يقتصر الأمر على هذا فحسب ، بل أن السعى الى تكديس الأرباح كان يضغط ضغطا قويا ومباشرا على الرأسمالى الذى يتخذ القرارات وفى نفس الوقت ينفذها أو يشرف على تنفيذها .

أما التغير الأساسى الذى حدث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فيمكن أن يوصف بالقول بأن المؤسسة الرأسمالية النموذجية نمت وتضخمت حتى طغت على الرأسمالى المنفرد وحجبته . فالآن أصبحت وظائفه ومسئولياته مقسمة وموزعة على عدد من الجماعات المستقلة بعضها عن بعض تقريبا .. فوظيفة الرأسمالى فى توفير رأس المال يقوم بها حملة الأسهم الذين لم يعد يهمهم شىء الا حساب أرباح المؤسسة وخسائرها وأسعار أسهمها . ووظائف صاحب العمل الذى يستخدم العمال وينظم الانتاج ويبيع السلع قد تولاها سلسلة من الموظفين المأجورين من مهندسين ومحاسبين أصبحوا متخصصين بصورة متزايدة فى مجالات عملهم المختلفة ، وتقع السلطة النهائية فى مؤسسة كبرى من هذا الطراز فى أيدى أعضاء مجلس الادارة ، الذين ينتخبون انتخابا اسميا عن طريق مجموع حملة الأسهم ، وهم فى الحقيقة يختارون اختيارا بطريقة معقدة يلعب فيها الدور الرئيسى أصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون بدور الرأسمالى وصاحب العمل معا وجماعات أخرى خارجية (مثل أصحاب البنوك أو العملاء المهمين) . ان دور مجلس الادارة هو دور المنسق وصاحب الأمر والنهى ، وعليه أن يتأكد من أن كل فريق من الفرق المختلفة أصحاب المصلحة لا يقوم بشىء يتعارض فى هدفه

مـع أهـداف الفـريق الآخـر ، وأن ينهى النزاع الذى يمكن أن ينشأ بينهم .

فماذا يكون من أمر حافز الربح فى نظام تسيطر عليـه المؤسسات الكبرى الواسعة النطاق ؟ يجب أن يتوفر لنا الوضوح فى نقطة واحـدة ـ وهى أن السعى وراء الأرباح لا يزال هو هدف المؤسسة كمؤسسة ـ ففى الاطار الاقتصادى والقانونى للرأسمالية لايوجـد أى هدف آخـر يمكن أن تسعى الى أية وحدة من وحدات العمل أيا كان شكلها ، ولكى نقنع أنفسنا بصحة هذا الكلام يكفينا أن نتأمل فقط فيما لو قرر موظفو مؤسسة من المؤسسات مثـلا أن يسـيروا على هواهم ذات مرة ، وأن يختاروا لأنفسهم هدفا آخر غير زيادة ربح المؤسسة ، مثال ذلك تحقيق أقصى حد من مصلحة المجتمع أو أقصى حد من مصلحة المنطقة التى تقع فيها مصانع المؤسسة . لو طاف بخيالهم مثل هذا الخاطر ، فان أى واحد من حملة الأسهم يمكنه أن يذهب الى المحكمة ويستصدر حكما قضائيا يمنعهم من المضى فى هذا الطريق ، على أساس أنهم أخلوا بتعهداتهم القانونية فى ادارة ممتلكاته «بالنشاط اللازم والحرص المعقول» . وبعبارة أخرى ـ فالقانون يلزم موظفى المؤسسات الزاما جبريا بأن يسعوا وراء الربح ، ومن الواضـح أنهم اذا فشلوا فى جمع الأرباح فى فترة معقولة ، فلابد من تصفية المؤسسة وأن يصبـحوا هم بلا عمـل . ولـكن هـذا شىء يختلف كل الاختلاف عن القول بأن موظفى المؤسسة يحركهم دافع الربح بنفس المعنى الذى كان هذا الدافع يحرك به الرأسمالى الفردى القديم . ولنفحص هذا الموضوع بامعان أكثر لأن من المسائل الحاسمة فى الجدل الاشتراكى القول بأن الاشتراكية يمكنها الاستغناء عن حافز الربح .

رأينا فى حالة المؤسسة التى يملكها رأسمالى واحد علاقة مباشرة وقوية بين هدف الربح وبين قيام الرأسـمالى الفردى بوظائفـه . أما فى

المؤسسة الكبرى فلم يعد لهذه العلاقة وجود ، فموظفو المؤسسة شأنهم شأن موظفى الحكومة يعملون بالمرتب ، أما الأرباح فتذهب الى جيوب أصحاب الأسهم مباشرة أم بطريقة غير مباشرة . حقا أن هناك بعض المؤسسات تسير على نظام منح العلاوات والمكافآت لكبار موظفيها ومديريها بقدر نسبة الربح المتوفر فى شركاتهم، ولكن كثيرا من المؤسسات لاتمنح مثل هذه العلاوات مما يدل على أنها ليست خاصية أساسية من خصائص نظام الشركات . كما أن هناك أيضا مؤسسات كبرى يكون كبار مديريها من حملة الأسهم فيها أيضا ، وبذلك ينتفعون انتفاعا مباشرا بنسبة ما تحققه شركاتهم من أرباح ولكن هذا الوضع مثل سابقه . فهناك من الأدلة ما يكفى ليثبت أن هذه الوحدة الجزئية بين حملة الأسهم والمديرين فى المؤسسات انما هى شىء عارض وليست شرطا جوهريا فى نظام الشركات وعملها . هذا والمؤسسات التى لا يحمل فيها الموظفون سوى مقدار لا وزن له من الأسهم ، تعد بصفة عامة مؤسسات ناجحة كغيرها من المؤسسات التى يكون فيها الموظفون من كبار حملة الأسهم فيها . « فمن حيث المبدأ » يمكن القول بأن تطور المؤسسات الكبرى أدى الى الفصل تماما بين عملية قبض الأرباح وبين القيام بوظائف الرأسمالى الفردى .. فاذا قيل ان هذا المبدأ ليس مطبقا بصفة كاملة فى الوقع العملى ، فلا يجب أن يخفى الطبيعة الأساسية للتغير الذى وقع .

ما هو مدلول هذا التغير ؟ لو صح ما يقوله كثير من المدافعين عن الرأسمالية من أن تبعات القيادة الاقتصادية لا يمكن النهوض بها بشكل فعال ، الا بفضل حافزالربح وبتأثيره ـ فان السنوات الخمسين الأخيرة كانت حرية بأن تشهد تحلل وتدهور مقدار الرأسمالية على الادارة والتنظيم والتجديد . ولكن شيئا من هذا لم يحدث بالطبع . فالمؤسسة الكبرى الحديثة قد بلغت درجات من الكفاية واتقان العمل التقدم الفنى

لم تبلغها مؤسسة الرأسمالى الفردى فى أى وقت من الأوقات . والسبب فى ذلك بوضوح يعود الى أن عوامل التدريب والتخصص أهم من الوجهة الاقتصادية ، من عوامل المصلحة الشخصية والربح الشخصى — ولعل البروفيسور شامبيتر هو الذى قام أكثر من أى اقتصادى معاصر آخر بابراز الدور الابتكارى الذى لعبه الرأسمالى الفردى وهو يضع أصبعه على هذه النقطة الحاسمة عندما كتب يقول :

« ... أصبح التقدم الفنى بشكل متزايد من مهام الفرق والجماعات المجهزة بالاخصائيين المدربين الذين يصنعون ما يحتاج اليه العمل ويديرونه بطرق وأساليب محسوبة ومقدرة سلفا . ان قصة المغامرات التجارية الأولى المسرفة فى الخيال والرومانسية تتلاشى الآن وتطوى صفحاتها بسرعة ، ذلك لأنه أصبح هناك لمزيد من الأشياء التى يمكن حسابها بدقة متناهية والتى كانوا فى الزمن الماضى يدركونها ويلمحونها فى ومضة من ومضات العبقرية ... » (١) كما أن البروفيسور شامبيتر لم يتردد عن استخلاص هذا المدلول المنطقى اذ يقول :

« ... ما دامت المؤسسة الرأسمالية بفضل منجزاتها هى نفسها — تتجه الى جعل التقدم عملية تلقائية فاننا نستنتج من ذلك أنها سوف تنتهى بجعل نفسها شيئا زائدا عن الحاجة ، شيئا يمكن الاستغناء عنه » (٢)

والاشتراكيون لا يحتاجون الى أدلة وحجج أكثر من ذلك .

وقد يعترض على هذا بالقول بأنه كله يتعلق بالرسمالية ولكنه لايعدنا بحل لمشكلة القيادة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى . ومن المؤكد أن على الاشتراكية أن تتولى زمام الأمور من حيث تركتها المؤسسات

---

(١) Prof. J.A. Schumpeter فى كتاب الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية (١٩٤٢) ص ١٣٢

(٢) المرجع السابق ص ١٣٤

الكبرى ، هذا بالنسبة للأشكال والوسائل المتبعة ان لم يكن بالنسبة للأهداف . ان الوحدات الاقتصادية فى النظام الاشتراكى سكون صورا رشيدة للمؤسسات الكبرى بما فيها من اداريين مأجورين واخصائيين أكفاء مؤهلين يحتلون المراكز والوظائف الادارية الحاسمة ، وسيكون مجلس الادارة فى أيدى هيئات عامة تؤلف لهذا الغرض . ان الفارق الحاسم هو بالطبع فى أن هدف الوحدة الاشتراكية هو القيام بنصيبها فى الخطة العامة للدولة ، بينما هدف الشركة الرأسمالية هوتحقيق أقصى ربح ممكن للمؤسسة . أما بالنسبة لموضوع أى هذان الهدفان يكفل الحافز للأشخاص الذين يعنيهم الأمر ، فاننا نرى أنه ما دام تحقيق هدف الخطة العامة للدولة هو أكثر وضوحا وله علاقة مباشرة بمصلحة المجتمع فهو لذلك أشد الهدفين اثارة للنشاط . والاشتراكيون ليسوا فى حاجة الى تأكيد وذلك والالحاح عليه ليدحضوا الزعم القائل بأن الاشتراكية سوف تنزلق الى مستنقع من عدم الكفاءة والتأخر الفنى . فاذا ما اتفق على أن رأسمالية المؤسسات الكبرى تتمتع بالكفاءة فى العمل وتتمشى مع التقدم الفنى فهو يكفى لتأكد من أن فى وسع الاشتراكية أن تصنع صنيعها على الأقل .

المزيد من البحث فى مشكلة الكفاءة واتقان العمل :

هناك مزيد من الاعتبارات المعينة ، لها بعض الأهمية فى موضوع الفرق فى درجة الكفاءة بين الرأسمالية والاشتراكية . وهذه الاعتبارات لا تندرج تحت أى واحدة من رؤوس الموضوعات التى ناقشناها ، ولكنها بدلا من ذلك برزت من طبيعة الاختلاف فى التركيب بين كل نظام والآخر.

أولا — هناك مشكلة البحث الفنى الذى يتسع مداه ويزداد تعقيدا باطراد . فقد أصبح من الواضح الجلى منذ بداية هذا القرن تقريبا أن المخترع الفردى أو مؤسسة الرجل الواحد الصغيرة نسبيا لا يمكنها أن

ينهضا بمثل هذا البحث ، وباجراء التجارب اللازمة لاستغلال الامكانيات العلمية والفنية التى بدأت فى ذلك الوقت تفتح أبوابها . كان من الضرورى أن تتقدم المؤسسة الكبرى الى هذا الميدان بما لهـا من معامل مجهزة أحسن تجهيز وموظفين وعلماء مدربين . أما اليوم فان مستلزمات السير فى طريق التقدم أخذت تتزايد وتتضخم الى مدى تتضاءل أمامه موارد أكبر المؤسسات وأضخمها ، وأكبر الأمثلة البارزة على ذلك هى بالطبع القنبلة الذرية التى قيل أنها تكلفت نفقـات تبلغ ٢ بليون دولار ، وهو مبلغ لاشك أنه أكبر بكثير من أن تتحمله أكبر مؤسسة لتنفقه على بحث المشروع ودراسته وتطويره واخراجه الى حيز الوجود .

ان الدولة الرأسمالية قادرة على تنفيذ مثل هذه المشروعات من أجل الأغراض العسكرية ، ولكن لا يمكن أن تتصور أو تتوقع منها أن تحل محل الصناعة الفـردية فى البحث عن وسائل زيادة وتحسـين الانتـاج السلمى . والسبب فى ذلك كامن فى صميم طبيعـة وتركيب الصـناعة الرأسمالية .. فكل شركة أو صناعة تسعى من أجل التفوق على المنافسين لها من خلال البحوث العلميـة ، ولا يمكنها أن تتنازل عن مسئولياتهـا للحكومة ، كما لا يمكنها أن تضم مواردها الى موارد منافسيها . وعلى هذا فمن المحتوم أن يكون انجاز الأعمال التى من هذا الطراز فى النظام الرأسمالى على نطاق محـدود نسبيـا ، وكذلك بأسلوب غير منسق . أما ما تتمتع به الاشتراكية من مزايا فى هـذا الصـدد فمن الوضـوح بحيث لا تحتاج الى ايضاح .

ثانيا ـ هناك مشكلة الخسـارة الناتجـة عن الأزمات والبطالة .. فقد رأينا بالفعل فى الفصـل السابع كيف أن المـاركسية ترجـع هـذه الظواهر الى تركيب النظام الرأسـمالى . ولكن ليس من الضرورى أن يكون المرء ماركسيا حتى يسلم بأن الرأسمالية تتسبب فى وقوع موجات

من الازدهار والكساد .. وفى هذا الصـــدد لاتختلف الاستنتاجات التى توصل اليها الماركسيون اختلافا كبيرا من حيث الجوهر عن الاستنتاجات التى توصل اليها النظريون البورجوازيون من ذوى المكانة البارزة فى هذا العصر (مثلا كينز وشامبيتر) . زيادة على ذلك هناك اجماع عام تقريبا على أن الاقتصاد الاشتراكى الموجه يمكنه أن يحافظ على معـــدل ثابت من التقدم الاقتصادى وبذلك يتجنب الخســائر الدورية فى الموارد المعطلة الناتجة عن توقف الانتاج . واذا أخذنا بأقوال عدة مصادر موثوق بهـــا تمثل هذا الاتجاه وجدنا أن البروفيســور شــامبيتر يرى أن التخطيط « ... سيزيل أسباب الارتفاعات والانخفاضات الدورية بينما كل مايستطيع النظام الرأسمالى أن يفعله هو أن يخفف فقط من حدتها (١) ... » .

ويستنتج البروفيسور بيجو عميد كلية الاقتصــاديين فى كامبردج بعد أن قام ببحث دقيق للمشكلة « أنه لا يوجد أدنى شك فى أن النظام الاشتراكى ــ فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة ــ يتمتع بمزايا مؤكدة على النظام الرأسمالى بفضل ما فيه من تخطيط مركزى ... » (٢) ويعرض الدكتور كلين وهو أحد الشبان المنتمين الى المدرسة الكينزية رأيا قــد يكون مقبولا عند معظم أتبــاع اللورد كينز الراحــل فيقول « ان سير المخططين الاشتراكيين على سياسة رشيدة ملائمة يمكن دائما أن يحقق العمالة الكاملة » (٣) ولو وضعنا فى حسابنا مقدار الخسائر التى تصيب الدخل فى فترات الكساد ــ وقد قــدر الرقم الكلى لخســائر الولايات المتحدة لسنوات ١٩٣٠ ــ ١٩٣٨ ــ بمبلغ ١٣٣ بليــون دولار (٤) ففى وسعنا أن نستنتج أن قدرة الاشتراكية على تجنب مثل هذه الخســائر هى مزيتها الاقتصادية الكبرى .

(١) المرجع السابق ص ١٣٤
(٢) الاشتراكية فى مواجهة الرأسماليــة (١٩٣٧) ص ٦٧
(٣) محاضر جلسات اللجنة القومية الاقتصــادية المؤقتة الجزء الأول ص ١٦ .
(٤) الثورة الكينزية (١٩٤٧) ص ٧٩

ثالثا ــ هناك موضوع الخسارة الناجمة أثناء عملية بيع السلع فى النظام الرأسمالى . ونحن بالطبع لا نشير الى التكاليف الضرورية التى تنفق على عمليات النقل والتخزين والعرض والتسليم وأمثالها ، وهى عمليات تشترك فيها كل من الرأسمالية والاشتراكية ، ولكننا نشير الى تكاليف الاعلان والأموال التى تدخل جيوب الوسطاء والمنتجين والتجار فى جهودهم المبذولة لاجتذاب الزبائن حتى يشتروا منتجاتهم « هم » بدلا من منتجات بائع آخر . ولا يمكننا أن نقدم تقريرا مضبوطا عن كمية الجهود الاجتماعية الضائعة فى هذه السبيل . ولكن كثيرا من الناس وبخاصة الاشتراكيون يقدرون لذلك رقما عاليا ــ ولا حاجة بنا الى القول بأن نظاما موجها توجيها مركزيا سيعمل بحكم طبيعته نفسها على ازالة مشكلة التنافس على البيع .

رابعا ــ هناك موضوع مرتبط بذلك وهو موضوع الخسائر فى الموارد وفى القوة البشرية وبخاصة الخسائر فى المواهب العالية فى الادارة والتى تحدث أثناء قيام أصحاب هذه المواهب بمواجهة كافة الاحتمالات والشكوك والمخاوف التى تسيطر وتسود النظام الرأسمالى كله ، وقد أجاد البروفيسور شامبيتر فى وصف ذلك بقوله :

« ... ان من أعظم المصاعب التى تواجه الرأسمالى الذى يدير عملا من الأعمال التجارية ــ وهى المعضلة التى تمتص معظم طاقات المدير الناجح أثناء ادارته للعمل ــ هى الشكوك والمخاوف ومظاهر القلق التى تحيط بكل قرار يتخذه . أما دارة الصناعات أو المؤسسات المؤممة فى نظام اشتراكى فهى فى وضع يمكنها من معرفة ما يفعله الآخرون ، أو ما هو مطلوب منهم أن يفعلوه على وجه الدقة ، ولا شىء يمنعهم من أن يلتقوا معا فى أى وقت لينسقوا عملهم فيما بينهم . والمجلس

المركزى يمكنه ــ بل الى حد ما لابد له من يقوم بدور غرفة للاستعلامات وبدور المنسق للقرارات ... وهــذا بالطبع يؤدى الى حــد كبــير الى تخفيض الجهــد الذى تتحمله عقول المديرين ولن يحتاج الأمر الا لقليل من الذكاء لادارة وتشغيل هــذا النظام بل أقل بكثير مما تحتاجه (ادارة مؤسسة رأسمالية هامة والسـير بهــا خلال العواصف والأنواء التى يعج بها بحر الرأسمالية المخوف » (١) .

خامسا ــ هناك ما يسميه البروفيسور شامبيتر التكاليف والخسائر الناجمة عن الصراع بين المؤسسات الخاصة والسلطة العامة أوالحكومة(٢) فكلما نضجت الرأسمالية لعبت الدولة لأسباب مختلفة دورا ايجابيــا فى التقدم الاقتصادى بشكل متزايد . ومع أن هذه الايجابية هى لصــالح النظام ككل (مثل تنظيم أسعار تذاكر السكك الحديدية وغيرها من أسعار المرافق العامة) الا أن المؤسسات الخاصة تنظر اليه على أنه « تدخــل » ينبغى معارضته والوقوف فى وجهه ولو أمكن شل تأثيره . ونتيجة ذلك ، قيام جهازين بيروقراطيين كل منهما معبأ بحكم الضرورة لمحــاربة الآخر والوقوف فى وجهه ، بينما يكفى فى الواقع وجود جهــاز واحــد للوفاء بكل الاحتياجات من الناحية الاقتصادية البحتة . وهنا تأتى الاشتراكية فتعمل على التوسع فى مجال النشاط العام وعلى تضييق مجــال النشاط الخاص ــ وبذلك تعمل على ازالة هذه المشكلة من الوجود الى حد كبير، وقد عرض البروفيسور بيجو هذه المسألة على هذا النحو فقال «لواتحدت الادارة والعمل فى يد واحدة كما هو لحال فى النظام الاشتراكى ــ بدلا من وجود سلطة مسيطرة « بالاضافة » الى سلطة أخرى تحت السيطرة ــ ألا يكون من الواضح أن يساعد هذا الوضع على ازالة الازدواج ، وقبل كل شىء آخر يساعد على ازالة الاحتكاك والصدام ؟ (٣) .

---

(١) شامبيتر ص ١٨٦
(٢) المرجع السابق ص ١٩٧
(٣) بيجو ص ٤٥ ــ ٤٦

وأخيرا ، ونتيجة لتلك المزايا التى تتمتع بها الاشتراكية ، هناك الخسائر والتكاليف الناجمة عن اقامة وتشغيل نظام التوجيه المركزى ، وهى لا تتألف فقط من نفقات أعضاء وموظفى لجان ووكالات التخطيط فقط ، بل تتضمن أيضا الخسائر الناتجة عن الأخطاء التى لابد من وقوعها أثناء وضع وتنفيذ خطة مركزية اقتصادية على هذا المدى من الاتساع والتعقيد .. ومن غير المستطاع وضع تقدير كمى لذلك ، والباحثون المحللون لا شك سوف يختلفون اختلافا كبيرا فيما بينهم فى الحكم على أهميته ، فالمدافعون عن الرأسمالية يميلون الى القول بأن خسائر التخطيط المركزى كبيرة بدرجة تزرى بمزايا الاشتراكية . ومن ناحية أخرى يقول الاشتراكيون ان أية صعوبات خطيرة يمكن التغلب عليها كلما تجمعت الخبرة والتجربة والمعرفة بكيفية انجاز العمل . ويمكننا أن نقتبس هنا قول البروفيسور بيجو كرأى وسط يقف بين الطرفين .

« ... كيف يمكن أن نقترب من النجاح الكامل (فى حل المشكلة العملية التى تواجه السلطة المركزية للتخطيط ؟ هذا يتوقف بالطبع على درجة المهارة والنزاهة التى تتمتع بهما السلطة نفسها والادارات والهيئات التابعة لها أو التى تعمل من خلالها . من المؤكد أن تقع هفوات كثيرة وخطيرة اللهم الا فى عالم السوبرمان ... وينبغى أن توضع هذه الحقيقة فى الأذهان فى أى بلد توضع فيه الاشتراكية كمثل أعلى فى كفة والرسمالية فى كفة أخرى ... » (١) .

---

(١) المرجع السابق ١١٩ — ١٢٠

دروس التجربة السوفييتية :

لا يسعنا أن نترك موضوع الكفاءة والموازنة بين الطبيعة المتقدمة فى الرأسمالية والاشتراكية دون أن نقول شيئا عن دروس التجربة السوفيتية .. قد يقال ان أبسط الطرق للبت فى الموضوع كله هو أن نقارن الوضع الراهن فى الاتحاد السوفييتى بالوضع فى بلد من البلدان الرأسمالية المتقدمة ولنقل الولايات المتحدة مثلا .. ولكن بطلان هذا الاقتراح واضح وجلى . فالرأسمالية فى الولايات المتحدة ظلت تتطور وتنمو مدة ١٥٠ سنة وزيادة ، فى ظل أحسن الظروف العالمية وأكثرها ملاءمة بينما — تطورت الاشتراكية فى الاتحاذ السوفييتى لمدة ٢٥ سنة فقط فى ظروف غير ملائمة على الاطلاق ، بل معاكسة تماما فى أحوال كثيرة .. ونحن اذا حكمنا على كل من النظامين بمقارنة منجزاتهما فى البلدين ، نكون كمن يحكم على صلاحية نظامين للتعليم باعطاء اختبار واحد لخريج جامعة من أحد النظامين ولخريج مدرسة ابتدائية من النظام الثانى . كما أن من العسير أن نجد بلدا رأسماليا يمكن مقارنته مقارنة معقولة بالاتحاد السوفييتى فى النواحى التى تهمنا الآن . وهذا لا يعنى أننا لا يمكننا استخلاص أى درس من التجربة السوفييتية تجربة أول بلد اشتراكى فى العالم . ان ما يعنيه أن على الانسان أن يدرس هذه التجربة فى وضعها التاريخى وأن يتحرى الدقة والحذر وضبط النفس عندما يخرج منها الى التعميم واطلاق قواعد عامة .

لو وضعنا هذا فى الاعتبار أمكننا أن نستخلص النتائج الموضوعية التى استخلصها سيدنى بياتريس وب الراحلان فى دراستهما التاريخية الهامة وعنوانها « الشيوعية السوفييتية » ؛ (١) ويعد آل وب شاهدين هامين فى هذا الصدد لسببين — أولا أنهما أنفقا أحسن أيام عمرهما فى دراسة التطور فى نظم الرأسمالية البريطانية ومن ثم فلديهما فكرة طيبة

(١) الطبعة الأولى ١٩٣٥ والثانية ١٩٣٧ والفقرة المقتبسة من الطبعة ذات المجلد الواحد سنة ١٩٤٤ ص ٦٥١ — ٦٥٢

عن الوضع التاريخى الذى يمكننا أن ننظر على ضوئه الى التطورات السوفييتية وثانيا ــ لأنهما باعتبارهما لين بوين الثقافيين للغاية البريطانية (ومعهما جورج برناردشو) قد درسا الاتحاد السوفييتى بدون تحيز خاص سواء للرأسمالية أو للنظام البلشفى فى روسيا . وهذا هو ما كتبه آل وب عندما لخصا دراستهما للموضوع نعرضه أمامنا :

« ... لكى ننهى هذا الفصل الخاص بالحوافز الشيوعية « التى تحل محل حافز الربح » قد نسمح لأنفسنا أن ننبه ذهن الطالب الى نتيجتها التى تدعو الى السخرية بدرجة غريبة .. ان نقطة التفوق الوحيدة والبارزة التى يتميز بها التنظيم الرأسمالى للصناعة على نظيره فى الشيوعية السوفييتية ليست فى مجال الرقابة والتوجيه فى عملية الانتاج والتوزيع التى يسيطر عليها حافز الربح ، ولا هى فى مقدرة الرأسماليين على حث جماهير العمال اليدويين . على المشاركة المستمرة الشاملة فى عملية الانتاج وعلى المثابرة واثارة روح الابتكار بينهم مما لا غنى عنه للحصول على أعلى قدر من الانتاج من المجتمع ككل .. ان هذا القول نفسه يمكن أن ينطبق على ادارة الصناعة من أجل توفير احتياجات ورغبات المجتمع كله والحصول على أقصى قدر من الانتاج النافع من جماهير العمال اليدويين والشيوعية السوفييتية تتفوق بالفعل فى هذا الصدد على ما حققته الرأسمالية الساعية وراء الربح ــ فنحن على حسب ما قدمنا نرى أن هناك ناحية معينة فى انتاج الثروة أظهر فيها تنظيم الصناعة الرأسمالية تفوقه فى الكفاءة على الشيوعية السوفييتية .. تلك هى صفات الحماسة والأمانة والدقة فى المواعيد والاخلاص التى نراها فى بريطانيا العظمى وبلاد أخرى فى أوروبا الغربية ، وتتمثل فى ذلك القطاع الكبير من الموظفين والعمال الذين يشغلون المراكز المتوسطة بين المديرين والمسيطرين على السياسة من جهة ، وبين العمال اليدويين المرتبطين مباشرة بعملية الانتاج من جهة

أخرى . هذا القطاع المتوسط من التنظيم الذى يتألف من هيئة الكتبة والمحاسبين ورؤساء العمال والاحظين الذين يجمعون بين أعلى درجات المهارة فى العمل مع القدرة على الادارة ومن رؤساء محطات السكك الحديدية ، ورؤساء ورش التصليح والصيانة وقطع الغيار ، وسائقى القطارات ومن أعداد غفيرة من مديرى المحلات ومساعديهم والمحصلين — هذه القنطرة البشرية التى تربط بين القلة التى تقوم بالتخطيط والتوجيه والكثرة التى تقوم بعملية الانتاج بالفعل — فى هذا القطاع من الناس يظهر تفوق الصناعة الرأسمالية فى أعظم صوره فى الوقت الحاضر . ونظرا للنقص الواضح فى هذا القطاع المتوسط من العمال فى الاتحاد السوفييتى لم تبلغ الصناعة هناك ما كان منتظرا لها من حيث النتائج الاجمالية . والى هذا السبب نفسه يرجع ذلك الاستهلاك السريع المفزع للآلات واتلافها واليه أيضا ترجع تلك الخسائر التى تقع فى المواد والعناصر واليه أيضا يعود انتاج تلك الكميات الضخمة من المنتجات القليلة الجودة أو الرديئة من حيث النوع .. ونحن نجازف بالقول بأن هذا القطاع المتوسط فى التنظيم الصناعى فى بريطانيا العظمى هو أرقى بكثير وبشكل ملحوظ من نظيره فى الاتحاد السوفييتى .. ومع ذلك فان « هذه الطبقة .. المتوسطة السفلى » التى تعمل بالمرتب هى بالذات الطبقة المستثناة من تأثير حافز الربح والسعى وراء الربح فى النظام الرأسمالى الحديث ... » .

وتتفق هذه الاستنتاجات كل الاتفاق مع التحليل الوارد فى هذا الفصل . وهى تؤكد أن الاشتراكية قادرة على اثارة الاستجابة الحماسية لدى جماهير العمال وتؤكد عدم جدوى حافز الربح فى الظروف الحديثة للصناعة الواسعة النطاق .. كما لا تستغرب ملاحظات آل وب فى مقارنتهما بين مزايا « القطاعات الوسطى » البريطانية والسوفييتية اذا ما أخذنا فى اعتبارنا الوضع التاريخى لكلا لبلدين .. لقد نشأت الرأسمالية البريطانية منذ أكثر من قرن من الزمان ووفرت لنفسها عددا كافيا من العمال الذين

يعرفون القراءة والكتابة ويعتمد عليهم للقيام بتلك الوظائف المتوسطة .. وكان ذلك هو أقـوى الدوافـع التى عملت على نشر التعليم العـام . ولم تكن روسـيا قبـل الثورة قد بدأت هى الأخرى الا بدايات ضعيفة فى هذا السبيل .. أما البلاشفة فقد حققوا الكثير ، ولـكن من الصعب أن تتوقع منهم اللحاق ببريطانيا فى عشرين أو ثلاثين عاما . ان المهـم فى الموضوع ــ من زاوية المشكلة التى نعالجها فى هـذا الفصل ــ أن نبين أن النقص فى القطاع السوفييتى المتوسط هو من البقايا الطبيعية المتخلفة عن المـاضى الروسى القديم .. وليس شـيئا كامنا فىالنظام الاشتراكى ، بل الحق يقال أن التقدم السريع الذى حققه الاتحاد السوفييتى فى الفترة التى مضت منـذ الثورة ينبىء بأن الاشتراكيـة تتمتع ، على الأقـل بنفس مقـدرة الرأسـمالية ، على اعادة تشكيـل شعب كاد أن يكون كله شـعبا اقطاعيـا لكى يتـلاءم مع احتيـاجات ومطالب الصـناعة الحديثـة والعلم الحـديث ..

الفصل الحادى عشر

هل تستطيع الاشتراكية

استغلال المواد استغلالا رشيدا

أشرنا فى مقدمة الفصل الأخير الى أن هناك من ينكرون على الاشتراكية مقدرتها على تحقيق استغلال معقول للموارد الانتاجية وقد قال المحرر المعروف والتر ليبمان فى ذلك : « ... ان الالمام بهذه المدرسة من مدارس نقد الاشتراكية أمر لا غنى عنه لكل من يتصدى الآن لمناقشة مشكلة الجماعية » . ما هى اذن تلك المدرسة ، وما هى مذاهبها الأساسية ؟

مدرسة ڤيينا المعادية للاشتراكية :

كان طليعة المفكرين الاشتراكيين منذ وقت ماركس وانجلز على الأقل ، يدركون أن الاشتراكية كأى شكل آخر من أشكال المجتمع ينبغى عليها أن تضع نظاما لتخصيص الموارد بين جميع فروع الانتاج المختلفة ولتوزيع السلع والخدمات على المستهلكين وقد قال ماركس :

« كل طفل صغير يعرف أن كمية المنتجات اللازمة لمقابلة الاحتياجات المختلفة تحتاج الى كميات مختلفة ومحددة من العمل الكلى للمجتمع . ومن البديهيات التى لا تحتاج الى دليل أن ضرورة توزيع العمل اجتماعى بنسب محددة ،لا يمكن الغاؤها بواسطة (الشكل الخاص) للانتاج الاجتماعى بل انها فقط تغير (الشكل الذى تتخذه) (١) » .

(١) مراسلات كارل ماركس وفردريك انجلز (١٨٩٥ — ١٩٤٦) مختارات مع تعليق وملاحظات (١٩٣٥) ص ٢٤٦ الأقواس موجودة فى الأصل .

ولكن ماركس وانجلز رفضا أن «يكتبا وصفات لمطابخ المستقبل» . لقد كانت مهمتهما الاسراع فى تطبيق النظام الاشتراكى ولم تكن مهمتهما ارشاد الأجيال المقبلة الى كيفية تسييره . وهذا الالتزام الذى فرضاه على نفسيهما كان موضع رعاية من جانب أتباعهما .

وقد ظل الاشتراكيون وخصوم الاشتراكية على السواء يعترفون مدة طويلة بأن هـذا الموقف الذى اتخـذه المـاركسيون موقف معقول وسليم . والحق أن هذه المشكلة كانت موضع مناقشة بين عدد قليل من الاقتصاديين فى القـارة الأوروبية فى السنوت الأولى من هـذا القرن . وكان بعضهم يشك فى قدرة الاشتراكية على حلها بينما عمد الآخرون الى عرض ماكانوا يظنونه حلولا اشتراكية مرضية (١).ومن المبالغة أن تتحدث عن مناقشة دارت حول هذا الموضوع ولكن عنـدما كتب البروفيسور تاوسـيج . Prof. Taussig فى كتابه مبـادىء الاقتصـاد Principles of Economics (١٩١١) أشار فقط الى الرأى القـائل «بأن السلع لا يمكن تقييمها فى ظل الاشتراكية» وبعبارة أخرى لا يمكن عمل أى تخصيص أو توزيع للموارد بطريقة رشيدة ، أشار الى هذا الرأى على أنه أحد الاعتراضات الموجهةضد الاشتراكية والتى «لها أهميةضئيلة» وعند هذا الحد توقفت المشكلة الى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

وفى السنوات لتى أعقبت الثورة الروسية والحرب مباشرة اضطرت شعوب بعض البلاد الأوروبية الى اتخاذ موقف من موضوع الاشتراكية سواء أرادت ذلك أم لم ترده ، وفى مثل هذه الظروف كانت كل حجة مع

---

(١) F.A. Hayek التخطيط الاقتصادى الجمـاعى (١٩٣٥) يضم هـذا الكتـاب شيئا عن هـذه المناقشـات المبكرة مع ترجمـة مقـالات للاقتصادى الهولنـدى بيرسون Pierson والاقتصادى الايطـالى بارون Barone كتبت فى ١٩٠٢ ، ١٩٠٨ على التوالى وهى تمثـل الموقفـين المذكورين أصدق تمثيل .

الاشتراكية أو عليها تتبدى فى أحسن صورة ممكنة وترتدى أكثر الثياب جاذبية بقدر الامكان .. بطبيعة الحال لم يهمل الرأى القائل بأن « السلع لا يمكن تقييمها » بل ظهر من جديد وفى نفس الوقت تقريبا فى كتابات الاقتصادى الروسى بوريس بروتز كوس Boris Brutzkus والعالم الألمانى الاجتماعى ماكس وبر Max Weber والاقتصادى النمساوى لودفيج ميزيس Ludwig Mises وكان أدق هذه الآراء وأحكمها وأبرعها فى الصياغة وأصبح بمضى الزمن أعظمها تأثيرا هو بلا منازع نظرية ميزيس . وميزيس نفسه هو واحد من أتباع المدرسة الاقتصادية النمساوية الشهيرة التى أسسها منجر Menger وبوم باورك Böhm-Bawerk وفايزر Weiser فى أواخر القرن التاسع عشر .

وبفضل جهود ميزيس وحده تقريبا ، اقترن المذهب موضع البحث اقترانا وثيقا بجماعة ڤيينا فيما بعد الحرب . فلما انتقل أعضاء هذه الجماعة الى انجلترا وأمريكا بعد أن تدهورت حظوظ النمسا ومقدراتها نقلوا معهم مذهبهم الى حيث انتقلوا . وهذا هو السبب الذى يمنحنا الحق فى التعرض لمدرسة ڤيينا المعادية للاشتراكية .

وحجة ميزيس بسيطة كل البساطة (١). فاذا ما اقتصرنا على أسسها الجوهرية وجدنا أنها تتكون من الخطوات المنطقية التالية ـ ١ ـ فى ظل

---

(١) مقالة ميزيس بعنوان « الحساب الاقتصادى فى الكومنولث الاشتراكى » وهى فى المرجع السابق نفسه وتحتوى على كل ما هو ضرورى لفهم الموضوع . أما كتابه الكبير الذى نشر بالانجليزية بعنوان « الاشتراكية تحليل اقتصادى واجتماعى » (١٩٣٦) فلا يضيف أى شىء جديد فيما يتعلق بالموضوع الذى نحن بصدده .

الرأسمالية تخصص أو تقسم الموارد على مختلف الصناعات وتحدد أساليب الانتاج المناسبة عن طريق نظام الأسعار ، وهذا بدوره يُنظّم من خلال تنافس الملاك الذين يستغلون وسائل الانتاج ، مع بعضهم بعضا فى السوق (وبهذه المناسبة نجد أن الاقتصاديين البورجوازيين متفقين مع الاشتراكيين حول هذا الرأى) ٢ — وسائل الانتاج جميعها ملك للمجتمع ككل فى الاشتراكية ٣ — وعلى هذا ، اذا لم يكن هناك ملاك مستقلون يتنافسون فى السوق فلن يكون هناك تسعير لوسائل الانتاج فى النظام الاشتراكى ٤ — عدم وجود أسعار محدودة لوسائل الانتاج يجعل من المحال أن يكون هناك حساب اقتصادى معقول ٥ — اذن لا مفر من أن يفشل النظام الاشتراكى فى نهاية الأمر .

ويجب أن نتذكر أن المقالة التى بسط فيها ميزيس هذا الرأى لأول مرة ظهرت سنة ١٩٢٠ فى وقت كان الاتحاد السوفييتى فيه فى وسط ما سمى بمرحلة الحرب الشيوعية من مراحل تطوره (١) وظهرت فيه أفكار كثيرة مهلهلة وخطط اشتراكية لم يمعن فيها النظر جيدا كانت تلقى هنا وهناك وتناقش بلا تحرز ، وكان من بين هذه الأفكار والخطط عدد غير قليل يتصور امكان العدول عن النقود والأسعار فى النظام الاشتراكى ويحتوى على أوصاف براقة متوهجة لمزايا نظام اقتصادى « طبيعى » خالص .. ولا شك أن دعوى ميزيس لها ما يبررها اذا ما نظرنا اليها على أنها هجوم على مثل هذه الترهات والأوهام ، فقد حققت هدفا له قيمته بأن سحبت الأرض من تحت أقدام بناة القصور فى الهواء وأكثر المتعلقين باليوتوبيا الخيالية .

ولكن ميزيس ارتكب غلطة جسيمة وهى أنه بصفة عامة نظر الى تلك الأفكار والخطط مع تعرضها للطعن بسهولة على أنها هى الاشتراكية

---

(١) انظر ص ٢٩ — ٣٠ الفصل الثانى .

سواء بسواء . وكان يؤكد من وقت لآخر بصراحة وبلا سند أو دليل يؤيده أنه فى حالة عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج لا يمكن أن يكون هناك نظام للأسعار أو تسعير لوسائل الانتاج . ولو سلمنا بصحة ذلك تتابعت بقية الخطوات المنطقية فى دعواه الواحدة وراء الأخرى. أما اذا ثبت بطلان هذه المقدمة انهارت دعواه كلها من أساسها ، وبذلك كان على معارضيه أن يثبتوا فقط سلامة نظام تسعير وسائل الانتاج واتفاقه أو ملاءمته للملكية العامة لوسائل الانتاج ، حسبهم هذا فقط لكى يقضوا على حجة ميزيس نهائيا الى غير رجعة .

وليس هناك اتفاق عام على الشخص الذى يستحق أن ينسب اليه فضل التقدم بمثل هذا الايضاح لأول مرة ولكن ليس من شك على أية حال فى أن هذه المهمة قد أداها بصورة ملائمة البروفيسور ف . م . تايلور الراحل F.M. Taylor فى خطابه كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة ١٩٣٨ . (١) وقد بدأ تايلور خطابه من نقطة واحدة، هى أن الطريقة السليمة التى تستطيع بها الدولة الاشتراكية أن تقسم أو تخصص الموارد ، أن تقوم بتوزيع الدخل على مواطنيها فى شكل نقود تنفق فى سوق للسلع الاستهلاكية . وعلى الدولة عندئذ أن تسترشد بطلب المستهلكين ، بمعنى أن مختلف السلع والخدمات ينبغى انتاجها بكميات معينة بحيث يمكن بيعها بأسعار تساوى تكاليف الانتاج . وقد أدرك تايلور أن هذا يتضمن وضع قيم لعوامل الانتاج ولعله أدرك أيضا — وميزيس وأتباعه ماثلون فى ذهنه — « أن من غير المستبعد أن يأتى واحد أو أكثر من الاقتصاديين ليشكك فى امكانية حل هذه المشكلة على الاطلاق فى الظروف التى تسود فى الدولة الاشتراكية بحكم الضرورة(٢)».

---

(١) هذا الخطاب مطبوع بعنوان «من النظرية الاقتصادية للاشتراكية» (سنة ١٩٣٨) طبعة بنجامين لينكوت Benjamin Lippincott .

(١) نفس المرجع ص ٥١

وقد نفى تايلور هذه الشكوك جانبا باعتبارها قائمة على غير أساس على الاطلاق ، فقال ان الدولةالاشتراكية يمكنها أنتقدمالحل لمشكلة وضع القيم عن طريق المحاولة والخطأ .. يمكنها أن تقدر قيما للعوامل الداخلية فى الانتاج على أساس دراسة دقيقة للبيانات والمعلومات المتوفرة . ومن ثم تبدأ فى العمل كما لو كانت هذه التقديرات المؤقتة صحيحة . وسوف تكشف الأخطاء عن نفسها بطرق شتى لا يمكن أن يخطئها النظر .. ففى حالة وضع تقدير أعلى من اللازم سيحدث نقص غير ملائم فى استخدام العامل المختص وسيظهر فائض . وفى حالة التقدير المنخفض سيحدث توسع غير عادى فى استخدام العامل وسيظهر عجز فيه « اما فائض واما عجز — أحدهما أو الآخر سيترتب على كل تقدير خاطىء لأى عامل من العوامل(١) » وواجب السلطات عندئذ أن تقوم باجراء التغيير الملائم فى التقديرات فى الاتجاهات المطلوبة الى أن تصل فى النهاية الى الأرقام الصحيحة . وقد استنتج تايلور على أساس هذا الادراك المنطقى هذه النتيجة :

« ... أرانى على استعداد لأن أؤكد بشكل قاطع تقريبا .. أن رجال السلطات الاقتصادية فى الدولة الاشتراكية اذا اعترفوا بأن المساواة بين تكاليف الانتاج من جهة وبين السعر الذى يطلب به المشترى السلعة من جهة أخرى ، هى المبرر الكافى بل المبرر الوحيد لانتاج هذه السلعة المعينة — اذا اعترفوا بذلك ، ففى وسعهم فى جميع الظروف العادية أن يؤدوا واجباتهم بصفتهم الأشخاص المسئولين مسئولية مباشرة عن توجيه الانتاج ولديهم ثقة راسخة بأنهم لن يستفيدوا الا الفائدة السليمة المعقولة من الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفهم (٢) » .

---

(١) نفس المرجع ص ٥٣

(٢) نفس المرجع ص ٥٤

وكانت حجة تايلور سليمة لا شك فى سلامتها الى الحد الذى ذهبت اليه ، وكان ينبغى أن تكون كافيـة لانهـاء المشكلة وحسمها . ولـكن يبدو ان ميزيس وأتباعه أساءوا فهم تايلور .. فقد ظنوا أنه كبعض الكتاب الآخرين الذين تابعوا دراسة الموضوع فيما بعد ذلك بقليـل ــ أنه انما حاول أن يبين :

« ... أنه يمكن تحـديد قيم وكميات السلع المختلفـة التى يجب انتاجها بفرض الاطلاع التام على كافة البيانات الموضوعية وذلك باستخدام ذلك الجهـاز الذى يستخدمـه علم الاقتصاد النظرى فى بيـان تكوين الأسعار وتوجيه الانتاج فى نظام متنافس (١) » .

وتايلور كما رأينا قـد أشار بالفعـل الى كيفية اسـتفادة الدولة الاشـتراكية من طريقـة التجربة والخطأ (ولم يقـل قـط باسـتخدام جهاز علم الاقتصاد النظرى) فى الوصـول الى التقـديرات والكميات الصحيحة. وقداستطاع البروفيسور هايك والبروفيسور روبنز Prof. Robbins وكلاهما من مدرسـة لنـدن الاقتصـادية .. وكلاهما متأثر بميزيس ، استطاعا بعد أن تجاهلا هذا التفسير الواضح أن يستمرا فى الجدل حتى بلغ مسامع بعض الشخصيات ذات النفوذ فى بريطانيا والولايات المتحدة من المحتمل أنهم ما كانوا ليسمعوا بميزيس قط لولاهما .

وقد وقف هايك وروبنز موقفا أقل جمودا من موقف ميزيس .. فلم يقولا مثله بأنه بدون الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج ، سـيكون من المستحيل « نظريا » عمل تقديرات سليمة لوسائل الانتاج ، بل أكدا أنه وان كانت هذه الدعوى يمكن تصورها منطقيا الا أنها مستحيلة « عمليا »

(١) ف.ا. هايك الوضع الراهن للنقـاش « فى مرجعـه السـابق ص ٢٠٧

(٢) فى كتـابه « الكساد العظيم (١٩٣٤) ص ١٤٨ ـــ ١٥٦ » .

ويمكننا أن ننقل جوهر موقفهما هذا بسهولة اذا اقتبسنا فقرة من روبنز الذى قال :

« نستطيع أن نتصور على الورق أن هذه المشكلة يمكن حلها بسلسلة من العمليات الحسابية ، يمكننا أن نتصور جداول موضوعة ترمز الى طلبات المستهلكين على مختلف أنواع السلع التى يمكن انتاجها بواسطة كل من التجمعات المختلفة الممكنة لعوامل الانتاج.على مثل هذا الأساس يمكن اقامة نظام المعادلات الآنيّة التى يكشف حلها عن ميزان توزيع العوامل وعن ميزان انتاج السلع .

أما فى التطبيق ، فان هذا الحل لا يصلح على الاطلاق .. فانه يتطلب بالضرورة وضع ملايين من المعادلات على أساس ملايين من الجداول الاحصائية الموضوعة بدورها على أساس ملايين أخرى من الحسابات المنفردة . وفى الوقت الذى يستغرقه حل هذه المعادلات تكون المعلومات التى بنيت عليها،قد أصبحت قديمة وتحتاج الى اعادة تقديرها من جديد. ... وليس ثمة أمل يرجى من السير فى هذا الاتجاه للكشف عن التضحيات أو الخسائر النسبية التى تحملتها مختلف أنواع الاستثمار كل نوع على حدة .. كما أنه ليس هناك أى أمل فى العثور على طريقة لضبط الانتاج بحيث يلتقى مع رغبات المستهلكين المفضلة (١) » .

وقد يكون هذا الرأى من الناحية العقلية أقل اقناعا من المتتابعات المنطقية لميزيس ، ولكن مدلولاته السياسية هى نفس المدلولات بالضبط ، وهذا يفسر استعداد قطاعات كبيرة من خصوم الاشتراكية فى بريطانيا وأمريكا ، لقبوله والاقتناع به بسهولة..

---

(١) نشرت لأول مرة فى مجلة الدراسات الاقتصادية عدد أكتوبر سنة ١٩٣٦ وفبراير سنة ١٩٣٧ أعيد طبعها فى ليبينكوت المرجع المشار اليه والمقتبسات من ذلك المجلد .

لانج يفند حجج مدرسة ڤيينا :

من العسير أن نقــدر عــدد الاقتصاديين غــير الاشتراكيين الذين يوافقون على كل من الاتجاهين المعارضين للاشتراكية ــ اتجاه ميزيس أو اتجاه هايك وروبنز ، والأرجح أن عدد هؤلاء الاقتصاديين أقل نسبيا من عــدد المحررين والكتاب الصحفيين ، ولكن الواضــح على أية حال أن الأمر كان يتطلب من الجانب الاشتراكى ردا شاملا وقــد جاء هــذا الرد أخيرا من الدكتور أوسكار لانج فى كتيب بعنوان «عن النظرية الاقتصادية للاشتراكية (١) » .

ويعتبر العرض الذى قدمه لانج للمشكلة من الايجاز والوضــوح بحيث نرى من الأنفع تلخيص أجزائه الخاصــة بالموضــوع بدلا من أن نحاول القيام بعمل تقييم مستقل لمذاهب مدرسة ڤيينا .

بدأ لانج بالاعتراف بفضل ميزيس فى محاولاته الدائبة للفت الأنظار الى أهمية وجود نظام سليم للحسابات الاقتصادية لتوجيه تخصيص الموارد وتوزيعها فى مجتمع اشتراكى ، ولكنه مع ذلك أوضــح أن انكار ميزيس امكانية وجود مثل هذا النظام السليم انما يرجع الى اختلاط الأمر عليه بالنسبة لطبيعة الأسعار .. فقد يكون السعر حقيقة ملموسة فى الســوق بين المشترين والبائعين كفريقين مستقل أحدهما عن الآخر ، أو قد يكون ما يسميه لانج ببساطة « مجرد جدول للشروط التى تقدم على أساسهــا السلع المعروضة » وفى كلتا الحالتين يمكن استخدام الأسعار كأســاس لنظام تثمين أو تسعير معقول .. وكانت غلطة ميزيس أنه قال ببســاطة ــ أن الأسعار لا يمكن أن توجد الا بالمعنى الأول أو بالمفهوم الأول فقط ــ ولكن ما ان يدرك الانسان أن الحقيقة تخالف ذلك،وهذا ثابت بالطبع من واقع تجربة المؤسسات الرأسمالية الكبرى التى تتنازل عن « الأســعار »

(١) نشر لأول مرة فى مجــلة الدراســات الاقتصــادية عــدد اكتوبر سنة ١٩٣٦ وفبراير سنة ١٩٣٧ ، واعيــد طبعه ليبينكوت . الاقتبــاس من هــذا المجلة .

دائما من أجل عقد الصفقـات بين مصالحهـا المختلفة ، فان حجة ميزيس تنهار من أساسها .

وبعد ذلك تنـاول لانج التعـديل الذى أدخله هايك وروبنز على موقف ميزيس،فهما يعترفان بوجود الأسعار بالمفهوم الثـانى ولكنهمـا ينكران أنه فى حالة عدم وجود السوق يمكن أن توجد أية طريقة أخرى عملية لاكتشاف الأسعار الصحيحة .. وقد أوضح لانج أن هذا الاعتراض قد رد عليـه تايلور من حيث المبـدأ . ولكن بقيت هناك حاجة الى مزيد من الايضـاح .

ومن ثم يمضى لانج ليعرض بصورة موجزة وواضحـة لموضـوع « تحديد توازن السوق المتنافس » فشروط التوازن شروط ثلاثية (١) على كل مستهلك ومنتج أن يعدل ويضبط شراءه وبيعه بحيث لا يستطيع أن يضيف شـيئا الى دخله أو الى طلباته ، وهـذا هو ما يسمى « بالشرط الشخصى » (٢) يجب أن يتحدد كل سعر من الأسعار بحيث يتعادل جملة المعروض من السلعة المعينة مع جملة الطلب عليهـا .. وهـذا ما يسمى « بالشرط الموضوعى » (٣) ان دخول المستهلكين يجب أن تكون مساوية لايراداتهم من بيع الخدمات الانتاجية زائدا عليها الأرباح ، فاذا استوفيت هذه الشروط الثلاثة ، تكون الموارد قـد اسـتغلت بطريقـة معقولة من زاوية النظـام الرأسـمالى بما فيـه من توزيع غـير متساوى لملكيـة وسـائل الانتـاج .

ولكن هنا ينهض هـذا السؤال ، وهو كيف يمكن تحقيق مثل هذا التوازن على الاطـلاق فى التطبيق العملى ، فليس هنـاك حكمة الهيـة لا يأتيها الباطل تعمل على اقامة النظام الصحيح للأسعار ، كما أن الأفرادعلى اختلافهم مشغولون بشئونهم الخاصة فقط . والاجابة على هذا السؤال ، يقدمها لانج بقوله ان هذا التوازن يتحقق بطريقة التجربة والخطأ ...... يقـول :

« .... فلنبدأ مجموعة من الأسعار حددت كيفما اتفق ... وعلى أساس هذه المجموعة المختارة كيفما اتفق، يعمل الأفراد على استيفاء شروط التوازن الشخصية وتحقيق أقصى مطالبهم واحتياجاتهم وسيتحدد لكل سلعة كمية مطلوبة وكمية معروضة . وهنا يأتى الشرط الموضوعى ليلعب دوره .. اذا تصادف وكانت الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة ، استقر الوضع كله وأصبحت الأسعار هى أسعار التوازن .. أما اذا اختلفت الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة فان تنافس المشترين مع البائعين سيغير الأسعار .. ونتيجة لذلك ستكون لدينا مجموعة « جديدة » من الأسعار تستخدم كأساس جديد لرغبات الأفراد فى اتباع شروط التوازن الشخصية .... وهكذا تمضى العملية على هذا المنوال حتى يتحقق الشرط الموضوعى للتوازن ، ونصل الى التوازن فى النهاية .. وفى الواقع تعتبر الأسعار المستخدمة كأساس لعملية التجربة المتتالية هى الأسعار « المحددة تاريخيا » (١) .

ثم ينقل لانج اهتمامه الى المجتمع الاشتراكى الذى تكون فيه وسائل الانتاج مملوكة للمجتمع ولكن حرية الاختيار فى الاستهلاك وحرية اختيار العمل مكفولتان فيه (وهذا ــ بالمناسبة ــ هو الوضع الطبيعى فى الاتحاد السوفييتى فى أيام السلم) فى مثل هذا المجتمع توجد أسواق للسلع الاستهلاكية وللعمل ولكن لا توجد فيه أسواق للسلع الرأسمالية والمنتجات المتوسطة . ففى السلع التى تندرج تحت البندين الأخيرين يجب تحديد سعر لها لتسهيل الأعمال الحسابية بواسطة مجلس التخطيط المركزى . فما هى شروط التوازن فى هذه الحالة والتى تقابل شروط الحالة الرأسمالية التى حللناها فيما سبق؟ (١) ان الشرط الشخصى هو نفس الشرط السابق من ناحية ومختلف عنه من ناحية أخرى . فالعمال سيظلون يعملون على زيادة دخولهم واشباع احتياجاتهم الى الحد الأقصى ، ولكن مديرى

---

(١) المرجع السابق ص٧٢ ــ ٧٣. الأقواس فى الأصل .

الشركات لن يكون لهم وجود لكى يزيدوا من أرباحهم الى الحد الأقصى، وبدلا من ذلك سيعملون على تنظيم « شرائهـم » و « بيعهـم » بمقتضى مبادىء معينة يضعها ويقررها مجلس التخطيط المركزى . وهـذه المبادىء سوف تتناولها حالا بالبحث . أما الآن فيكفى أن نعرف أنهـا لن تكون أقل حسما من مبدأ بلوغ أقصى ربح ممكن (٢) أما الشرط الموضـوعى فهو سواء فى الحالتين ، فالأسعار (سواء كانت أسعار السوق أم أسعار الحسابات) يجب أن تحدد بحيث تتساوى كميـة السلعة المعروضـة مع الكمية المطلوبة . (٣) أما الشرط الأخير فيختلف عن سابقه مادام لايوجد هناك دخول للمستهلكين مستمدة من ملكية وسائل الانتـاج وهنـا من الضرورى مرة أخرى أن توضع عدة مبـادىء محددة لتكوين الدخـل بواسطة مجلس التخطيط المركزى . ولانج يحل هذه المشكلة بأن يفترض أن كل مستهلك سيقبض أجره بالاضافة الى نصيب اجتماعى من الربح ، هو عبارة عن نصيبه من الدخل المستحق للمجتمع من تملكه لوسـائل الانتـاج ».

وبعد ذلك يتحرى لانج عن القواعد والقوانين التى يجب أن يضعها مجلس التخطيط المركزى لسلوك مديرى المصانع والمؤسسات وينتهى الى أنها يجب أن تكون اثنتين فى العدد : الأولى تصدر التعليمات لكل مدير بأن يضم السلع الانتاجية الى الخدمات بحيث يكون متوسط تكاليف الانتاج لأى صنف معين من المنتجات هو الحد الأدنى . وهذه القـاعدة ستضمن استخدام أى عامل من عوامل الانتاج بحيث يكون تأثيره النسبى أكبر مما لو استخدم فى موضع آخر . والثانية أن على كل مدير أن يختار معدل الانتاج الذى يساوى بين السعر وبين التكاليف الحدية .. ولا يكفى على أية حال أن نلزم مديرى المؤسسات وحدهم بهذه القاعدة الثـانية ، بل يجب أن نلزم بها أيضا مديرى الصناعات كلها (مثلا ـــ المؤسسـة القومية للفحم) لكى يكونوا على علم متى يضيفون مصانع جـديدة الى

مؤسساتهم ومتى يمتنعون عن استبدال المصانع القديمة كلما بليت واستهلكت . لو اتبعت هاتان القاعدتان ، فسوف يتحدد محصول كل صناعة وكل مصنع وكذلك الطلب الاجمالى على مختلف عوامل الانتاج تماما كما يتحدد عندما يحاول كل الرأسماليين الفرديين أن يزيدوا أرباحهم الى الحد الأقصى .

ويبرز الآن موضوع الوسائل الموجودة تحت تصرف مجلس التخطيط المركزى لايجاد سوق التوازن وأسعار المحاسبة (وفى التطبيق ينبغى على مجلس التخطيط أن يضع ويقرر كلا النوعين من الأسعار ، وان لم يقل لانج بذلك ، وليس من المهم فى هذا المجال سواء استخدمت كقاعدة لصفقات السوق الفعلية أو لمجرد الوفاء بأغراض المحاسبة) . والجواب على ذلك يطابق تماما الجواب الذى أعطى فى حالة النظام المتنافس . يقوم مجلس التخطيط بعمل أحسن تقدير ممكن للأسعار الصحيحة ــ ولاشك أنه سيبدأ فى الواقع بنظام الأسعار المقرر تاريخيا ــ ثم يلقى بتعليماته للمديرين جميعا بأن يتصرفوا كما لو كانت هذه الأسعار أسعارا حقيقية بالفعل . وستظهر الأخطاء بعدئذ عن طريق ظهور فوائض أو عجوزات ، ثم تجرى تعديلات على الأسعار ، ويلاحظ وقوع أخطاء من جديد ، وهكذا الى أن يتم الوصول الى وضع التوازن . ومن ذلك ينتهى لانج الى الآتى :

« ..... كما رأينا ، لايوجد أقل دليل على عدم صلاحية طريقة التجربة والخطأ المشابهة لتلك الطريقة المتبعة فى السوق المتنافس ، ونجاحها فى اقتصاد اشتراكى لتحديد الأسعار الحسابية للسلع الرأسمالية وللموارد الانتاجية الداخلة ضمن ملكية الدولة أو ملكية القطاع العام . ويبدو فى الواقع أن طريقة التجربة والخطأ هذه سوف تصلح أو على الأقل يمكنها أن تصلح « بصورة أفضل » فى الاقتصاد الاشتراكى منها

فى السوق المتنافس . ذلك لأن لدى مجلس التخطيط المركزى عما يدور فى اطار النظام الاقتصادى بأسره ، قدراً أكبر بكثير مما لدى الرأسمالى الفردى ، هذا اذا كان للأخير أى علم بذلك على الاطلاق . ومن ثم يستطيع المجلس أن يصل الى الأسعار المتوازنة الصحيحة بسلسلة من التجربة والخطأ أقصر بكثير مما يستطيعه السوق المتنافس فى الواقع . أما الأدعاء بأن الأسعار الحسابية للسلع الرأسمالية وللخدمات الانتاجية الداخلة فى نطاق الملكية العامة ، لايمكن تحديدها موضوعيا فى الاقتصاد الاشتراكى بسبب استحالة ذلك نظريا أو بسبب عدم تيسر طريقة التجربة والخطأ بشكل ملائم ، فهو ادعاء باطل من أساسه » . (١)

وبهذا لايفند لانج دعوى ميزيس وأتباعه المضادة للاشتراكية فحسب ، بل هو فى الواقع يوجه أسلحتهم الى صدورهم عندما يتبين أن الاشتراكية تتمتع بمزايا مؤكدة على الرأسمالية فى الموضع الذى كانوا يظنونه أضعف نقطة فيها .

وأخيرا يتبين لانج أن امكانية عمل حساب معقول أو استخدام طريقة التجربة والخطأ لا تتوقف على الافتراضات المعينة التى تتعلق بطراز معين من المجتمعات الاشتراكية يختاره هو بقصد ايضاح الأمور . فحرية الاختيار فى الاستهلاك ، وحرية اختيار العمل ، قد تكونان غير موجودتين ، ولكن هذا لايجعل من المستحيل على مجلس التخطيط المركزى أن يحقق تخصيصا رشيدا للموارد ، والفرق الوحيد أنه فى هذه الحالة ، تستبدل مقاييس التقييم لمجلس التخطيط ، بمقاييس المواطنين الفرديين . وهذا أمر هام ، لا لأن هناك فريق له وزنه فى الرأى العام الاشتراكى يرغب فى الغاء هذه الحريات ، بل لأن هناك قطاعات لها وزنها فى مجال الاستهلاك لاتعمل فيها الحرية الفردية فى الاختيار على الاطلاق ،

(١) المرجع السابق ص ٨٩ — ٩٠

أو تعمل بصورة غير مرضية تماما . وينطبق هـذا على الطُرق الزراعيـة مثلا ، وعلى المطافىء وعلى الخدمات الصحية والدفاع الوطنى . (اذا اعتبرنا ضمان الامن والحماية من العدوان الخارجى فى عداد السلع الاستهلاكية) وتقديرات مجلس التخطيط أو أية وكالة عامة أخـرى ، يجب أن تحـل محل تقديرات المستهلكين الفرديين فى حالة توفر سلع وخدمات من هذا الطراز . وتحليل لانج يبين أن هذه الضرورة لادخل لهـا بأى حال من الأحوال فى امكانية وضع نظام رشيد معقول للتسعيرة وتخصيص الموارد.

التخطيط واستغلال الموارد :

على قدر ارتباط هذا الموضوع بمهنة الاقتصاد ، يمكن القول بأن مبحث لانج قد أزال نهائيا جميع الشكوك التى كانت تدور حول قـدرة النظام الاشتراكى علىاستغلال الموارد بطريقة معقولة.ومنالمرجحأنيكون البروفسور شامبيتر قد أعرب عن رأى الأغلبية العظمى من الاقتصـاديين الأكفاءمناشتراكيينوغيراشتراكيينعلىالسواءعندما قالأنالنظامالاشتراكى لم ينجح فقط فى اجتياز اختبـار « التحـديد والتماسك المنطقيين » بل أثبت أنه أيضا « نظام عملى بالدرجة الأولى » (١) . بل يبدو أن بروفسور هايك نفسه قـد تراجع عن موقفه السابق . وعلى أية حال من العسير أن نعثر فى كتابه « الطريق الى الرق » على أية بقايا أو آثار لمزاعمه المضادة للاشتراكية من التى بحثناها فى هذا الفصل . وفى هذا الكتاب يقيم هايك دعواه ضد الاشتراكية على أساس أنها مناقضة للحرية . وسوف نبحث هذه الدعوى فى الفصل القـادم . ولكن لايزال هنـاك بالطبع كثيرون يعتقدون أن الاشتراكية يستحيل قيامها كنظام لأسباب اقتصادية بحتة ، فلما انهارت قلعتهم الفكرية الرئيسية ، فمن المنطقى أن نتصور أن جعبتهم ستنفذ ذخيرتها تدريجيا ، فلا يبقى أمامهم الا أن يسلموا بهزيمتهم أو أن يبحثوا لهم عن أسلحة أخرى .

(١) كتاب : الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية ص ١٨٤ — ١٨٥

ومع ذلك فانها تكون غلطة من جانبنا اذا حسبنا أن الجدل الذى كنا نستعرض جوانبه ، قد استنفذ دراسة مشاكل استغلال الموارد فى النظام الاشتراكى . الواقع أن كل ما قدمه لنا ـ أنه أزال بعض العقبات الأولية ومهد الأرض لدراسة المشاكل الحقيقية للتخطيط الاشتراكى ومن المستحيل فى حدود المجال المتاح لنا ، أن نناقش هذه المشاكل بالتفصيل ، ولكن من المستحب أن نشير الى طبيعتها العامة وهذا أمر هام بصفة خاصة . واذا لم نفعل ذلك ، فقد يقع فى روع القارىء أن الاشتراكية كنظام واقعى للحياة، عليها بصورة ما ، أن تتشكل فى النموذج الذى وضعه لانج لها ، ناسيا أن هــذا النموذج انما وضع وصمم لتأدية غرض نظرى محــدد ، وضيق النطاق نســبيا .

لعل أبرز الصفات المميزة لنموذج لانج ، أن وظيفة مجلس التخطيط المركزى تنحصر فى ايجــاد بديل للســوق كأداة لتنسيق نشاط مختلف المؤسسات والصناعات . والحقيقة هى أن مجلس لانج ليس وكالة تخطيطية على الاطلاق ، ولكنه أقرب الى أن يكون وكالة « لتحديد الأسعار » . وفى نموذجه ، تركت عملية اتخاذ قرارات الانتاج لآلاف لاحصر لها من الوحدات المستقلة فى جوهرها ، كما هو الحال فى النظام الرأسمالى تماما .

مثل هذا النظام يمكن تصوره بكل تأكيــد ، ولكن من المرجح أن يشعر معظم الاشتراكيين بأنه سوف يخلق من جديد عددا من أبشع صفات الرأسمالية وخصائصها ، وسيفشل فى الاستفادة من الامكانيات البنائيــة للتخطيط الاقتصادى : زيادة على ذلك وكما أشار هـ . و . ديكنسون يعد وجود نظام جماعى غير موجه من أبعد الأمور احتمالا فى الواقــع العملى وقد كتب يقول :

« من السهل على المرء أن يرى أن مثل هذا النظام يكاد يكون من المحتوم أن ينتهى الى نظام موجه . أن ظاهرة الانفصالية فى المؤســسات

المختلفة وتتيجة لذلك ، الغشاوة الموضوعة على أعين الذين يتولون ادارة هذه المؤسسات ، ربما كانت أمورا طبيعية فى نظام الملكيـة الخاصـة ، ولكنها تصبح أوضاعا مصطنعة وغير طبيعية تماما ، فى ظل نظام الملكيـة العامة . فان لدي هيئات ومؤسسات الاقتصاد العام ، كل المبررات لتبادل المشورة فيما بينها ولتوفر العلنية التامة فى أعمالها ، وليس ثمة مبرر واحد للانفصالية أو للسرية . وبصفة خاصة تتجه الهيئات المسئولة عن استثمار المدخرات وخلق رأس مال جديد بطبيعة عملها ، الى ان تنظر الى واجبها من زاوية الاقتصاد الاجتماعى ككل . وبذلك تصبح ــ شاءت ذلك أم لم تشأ ــ هيئات تخطيطية وعلى هذا فان النظام الجماعى غير الموجه ، وان كان موضـع تفكـير منطقيـا ونظـريا ، الا أنه من المستبعد أن يحـدث فى الواقع » . (١)

وبحسب ما تشير العبارة ، تتركز ذروة المشكلة كلها فى عمليـة ادارة الاستثمار . فالاستثمار عملية تنظر الى الأمام . ويجب أن تقـوم على أساس افتراضات وتكهنات عن المستقبل وهى أيضا تساعد فى تشكيل المستقبل . وبتأثيرها على عملية الاستغلال اليومية للموارد ، تعتبر أحـد العوامل الحاسمة التى تحدد حجم وتركيب الدخل الحالى القابل للاستهلاك. ففى أى اقتصاد غير موجه سواء كان رأسماليا أم جماعيا ــ تتخذ قرارات الاستثمار بواسطة وحدات مستقلة كثيرة كل منها تعمـل مضطرة وفقـا لتقديراتها وتكهناتها الخاصة . وما دام احتمال حدوث الاتفاق أو الانسجام بين هذه التقديرات والتكهنات جميعها هو احتمـال ضعيف بحيث يمكن اهماله ، فان عثور أى فرد على الصواب لن يتحقق الا بمحض الصدفة . والنتيجة المترتبة على ذلك أنه لا يوجد من يعرف فى أى اتجاه يسير مثل هذا النظام ، ولا مكان لاتباع المنطق الاقتصادى المعقول فى مثـل هـذا

---

(١) H. D. Dickenson فى كتاب اقتصديات الاشتراكية (١٩٣٩) ص ١٠١-١٧.

النظام على أى مستوى الا فى أضيق الحدود . والى هذا السبب بالذات يرجع السلوك غير المعقول الذى سلكه الاقتصاد غير الموجه : من تبادل نوبات الازدهار والكساد ، الى وجود فوائض وعجوزات فى وقت واحد جنبا الى جنب ، الى التناقض العجيب بين وجود عمال متعطلين مع وجود احتياجات لم تشبع . هذه هى النتائج غير المرغوب فيها لنظام يترك الوحدات المستقلة هى وشأنها لتتحمل مسئولية اتخاذ قرارات الاستثمار ، ثم يلقى على عاتق السوق مسئولية تنسيقها بدون أى اعتبار للعواقب .

ومادامت وسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى مملوكة ملكية عامة ، فان مسئولية اتخاذ قرارات الاستثمار ، تقع بالضرورة على الدولة كممثلة للمجتمع . وكما أشار ديكنسون من العسير أن تتصور أن الدولة الاشتراكية ستعمل على القضاء على مركزية اتخاذ قرارات الاستثمار بحيث تخلق من جديد حالة الشك والعمى السائدة فى النظام الرأسمالى غير الموجه . وفوق ذلك ليس من العسير أيضا أن نرى أن مركزية قرارات الاستثمار قد تجعل التخطيط الاقتصادى الشامل أمرا محتوما ولا مفر منه . ولنفرض مثلا أن حكومة أحد المجتمعات الاشتراكية اتخذت قرارا يتعلق بسياسة عامة أساسية لاستثمار نسبة معينة من الدخل القومى خلال مدة معينة .. ولنقل خمسة أو عشرة أعوام ثم رسمت أهدافا عامة — معينة — مثل بناء واقامة صناعة ثقيلة واعادة بناء مساكن نسبة معينة من أبناء الشعب ، وتنمية مناطق كانت حتى ذلك الوقت متخلفة . ان الخطوة التالية لاتخاذ هذا القرار،ستكون بطبيعة الحال تكليف مجلس التخطيط المركزى بمهمة وضع خطة استثمار لتنفيذ هذه القرارات . وستبدأ خطة الاستثمار هذه ، بترجمة الأهداف العامة التى رسمتها الحكومة ، الى أرقام كمية : عدد كذا من المصانع الجديدة ، ومن الخطوط الحديدية ومحطات القوى ، والمناجم ، والعمارات المقسمة الى شقق ، والمدارس والمستشفيات والمسارح وما الى ذلك . وسوف تحدد التواريخ

التى تبدأ وتنتهى فيها هذه المشروعات البنائية المختلفة . ومن هذه البيانات يمكن وضع جداول لمختلف أنواع المواد والأعمال التى سيحتاج اليها . وعند هذه النقطة يمكن القول بأن خطة الاستثمار أصبحت كاملة . ولكن هل من المعقول أن يتوقف مجلس التخطيط المركزى عند هذا الحد ، وأن يكتفى بالاعتماد على مراقبات الدخل والتسعيرة لضمان اعداد ما يحتاج اليه فى الوقت المناسب وفى المكان المناسب وبالكميات المناسبة ؟

والجواب على هذا : هو لا بكل تأكيد . فعندما تتحدد احتياجات خطة الاستثمار ، يعمد مجلس التخطيط المركزى بصورة تكاد تكون آلية الى اتخاذ الخطوات التى تضمن استيفاء هذه الاحتياجات . ولن يتم ذلك الا بتوسيع نطاق الخطة لتضمن مختلف قطاعات الاقتصاد التى ترتبط بها ارتباطا مباشرا ولن يكون مثل هذا التوسع ممكنا اذا وضعت فى الاعتبار احتياجات الاستثمار فقط، ما دامت المواد الخام والقوة البشرية لازمة لأغراض الاستهلاك والاستثمار على السواء . ومن ثم فسيرى مجلس التخطيط المركزى ان من الضرورى أن يتولى تقدير طلبات المستهلك على جميع المنتجات التى تتنافس على الموارد مع خطة الاستثمار، وأن يضع مجموعة ثانية من الجداول تبين مختلف أنواع المواد والأعمال اللازمة . وهنا يصبح من الممكن بفضل توحيد جداول الاستثمار والاستهلاك ومقارنتها بالعروض والموارد الحالية والمنتظرة ، أن تنفذ خطة عامة لتنمية الاقتصاد خلال الفترة المحددة من قبل .

عندما يتم ذلك ، قد يكتشف أن خطة الاستثمار طموحة أكثر مما ينبغى أو أنها ستتطلب تخفيضات أكثر من اللازم فى أصناف معينة من الاستهلاك . بل قد يحتاج الأمر الى فرض نظام البطاقات التموينية فى بعض النواحى ، أو قد يكتشف أن المستوى العام للاستهلاك الذى سمح به ، سيسمح بمزيد من التوسع فى تنمية الاستثمار فى بعض الاتجاهات. اذا ما اكتشفت مفارقات من هذا الطراز ، وجب على مجلس التخطيط المركزى

أن يطلب من الحكومة توجيهات جديدة كأساس لاعادة النظر فى الخطة وجعلها تنسجم وتتمشى مع الامكانيات الموضوعية . فاذا ما اعتمدت فى النهاية خطة عملية محكمة . لا يمكن تركها وفقا لمشيئة الصناعة الفردية ومديرى المؤسسات سواء امتثلوا لها أم لا . الأرجح أن واجبهم الأول الذى يفرضه عليهم القانون يقتضى منهم أن ينفذوا أنصبتهم من الخطة بأحسن ما يستطيعون تماما كما يحدث فى النظام الرأسمالى عندما يقتضى واجب مديرى الشركات مثلا بحكم القانون أن يجمعوا الأرباح لأصحاب الشركات وملاكها .

يجب أن يقال على الفور ، ان الحجة التى عرضت فى الفقرة السابقة تسمح بادخال بعض التعديلات المعينة ... فالخطة بمعنى كونها مجموعة منسقة من التوجيهات الصادرة الى مديرى الانتاج .. ليس من الضرورى أن تكون شاملة لكل شىء . فمثلا هناك قطاع كبير من الملكيات الخاصة فى الزراعة وفى مجال الحرف اليدوية قد يحتفظ به فى مجتمع اشتراكى تسود فيه الاشتراكية ، ومن الممكن تماما أن يتم التنسيق بين هذا القطاع الخاص وبين التطور العام للاقتصاد بواسطة رقابة مالية غير مباشرة وباستخدام الحوافز . ولكن هذا لن يصبح ممكنا الا اذا كان القطاع الاشتراكى هو القطاع السائد كما لا ينبغى أن يطغى على المبدأ العام الذى يقول بأن هناك اتجاه قوى جدا لأن يتحول التخطيط الجزئى .. الى تخطيط شامل ...

من الصعب أن نقرر بانصاف ، هل يمكن أن تتخذ تجربة الاتحاد السوفييتى كمثال على صلاحية هذا المبدأ أم لا — حقا ان التخطيط فى الاتحاد السوفييتى بدأ فى فروع معينة من الاقتصاد القومى وتطور تطورا تدريجيا فقط الى نظام شامل هو القائم اليوم .. والأمر كما عبر بايكوف عن ذلك بقوله — « لقد نمت أرقام المراقبة من « سلسلة » من الأرقام والاجراءات المتبعة فى صناعات منفصلة الى « نظام » من الأرقام يربط ربطا

محكما بين الاجراءات التخطيطية التى ينبغى اتخاذها فى مختلف فروع الاقتصاد القومى فى السنة التالية » (١) ولكن ما دام البلاشفة قد استهدفوا منذ البداية اقامة نظام تخطيطى شامل فيمكن أن يحتج بالقول بأن الأمور كانت ستسير فى نفس الاتجاه سواء كان التخطيط الجزئى يحتوى فى داخله على ميل الى التحول الى تخطيط شامل أم لا .

وعلى أية حال لا يمكن أن تنطبق هذه الحجة على اقتصاد الحرب فى البلاد الرأسمالية . فمن الطبيعى فى هذه الحالة أن يبدأ التخطيط بالاحتياجات العسكرية ثم يمتد تدريجيا الى القطاعات الأخرى من الاقتصاد . وواضح أن السبب فى ذلك ليس تعلقا بمبدأ التخطيط فى ذاته ، بل يرجع الى أن التجربة قد كشفت أن ترابط مختلف القطاعات يرغم السلطات على فرض رقابة مباشرة وشاملة وبصورة متزايدة على عملية استغلال الموارد . وهناك بالطبع اختلافات أساسية بين الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى فى فترة الحرب .. ومع ذلك فليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن القوى التى تدفع الاقتصاد الرأسمالى الى المزيد من التخطيط الشامل لن تلعب هذا الدور نفسه ، كذلك فى الاقتصاد الاشتراكى . ويبدو أن الفارق الأساسى « فى هذا الصدد » هو أن هذه القوى ستواجه فى حالة الاقتصاد الاشتراكى بعقبات أيديولوجية وعملية أقل مما تواجه به فى حالة الاقتصاد الرأسمالى .

يجوز لنا عندئذ أن نعد من الأمور المقررة بمقتضى المنطق النظرى والتجربة العملية معا أن الاقتصاد الاشتراكى سيخطط مركزيا بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى قيل ان نموذج لانج قد خطط بها مركزيا .. ان مجلس لانج للتخطيط المركزى هو أساسا وكالة لتثبيت الأسعار بينما

(١) A. Baykov تطور النظام الاقتصادى السوفيتى (١٩٤٦) ص ٤٤٠ .

ينبغى على المرء أن يتوقع فى أى مجتمع اشتراكى حقيقى ، أن تكون وظيفة مجلس التخطيط المركزى هى وضع توجيهات وتعليمات مادية ملموسة تكون ملزمة للمديرين فى المؤسسات المؤممة .

وهذه النتيجة التى توصلنا اليها تثير مسألة هامة ينبغى الاجابة عليها قبل أن نعتبر أن دراستنا لموضوع استغلال الموارد فى النظام الاشتراكى قد استكملت .. رأينا فيما سبق أن امكانية وضع نظام رشيد لحساب وتخصيص الموارد ، هى امكانية موجودة وقائمة فى نموذج لانج . فهل ينطبق هذا أيضا على الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا ؟ هل من الممكن أن نقع بين براثن ميزيس وأتباعه ونحن نحاول أن ننتقل بغير حيطة أو فطنة من أحد النظامين الى الآخر ؟ وللاجابة على ذلك نقول ان وضع حساب رشيد وتخصيص رشيد للموارد ما يزال ممكنا فى ظل التخطيط الشامل . والفريسة الوحيدة التى يمكن أن يطمع ميزيس وأتباعه فى اقتناصها هو ذلك الاشتراكى الذى أصبح الآن جنسا منقرضا تقريبا ويرغب فى التخلص من النقود والأسعار جميعا .. وأن يحسب حساب كل شىء بالكميات الطبيعية . وكما أثبتت تجربة الاتحاد السوفييتى لا يوجد أى تناقض بين نظام التخطيط الشامل ونظام حسابات النقود . اذا سلمنا بهذا فليس من الصعب علينا أن نبين أن المنطق أو المعقولية فى مفهوم لانج شىء يتفق تماما مع التخطيط الشامل .

ان الفارق الحاسم بين نموذج لانج والاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا هو فى تحديد مقر السلطة التى عليها أن تتخذ القرارات المتعلقة بالانتاج . ففى نموذج لانج .. تتخذ هذه القرارات بواسطة وحدات كثيرة مستقلة .. وفى الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا تتخذ بواسطة مجلس التخطيط المركزى (وهذا بالطبع تبسيط للأمور أكثر من اللازم لأنه فى أية حالة ينبغى أن يترك مجال فسيح يتصرف فيه المديرون المباشرون للعمل ولكن هذا

التبسيط يعمل على بلورة الموضوع وزيادة وضوحه أكثر مما يعمل على زيادة غموضه). ان الشيء الهام بالنسبة انا الآن هو أن ندرك أن هذا التغيير في مقر السلطة التي عليها أن تتخذ قرارات الانتاج لا يتسبب في وقوع أي خلل على الاطلاق في منطق لانج أو يؤثر على صحته . فمديرو المؤسسات والصناعات في نموذجه يوجهون بحيث يتخذون قراراتهم وفقا لقواعد معينة، ومن الواضح أن مجلس التخطيط المركزي — أو بالأحرى أقسام هذا المجلس التي تكرس اهتمامها لمشاكل الانتاج — يمكن توجيهها لكي تسير وفقا لهذه القواعد نفسها بالضبط . ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى الاختيار أو المفاضلة بين النظامين من الناحية الشكلية. وما دامت مشكلة الحساب المعقول والتخصص المعقول هي برمتها مشكلة شكلية ، فان هذا الرأي وحده يعتبر رأيا نهائيا وقاطعا في الموضوع بالنسبة لأية مسألة من المسائل المبدئية .

وهذا التكافؤ الشكلي بين النظامين لا يعني أنهما سيعملان بطريقة متشابهة ، ففي النظام غير الموجه يتخذ المديرون قراراتهم وهم يجهلون ما سيفعله الآخرون ولا تتلاءم تصرفاتهم بعضها مع بعض في اطار متماسك الا بعد عملية مضنية تسير خطوة فخطوة . اما في النظام المخطط ، فيحاول مجلس التخطيط المركزي في خلال وضعه للخطة أن يلائم بين جميع القرارات وأن يضعها معا في اطار متماسك .. فلو كانت الظروف المحيطة ظروفا ثابتة لا تتغير قط ، أي بلا تغيرات في أذواق المستهلكين ، ولا في الأساليب الفنية للانتاج ولا في توافر الموارد الطبيعية وما الى ذلك ، فان كلا النظامين سينتهيان الى نفس النتيجة النهائية .. وان كان ذلك يتم بطرق مختلفة . فأما والظروف المحيطة في تغير دائم فليس هناك ما يسمى بالنتيجة النهائية ، ليس هناك الا طرقا للنمو وللتطور ، وليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن الطريقين اللذين يسير فيهما النظامان سيلتقيان في يوم من الأيام .

وأخيرا من الضرورى ـ تحاشيا لسوء الفهم ـ أن تؤكد أن الامكانية المنطقية للحساب المعقول وللتخصيص المعقـول للموارد ، لا تعنى بأى حال ، أن هذه الأهداف يمكن بلوغها فى الواقع دائما ... فسوف تكون هنـاك مجـالات لا يمكن تحـديدها أو حصرها ، ثم هنـاك الأخطاء فى الحسابات والأخطاء فى التنفيذ . غير أن هـذا ينطبق على جميع الأنظمة بمـا فيها الرأسمالية المتنافسة والرأسمالية الاحتكارية .. والجماعية غير الموجهة ، والاشتراكية الموجهة .

ونستطيع فى هذا الصدد أن نقول باطمئنان ان الاشتراكية الموجهة ليس لها أن تخشى أن توضع موضـع المقـارنة مع خصومهـا الحقيقيين والنظريين .

الفصل الثاني عشر

هل تتفق الاشتراكية مع الحرية ؟

تنحصر معظم المناقشات التى تدور اليوم عن الحرية (١) فى الولايات المتحدة فى العلاقة بين الفرد والدولة . والمفروض بصفة عامة أن وجود الحرية يتوقف على الحدود التى تضعها الدولة لتنظيم حياة مواطنيها أو التدخل فيها . والمجتمع المتمتع بالحرية المثالية طبقا لهذا المقياس لابد أن يكون مجتمعا فوضويا ، لأن الفوضوية هى المجتمع الذى لا توجد فيه دولة ولا حكومة .

فلنسلم — مؤقتا — بهذا المفهوم لمعنى الحرية ، ولنتساءل الى أى مدى يمكن أن تتحقق مثل هذه الحرية فى مجتمع اشتراكى ؟ ونحن بذلك لا نلتزم بأن هذا هو المعنى الوحيد الممكن للحرية ولا بأنه أكثر المعانى أهمية . فالكنيسة أو صاحب العمل لا يقلان عن الدولة تدخلا فى حياة الأفراد أو تنظيما لها أو بحسب المعنى الأوسع الذى كان البروفيسور هوايتهيد على حق فى استخدامه عندما قال : « ان جوهر الحرية أن يكون هدفها عمليا » (٢) ولكن قبل أن نتناول مشكلة الحرية بهذا المفهوم الأكثر شمولا ينبغى أن نفحص بعض الحجج الشائعة فيما يختص بالعلاقة بين الدولة الاشتراكية والفرد .

---

(١) يستخدم المؤلف كلمتى Freedom and Liberty بالتبادل بمعنى واحد هو الحرية .

(٢) A.N. Whitehead فى كتابة — مغامرات الأفكار Adventures of Ideas (١٩٣٥) ص ٨٤ .

التخطيط والحرية الاقتصادية :

من بين الحريات الحديثة كانت الحرية الاقتصادية أولها وأهمها ـ تاريخيا ـ وهى حرية الفرد فى أن يشترى ويبيع غير خاضع الا لشروط وقوانين تنطبق على الجميع بالتساوى . من الضرورى أن نذكر أن تعريف حرية البيع والشراء عندما يطبق على السلع والخدمات على السواء انما يشمل أيضا حرية الاشتغال بأية حرفة قانونية وبطبيعة الحال لا تتضمن حرية نقض أى عقد بعد الدخول فيه .

ولكن هناك من يعتبر الحرية الاقتصادية بهذا المعنى شرا من الشرور. ومن هؤلاء الرومانسيون الخياليون الذين ينظرون وراءهم الى العالم القديم أو عالم العصور الوسطى على أنه فردوس مفقود .. ومن هؤلاء أيضا عباد السلطة والفاشيون الذين يؤمنون بحق بعض الناس فى التحكم فى حياة غيرهم من الناس . ولكنك لن تجد الاشتراكيين فى زمرة هؤلاء أو أولئك . فالاشتراكيون يتطلعون الى تحقيق الحرية الاقتصادية وبالطبع الى تحقيق الحريات الفردية الأخرى التى سنتناولها فيما بعد ـ ويعتبرون ذلك تقدما تاريخيا عظيما .. انهم يعتقدون أن الطبقة الرأسمالية فى ظل النظام الرأسمالى تستخدم الحرية الاقتصادية لأغراض وبيلة فى النهاية . والعلاج الاشتراكى ـ على أية حال ـ لا يتم بالقضاء على الحرية بل بالقضاء على الطبقات ، فمن وجهة النظر الاشتراكية لا تتمتع الأغلبية الساحقة من البشر بقدر أكبر من اللازم من الحرية الاقتصادية بل هو على العكس ؛ فالقدر الذى لديها منها لا يكفى . ولذلك فان واحدة من أقوى الدعاوى الموجهة ضد الاشتراكية .. تقول بأن التخطيط الاقتصادى الشامل يتضمن بالضرورة تعطيل والغاء أقدس الحريات الاقتصادية وأعزها على الناس .. وهى حرية المستهلك فى انفاق دخله حسبما يراه مناسبا ، وحرية العامل فى اختيار مهنته . ولنفحص اذن هذه

الدعوى كما يعرضــها نصيران ضليعان من أنصار اللبرالية البــائرة من بروفيسور هايك ووالتر ليبمان (١) .

لايجادل هايك ولا ليبمان فى صدق تعلق الاشتراكية بالحرية كشئ أعلى،ولكن مأيدعيانه أن مأساة الاشتراكية هى فى الوسائل التى تتبعها،أى فى التخطيط الاقتصادى وأنها لابد أن تنتهى الى عكس ما تريد .. والمنطق الكامن وراء هذه الدعوى بسيط ، فهمــا يقولان بأن الخطــة الاقتصادية لا يمكن توجيهها نحو هدف على هــذه الصورة من الغموض وعــدم التحديد ، مثل « الصالح العام » أو « مصلحة المجموع » . ان الخطــة ينبغى أن توصف أهدافها بدقة وبأرقام محددة لكى يمكن تحديد خــط سير محدد .

« ... ان الصالح العام لشعب من الشعوب لا يمكن التعبير عنــه بكيفية ملائمة كهدف قائم بذاته ولكن فقط كسلسلة من الأهــداف أو كجدول شامل من القيم يكون لكل حاجة من حاجيات كل فرد موضعها الخاص فيه .. فاذا نحن وجهنا كل أعمالنا ونشاطنا وفقا لخطة واحــدة ، فمعنى ذلك أن كل حاجة من حاجاتنا قد منحت رتبة خاصة بها فى جدول القيم . وينبغى أن يكون هذا الجدول على درجة من الكمال تجعــل من الممكن الاختيار بين جميع الطرق المختلفة التى يتعين على واضع الخطة أن يختار من بينها (٢) » .

وما دام لا يوجد هناك شخص فى وضع يمكنه من معرفة « كل حاجة من حاجاتنا » فلابد اذن على واضــعى الخطــة من أن يفرضــوا قائمة اختياراتهم على المجتمع الذى وضعوا خطتهم من أجله (٣) وما أن تدخل

(١) ف.ا. هايك ــ الطريق الى الرق (١٩٤٤) ووالتر ليبمــان المجتمع الصــالح (١٩٣٧) .
(٢) المرجع السابق ص ٤٢ ــ ٤٣ .
(٣) المرجع الســابق ص ٤٨ .

هذه القائمة فى صلب الخطــة فانهــا بالضرورة تلغى اختيارات الأفــراد الحقيقية أو تتجــاوز عنهــا . وعلى النــاس أن يتقبلوا ما خــطط لهم ، لا ما يختارونه ويفضلونه لأنفسهم . ومن ثم فحــرية اختيار المستهلكين تتنافى وتتناقض مع التخطيط . وفى رأى ليبمان « ان الانتــاج المخطط الذى يفى بالطلبات الحرة .. تنــاقض لفظى ولا معنى له كأن تقول دائرة مربعة (١) » ولكن ليس هذا كل شيء . فاذا ما اقتبسنــا من ليبمان مرة أخرى وجدناه يقول ــ « ان خطة الانتاج ليست فقط خطة استهلاك بل هى الخطة التى تحدد ماذا وأين والى متى يعمل الناس .... وعلى هــذا فالشيء الضرورى المكمل لنظام الاســتهلاك بالبطاقات هو نظام العمــل الاجبارى أو السخرة (٢) » .

ان عيب هذه الحجة ليس فى منطقها بل فى المقدمة المنطقية التى بنيت عليها،فهى تفترض أنه لا يوجد مجموع كلى ثابت ومحدد الا اذا كانت كل وحدة من الوحدات الفردية المكونة له هى الأخرى ثابتــة ومحددة . فلو كان الأمر كذلك لكان صحيحا تماما أن تقوم الأهــداف الكمية لخطــة الانتاج ، على حاصل جميع الاحتياجات الخاصــة لجميع الأفــراد الذين يكونون المجتمع ، ولكان صحيحا كذلك أن يتطلب تنفيذ الخطة تجنيــد الأفراد المعينين ، ولكن الحقيقة غير ذلك . فأحد بديهيــات علم الاحصاء الذى لابد على المرء أن يتوقــع من البروفيسوز هايك على أية حال أن يكون له علم به ــ هذه البديهية التى تقول بأن ثبات وتحديد أية مجاميع كلية يمكن أن يتفق مع عدم ثبات وعدم تحديد العناصر المفردة التى تتألف منها هذه المجاميع .. وكما قال جون نيفيل كينس منذ ســنة ١٨٩٠ فى كتابه النموذجى «مجال الاقتصاد السياسى وطريقته» «...عندما تتناول عدداكافيا من الأمثلة نجد أن الطريقة التى يتولد بهــا انتظام الكل من عدم انتظام

(١) ليبمــان ص ١٠٢ .
(٢) المرجع السابق ص

الفرد تعـد من أروع النتائج التى يؤدى اليهـا البحث الاحصائى (١) »
فاذا ما وضعنا هذه الحقيقة فى أذهاننا،فمن السهل أن نرى أن حرية الاختيار « الفردية » يمكن أن تتفق تمام الاتفاق مع تخطيط الانتاج « الاجتماعى».

لابد أن يتوفر لمجلس التخطيط المركزى بيانات أساسية معينة حتى يتمكن من أن يخطط الانتاج للوفاء بمطالب المستهلكين الحرة .. وتشتمل هذه البيانات على :

١ ـ احصائيات يعتمد عليها لتعداد السكان .
٢ ـ مجموع دخل المستهلكين .
٣ ـ توزيع الدخل بحسب الحجم .
٤ ـ النموذج الانفاقى للوحدات الاستهلاكية النموذجية فى كل فئة ذات حجم واحد .

فاذا ما وضعت هذه البيانات بين يدى المجلس أمكنه أن يقدر بدرجة عظيمة من الدقة مقدار الطلب على مختلف السلع التى يجب انتاجها .

فهل مجلس التخطيط المركزى فى وضع يؤهله للحصول على هـذه البيانات ؟ الاجابة على ذلك بالتأكيد هى بالايجاب. والمسألة واضحة بالنسبة لاحصائيات عدد السكان ، أما بالنسبة لمجموع دخل المستهلكين وتوزيعه بحسب الحجم فهو يؤلف جزءا من الخطة ومن ثم فهو من الأمور المعروفة، ومجلس التخطيط المركزى يتمتع بمكانة متميزة بصفة خاصة تجعله يقوم بدراسات دقيقة وشاملة للميزانية . فعندما يتم تقدير الطلبات يمكن تخطيط الانتاج وتوجيهه وفقا لها .

---

(١) John Neville Keynes فى كتـابه : The Scope and Method of Political Economy, ص ٣٢١ .

وهناك بالطبع احتمال وقوع أخطاء فى التقديرات ولكن ليس هناك ما يدعو الى الظن بأن هذه الأخطاء ستتسبب فى اضطراب النظام وعرقلة قيامه بوظائفه . من الضرورى فقط القيام بعمليات الجرد فى مختلف مستويات الانتاج والقيام بتعديلات تكاد تكون مستمرة فىخطة الانتاج، كلما تقلبت وتذبذبت نتائج الجرد . ومن المهم أن يدرك المسئولون ضرورة اجراء أمثال هذه التعديلات ، وليس هذا فحسب ، بل عليهم أن يدركوا امكانية القيام بها لأن خصوم التخطيط قد حاولوا مساندة دعواهم بتأكيد جمود الخطة الاقتصادية وعدم مرونتها .. بعد أن تتم صياغتها وتوضع موضع التنفيذ . فمثلا يزعم ليبمان :

« ... ان الخطة التى تتعرض للتغير من شهر الى شهر بل حتى من عام الى عام لا تعتبر خطة . اذا اتخذ قرار بصنع عشرة ملايين سيارة بسعر ٥٠٠ دولار وبناء مليون منزل فى الضواحى بسعر ٣٠٠٠ دولار ، فان الناس لا يمكنهم أن يغيروا رأيهم بعد عام واحد ليحولوا الآلات الى حديد خردة يصنعون منه السيارات أو ليهجروا المنازل التى لم يتم بناؤها ويقررون انتاج شقق فى ناطحات السحاب وخطوط السكك الحديد تحت الأرض بدلا منها (١) » .

والرد على ذلك أنه لا يوجد ناس يحتفظون بقواهم العقلية يمكن أن يرغبوا فيما يقرر ليبمان أنهم لا يستطيعون أن يفعلوه. ولكنهم قد يقررون بعد عام واحد أنهم يرغبون فى « عدد قليل » من السيارات ومن منازل الضواحى . وفى « مزيد » من شقق ناطحات السحاب وخطوط السكك الحديد تحت الأرض . واذا ما وضعت الخطة بحيث تجعل فى اعتبارها احتمال ادخال مثل هذه التعديلات الحدية أمكن ادخالها بشكل روتينى. ان ليبمان يحاول أن يستخلص أكثر من الكثير . وهو مولع بالتشبيهات

(١) ليبمان ص١٠٣

العسكرية ، ويعتقد أن الحرب والتخطيط يسيران فى نفس الطريق .. أتراه يدعى بأن أية خطة عسكرية « تتعرض للتغيير .. ليست خطة ؟ »

وهناك مشكلة قريبة من هذه المشكلة ومع ذلك فهى متميزة عنها ، وتتعلق بالتغيرات التى تحدث فى نماذج انفاق المستهلك .. وقد تحدث هذه التغيرات نتيجة لتغيرات فى الايرادات أو لتغيرات فى الأذواق أو بسبب ادخال سلع جديدة فى السوق أو بسبب اختراع أساليب جديدة ورخيصة لانتاج سلع موجودة . والأغلب أن هذه التغيرات تحدث تدريجيا ويمكن مراقبة آثارها على مدى أعوام ، ويمكن أن يخطط لها مقدما على أساس الاتجاهات الثابتة ــ وبقدر ما فى هذا القول من صحة فان هذه التغيرات لا تتسبب الا فى تعقيد المشكلة العملية التنفيذية للتخطيط ولكنها لا تضيف مشاكل مبدئية جديدة . وهذا القول ينطبق بنوع خاص على التغيرات التى تنشأ من جانب المستهلكين . فالتغيرات فى الدخول يكاد تكون من المؤكد حدوثها تدريجيا ومن الممكن حسابها بطريقة معقولة ، أما التغيرات المفاجئة أو الواسعة النطاق فى الأذواق فتكاد تكون دائما انعكاسا لوفرة سلع جديدة أو سلع أرخص (١) وعلى ذلك يمكن القول من الناحية العملية بأن هذه المشكلة تتبلور فى العلاقة بين التخطيط وبين اختراع سلع جديدة ، وأساليب فنية جديدة فى الانتاج .. ومن الحقائق المعروفة أن مثل هذه الاختراعات قادرة فى ظل الرأسمالية على احداث أخطر الاضطرابات ، حتى أن بعض الكتاب قد ألقوا عليها مسؤولية كبرى فى الدورة التجارية . فاذا كان هذا هو شأنها ، ألا تكون قادرة على تعطيل جهاز التخطيط الاقتصادى؟ واذا صح هذا ألا يجدر بالمجتمع الاشتراكى أن يعدل عن التخطيط أو أن يوقف التقدم الفنى ؟ .

(١) قد نسقط من حسابنا حالة التغيرات فى الذوق العام التى يتعمد المنتجون احداثها ــ (مثلا ازياء النساء فى ظل الراسمالية) وليس معنى هذا ان المجتمع الاشتراكى لا يجد فى ادخال مثل هذه التغيرات ما يستحق الاهتمام . ولكن اذا كان الأمر كذلك فانه يعنى أن مجلس التخطيط المركزى سيكون بكل تأكيد على علم بها مقدما .

من الحماقة أن ننكر أن الاكتشافات الفنية الكبرى تضع مشكلات خطيرة أمام المجتمع الموجه وأمام المجتمع غير الموجه على السواء،فهى تعمل على اضافة أسباب جديدة للأخطاء فى التخطيط وتجعل الاحتفاظ بالمرونة اللازمة مسألة أكثر أهميـة مما كانت قبـلا . ولكن ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأنها ستجعل من التخطيط أمرا مستحيلا . بل على العكس من ذلك فأعظم الاكتشافات العلمية لا يمكن تطبيقهـا كما لا يمكن التقليـل من نتائجها غير المستحبة الى الحد الأدنى ، الا عن طريق التخطيط .

والدليل على صحة هذا الكلام نجده أوضح ما يكون فى تحليلنـا لحالة معينة : لنفرض أن هناك اختراعا جديدا لبناء منزل تام التجهيز عملى ورخيص . فى ظل الرأسمالية ، سيلقى مثل هذا الاختراع حربا شديدة من عدد لا حصر له من المصالح والشركات والهيئات القائمة (صـناع مواد البناء المقاولون ـ نقابات البنائين والمعمار اذا أردنا أن نحصى أهمها فقط) ولو استغل هذا الاختراع بنجاح فسوف يترك فى أعقابه كومة هائلة من الحطام الاقتصادى فى صورة شركات مفلسة .. وأحياء مهجورة وعمـال متعطلين أصبحت حرفتهم ومهاراتهم بائرة . أما فى المجتمـع الاشتراكى فيمكن تطبيق هذا الاختراع بطريقة منظمة .. كما أن عدم وجود مثل هذه المصالح والشركات والممتلكات القائمة سيسمح بالاسراع بتنفيذه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ضرورة الاعداد من أجـل التحـول الى واجبات ومهام الانتاج الجديد ، وكذلك ضرورة تدريب العمال على الحرف الجديدة ستدعو الى حكمة التريث وعدم الاسراع فى التنفيذ . ولا يمكننا بالمنطق وحده أن نحكم على حاصل نتيجة هذين العاملين وهل يكون بناء المساكن الجديدة أسرع أم أبطأ مما هو فى ظل النظام الرأسمالى . ولكن ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد هو أن سرعة البناء هذه يمكن أن تنظم وتضبط بوعى فى النظام الاشتراكى بحيث تزيد الى أقصى حـد الفرق بين

المزايا الاجتماعية للاختراع الجديد ، والتكاليف الاجتماعيـة لتطبيقه ، وزيادة على ذلك فان الأشخاص الذين سيضارون بهـذا التجديد بحكم الضرورة ـ ولابد من أن يوجد مثل هؤلاء أو من فى حكمهم حتى فى ادق وأضبط نظام للتخطيط ـ يمكن تعويضهم على حساب المجتمع ككل وبعبارة أخـرى لن تنخفض التكاليف الى أدنى حـد ممكن فحسب ، بـل أية تكاليف تبذل يمكن أن يتكاتف الجميع على حملها ، ولا تقع وطأتها على قلة قليلة سيئة الحظ .

وهنـا يمكننا أن نتكهن بتساؤل يبرز من صـفوف الاشتراكيين أنفسهم . اذا كان المجتمع الاشتراكى يسمح بحـرية كاملة للمستهلك فى الاختيار ، فلهم أن يتساءلوا أى عمل اذن تبقى لمجلس التخطيط المركزى الا أن يتكهن بما يريده المستهلكون ثم يخطط الانتاج بمقتضاه ؟ كيف يتسنى لنا أن نغير المجتمع ونرفع من أذواق المستهلكين على هذا الأساس؟ والجواب على ذلك بسيط كل البساطة . ان احترام حـرية المستهلك فى الاختيار لا يعنى الجرى وراء مبدأ سـيادة المستهلكين وأن المستهلكين دائمـا على حق ، وهو الشعار الذى رفعه بعض الاقتصاديين كمثل أعلى لهم . ان انفاق جانب كبير من الدخل القومى ينبغى أن يتقرر بواسـطة مجلس التخطيط المركزى وبعبارة أدق بواسطة الحكومة عن طريق مجلس لتخطيط المركزى) بدون أى توجيه مباشر من جانب المستهلكين . وهـذا ينطبق مثلا على جانب كبير من استثمارات رأس المـال وعلى كل ما قد يسمى أحيانا بالاستهلاك الجماعى ، أى توفير السلع والخدمات المجانية .

وقليل من التفكير سيجعلنا نتبين أن هناك مجالا فسيحا للغاية للمبادرة الحكومية فى ظل الاشتراكية وأن الفرص المتاحة على هذا النحو من أجل اعادة تشكيل المجتمع وخلقـه من جـديد ومعـه المستهلكون الفرديون

أنفسهم ستكون من الاتساع والرحابة بحيث ترضى أكثر الاشتراكيين طموحا . وسوف تقوم ثلاثة أمثلة نضربها ، بتوضيح ذلك . فتخطيط المدن والبلدان وبعبارة أخرى تخطيط البيئة التى يعيش فيها معظم الناس ، لا يمكن أن يتم بناء على مطالب المستهلكين بتشييد أنواع معينة من المنازل ، بل يجب أن يتم بمبادرة الحكومة وبارادتها وبواسطة أشخاص دربوا على النظر الى المشكلة ككل . والمثل الثانى ــ الخدمات الصحية وبصفة خاصة تلك الخدمات التى تعمل على جعل الناس أقوياء تمييزا لها عن الخدمات التى تعمل على علاجهم بعد أن يصرعهم المرض . هذه الخدمات لا يمكن أن تتوفر بناء على طلب المستهلكين ، بل هى الأخرى ينبغى أن تكون مسئولية اجتماعية بصفة أساسية . وأخيرا التعليم اذا أريد للمثل الأعلى للاشتراكية أن يتحقق وهو التعليم المجانى للجميع بحسب قدرتهم على النفع والانتفاع ، ينبغى أن يوفره المجتمع وفقا للاحتياجات الاجتماعية لا الفردية . ومن الواضح بكل تأكيد أن تغيير الناس واعادة تشكيلهم انما يتم بتغيير واعادة تشكيل بيئتهم .. وأجسامهم وعقولهم ، ويمكن تحقيق كل هذه الأمور بدون التدخل فى حرية المستهلكين فى الاختيار بالمعنى المألوف للعبارة (١) .

والى الآن لم نقل شيئا عن حرية اختيار العمل . وبعد مناقشتنا لموضوع الاستهلاك يمكننا أن نعالج هذه المسألة باختصار شديد .. ان دعوى خصوم التخطيط كما يجب أن نذكرها هى أن الخطة الانتاجية تعنى بالضرورة « خطة تبين لماذا وأين والى متى سيعمل الناس » وهذا صحيح ولكن من زاوية واحدة ، فينبغى حساب عدد كذا من العمال تحتاجهم صناعة تعدين الفحم وعدد كذا لصناعة السيارات وعدد كذا أطباء وهكذا ولكن هذا لا يعنى أن على مجلس التخطيط المركزى أن يقرر أن

---

(١) هذا المبدأ معترف به تماما بالطبع فى برامج الاصلاح الاجتماعى فى البلدان الراسمالية الأكثر تقدما .

فلانا يجب أن يكون عاملا فى المنجم أو أن فلانا يجب أن يكون عاملا فى مصنع للسيارات أو أن يكون فلانا الثالث طبيبا . ان نقاد الاشتراكية يقعون هذه المرة أيضا فى نفس الخطأ السابق فيفوتهم أن يفرقوا بين الوحدات الفردية والكليات الاحصائية . فمن الممكن جدا أن تتحكم فى الأخيرة بدون أن تتحكم فى الأولى .. ان زيدا من الناس يقرر أن يصبح فنانا ليكن له ما يشاء ، ولكن أغلب الناس يختارون أعمالهم بعد أن يطيلوا النظر فى أمور كثيرة مثل الفرص المتاحة للتمرين ومستوى الأجور النسبية وظروف العمل وفرص الترقى .... الخ وفى نظام التخطيط الاقتصادى تعتبر كل هذه الأمور عوامل متغيرة ، وتخضع لتحكم مجلس التخطيط المركزى ، فاذا ما ضبطت بدقة كافية بحسب احتياجات الخطة فليس هناك ما يدعو الى الظن بأن النتائج المرغوب فيها لن تتحقق . ان الأساليب المتبعة فى هذا الصدد وبهذه الصورة هى على أية حال نفس الأساليب المتبعة فى المجتمع الرأسمالى لتوجيه تيار العمال الى مختلف الأعمال والمهن ، وحتى فى ظل الرأسمالية حيث لا يوجد تنسيق أو تخطيط ومن ثم يوجد الكثير من التخبط والارتباك والخسارة فان هذه العوامل تلعب دورها بالفعل . ان الدليل يقع بكل تأكيد على الذين يدعون بأنهم سيتوقفون عن العمل اذا ما استخدموا بطريقة مخططة ومنسقة .

الحريات المدنية :

يدعى خصوم الاشتراكية عادة فى هذه الأيام أن الاشتراكية لا يمكن أن تتفق مع قيام وبقاء الحريات المدنية من ذلك الطراز من الحريات التى يتمتع بها البريطانيون وأغلبية الأمريكان البيض وبعض الملونين — أى التحرر من الاعتقال الاستبدادى بلا مسوغ وحرية الضمير والاعتقاد وحرية القول .. الخ والحق أن هذه الحجة فى الوقت الحاضر تعد أكثر الحجج شيوعا وانتشارا ، ولعلها أن تكون أشدها تأثيرا من بين الحجج والدعاوى

المناهضة للاشتراكية.ويبدو أن المنطق القائم وراءها يتخذ واحدا أو أكثر من أشكال ثلاثة :

أولا ــ يؤكدون أن أساس كل حرية هى الحــرية الاقتصادية . اذا ألت تحكمت فيما يستهلكه الشخص ، وفى العمل الذى يشتغل فيه فانك بالضرورة تتحكم فى كل ناحية أخرى من حياته . يقول بروفيسور هايك « اذا سيطر مسيطر على مساعينا وأعمالنا الاقتصادية .. فقد ســيطر على كل شىء (١) » وكما رأينــا من قبــل زعم هايك وليبمان وغــيرهما من اللبراليين البائرين أن الاشتراكية والحرية الاقتصادية لا يمكن أن تتفقا . وعلى هذا فهم ليسوا بحاجة الى دليــل جديد أو مستقل لينتهــوا الى أن الاشتراكية والحريات المدنية لا يمكن أن تتفق . ولكن الحجة بالطبع ليست بأقوى من الأساس الذى بنيت عليه .. فلو صح أن الاشتراكيـــة يمكن أن تتفق مع الحرية الاقتصادية كما أوضحنا فى القسم الأول من هذا الفصل فمن المنطقى أيضا أن تتفق الاشتراكية مع الحريات المدنية .

والثانى ــ يؤكدون أن الاشتراكية والحريات المدنيــة لا يمكن أن تتفق بدعوى لو صحت لكانت شديدة الاقناع بكل تأكيد ، هى أن قمع وتعطيل الحريات المدنية جزء لا يتجــزأ من أساس المــذهب الاشتراكى (وتقتصر هذه الدعوى فى بعض الأحيان على الشيوعية دون أن يبـــذل صاحبها أى جهـــد لتحديد معنى الكلمة ، أو للتمييز بين الشيوعيـــة وبين الاشتراكية) وهــذا الزعم على أية حال هو بكل بساطة غــير صحيح . وسهولة تصديقه ترجع كلية الى كثرة تكراره لا الى موافقته للحقائق على الاطلاق . فليس ثمة فرع من فروع الحركة الاشتراكية له وزن أو أهمية ، دعا الى تعطيل الحريات المدنية أو الى قمعها .

---

(١) هايك المرجع السابق ص ٦٨

وهــذا القول ينطبق على البلاشــفة كما ينطبق على حزب العمال البريطــانى وعلى الاشتراكيين الديمقراطيين الألمــان . أما فيمــا يتعلق بالبلاشفة فيمكن التحقق من صحة ما نقول بالرجوع الى الفصل العاشر من الدستور السوفييتى الذى يعالج موضوع « حقوق وواجبات المواطنين الأساسية » فنجد أنه يحتوى على ضمانات لجميع الحريات المدنية المعتادة بعبارات مألوفة تماما لأى قارىء انجليزى أو أمريكى،هذا ولا يمكن الزعم بأن الدستور السوفييتى ليس الا مجرد نافذة للعرض . فهذا الدســتور يدرس وينشر داخل الاتحاد السوفييتى على نطاق واسع يضارع على الأقل ما يحدث لدستور الولايات المتحدة فى بلادنا هذه . وهذا الدستور مثل دستورنا يعتبر عند الجميع وثيقة تحتوى على المثل العليا التى ينبغى أن توجه تصرفات الدولة والمواطنين الأفــراد على السواء . أما القــول بأن الناس لم يعيشوا دائما فى مستوى هذه المثل العليا ســواء فى الاتحــاد السوفييتى أم فى الولايات المتحدة فمن المؤكد أنه قول صادق وهام معا . ولكنه لا يعنى أنها غير موجودة أو أن من الممكن تجاهلها .. فضلا عن أن يعنى أن من الممكن أن تتحول الى ضدها .

والثالث ــ يؤكدون أن تجربة الاشتراكية فى الاتحــاد السوفييتى تثبت أن الاشتراكية والحريات المدنية لا يمكن أن تتفق معا . ولا حاجة الى النزاع حول حقائق هذه الدعوى . فجميع المراقبين الأكفاء متفقون على أن هناك فى الاتحاد السوفييتى قيود كثيرة على الحــريات المدنيــة للمواطن السوفييتى ــ وتنحصر المسألة فقــط فى أية تفسيرات يمكن أن تستخلص من الحقائق .. فمن الناحية الايجابية يمكن أن تعد هذه مسألة صعبة،وسيكون لدينا ما نقوله بشأنها فى الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. ومن حسن الحظ أن من الأيسر لنا أن نبين أن الحقــائق لا تؤيد الزعم بأن الاشتراكية والحريات المدنية لا تتفق معا . ان من طبيعة أية تجــربة تاريخية معينة أنها تؤيد نوعا معينــا من الأحكام العامة دون الآخر .

اذا حدث شيء ما بالفعل فإنه يجوز لنا أن نستنتج أن حدوثه أمر ممكن وأنه قد يحدث مرة أخرى ، ولكن لا يجوز لنا أن نستنتج أن شيئا آخر مستحيل أن يحدث . فمثلا تثبت التجربة السوفييتية أن الاشتراكية نظام اجتماعي صالح للتطبيق ، وتثبت أيضا أن الاشتراكية يمكن أن تقبل وجود قيود على الحريات المدنية . ومن جهة أخرى فهي لا تثبت أن أية دولة اشتراكية ينبغي أن تتخذ شكل الدولة الاتحادية أو أنها ينبغي أن تنظم الزراعة على أساس المزارع الجماعية أو أن الاشتراكية والحريات المدنية لا تتفق بالضرورة .

وبالطبع فان التعميم الذي من النوع الأخير قد يكون صحيحا ولكن لا يمكن اثبات صحته بضرب مثل بعينه أو أكثر ، ينبغي أن تكون هناك أدلة مستقلة للاعتقاد بصحته . فلو وجدت هذه الأدلة المستقلة فلا شك أن الأمثلة المعينة ستعزز صحة التعميم . فاذا لم توجد أمثال هذه الأدلة المستقلة فاننا ننتهي الى أن التعميم المذكور باطل وأن الحقائق التي قام عليها ينبغي تفسيرها بطريقة أخرى. فمثلا هناك تعميم آخر ـ الاقطاع لايمكن أن يتفق مع الحريات المدنية .. سنجد بكل تأكيد أن هذا الحكم العام مؤيد ومدعم بكل قرينة تاريخية لنا بها سجل مكتوب،ولكن الشيء الذي يجعلنا متأكدين من أنه حكم عام صحيح هو علمنا بأن العلاقة الاجتماعية الحاسمة في النظام الاقطاعي أي العلاقة « الشخصية » بين الاقطاعي ورقيق الأرض تتضمن بالضرورة حق بعض الناس في التحكم في حياة الآخرين.

وقد رأينا حتى الآن أنه لا يوجد في تركيب وبناء المثل العليا للاشتراكية ما يتعارض أو يتنافى مع وجود الحريات المدنية . ومن ثم فلا يمكن أن تعزى القيود المفروضة على الحريات المدنية الموجودة بلا شك في الاتحاد السوفييتي ، لا يمكن أن تعزى الى الاشتراكية في ذاتها ، بل يجب أن تفسر بطريقة أخرى

حريات جديدة فى ظل الاشتراكية :

كنا حتى الآن نحصر اهتمامنا فى دعاوى الذين يزعمون بأن الاشتراكية يجب بالضرورة أن تقضى على الحريات المدنية والاقتصادية التى نالتها بعض البلاد الرأسمالية المتقدمة ــ بعضها لا كلها بأى حال من الأحوال . ورأينا أن أية واحدة من هذه الادعاءات لم تثبت أمام التحليل . والاشتراكية كما يقول أنصارها دائما ، قادرة تماما على الاحتفاظ بالانتصارات التى أحرزتها الحرية الانسانية التى تميزت بها القرون التى تتابعت منذ عهد النهضة وعهد الاصلاح .

وعلى أية حال لن يقنع اشتراكى واحد بترك المسألة عند هذا الحد. يقول الاشتراكيون بأن الحريات الرأسمالية حريات ناقصة وغير كاملة فى ناحيتين حاسمتين،وأن هذا وضع لا تستطيع الرأسمالية بحكم طبيعتها نفسها أن تصلحه . الناحية الأولى يقولون بأن المجتمع الرأسمالى لا يمكن قط أن يعمم الحريات التى يمنحها ويقدمها تحت ظروف معينة ــ الى قطاع متميز من أعضائه والثانية يقولون بأن المجتمع الرأسمالى لا يتجاوز ولا يستطيع أن يتجاوز مفهوما سلبيا للحرية . أما الاشتراكية من جهة أخرى فتستطيع أن تبسط الحريات التقليدية لتشمل جميع المواطنين . ويمكنها بعد أن سلمت بوجود هذه الحريات ، أن تسير قدما وبوعى الى هدف آخر ــ هو منح كل انسان حرية ايجابية لأن يحيا حياته كاملة . فلنفحص هاتين الحجتين كلا بدورها .

القول ــ بأن الرأسمالية فشلت فى تعميم الحريات التى يمتدحها دعاتها هو حقيقة لا تقبل الجدل . فبريطانيا العظمى مثلا لم تعمل على الاطلاق على نشر الحرية الاقتصادية والحريات المدنية التى يتمتع بها سكان الجزر البريطانية فى ربوع امبراطوريتها التابعة لها . وفى الولايات المتحدة ملايين من الناس يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية ــ الزنوج

والمكسيكيون وأفراد من الأقليات الأخرى من الذين تداس حقوقهم الدستورية المزعومة وتوطأ باستمرار سواء بطرق مكشوفة واضحة فى بعض الأحيان أم بطرق غامضة خفية فى أحيان أخرى . بل ان أكثر المجتمعات الرأسمالية تحررا ، باختصار ، تمارس أشكالا من التمييز والتفرقة بين مواطنيها تتضمن حتما الحد من حريات بعض أعضائها أو التابعين لها . أترى لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد بأن هذه التفرقة تأتى من طبيعة النظام الرأسمالى نفسه ؟ أم ترى ينبغى تعليلها بطريقة أخرى ؟

يقول الاشتراكيون أن التفرقة عميقة الجذور فى الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالى نفسه ، ذلك لأن السعى الى الربح يأتى فى الدرجة الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية. فمن وجهة النظر التجارية، تعتبر التفرقة مصدرا للربح ، وما دام الأمر كذلك فانها تحيا وتبعث وتعود للظهور بالرغم من جميع الجهود التى قد تبذل للقضاء عليها . وليس فى هذا الكتاب مجال للقيام بشرح عام للنظرية الاقتصادية للتفرقة ، ولكن يكفى أن نضرب مثلين اثنين لتوضيح الحجة المنطقية المتعلقة بذلك الموضوع : اذا أمكن استبعاد الزنوج مثلا من عدد كبير من المهن والأعمال فلا بد أن يتزاحموا على الحرف والأعمال التى بقيت مفتوحة أمامهم .. وبهذه الطريقة يدفعون بالأجور الى الهبوط الى مستويات أقل مما كان يمكن أن تبلغها لو لم يكن الحال كذلك . وهذا وضع مريح ومفيد بشكل مباشر لأصحاب الأعمال التي يشتغل بها الزنوج . ولكن ما هو أكثر من ذلك أهمية ، أن هذا الوضع نفسه مفيد ومربح بطريقة غير مباشرة للرأسماليين بصفة عامة لأنه يخلق انقساما فى الطبقة العاملة ، ويمكّن أصحاب الأعمال من ضرب جماعة بأخرى . وقد يكون فى ذلك مصلحة مؤقتة للعمال البيض الذين يشتغلون بالأعمال التى يستبعد منها الزنوج ، ولكن المرجح على المدى الطويل أن يخسر العمال البيض من اضعاف قدرتهم على المساومة أكثر

مما يربحونه من انعدام منافسة الزنوج . أو اذا تناولنا قضـيـة من نوع آخر مختلف ، اذا أمكن ارغام الزنوج فى احدى المدن مثلا على أن يعيشوا فى منطقة معينة محددة ، فلن تقتصر نتيجة ذلك فقط على ازدحام المنطقـة بل ستؤدى الى ارتفاع الايجارات وأسعار العقارات مما يضيف الى منفعة الملاك فى الحى المشار اليه .

وهذه القوى نفسهـا تلعب دورها فى الابقـاء على التفرقـة فى الامبراطوريات الاستعمارية وان كان دورها هنا أوسـع مدى بطبيعـة الحال .. ففى مناطق معينة من افريقيـا مثـلا يحقق المستوطنون البيض غرضين فى نفس الوقت بالاحتفاظ لأنفسهم بأفضل الأراضى،فهم يحتكرون أحسن الفرص الاقتصادية المربحة ، وفى الوقت نفسه يرغمون الأهالى على أن يصبحوا عمالا بالأجر ، لأن الأرض المسموح للأهالى بزراعتها لا تكفيهم لكسب الحد الأدنى لمعاشـهم . والرأسماليون فى الدولة الأم من الذين يستثمرون أموالهم فى المستعمرات لديهـم نفس الدوافع لعـرقلة نمو الاقتصاد الوطنى فى المستعمرات الى مداه الـكامل . وهم بذلك يدعمون سيطرتهم على أعظم الموارد الطبيعية قيمة ، ويضمنون موردا كافيا للعمل الرخيص . وفوق ذلك ففى هذه الحالات والأمثلة كلها ، يكاد يكون انكار الحرية الاقتصادية أو الحد منها مصحوبا بصفة حتمية بانكار أو حد مماثل للحريات السياسية والمدنية . القول بأن الحـريات الأخـيرة لا يمكن أن توجد بغير الأولى ، يجمع على صحته الاشتراكيون والليبراليون البائرون. ان الحريات السياسية والمدنية لابد أن تستخدم عاجلا أو آجـلا للنضال ضد الحرمان من الحرية الاقتصادية .. وفى هـذا النضال الدائر لابد أن ينهزم أحد الجانبين . وليس لدى الاشتراكيين أدنى شـك فى أى الجانبين ستقف قوات المجتمع الرأسمالى .

ولكن قـد يتساءل انسان ـ أى شىء يدعـونا الى الظن بأن فى استطاعة الاشتراكية أن تقضى على التفرقة ؟ والجـواب الاشتراكى على

هذا التساؤل بسيط للغاية . فالتفرقة لم تكن قط ولن تكون أبدا ذات فائدة اقتصادية للمجتمع ككل ، بل على العكس من ذلك لما كانت تتسبب فى وقف نمو بعض أعضاء المجتمع وخلق صراع واحتكاك لا ضرورة لهما ، فهى بلا شك تعطل القوى الانتاجية للمجتمع ككل . ان التفرقة تمارس فى المجتمع الرأسمالى لأن مصالح طبقة معينة وغالبا لأن مصالح فئات معينة داخل هذه الطبقة،لها تأثير حاسم فى النظام وقيامه بوظائفه،وأما الاشتراكية فتقضى على الطبقات وتستبدل بتلك المصالح ، مصلحة المجتمع بأكمله وتجعل منها النجم الهادى الذى يوجه سياستها . من الواضح فى هذه الظروف أن الفائدة أو المكسب لا يأتى من التفرقة بل يأتى من الغاء التفرقة والقضاء عليها ان مبدأ المعاملة المتساوية للكل هو عميق الجذور فى الاقتصاد الاشتراكى ، عمق مبدأ المعاملة غير المتساوية فى الاقتصاد الرأسمالى .

وتجربة الاتحاد السوفييتى لا تثبت أن الاشتراكية لا تتفق مع التفرقة ، فقد رأينا قبلا أن أية تجربة تاريخية معينة لا يمكن أن تثبت صحة حكم عام من هذا الطراز — ولكنها تقدم لنا دليلا قويا على صحة هذا القول — فقد كانت روسيا ما قبل الثورة مسرحا لكل نوع من أنواع التفرقة وفى أشد أشكالها عنفا . ان كلمة « مذبحة » "Pogrom" كلمة روسية الأصل ، ولم تعامل فى العالم شعوب مستعمرة بأسوأ مما كانت تعامل به بعض القبائل الرحل فى آسيا الوسطى . بل ان أعنف النقاد للنظام السوفييتى يعترفون بأن هذا النظام تمكن فى خلال عشرين عاما من القضاء بصورة فعالة على التفرقة من جميع الأقاليم الواقعة تحت حكمه . وهو اذ يقوم بذلك ، انما يقوم به بالطبع متمشيا مع أيديولوجية البلاشفة ، ولكنه كان أيضا يعتبر خطوة حيوية فى بناء مجتمع منتج اقتصاديا ومستقر سياسيا . وهذا الاتجاه المضاد للتفرقة قد جاء بنتائج مجزية بالفعل فى الاتحاد السوفييتى ، وقد اتضح ذلك بصورة رائعة أثناء الحرب العالمية

الثانية عندما حارب جنود ينتمون الى عشرات من القوميات المختلفة جنبا الى جنب بنفس العزيمة والشجاعة ضد الغزاة الأجانب . ومن باب المقارنة نقول ان عدة قوميات فى آسيا الوسطى كانت أثناء الحرب العالمية الأولى فى ثورة مريرة ضد النظام القيصرى ولم يكن فى المستطاع اخضاعها الا بحملات تأديبية جردت لها من القوات المحاربة فى الجبهة .

ولنوجه الآن أنظارنا الى الحجة الثانية التى ذكرت فى أول هـذه الفقرة .... فالاشتراكيون لا ينكرون ــ كما يشار الى ذلك أحيانا ــ أهميـة الحرية بمعناها اللبرالى أى انتفاء القسع والقهر الاسـتبدادى . ولكنهم يقولون أن هذا ليس هو النوع الوحيد من الحرية الذى له اعتبار بل ليس أكثرها أهمية بالنسبة للأغلبية الساحقة من البشر.أية فائدة يجنيها انسان جائع بتحرره من الاستبداد؟ .. ماذا تعنى هذه الحرية لأناس مستوى حياتهم أعلى قليلا من مستوى حياة الحيوان ؟ هل فى وسع الانسان أن يتحدث عن الحرية حديثا جادا اذا كان مجال الاختيار المفتوح أمامه محددا لدرجة أنه يعد من الناحية العملية غير موجود ؟ فاذا ما واجه الاشتراكيون أنفسهم بأسئلة من هذا الطراز ولا يكاد يتجاهلها أو يتحاشاها أى انسان ينظر ويتطلع الى العـالم من حوله ــ انتهوا الى أن هنـاك نوعا آخـر من الحرية يميل اللبرالى الى تجاهله والتجاوز عنه أو يفضل أن يتجاهله عن عمد ، ألا وهى الحرية الايجابية فى فعل الأشياء وفى التعرف على مختلف الأشياء ، وفى تنميته الشخصية وبالاختصار حرية الانسان فى أن يعيش حياة جديرة بالانسان (١) .

---

(١) يقول البروفيسور هايك ان الاشتراكيين عندما يتكلمون على هـذا النحو يقعون فى خطأ الخلط بين الحرية وبين الثروة أو الجـاه (المرجع السابق ص ١٩) ولكن الا يرتكب البروفيسور هايك نفس الخطـأ فى الواقع؟ ان الاشتراكيين بكل تأكيد لا ينكرون ان الثروة والجاه او السلطان كانت فى العادة مصدر الحرية فى فعل الأشـياء ، ولكنه من الصعب أن يوضح دعوى خلط العـلة بالمعلول .

والحرية بهذا المعنى عبارة عن مركب من الأمن ووقت الفراغ من ناحية ومن الوسائل والامكانيات المادية للتمتع بهما من ناحية أخرى.. وقد كانت حتى الآن من جميع النواحى العملية وقفا على الطبقات المالكة وامتيازا من امتيازاتها . ويسلم الاشتراكيون بأن هذا الوضع كان شيئا لا مفر منه الى وقت قريب جدا ، فان انتاجية العمل الانسانى كانت من الانخفاض لدرجة أن الأغلبية الساحقة للجنس البشرى كان مقضيا عليها بحياة الحرمان والكدح المرهق ، ولم يكن هناك من سبيل أمام الحضارة الانسانية للنهوض والتطور الا اذا تركز فائض الانتاج فى أيدى أقلية صغيرة من الناس ، وبهذا كان لانقسام المجتمع الى طبقات واستغلال الانسان للانسان بما يصاحبه من قصر الحرية الايجابية ووقفها على قلة من الناس ، كان لهما أصلهما المشترك ، وعذرهما المشترك أيضا فى المستوى المنخفض لانتاجية الانسان .

ويقول الاشتراكيون ان الرأسمالية قد غيرت ذلك كله.. فالرأسمالية بحسب كلمات البيان الشيوعى « قد خلقت قوى انتاجية ضخمة وعملاقة أكثر مما خلقته جميع الأجيال السابقة مجتمعة » والفضل فى ذلك يرجع الى الزيادة الهائلة فى القوى الانتاجية التى تحققت من خلال الصناعة على نطاق واسع وكتب انجلز يقول بأنه أصبح الآن من الممكن :

... توزيع العمل على جميع أفراد المجتمع بدون استثناء ، ومن ثم تحديد وقت العمل لكل فرد على حدة بحيث يتمكن الجميع من الحصول على وقت فراغ كاف ، للمشاركة بصفة عامة فى شئون المجتمع مشاركة نظرية وعملية على السواء . ولذلك أصبحت الآن فقط أية طبقة حاكمة مستغلة طبقة طفيلية زائدة عن الحاجة (١) ...

---

(١) ضد دوهرنج Anti-Duhring ص ٢٠٧ .

وقد يجد الانسان فى نفسه رغبة لأن يقول ان نظاما استطاع أن يطلق مثل هذه القوى الانتاجية الجبارة من عقالها ، لابد أن يكون قادرا أيضا على ايجاد حل مشكلة خلق وقت الفراغ والأمن والوفرة لجميع أفراده .. والأسباب التى تجعل الاشتراكيين يرفضون هذه الحجة قدمناها فى الفصل السابع ولا حاجة بنا الى اعادتها هنا ويمكن تلخيصها فى أقوال لماركس ولينين — كتب ماركس يقول :

« ... ان رأس المال وتوسعه الذاتى ، يبدو أنه هو نقطة البداية ونقطة الانتهاء ، يبدو أنه الحافز على الانتاج والهدف من الانتاج ، وأن الانتاج هو مجرد انتاج من أجل « رأس المال » وليس العكس، وأن وسائل الانتاج هى مجرد وسائل لزيادة التوسع الى مالا نهاية فى نظام الحياة من أجل منفعة « مجتمع » المنتجبين .... فبينما تعتبر الطريقة الرأسمالية للانتاج احدى الوسائل التاريخية التى تنمو وتتطور بها قوى الانتاج المادية ويخلق بواسطتها السوق العالمى اللازم لها ، فهى فى نفس الوقت تعيش فى صراع دائم مع هذه المهمة التاريخية ومع ظروف الانتاج الاجتماعى التابعة لها (١) » .

وقد أوضح لينين بالمثل هذه النقطة نفسها عندما قال :

« ان الرسالة التاريخية للرأسمالية ... تتألف من تنمية وتطوير قوى المجتمع الانتاجية. وتركيب الرأسمالية يمنع التطبيق المفيد لهذه المنجزات التكنيكية لمنفعة وفائدة جماهير الشعب (٢) » .

أما الاشتراكية فلا تعانى من أمثال هذه القيود الذاتية ، فانها بقضائها على الطبقات وبتطبيق نظام التخطيط الاقتصادى لخدمة مصالح المجتمع

---

(١) رأس المال الجزء الثالث ص ٢٩٣ .
(٢) منتجات أعمال لينين Sämtliche Werke الجزء الثالث ص ٢٠ — ٢١ .

كله تتغلب على تناقضات الرأسمالية وتضع الأساس للارتفاع المستمر فى مستويات المعيشة . ولا يدعى الاشتراكيون أن هذا سيأتى معه بأرقى وأسمى أنواع الحرية ــ أى حرية الانسان فى أن يعيش حياته كاملة ــ مابين يوم وليلة ولجميع الناس ، فان العملية ستكون عملية بطيئة بالضرورة حتى فى أكثر البلدان تقدما ، أما من الناحية الأخرى أى فى بلدان آسيا المكتظة بالسكان والتى تنوء تحت وطأة الفقر المدقع ، فان الوقت اللازم لبلوغ الهدف قد يستحسن قياسه بالقرون . ولكن الاشتراكيين لا ينظرون الى مشكلة الوقت اللازم لتحقيق ذلك على أنها المشكلة الحقيقية ، فلا أحد ينكر أن المهمة ضخمة .... وأن الصعوبات كثيرة . ان الشىء المهم هو أن البشرية قد أصبحت أخيرا فى مركز يسمح لها بأن تبدأ فى مباشرة هذه المهمة وفى قهر الصعوبات . لقد كانت رسالة الرأسمالية رسالة اعداد وتمهيد . أما رسالة الاشتراكية فسوف تكون رسالة انجاز وتحقيق .

الحرية فى وضعها التاريخى :

من الأحاديث المعادة فى الفكر اللبرالى أن فترة ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر كانت فترة « تحرر هائل فى عقول الناس وأرواحهم وسلوكهم (١) » وبينما يصر الاشتراكيون على أن تأثر الأغلبية الكبرى من الجنس البشرى بذلك كان أقل بكثير مما توحى به مثل هذه العبارات الفياضة الشاملة .. فهم ليسوا على استعداد لأن ينكروا اتجاه التغير الذى حدث أو أهميته (٢) ولكن فى وقت ما أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر تغيّر اتجاه الأحداث . أما ما يسميه ليمان « طريقة الحرية »

---

(١) ليمان المرجع السابق ٢٠ .

(٢) للاطلاع على بيان لموقف الاشتراكية فى هذا الشأن انظر هارولد لاسكى Harold Laski نشأة البرالية الأوربية The Rise of European Libralism ترجم الى العربية سنة ١٩٦٢ فى سلسلة الفكر الاشتراكى ــ ادارة الثقافة بعنوان نشأة التحررية الأوربية .

فقد نبذ وطرح جانبا : « ... ودخل العـالم حقبة من المنـافسة الوطنيـة الحادة ... ومن الصراع الداخلى الحاد الذى أنهك قوى الأمم كلها وانتهى ببعضها الى حالة تشيع فيها الاغتيالات والمـذابح واجراءات الاضطهـاد وأعمال التخريب التى تقوم بها عصابات مسلحة ، مما لم يكن معروفا فى العالم الغربى لمدة قرنين من الزمان على الأقل (١) » ..

كيف يمكن تعليل هذا التحول المفاجىء فى مجريات الأحداث والذى لم يخطر على بال أنبياء اللبرالية فى القرن التاسع عشر ؟ ليس فى وسـع خلفائهم العصريين الا أن يجيبوا بقولهم ان أحدا ما لا شك قد ارتكب خطأ . ويعتقد ليبمان أن اللبراليين أنفسهم هم الذين أخطأوا ، ويميل الى اعتبار هربرت سبنسر الجانى الأول . أما هايك فيلقى باللوم على الألمـان وبخاصة المفكرين الاشتراكيين الألمـان . ولكن لا شىء من هذا فى الحقيقة يمكن أن يفسر أى شىء . وفى رأى بعض الناس ، أن التاريخ هو بلا شك ليس الا سلسلة من الأخطاء ولكن هذا لا يعفينـا من البحث عن السبب الذى يجعل النـاس بصفة عامـة ، يرتكبون الأخطاء التى يرتكبونهـا . واذا كان هـذا الكتاب قـد حقق أى قـدر من النجـاح فى بلوغ الهـدف الذى وضـع من أجـله ، فـلابد أن يـكون قـد أوضـح لقارئه أن الاشتراكيين لديهم على أية حال تفسـير معقـول للظاهرة التى يصفها اللبراليون ويتحسرون عليها ، ذلك أن الاقتصاد المـاركسى برمته ينتهى الى القول بأن الرأسمالية ينبغى أن تمر فى عملية تحول كالتى مرت بها فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، ولو تتبعنـا ما يرمى اليه هـذا التحليل ، لرأينا أن من السهل أن ندرك السبب الذى يجعل الرأسماليـة فى آخر مراحلها عاجزة عن مساندة ذلك القدر من الحرية الذى حققتـه فى مرحلة مبكرة .

---

(١) ليبمـان المرجع السابق ص ٢٠ ـ ٢١ .

ان التغير الجوهرى فى الاقتصاد الرأسمالى ، اذا ما وصفناه بأسهل عبارة،كان انتقالا من مرحلة المنافسة والتجارة الحرة الى مرحلة الاحتكار والاستعمار . ففى ظل نظام المنافسة والتجارة الحرة كانت الصراعات الاجتماعية والدولية فى المجتمع الرأسمالى محصورة فى حدود ضيقة وكانت القوى المعتدلة تميل الى السيطرة على الحياة السياسية ، وكان النظام الاجتماعى نفسه يبدو مستقرا على أسس ثابتة ، وفى وسع الطبقات الحاكمة أن تمارس أساليب المصالحة والحلول الوسط . وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الظروف توسعا ثابتا ومستمرا فى الحريات الشعبية . أما فى مرحلة الاحتكار والاستعمار من الناحية الأخرى ، فقد أصبح المجتمع الرأسمالى مرتبطا بشكل متزايد بأساليب العنف والحرب . وقد أثرت هذه الحقيقة تأثيرا عميقا على كل ناحية تقريبا من نواحى الوجود الاجتماعى ، والأمر كما كتب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى رودولف هلفردنج Rudolf Hilferding قبل الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات يقول « لم تعد البوجوازية مسالمة أو انسانية ... واتخذت لنفسها — كما يبدو الآن — مثلا أعلى فى السيطرة على العالم لمصلحة وطنها هى، واحتل مكان المثل الأعلى الديمقراطى وهو المساواة ، مثل أعلى آخر تتبناه الأقلية ، يدعو الى السيطرة (١) » ففى هذه الظروف المتغيرة انقلب الاتجاه العالمى نحو حرية أوسع — وهو الاتجاه الذى استمر قرونا طويلة وتحول الى ضده ونقيضه فى فترة قصيرة نسبيا تبلغ عشرات قليلة من السنين.

والشكل الذى اتخذه هذا التحول العكسى لم يكن بالطبع متشابها فى كل مكان ، فما حدث فى كل بلد كان متأثرا بعوامل التاريخ القديم وبالظروف الحالية . فمثلا قاومته أشد مقاومة ، تلك الأقاليم مثل أوروبا

---

(١) أنظر الفقرة المأخوذة فى Das Finanz Kapital (١٩١٠) والتى ترجمت ونشرت بعنوان « أيديولوجية الاستعمار » كتذييل فى كتاب ب.م. سويز » نظرية التطور الرأسمالى (١٩٤٢)
The Theory of Capitalist Development.

الغربية وأمريكا حيث كانت الحرية راسخة الأقدام .. وفى تلك البقاع من أمثال وسط وشرق أوروبا حيث كانت الحرية شيئا طارئا وغير عميقة الجذور ، استسلمت بسهولة أكبر . أما فى المناطق التى على شاكلة آسيا وافريقيا التى لم تضع فيها الحرية أقدامها قط فى الواقع ، فلم تكن أمام الحرية أية فرصة لأن تثبت وجودها .

والاتجاه الحقيقى للحوادث معروف جيدا . وحسب القارىء منا أن نذكره ببعض العلاقات البارزة المعينة .. فتحت الضغط الهائل للحرب العالمية الأولى تحطمت سلسلة المجتمع الرأسمالى فى أضعف حلقاتها وهى الأمبراطورية الروسية وبذلك جاءت الاشتراكية الى العالم وسط ظروف من الفوضى الاقتصادية والحرب الأهلية.. وفى بلد شاسعةمترامية الأطراف كانت قد اكتسبت لنفسها شهرة بتسميتها « سجن الشعوب » . وقد حورب المجتمع الجديد محاربة عنيفة من جانب الطبقات الروسية الحاكمة السابقة ، ومن جانب العالم الرأسمالى بصفة عامة ، وفى وقت من الأوقات كانت هناك على الأرض السوفييتية بالاضافة الى الجيوش والعصابات البيضاء التى لا حصر لها جنود تنتمى الى أكثر من اثنتى عشرة أمة أجنبية . وكان عبء بناء الاشتراكية فى روسيا جديرا بأن يكون عبئا شاقا وصعبا بدرجة هائلة حتى لو تم فى أكثر الظروف مواتاة . أما وقد تم فى ظروف تشبه ظروف القلعة المحاصرة من جميع الجهات فى السنوات التى تلت ١٩١٧ فقد كان عبئا صعبا بدرجة لا يمكن تصورها . وأى نظام للحكم يكون جادا فى تنفيذ بناء الاشتراكية حتى يكتمل بناؤها بنجاح،لا يمكنه بأى حال أن يضع نصب عينيه راحة المواطن الفردى أو هدوء باله . ولا نقول شيئا عن حريته . ولقد كان البلاشفة جادين بلا مراء.

والحق أنه أتت على العالم الرأسمالى فترة استقرار نسبى أثناء العقد الثالث من هذا القرن ، وفى الوقت الذى استعاد الاتحاد السوفييتى

فيه قواه من آثار الحرب والحرب الأهلية ، والثورة ، خفت حدة التوتر بعض الشيء بين البلاد الأوروبية وفى داخلها ــ ولكن المهلة كانت قصيرة العمر ، ففى أعقاب الكســاد العظيم مبــاشرة جاءت الفاشــية الألمــانية والاستعدادات المحمومة لحرب جديدة .

وقد استلزمت احتياجات التحالف الحربى الناجح مرور فترة قصيرة من « التقارب » بين الاتحاد السوفييتى والقوى الرأسمالية الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، ولكن الاتجاهات العميقة لم تتأثر بذلك على أية حال ، وفى اللحظة التى زال فيها ضغط الضرورة العسكرية بدأت هذه الاتجاهات تؤكد وجودها بصورة أكثر الحاحا من ذى قبل . وفى الوقت الحاضر أصبحت الرأسمالية كنظام عالمى مشحنة بالمتناقضــات والمشاحنات ، أما الاشتراكية فهى فى صراع مع المشاكل المتخلفة من الدمار المــادى الواسع النطاق الذى عانت منه أثناء الحرب،والنظامان يتصارعان معا فى صرامة مميتة لاكتساب عقول الناس وأرواحهم الى صفوفهما ولم يتمكن أى منهما من أن يتنبأ بمصير هذا الصراع ، وهــل يظل صراعا سلميا ، والى متى يظل كذلك .

فالى أية نتيجة يمكن أن ننتهى اليها اذا ما نظرنا الى حقبتنا الزمنية هذه على ضوء أحداث المــاضى ؟ لا شك أن مد الحرية الذى بدأ يعلو ويرتفع منذ حوالى ثلاثة أرباع قرن مضت ، لم يبلغ مداه بعد . فبالرغم من أنه كان من الواضح منذ ١٩١٧ أن الاشتراكية كانت تقاتل قتال حياة أو موت ، أصبح مما لا يقل عنه وضوحا الآن ، أن الرأسمالية تواجه خطرا قاتلا هو خطر الانهيــار والتحلل أو كما عبر لاســكى عن ذلك فأحسن التعبير بقوله : « عندما يكافح نظام من الأنظمة من أجل بقائه لا يكون لديه وقت للانغماس فى عادات المجتمع المجــادل الثرثار (١) » والقيــود

(١) لاسكى المرجع السابق ص ٢٤٧

المفروضة على الحرية التى تتميز بها روسيا السوفييتية لم تعد ظاهرة من ظواهر العصر،وأصبحت فى هذا الصدد أقل دلالة من أزمة الحرية فى الولايات المتحدة مثلاً . فروسيا على كل حال ، لم تعرف الحرية قط ، بينما بنيت الولايات المتحدة أساسا بجهود الذين كانوا ينشدون ملجأ من الاضطهاد والظلم . والدرس الذى تتعلمه من ذلك أوضح ما يكون : بصرف النظر عن طبيعة النظام الاجتماعى ، فان الحرية لا تزدهر ولا يمكنها أن تزدهر فى جو الأزمة الاجتماعية والصراع الدولى . أو بحسب كلمات البروفيسور لاسكى الذى يقول :

«.. هكذا يبدو أن الانسانية تدخل الآن فى فترة شتاءطويل.ويمكننا أن نعزى أنفسنا فقط ، بالأمل فى قدوم جيل آخر يكتشف فى قساوات الشتاء الكالحة تباشير ربيع أكثر اشراقا وتألقا (٢) » . ترى هل هناك ما يبرر هذا الأمل ؟ يؤمن الاشتراكيون بأن هناك ما يبرره فهم يؤمنون بأن المرحلة الحالية مرحلة الأزمة والصراع لا يمكن أن تنتهى الا بالانتصار الشامل للاشتراكية كما يؤمنون بأن الاشتراكية بعد أن تنتهى من كفاحها من أجل البقاء ستدخل فى مرحلة لم يسبق لها مثيل من التقدم الاقتصادى والسلام الاجتماعى . والحرية فى مثل هذه الظروف قد تعود مرة أخرى سيرتها الأولى ــ ولكن على مستوى أرقى وبمفهوم أكثر اكتمالا مما لم يتح لأية حقبة سابقة أن تشهده .. هذا الايمان هو الذى تتألف منه فى النهاية قوة الاشتراكية الدافعة فى العالم اليوم .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٤

فهرس الكتاب

صفحة

فهرس المراجع

Bibliography of Works Cited

Barker, Ernest (ed.): The Politics of Aristotle, Oxford University Press, New York, 1946.

Barou, N. (ed.) : The Co-operative Movement in Labour Britain, Victor Gollancz, Ltd., London, 1948.

Baykov, Alexander : The Development of the Soviet Economic System, Cambridge University Press, London, 1946.

Bonar, James : "Socialism, Encyclopaedia Britannica, 13th ed.

Braunthal, Julius : In Search of the Millennium, Victor Gollancz, Ltd., London, 1945.

British Labour Party : Let Us Face the Future, London, 1945.

Carr, E.H. : The Soviet Impact on the Western World, The Macmillan Company, New York, 1947.

Dickinson, H. D. : The Economics of Socialism, Oxford University Press, New York, 1939.

Dimitrov, Georgi : "The Communists and the Fatherland Front," Political Affairs, August, 1946.

Economic Survey for 1947, Cmd. 7046, His Majesty's Stationery Office, London, 1947. (Reprinted in Federal Reserve Bulletin, April, 1947.)

Engels, Friedrich: Herr Eugen Dühring's Revolution in Science [Anti-Dühring], International Publishers Co., New York, no date.

——: The Origin of the Family, Private Property, and the State, Charles Kerr & Co., Chicago, 1902.

—— and Karl Marx: see Marx, Karl, and Friedrich Engels.

Gomulka, Wladyslaw: "People's Democracy: The Way to the Peaceful Development of Poland," Political Affairs, April, 1947.

Gray, Alexander: The Socialist Tradition: Moses to Lenin, Longmans, Green & Co., Inc., New York, 1946.

Hansen, A.H.: Full Recovery or Stagnation?, W.W. Norton & Company, New York, 1938.

Harris, S. E. (ed.): The New Economics, Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1947.

Hayek, F. A.: The Road to Serfdom, The University of Chicago Press, Chicago, 1945.

—— (ed.): Collectivist Economic Planning, George Routledge & Sons, Ltd., and Kegan, Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd., London, 1935.

Hilferding, Rudolf: Das Finanzkapital, Wiener Volksbuchhandlung, Vienna, 1923.

Kautsky, Karl: Die materialistische Geschichtsauffassung, 2d ed., 2 vols., J. H. W. Dietz, Berlin, 1929.

Keynes, J. N.: The Scope and Method of Political Economy, Macmillan & Co., Ltd., London, 1891.

Klein, L. R. : The Keynesian Revolution, The Macmillan Company, New York, 1947.

The Land of Socialism Today and Tomorrow, Reports and speeches at the Eighteenth Congress of the Communist Party of the Soviet Union (Bolsheviks), March 10-21, 1939, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1939.

Laski, H. J. : The Rise of European Liberalism : An Essay in Interpretation, George Allen & Unwin, Ltd., London 1936.

Lenin, V. I. : The State and Revolution, International Publishers Co., New York, 1932.

Lippincot, Benjamin (ed.): On the Economic Theory of Socialism, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1938.

Lippmann, Walter : The Good Society, 2d ed., Little, Brown & Company, Boston, 1943.

Locke, John : Two Treatises of Government, edited with an introduction by Thomas I. Cook, Hafner Publishing Co., New York, 1947.

Louis, Paul : Histoire du socialisme en France, 1789-1945, Librairie Marcel Rivière et cie., Paris 1946.

Markham, S. F., A History of Socialism, The Macmillan Company, New York, 1931.

Marx, Karl : Capital, Charles Kerr & Co., Chicago, Vol. I, 1906; Vols. II and III, 1909.

——: Critique of the Gotha Programme, International Publishers Co., New York, 1933.

——: The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, International Publishers Co., New York, no date.

——: The Poverty of Philosophy, International Publishers Co., New York, no date.

—— and Friedrich Engels: The Communist Manifesto, with an introduction and explanatory notes by D. Ryazanoff, Martin Lawrence, Ltd., London, 1930.

——: Correspondence, 1846-1895: A Selection with Commentary and Notes, International Publishers Co., NewYork, 1935.

——: The German Ideology (Parts I and III), International Publishers Co., New York, 1939.

——: Gesamtausgabe, Marx-Engels-Lenin Institute, Moscow, 1927—. (This is the authoritative edition of the works of Marx and Engels. Many volumes are still to be published. Certain works, such as Part II of The German Ideology, are available only in the Gesamtausgabe.)

Mehring, Franz: Karl Marx, Covici, Friede, Inc., New York, 1935.

Minc, Hilary: The Nationalization of Industry in Poland: Speech by the Minister of Industry, Hilary Minc, at the Ninth Session of the National Council of the Homeland, The State Publishing Institute, Warsaw, 1946.

——: "Plan for Poland's Economic Reconstruction," Poland of Today (monthly bulletin of the Polish Research and Information Service, New York), November, 1946.

——: "Poland and the U.S.S.R. — Economic Cooperation," Poland of Today (monthly bulletin of the Polish Research and Information Service, New York), August, 1946.

Mises, Ludwig: Socialism: An Economic and Sociological Analysis, The Macmillan Company, New York, 1936.

More, Thomas: Utopia (Everyman's Library), J. M. Dent & Sons, Ltd., London and Toronto, 1928.

Paqe, C. H.: Class and American Sociology: From Ward to Ross, Dial Press, Inc., New York, 1940.

Petegorsky, D. W.: Left-Wing Democracy in the English Civil War, Victor Gollancz, Ltd., London, 1940.

Pigou, A.C.: Socialism Versus Capitalism, Macmillan & Co., Ltd., London, 1937.

Pirenne, Henri: Economic and Social History of Medieval Europe, Harcourt, Brace & Company, Inc., New York, no date.

Polish National Economic Plan, Central Board of Planning, Warsaw, 1946.

Reinhold, Meyer: "Historian of the Classic World: A Critique of Rostovtzeff," Science and Society, Fall, 1946.

Robbins, Lionel: The Great Depression, Macmillan & Co., Ltd., London, 1934.

Rothstein, Theodore: From Chartism to Labourism, Martin Lawrence, Ltd., London, 1929.

Sabine, G. H. (ed.): The Works of Gerrard Winstanley, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1941.

Schlesinger, Rudolf: Soviet Legal Theory, Oxford University Press, New York, 1945.

Schuman, F. L.: Soviet Politics at Home and Abroad, Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1946.

Schumpeter, J. A.: Capitalism, Socialism, and Democrac Harper & Brothers, New York, 1942.

Smith, Adam : The Wealth of Nations, 2 vols., Methuen & Co Ltd., London, 1930.

Strachey, John : Socialism Looks Forward, Philosophical Librar Inc., New York, 1945.

Sumner, B. H. : A Short History of Russia, Reynal & Hitchcoc Inc., New York, 1943.

Sweezy, P. M. : The Theory of Capitalist Development, Oxfoı University Press, New York, 1942.

Taussig, F. W. : Principles of Economics, 2 vols., The Macmilla Company, New York, 1911.

Tawney, R. H. : The Acquisitive Society, Harcourt, Brace Company, New York, 1920.

Temporary National Economic Committee, Hearings, Part U.S. Government Printing Office, Washington, D. C 1938.

Webb, Sidney and Beatrice : Soviet Communism : A New Civ lization, 3d ed., Longmans, Green & Co., Inc., New Yor 1944.

Whitehead, A. N. : Adventures of Ideas, The Macmillan Con pany, New York, 1935.

Winstanley, Gerrard : see Sabine, G. H.

مطابع مدكور وأولاده
٣٠ شارع عبد الخالق ثروت
تليفون ٥١٥٧١

مطبعة مصر
سبتمبر ١٩٦٤

الثمن ١٦ قرشا